د. عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك

الجزء الحادي عشر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الصراع الاجتماعى والسياسى
فى عصر مبارك

الجزء الحادى عشر

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٩

الإخراج الفنى والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

تقديـــم

يسـرنـى أن أقـدم للقـارئ الكريم الجـزء الحـادى عـشـر من «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك»، الذى يحوى ٤٧ مـقالاً من مـقالاتى التى نشرت فى كل من جريدة الأهرام وأكتوبر فى كل يوم سبت من كل أسبوع، وصحيفة الوفد فى يوم الاثنين من كل أسبوع فى الفترة من يونيه ١٩٦٧ إلى مارس ١٩٩٩.

وقـد تتـبعت فى هذه المقـالات حـركـة المجـتـمع المصـرى وصراعات القوى الاجتماعية والسياسية فيه، ومعاركى ضد الفساد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والإدارى، ومن أجل تصحيح التـاريخ الذى يزوره المزورون، ودفـاعـاً عن التنوير ضـد قـوى الرجعية والإرهاب المتشح بالدين.

ويتضمن الفصل الأول من الكتاب مقالاتى التى كشفت فيها القوى السياسية التى تتاجر بالقضية الفلسطينية وتقتات على جـثث المناضلين الفلسطينيين، وهو بعنوان «التـجـارة بالصـراع العـربى الإسـرائيلى»، ويضم مـقـالى: «مطلوب مليـون إرهابى»، الذى تصديت فيه لجريدة «العربى» الناصرية لمحاولتها تنصيب إرهابى هو محمود نورالدين بطلاً وطنياً، وتجميع مليون توقيع

للإفراج عنه. وقد أتبعته بمقالى الثانى: «القضاء المصرى واللعبة الخطرة» الذى تصديت فيه لمحاولة الجريدة التأثير على القضاء المصرى بعد أن قاضتنى بسبب هذا المقال! أما المقال الثالث فهو بعنوان: «وقفة فى ذكرى مبادرة السادات»، الذى كشفت فيه متاجرة النظم العربية، التى اصطلح على تسميتها بنظم الرفض، بالقضية الفلسطينية، وكشفت مزايدات عملائها فى مصر على الوطنيين المصريين باستخدام حجة التطبيع الزائفة للتضليل، وتخوين المثقفين والفنانين المصريين.

أما المقال الرابع، فهو بعنوان: «شيخ الأزهر والتضليل السياسى»، الذى تناولت فيه زيارة الحاخام الأكبر الإسرائيلى للدكتور محمد سيد طنطاوى، شيخ الجامع الأزهر، فى القاهرة، وما تعرض له من بذاءات فى جريدتى «العربى» القاهرية و«الوطن» القطرية. وقد تابعت ذلك فى مقالى الخامس الذى تناول زيارة الحاخام الإسرائيلى للأزهر، ومحاولة جريدة «الشعب» القاهرية لسان حال جماعات الإرهاب تلويث شيخ الأزهر.

وقد تناولت فى هذا المقال الخامس قضية مهمة هى الخلاف حول بداية صوم شهر رمضان الكريم بين المفتى الشيخ نصر فريد واصل، الذى يرى الصوم وفقاً لرؤية الهلال فى عواصم إسلامية فى مقدمتها السعودية، والشيخ سيد طنطاوى الذى يرى الصوم وفقاً للحسابات الفلكية، وقلت: إنه ليس مقبولاً أن يكون صيام الشعب المصرى وإفطاره رهناً بمشيئة شيخ من المشايخ، وأنه من الضرورى اتفاق علماء المسلمين على منهج واحد. وهذا المقال تحت عنوان: «صوم رمضان بين الطريقة الطنطاوية والطريقة الواصلية».

أمـا الفصل الثـانى، فهـو عن «التـاريخ والمجـتـمع»، ويضم مقـالاتى عن القضـايا التاريـخية المخـتلفـة، ومـعاركى من أجل تصـحـيح التـاريخ الذى يريد أن يُزوِّره المزورون أو الجـاهلون. ويتناول المقال الأول، وهو بعنوان: «نهاية التاريخ»، القضية التى أثارها فرانسيس فوكوياما فى عام ١٩٨٩، والتى ذهب فيها إلى أن النظام الديمقراطى الليبرالى هو نهاية التاريخ البشرى، وقد ناقشت فيه هذه القضية. كما تحدثت عن وقائع المؤتمر العلمى الذى عـقـد فى تونس فى نوفـمـبر ١٩٨٧ ودعت إليـه مـؤسـسـة التـمـيـمـى للبـحث الـعلمى والمعلومـات. كـمـا أثرت فى هذا المقـال الواقـعـة التى كـتب لـى بهـا بعض أسـاتذة كليـة الإعـلام بجـامـعـة الزقـازيق عن طالب مـصرى يدين بمبـادئ حزب البـعث العـراقى، ويتلقى منه الوحى فى كتابة رسالته للدكتوراة. وقد ناقشت هذه القضية على المستوى العلمى والفكرى. كما ناقشت تأثير منهجية البحث العلمى الغربى فى تحديث المجتمع المصرى.

أمـا المقـال السـابع وهو بعنـوان: «هل هنـاك جـديد فى وفـاة المشير عامر»، فقد تناولت فيه قضية موت المشير عامر فى ضوء البـلاغ الذى قـدمـه المهندس حـسن عـامـر للنـائب العـام لإعـادة التحقيق فى وفاة المشير عامر، وما أثاره هذا البلاغ من كتابات. وقد أثبت فى هذا المقـال أنى كنت أول من أثبت اغتيـال المشير عـامر فى مقال لى بمجلة «أكـتوبر» تحت عنوان: «إعدام المشير عامر» وسقت الأدلة على أن موته كان اغتيالاً ولو يكن انتحاراً.

أما المقال الثامن وهو بعنوان: «خـواطر عن الإسكندرية»، فقد عـرضت فـيـه لتـاريخ الإسكندرية من أيام البطـالمة إلى اليـوم، وسجلت المتغيرات التى طرأت على الإسكندرية فى ضوء مشاهدتى لها.

وقد تناول المقال التاسع ملاحظاتى حول «ملف الملك فاروق» الذى أفرجت عنه دار الأرشيف القومىّ البريطانى مؤخراً. وقد طلبت منى هذه الدراسة مجلة «المجلة» التى تصدر بلندن، وفيه أثبت أن الملف الذى أُفرج عنه ليس فيه جديد أكثر مما كشفته فى دراساتى عن تلك الفترة من واقع وثائق الأرشيف البريطانى، والوثائق الألمانية التى نشرتها الخارجية الألمانية، وأوراق الساسة الإيطاليين والمصريين.

أما المقال العاشر، فهو بعنوان «أكاذيب الناصريين حول حكومة الوفد ومضيقى تيران»، وقد فندت فيه ما كتبته جريدة العربى الناصرية حول موقف حكومة الوفد من مضيقى تيران، وكُشفت أن هذه الحكومة هى التى فرضت الحصار على إسرائيل فى خليج العقبة وقناة السويس. أما المقال الحادى عشر، وهو بعنوان «قوارير محمود السعدنى»، فقصته أنى كنت أكتب سلسلة من المقالات عن معتقلات عبدالناصر التى ألقى فيها بالشيوعيين المصريين، وقد رد محمود السعدنى، الذى كان أحد المعتقلين، فى مقال بمجلة المصور تحت عنوان «رفقاً بالقوارير»، يقصد بهم شباب مصر، يبرهن فيه على أن عصر الملكية قد شهد أيضاً اعتداءات على الحريات! الأمر الذى دعانى إلى كتابة هذا المقال الذى أيدته فيه فيما ذكره، وأوضحت أن هذه الاعتداءات وقعت فى عهود حكومات الأقلية وليس فى عهد حكومات الوفد، وأوردت تجربتى الشخصية مع حكومة إسماعيل صدقى، وأوضحت موقفى من ثورة يوليو الذى كان فى البداية مؤيداً، ثم تحول إلى النقيض بعد أن أخذت فى كتابة دراستى عن حرب يونيه تحت اسم «تحطيم الآلهة».

وقد تناول المقال الثانى عشر ترجمة لحياة مناضل مصرى يسارى هو عبدالستار الطويلة تحت عنوان: «عبدالستار الطويلة ونصف قرن من النضال الوطنى». وفى المقال الثالث عشر وهو تحت عنوان: «مفاجآت حرب أكتوبر»، عقدت مقارنة بين مفاجأة حرب يونية ١٩٦٧ ومفاجأة حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما المقال الرابع عشر، وهو تعليق على ندوة حرب أكتوبر، فقد تحدثت فيه عن «الدور التاريخى لمبارك» فى ضوء ملاحظاتى على قادة الحرب وهم يلقون بأوراقهم عن هذه الحرب، التى اكتشفت منها السبب فى اختيار الرئيس الراحل «السادات» محمد حسنى مبارك ليكون نائباً لرئيس الجمهورية دون غيره من هؤلاء القادة.

أما المقال الخامس عشر، وهو بعنوان: «ثروة زعماء مصر وثروة الآخرين»، فقصته أنى فى متابعتى للثورة التى وقعت فى أندونيسيا على الرئيس سوهارتو، عرفت أنه خرج من الحكم بثروة تقدر بـ ٣٢ ملياراً من الدولارات، وهو ما دعانى لأن أقدم دراسة عما خرج به زعماء مصر من الحكم! وقد تناولت سعد زغلول ومصطفى النحاس وعبدالناصر والسادات.

أما المقال السادس عشر فهو بعنوان: «الأهمية التاريخية للشيخ الشعراوى»، وقد كتبته فى أعقاب وفاة الإمام الشيخ الشعراوى، وقدمت فيه دراسة عما أحدثه الشعراوى من تأثير فى المجتمع المصرى ووقوفه فى وجه جماعات التكفير. ونقدت التليفزيون المصرى، لأنه لم يقدم جنازته بالمستوى الإسلامى الذى تستحقه.

أما المقال السابع عشر وهو بعنوان: «عندما يتصدى غير مختص لكتابة التاريخ»، فقصته أن جريدة «الوفد» تصدت لكتاب

أستاذ بجامعة الأزهر بالزقازيق فى مادة أصول الدين، تناول ثورة ١٩١٩ بمعلومات لا تتفق مع الحقائق التاريخية، ومن شأنها تزييف الضمير الوطنى لشبابنا، وقد اشتركت فى هذا التصدى لتزييف التاريخ فى الجامعات المصرية، وكتبت المقال لأبيّن أنه ليس من حق أستاذ فى النقد والبلاغة والأدب المقارن أن يكتب مقررًا فى التاريخ لأنه بعيد عن تخصصه، ولأنه أشبه بتصدى أستاذ فى التاريخ لتفليد نظرية للدكتور فاروق الباز، فمن الضرورى احترام التخصص. وعلى الرغم من أنى لم أذكر اسم الأستاذ وإنما ذكرته مجهلاً لأنى كنت أكتب عن قضية عامة، فقد فوجئت به يقاضينى بتهمة السب والقذف فى حقه!

***

أما الفصل الثالث فهو عن «أزمة العلاج الطبى»، وقد ضم خمس مقالات: المقال الثامن عشر، وهو بعنوان «رحيل جيل»، وقد كتبته بمناسبة وفاة لطفى الخولى وفتحى غانم، وعرضت فيه رسالة تلقيتها من الدكتورة زبيدة عطا قرينة فتحى غانم، عن الإهمال الذى لقيه فى مستشفى استثمارى، هو مستشفى الصفا بالمهندسين، وعلى يد الأطباء.

وقد تناولت فى المقال التالى (التاسع عشر) تجربتى الإيجابية مع «مركز الطب الطبيعى والتأهيل» بالقوات المسلحة فى علاج عمودى الفقرى، وهو بعنوان: «عمودنا الفقرى»، وقد تناولت الموضوع من جانب دينى.

أما المقال العشرون فقد تناولت فيه تاريخ المستشفيات الخاصة ونشأتها فى مصر. وتابعت ذلك فى المقال الحادى والعشرين وهو بعنوان: «مشكلة العلاج الطبى». أما المقال الثانى

والعشرون، فهو بعنوان «طب الخوارق» وفيه نقد لما أثير فى برنامج الأستاذ مفيد فوزى فى التليفزيون المصرى عن ظهور علاج هندسى بالغوايش المنقوشة وغيرها!

***

أما الفصل الرابع، فهو بعنوان: الجامعة والمجتمع، ويضم مقالاتى عن الخلل الموجود فى جامعاتنا المصرية. وقد أثرت فى المقال الأول، وهو بعنوان: «خطاب مفتوح إلى وزير التعليم العالى»، ما أصيب به لقب «أستاذ» من امتهان عندما أصبح يطلق على المدرسين والأساتذة المساعدين المحالين إلى المعاش، وطالبت بحرمان من لم يحصل على لقب الأستاذية قبل إحالته إلى المعاش من حمل لقب «أستاذ متفرغ». وقد استجاب وزير التعليم العالى على الفور لهذا الطلب، فعقد المجلس الأعلى للجامعات، الذى اتخذ قراراً بألا يحمل لقب «أستاذ متفرغ» إلا من كان بالفعل أستاذاً. وقد نشرت خطاب الوزير فى هذا الصدد فى المقال التالى، وهو الثالث والعشرون وهو بعنوان: «أساتذة الجامعات بين الماضى والحاضر» الذى عقدت فيه مقارنة بين الأساتذة فى الماضى والأساتذة فى الحاضر، وأصلت المشكلة إلى أزمة مارس ١٩٥٤ عندما تعرض أساتذة الجامعة لأكبر حملة إرهاب شهدتها الحياة الجامعية فى العالم.

وقد تابعت الكلام فى المقال الخامس والعشرين وهو بعنوان: «عن الجامعة والصحافة وقصص أخرى»، الذى نددت فيه بالقرار الذى أصدره النائب العام بوقف تنفيذ حكم القضاء بإدانة رئيس تحرير جريدة تسمى جريدة «الدستور»، لأنه مسنود من جهة حكومية! فى حين خضع صحفيو جريدة الشعب لتنفيذ الحكم،

وقضوا مدة فى السجون، الأمر الذى يثبت أن المصريين لا يخضعون لقوانين واحدة لا تميز بين مسنود وغير مسنود.

أما المقال السادس والعشرون، وهو بعنوان: «جامعاتنا المصرية بين الفوضى والالتزام»، فقد نشرت فيه خطاب المجلس الأعلى للجامعات الذى أبلغنى بأن المجلس قرر حظر منح لقب أستاذ متفرغ إلا على من بلغ سن الستين وهو فى درجة «أستاذ». وكان ذلك انتصاراً للحملة التى قمت بها فى تحقيق هذا الهدف. وفى هذا المقال نشرت الخطاب الذى وصلنى من أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق يشكو لى من أنه صدر لصالحه ستة أحكام ضد رئيس الجامعة، ولكنه رفض تنفيذها!

***

أما الفصل الخامس، وهو بعنوان: «الاقتصاد والمجتمع»، فيضم أربع مقالات، أولها، وهو السابع والعشرون، مقالى بعنوان: «البنوك فى مصر وعنق الزجاجة»، وفيه هاجمت النظام البنكى فى مصر، ووصفته بالتخلف بعد أن عجزت عن استخدام كل من كارت «الڤيزا» وكارت «الماستر»، فى دفع فاتورة إصلاح سيارتى، وطالبت بفتح فروع كافية للبنوك لاستيعاب العملاء.

وقد تناولت فى المقال التالى، وهو المقال الثامن والعشرون، قضية صناعة السيارات فى مصر، الذى هاجمت فيه هذه الصناعة، وأثبت أنها ليس لها مستقبل، وأنه لا يستفيد منها شعبنا، وإنما يستفيد أصحاب مصانع السيارات، وقارنت بين هذه الصناعة وصناعة السيارات فى الخارج لإثبات عدم جدوى هذه الصناعة فى مصر.

أما المقال التاسع والعشرون، وهو بعنوان: «حول الظاهرة المرورية فى مصر»، فقد تناولت فيه فوضى المرور فى مصر،

وعدم خضوعه لأية مراقبة. وتناولت بعض المظاهر الفوضوية التى لا مثيل لها فى الخارج، ونددت باحتكار سيارات النقل والجرارات فى الطرق السريعة للجانب الأيسر، وحذرت من دخول القرن الواحد والعشرين وحال المرور فى مصر بهذا السوء.

أما المقال الثلاثون، فهو بعنوان: «الحباكون والحبايك والحبابيك» ، وقد نشره «الأهرام» تحت عنوان آخر هو «حول قانون الكسب غير المشروع» ، ويتضمن خطاباً وصلنى من قارئ ذكى يعلق فيه على قضية الحباك، ويتهم القصور فى قانون الكسب غير المشروع بالتسبب فى نجاح الحباك فى نقض الحكم الذى صدر عليه، وإعادة محاكمته أمام دائرة أخرى. وقد أثبت أن هذا القصور متعمد لإتاحة الفرصة للمتهمين بالكسب غير المشروع للإفلات من العقوبة.

***

أما الفصل السادس، فهو عن المجتمع المصرى وأزمة الإدارة، ويضم ستة مقالات، تناول المقال الواحد والثلاثون منها ما أطلقت عليه عنوان: «الإدارة العليا ومصطبة العمدة» ، وقد نقدت فيه تصرف رؤساء مجالس الإدارة والمسئولين الكبار الذين يحيطون أنفسهم بحاشية فاسدة تتظاهر بالولاء لهم، ويديرون بذلك شئون المؤسسة. كما يدير العُمد شئون القرية، ويشجعون الصغار على تخطى رؤسائهم، والوصول إليهم للدس لهم مهما بلغت كفاءتهم. وقد عقدت مقارنة بين الإدارة المصرية والإدارة الجزائرية. وضربت نماذج للإدارة الجيدة بكل من الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، والمستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة، واللواء محمد عبدالسلام محجوب محافظ الإسكندرية،

والمستشار عدلى حسين محافظ المنوفية، ووزيرة شئون البيئة الدكتورة نادية مكرم عبيد.

أما المقال الثانى والثلاثون، فهو بعنوان: «بلاغ إلى الدكتور الجنزورى»، وقد أثرت فيه قضية فساد الإدارة الدنيا أو من أسميتهم بالثعالب الصغيرة، وقدرة هذه الثعالب على التحايل على القانون وعلى أوامر الوزراء والمحافظين، والذى وصل إلى حد التلاعب فى توصيلات شبكات المياه النقية، لبيع جراكن المياه للأهالى.

أما المقال الثالث والثلاثون، وهو بعنوان: «من المسئول»، فقد سجلت فيه الاستجابة السريعة من الدكتور كمال الجنزورى للبلاغ الوارد فى المقال السابق، ولكنى أثرت فيه قضية المسئولين عن المخالفات التى تقع من جانب الإدارة المصرية، لأصل إلى أن الثعالب الصغيرة هى التى تحكم مصر، وأن فى يدها وحدها التنفيذ والتعطيل، وهى فى مأمن من العقاب! وطالبت بالقسوة مع المخالفين.

أما المقال الرابع والثلاثون، فهو عن أزمة اللغة العربية فى المدارس، والتى بدأت منذ قررت ثورة يوليو انتهاج الطريقة الكلية فى التعليم. وفى هذا المقال أثرت قضية المدارس الخاصة، التى تستنزف أولياء الأمور ولا يهمها تربية النشء، وإنما تربية الثروة، وضربت المثل بمدرسة «راجاك» التى احتوت على كمور وذخيرة، وقتل فيها ابن صاحب المدرسة من باب الهزار! وطالبت بضرورة فحص سجلات المدارس الخاصة وأسلوب إدارتها وتمويلها.

أما المقال الخامس والثلاثون، وهو بعنوان: «خواطر إدارية حول حادث سيدة القطار»، فقد عالجت فيه حادث سقوط سيدة

مصرية من دورة مياه أحد القطارات، وأثرت قضية هامة هى: من هو المسئول عن مثل هذه الحوادث، وهل هو المسئول الكبير أو الإدارة الفاسدة؟ وكان رأيى أن مجرد إقالة المسئول الكبير دون تغيير الإدارة هو أشبه باستبدال البردعة مع الاحتفاظ بالحمار، وطالبت بتغيير النظام الإدارى وفقاً للأساليب العلمية الحديثة.

أما المقال السادس والثلاثون، وهو بعنوان: «المواطن المصرى والثعالب الصغيرة»، فقد تعرضت فيه لتدهور لغة المخاطبة فى مصر بعد عودة الطبقة الدنيا من دول الخليج ومعهم الثروة، وتحول المساواة عندهم من حمل لقب سيد إلى حمل لقب «حاج» يطلقونه على المسلم والقبطى واليهودى. وعرضت فى المقال نماذج من تحكم الثعالب الصغيرة فى مصالح المواطنين عن طريق الرشاوى.

***

أما الفصل السابع، فهو عن «المجتمع المصرى وأزمة العدالة» ويضم ست مقالات: المقال السابع والثلاثون، وهو بعنوان: «أزمة العدالة»، وقد عالجت فيه قضية المدرسة التى قتلها زوجها بطريق الهزار. ونشرت تعقيباً لوكيل وزارة الصحة بخصوص مريض البروستاتا الذى قام أحد الجراحين بمستشفى خاص بروكسى بإجراء عملية له بالليزر وترتب على جهله فتق ضخم خرجت منه أمعاؤه وفتحة شرج صناعى، وكانت عقوبة الجراح مائتى جنيه!

وفى هذا المقال نشرت رسالة نزيل فى ليمان طرة، محكوم عليه بثلاثين سنة أشغالاً شاقة، بسبب فساد خبراء وزارة العدل، ويطلب فيه تكليف كبير الأطباء الشرعيين الأسبق، وهو سعد

منتصر، بكتابة تقرير يعلن فيه رأيه فى المضاهاة التى تمت لتوقيعه على يد خبير وزارة العدل.

أما المقال الثامن والثلاثون، فهو بعنوان: «تأملات فى قضية صبرى الجن»، ويتناول حادث قتل بلطجى يدعى صبرى الجن على يد ضحيتين من ضحاياه فى مبنى محكمة شمال الجيزة، بعد أن تبينا أنه لا يكاد يخرج من السجن حتى يرتكب جريمة أخرى فيعود إليه، فقررا القصاص منه عندما عجز القانون عن ذلك. ونبهت فى هذا المقال إلى ظاهرة البلطجة على كل المستويات، وصعوبة التقاضى وعجزه عن رد الحقوق لأصحابها.

أما المقال التاسع والثلاثون، فهو بعنوان: «حول الظاهرة الإجرامية»، وقد نبهت فيه إلى أن عصابات الإجرام أصبحت تلجأ إلى أساليب عصابات شيكاغو، وضربت المثل بما حدث لإبنتى عندما تصدت لها سيارة فى الطريق اختطفت منها عقدها الذهبى، وما قاد إليه الحادث من اكتشاف عصابة من الغجر فى الدويقة تتزعمها سيدة تُدعى «الحاجة» قامت بارتكاب نحو سبعين حادثة من نفس النوع!

أما المقال الأربعون، فهو بعنوان: «تأملات فى ظاهرة عايدة»، وفيه تحليل لأسباب ثورة الرأى العام فى الإسكندرية بسبب الحكم على الممرضة عايدة بالإعدام، عندما شعر بأنها تعرضت لظلم وأنها قد ضحى بها ليفلت الآخرون الأقوياء. وضربت الأمثلة بأحكام أخرى أثارت غضب الشارع المصرى، ومنها قضية الدكتور نصر أبوزيد وطرد مهندس فى الزمالك من شقته، ونبهت إلى أن الإجراءات الإدارية تتحالف مع المجرمين لوقف تنفيذ عدالة القضاء، كما نبهت إلى أن أحكام الإفلاس فى مصر لا تنفذ.

أما المقال الثانى والأربعون، فهو بعنوان: «القضاء المصرى وقانون الطوارئ المعطل»، وقد تناولت فيه ظاهرة قتل الأب بيد ابنه، والأم بيد ابنها، وما حملته الأخبار فى الفترة الأخيرة من قتل الخالة والعمة والأقارب بغرض السرقة! وقلت: إن الإنسان بدأ يفقد آدميته ويتحول إلى إنسان مفترس. وضربت المثل بما يحدث فى فلسطين على يد اليهود، وما يحدث فى العراق من مذابح على يد صدام حسين. وانتقلت إلى مشكلة التقاضى، ونبهت إلى أن الدولة تفقد أهم ولاية من ولاياتها الثلاث بعد أن فقدت ولاية الأمن، ولم يبق فى يدها إلا ولاية الدفاع عن الوطن. وطالبت باستخدام قانون الطوارئ ضد البلطجية.

* * *

أما الفصل الثامن فهو عن «أزمة الأمة العربية»، ويضم خمس مقالات، تناولت فى المقال الأول، وهو بعنوان: «غراميات كلينتون فى الميزان التاريخى» ما تثيره واقعة محاسبة الرئيس كلينتون بسبب غرامياته من مقارنة بما يحدث من الحكام العرب والمسلمين منذ أيام شهريار! وضربت المثل بما يحدث للشعب العراقى على يد صدام حسين، وعجز الجامعة العربية عن مواجهة هذا الحاكم الذى يضع شعبه فى سجن كبير، أو ما حدث للشعب المصرى على يد عبدالناصر من هزائم عسكرية لم تؤثر مع ذلك فى شعبيته وتأثيره فى الإعلام المصرى، وما حدث من تضليل مؤخراً عندما كانت أقوى الأصوات فى مقاومة قانون ٩٣ فى مصر هى أصوات القوى الفاشية المتحالفة مع صدام حسين!

أما المقالات الأربعة الباقية، فهى عن الضربة الجوية الأمريكية للعراق، وهى تبدأ بالمقال الرابع والأربعين وهو بعنوان: «الضربة الأمريكية فى الميزان التاريخى»، وقد نحيت فيه منحى

غير المنحى الذى ذهبت إليه التعليقات المصرية على الحادث، فقد دعوت إلى التفرقة بين الشعب العراقى والنظام العراقى، وطالبت بقصر التأييد على الشعب العراقى دون النظام العراقى، وهاجمت النظام العراقى، وسردت جرائمه فى حق الشعب العراقى والأمة العربية. وقد أحدث هذا المقال تغييراً فى الرأى العام المصرى، وفى سياسة الدولة، حيث بدأ فى مهاجمة النظام العراقى، وأعلن الرئيس مبارك أن مصر تؤيد الشعب العراقى ولا تؤيد النظام العراقى. وقد كفت على أثر ذلك مظاهرات التأييد التى كان يحركها عملاء النظام العراقى فى الشارع المصرى.

وقد تابعت الحملة على النظام العراقى فى المقالات الثلاثة التالية، وهى بعنوان: «مأزق الأمة العربية بين الشعب العراقى والنظام العراقى»، و«لقد آن الأوان لمحاكمة عصابة بغداد»، و«حتى لا يفلت النظام العراقى من العقاب»، وفيها نبهت إلى ما ألحقه النظام العراقى بالأمة العربية من خسائر مادية فادحة بحربه ضد إيران، وغزوه للكويت، وتهديده المستمر للدول الخليجية على نحو دفعها إلى الاستعانة بالحراسة الأمريكية والغربية، وطالبت بعقد قمة عربية لمحاكمته حتى لا تفقد الجامعة العربية مبرر وجودها.

وبهذا المقال السابع والأربعون ينتهى الجزء الحادى عشر من «مصر فى عصر مبارك» الذى يصور حالة المجتمع المصرى والأمة العربية فى الفترة من يونيه ١٩٩٧ إلى مارس ١٩٩٩، ويتناول معاركى السياسية دفاعاً عن الحق والعدل والديمقراطية.

والله الموفق ،،

د. عبد العظيم رمضان

الهرم فى ١٣ أبريل ١٩٩٩م

الفصل الأول

التجارة بالصراع العربى الإسرائيلى

مطلوب مليون إرهابى !

الاحد ٨ يونيو (حزيران) ١٩٩٧

بعد أن تمكن نظامنا السياسى، بجهود أمنية مكثفة، وتكاليف مادية وأدبية باهظة، من القضاء على الإرهاب الناصرى المتمثل فى عصابة أطلقت على نفسها اسم «منظمة ثورة مصر»، بعد أن مرمطت سمعة مصر الدولية، وأظهرت نظامنا السياسى فى صورة العجز عن حفظ الأمن والنظام وحماية الدبلوماسيين المقيمين بمصر، وأشاعت الذعر بين المواطنين بعملياتها الإرهابية ضد الإسرائيليين والأمريكيين، وضربت السياحة - أقول بعد أن تمكنت الدولة من القضاء على هذا الإرهاب، واستراحت البلاد، تريد جريدة الناصريين بعث هذه الفترة المظلمة

من تاريخ مصر من جديد، عن طريق المطالبة بالإفراج عن محمود نورالدين زعيم العصابة التى قادت هذا الإرهاب.

وهذا فى حد ذاته أمر لا اعتراض لنا عليه، فمن حق جريدة فاشستية أن تطالب بالإفراج عن زعيم عصابة فاشستية إرهابية روعت المواطنين وهددت أمن البلاد، بل من حقها أيضا أن تنصب منه بطلا وطنيا لا يشق له غبار ينافس مصطفى كامل وسعد زغلول وجمال عبدالناصر والسادات ومبارك، بل من حقها أن تطالب بترشيحه رئيسا للجمهورية فى أول انتخابات رئاسية قادمة ـ فهذا كله أمر يبيحه نظامنا الديمقراطى الذى يقوم على التعددية الحزبية، ويرأس بعض أحزاب المعارضة فيه أفراد لم يسمع بهم أحد!

على أن الأمر المريب حقا فى تصرف الجريدة الناصرية، هو أنها تريد أن يكون الإفراج عن زعيم العصابة الإرهابية بضغط شعبى كبير، باعتباره بطلا وطنيا كبيرا! ولذلك أعدت حملة توقيعات تهدف ـ كما تقول ـ إلى جمع مليون توقيع للإفراج عمن اسمته «بالمناضل محمود نورالدين»!!

والأغرب من ذلك حقا أنها تريد أن تجعل من هذا الإفراج عن هذا الإرهابى قضية عربية مثل القضية الفلسطينية تشرك فيها الشعوب العربية الأخرى التى تشجع الإرهاب!

وهذا هو التهريج الحقيقى! بل لعله قمة التهريج فى حياتنا الحزبية الحالية المصابة بأمراض الكساح والتليف الكبدى والأنفلونزا والزكام!

فالسؤال الذى يثور هو: كيف تستطيع الجريدة الفاشستية أن تعثر على مليون إرهابى وتقنعهم بالتوقيع على طلب الإفراج عن زعيم عصابة إرهابية، ارتكب مع عصابته جرائم قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، وحوكم محاكمة عادلة، وحكم عليه بالعقوبة التى يستحقها؟

والأغرب من ذلك: كيف ستستطيع الجريدة إقناع الناس بأن رئيس العصابة هذا هو بطل قومى، يستحق أن تجمع له التوقيعات كما جمعت التوقيعات قبل ثورة ١٩١٩ لتوكيل سعد زغلول والوفد المصرى فى السعى لاستقلال مصر ما وجدوا إلى ذلك سبيلا؟

وهل «انسخطت» الحركة الوطنية فى مصر إلى حد تنصيب إرهابيين ورؤساءعصابات، أبطالا وطنيين يتحرك الشعب المصرى مطالبا بالإفراج عنهم، عن طريق حملة توقيعات كتلك التى تعدها الجريدة الفاشستية؟

إن تاريخ مصر ملىء بالأبطال الذين تصدوا للقوة العسكرية الباغية للاحتلال بصدورهم وهم عزل من السلاح، وماتوا فداء للوطن. وفى ثورة ١٩١٩ قامت مظاهرة من السيدات اتجهت فى شجاعة إلى حراب الإنجليز وقالت إحداهن للجندى الإنجليزى: أطلق بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية»!

هذا هو مفهوم البطولة والنضال الوطنى، وهو التصدى بالصدر الأعزل للسلاح، ولكن الشعب المصرى لم يفهم البطولة الوطنية أبدا على أنها تكوين عصابة تتربص فى الظلام بالسلاح لقتل دبلوماسيين تربط مصر بدولهم معاهدات تفرض على النظام السياسى حماية أرواحهم، كما تفرض فى الوقت نفسه على تلك الدول حماية أرواح الدبلوماسيين المصريين لديها!

لقد نسيت هذه العصابة الإرهابية أنه كما أن لهذه الدول دبلوماسيين فى مصر، فلمصر دبلوماسيون فى هذه الدول، وأن عملها ضد الدبلوماسيين فى مصر يعرض حياة الدبلوماسيين المصريين فى تلك الدول للخطر!

إن العمليات الإرهابية التى قامت بها هذه العصابة كانت تعد عملا وطنيا لو كانت مصر واقعة تحت الاحتلال الأجنبى، وهو المسئول عن

حماية الأمن، فهنا يكون تحدى إجراءات الأمن التى يفرضها الاحتلال، والقيام بعملية مسلحة ضد أفراده، عملا وطنيا من الدرجة الأولى.

أما أن تكون الدولة دولة مستقلة ذات سيادة، وهى مسئولة عن الأمن وحماية أفراد الهيئات الدبلوماسية التى تربطها بها معاهدات دولية، فكيف يعتبر قتل أفراد هذه الهيئات الدبلوماسية عملا وطنيا، وهو يمرغ سمعة النظام السياسى فى الرغام، ويظهره بمظهر الضعف والعجز عن القيام بواجبه، ويحدث حالة ذعر بين المواطنين؟

ولكن هذا هو مفهوم العمل الوطنى لدى الناصريين الفاشست! فهم يفهمون أن ممارسة النشاط الإرهابى ضد النظام السياسى وسياساته، وتعطيل مسيرته فى استكمال تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى، هو عمل وطنى!

ويتصورون أن إظهار النظام السياسى فى مظهر التهاون وإبرام معاهدات غير متكافئة مع إسرائيل تضر بأمن مصر وشعبها - هو من علامات الوطنية الصادقة!

ففى تبرير رئيس العصابة المذكور لعملياته الإرهابية، يتفاخر بأنه كان ضد زيارة الرئيس السادات للقدس! وبأنه أصدر لذلك فى لندن مجلة باسم «٢٣ يوليو» وهى مجلة ناصرية صدرت لمدة سنة كان هو رئس تحريرها ورئيس مجلس إدارتها، ويزعم أنه عندما وجد أن الأنظمة التى تريد الصرف وتمويل المجلة «هدفها هو استخدامنا فى الإساءة إلى مصر وتشويه صورتها» رفض وعاد إلى القاهرة فى نهاية ١٩٨٤!

وأنه قام بتشكيل عصابته الإرهابية «عندما شعر بأن القيادة السياسية فى مصر واقعة تحت الضغوط الصهيونية وتمارسها أمريكا وإسرائيل خاصة

فى مجال التطبيع! وأن العمل العسكرى لعصابته بدأ بعد أن وجد ضرورة وجوده فى الساحة المصرية، «ليعلم العالم كله وخاصة أعداءنا من الصهيونيين» - على حد قوله - أن فى مصر رجالا وضعوا رءوسهم على أكفهم فى سبيل هذا الوطن، وأن مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها جمال عبدالناصر لم ولن تموت».. إلى آخره!

وهذا الكلام كله كذب فى كذب! فلم تسئ جريدة إلى مصر فى الخارج وإلى بطل حرب أكتوبر قدر ما أساءت تلك الجريدة! ويمكن الرجوع إلى أعدادها ليرى القارئ كيف كان السادات يخوض معركة تحرير سيناء وفى ظهره تطلق تلك الجريدة أقذر وأقذع الشتائم والإهانات والتشنيعات! ولا يمكن تصور جريدة أساءت إلى مصر وشوهت صورتها أكثر مما فعلت هذه الجريدة!

وفى الوقت نفسه فإن محاولة زعيم العصابة تصوير القيادة السياسية المصرية فى مظهر الخضوع للضغوط الصهيونية والأمريكية، وإظهار نفسه فى مظهر الرغبة فى مساعدتها عن طريق القيام بعمليات إرهابية ضد الدبلوماسيين الإسرائيليين والأمريكيين، هى محاولة لاستغفال شعبنا وإيهامه بوطنية هذه العصابة!

فلم تكن القيادة المصرية وقتذاك خاضعة لضغوط صهيونية، إنما كانت هذه الضغوط موجودة عندما كانت سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ حرب يونيه ١٩٦٧! وكان السعى لتحرير سيناء - من ثم - عن طريق حرب أكتوبر أولا، ثم زيارة القدس ثانيا، المقصود به التحرر من أية ضغوط تفرضها إسرائيل والولايات المتحدة فى ظل وجود القوات الإسرائيلية، وهو ما تحقق بالفعل بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وأصبحت يد مصر محررة منذ ذلك الحين، وحتى لحظة كتابة هذه السطور!

ولكن العصابة الناصرية، التى اتهمت السادات بالخيانة، وهاجمته بخسة ودناءة، قلبت الصورة! فصورت الأمر على أن القيادة المصرية بعد أن حررت سيناء كانت واقعة تحت الضغوط الإسرائيلية! وأنها لم تكن واقعة تحت الضغوط الصهيونية عندما كانت سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى! وعندما عجزت هذه العصابة عن تحقيق غرضها عن طريق مجلة ٢٣ يوليو وغيرها، لجأت إلى السلاح والإرهاب واغتيال الإسرائيليين والأمريكيين فى مصر، على أمل أن يؤدى ذلك إلى سقوط المعاهدة ودخول إسرائيل فى اشتباكات مع مصر!

فأى غرض وطنى من هذا الاغتيال استهدفته هذه العصابة؟

لقد أيد الشعب المصرى بغالبيته العظمى مبادرة السلام، كما أيد كامب ديفيد، وأيد المعاهدة المصرية الإسرائيلية، بكل موادها، واتجه بكل جهوده وطاقاته إلى عمليات البناء واستعادة البنية التحتية - التى كانت قد انهارت بسبب هزائم النظام الناصرى العسكرية واحتلال سيناء مرتين فى عهده - وتوجيه كل طاقة البلاد الاقتصادية إلى عملية تحرير سيناء. فإذا تمكن بطل أكتوبر محمد أنور السادات من إبرام معاهدة تضمن تحرير سيناء، وإذا تمكن محمد حسنى مبارك من تحرير كل شبر فيها واستعادة طابا، جاءت العصابة الناصرية التى سلمت سيناء! تلبس ثوب الوطنية والغيرة على مصلحة مصر، وتنصب نفسها وصية على الشعب المصرى، وتقوم بعمليات القتل والإرهاب ضد الدبلوماسيين الإسرائيليين والأمريكيين تحت هذه الذرائع المضللة!

ولم يعرف أحد من أبناء شعبنا لماذا قامت تلك العصابة بهذه العمليات الإرهابية؟ هل كانت تقوم بها لتحرير سيناء بعد أن تحررت بالفعل؟ أو تقوم بها للتحرر من الضغوط الإسرائيلية والأمريكية التى كانت قائمة أيام

احتلال سيناء، ثم رفعت بعد أن أصبحت مصر حرة فى تقرير مصيرها؟ أو تقوم بها عداء لنظامنا السياسى الذى نجح فيما فشل فيه نظام عبدالناصر حتى وفاته، وهو تحرير سيناء؟

هل هذه هى البطولة التى تزعمها جريدة الناصريين الفاشست؟ وهل هذا هو مفهوم العمل الوطنى؟ وهل تعتقد الجريدة أنها سوف تجد مليون إرهابى يوقعون على طلب الإفراج عن زعيم العصابة التى مرغت سمعة مصر، تحت زعم أنه زعيم وطنى؟

إن السقطة التى سقطتها هذه الجريدة الناصرية هى أنها لم تكتف بطلب الإفراج عن زعيم العصابة، وإنما أرادت أن تكسب من ورائه كسباً سياسياً عن طريق الزعم بقدرتها على تعبئة مليون إرهابى مصرى للتوقيع على طلب الإفراج! مع أنها لا تستطيع تعبئة عشر قطط ضالة! ونحن جميعاً نعرف أنها سوف تستعين بخبرة النظام الناصرى فى جمع التوقيعات المزورة - كما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ - وكل ذلك لا نتيجة له إلا إثبات قدرتها على التسلق، وعلى أنها تستخدم زعيم العصابة محمود نور الدين للوصول إلى أهداف سياسية لا تستطيع الوصول إليها بغير هذا الطريق! وهو ما يعنى إفلاس وسائلها السياسية فى شد الجماهير المصرية، التى تنفست الصعداء بعد التخلص من نظام عبدالناصر الدكتاتورى ولم يعد لديها أى استعداد لعودته من جديد فى أية صورة!

وبعد ذلك علينا أن نقرأ صحيفة اتهام من أطلقت عليه الجريدة الناصرية اسم «المناضل محمود نورالدين» وهى الاتهامات التى حوكم بسببها محاكمة عادلة وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة. وأول هذه الاتهامات: «السعى والتخابر لدى من يعملون لمصلحة دولة أجنبية بقصد الإضرار بمركز مصر السياسى والدبلوماسى والاقتصادى»، ثانياً: «قبول

مبالغ مالية ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية، للإضرار بمصلحة مصر القومية!» ثالثاً: «ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والشروع فيه ضد الإسرائيليين والأمريكيين» (ثلاث عمليات ضد الإسرائيليين والرابعة ضد الأمريكيين!) رابعاً: «إنشاء وتأسيس تنظيم سرى غير مشروع، يرمى إلى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم القائم فى البلاد، والحض على كراهيته والازدراء به»! خامساً: «حيازة أسلحة نارية وذخيرة بغير ترخيص من الجهة المختصة بذلك»!..

أما التهمتان السادسة والسابعة فجديرتان بالتأمل! وتكشفان أكثر نوعية النضال الذى دعا الصحيفة الفاشتية لأن تسبغ على المتهم لقب: «المناضل محمود نور الدين» وأولى التهمتين هى: «حيازة مخدرات دون الحصول على ترخيص بذلك»! والتهمة الثانية «الشروع فى قتل شقيق المتهم، وهو أحمد عصام السيد على سليمان»!..

وبالنسبة لتهمة حيازة المخدرات، فقد أنكر المتهم أنها تخصه، ولم يحدد تخص من؟ أما بالنسبة للتهمة الثانية، فلم ينكر أنه أطلق رصاصة أو رصاصتين على شقيقه، ولكن بغير قصد قتله!..

من أجل هذه التهم، التى ثبتت على المتهم، وحكم عليه بسببها بالأشغال الشاقة المؤبدة. أطلقت عليه الجريدة الناصرية لقب: «المناضل»! وأخذت تعبئ حملة شعبية للإفراج عنه بوصفه بطلا شعبيا، وإلزام النظام السياسى بالخضوع لهذا الضغط الشعبى!.

وقد نسيت الجريدة الناصرية أن أحدا من شعبنا لم يعد يذكر تلك الأسماء التى انتحلت لنفسها صفة التحدث باسمه، وفرضت نفسها وصية عليه، وتطوعت بارتكاب جرائم القتل وإشاعة الإرهاب بحجة أنها تحقق

ارادته ورغبتـه ومـصلحتـه القـومـيـة العليا! ولـم يكن يسمـع بأسمـائها طوال تاريخ نضاله أو يعرف حتى بوجودها!..

بل الأغـرب من ذلك أنهـا ارتكبت تلك الجـرائم، مـفـتـرضـة أنهـا أكثـر وطنية وإدراكا لمصلحـة مصر وشعبها من بطل حـرب أكتوبر! الذى ألحق بالجيش الإسرائيلى أول هزيمة عسكرية فى تاريخـه، وقضى على أسطورة الجندى الإسرائيلى الذى لا يقهر! ولم يعرف لهؤلاء المزيفين نضال غير قتل ثلاثة إسرائيليين فى الظلام! ويا ليـتـهم قـتلوهم عندمـا كانت إسرائيل تحتل سيناء، وإنما قتلوهم بعد أن تحررت سيناء، وبعد أن أبرمت إسرائيل مع مصر مـعاهدة سلام، وتبادلت معهـا البعثات الدبلوماسية! فقد شنت هذه العصـابة هجمـاتها على البعثـة الإسرائيلية فى مصـر فى الظلام لتـعطى الإسرائيليين الفرصة للهجوم على أعضاء البعثة المصرية فى إسرائيل! فينفجر النزاع المسلح من جديد!..

وكل ذلك لخدمة نفس قـوى الرفض العربية التى اتهمت مصر وقيادتها السيـاسية بالخـيانة، وطردت مـصـر من الجـامـعة العربيـة فى مؤتمر بغداد المشئوم، وليس لخدمـة الشعب المصرى الذى أيد مبـادرة السلام، وسـاند جهود قيادته السياسية فى تحرير سيناء بالمفاوضات حتى تكللت بالنجاح وقعت معاهدة السلام..

فلم يخـرج عن هذا الاجمـاع الشعبى سوى تلك العناصر المريضة التى كـانت تحركـها دول الرفض ، والتى لفظها الشعب المصرى من حياته بعد أن ألحقت بـه من الهزائم العسكرية ما لم يعـرفه تاريخـه، وزجت بمفكرى مصر ومناضليها الحقيقيين فى سجون لم يعرفها مفكر مصرى من قبل: ليمان طره، ومعتقل القلعة، وسجن الواحات الخارجة، وليمان أبو زعبل، وسـجن جناح، وسـجن المحاريق، وغير ذلك مما بناه النظام الناصرى بيد،

بينما كانت يده الأخرى التى تحمل السلاح تتخاذل أمام العصابات الإسرائيلية!..

هذه العناصر هى التى برزت بعد انتهاء معركة تحرير سيناء، وبعد تحرير كل شبر فيها، تحاول أن تجد لنفسها دورا بعد انتهاء الأدوار! وتحمل السلاح بعد أن وضع الجميع السلاح! ولكنها لا تحمل السلاح ضد الإسرائيلى المدجج بالسلاح، ولكنها تحمله ضد الإسرائيلى الأعزل الذى تتكفل مصر بحمايته! ولا تكتفى بذلك بل تحمله ضد رعايا دولة عظمى تربطها بمصر مصالح هائلة، على أرضها عشرات الألوف من المصريين، وهى شريك فى عملية السلام، كما أنها المصدر الأساسى لتسليح مصر بعد انتهاء الدور السوفيتى، وهى الولايات المتحدة!..

تقوم هذه العناصر بعملياتها الإرهابية والتخريبية للمصالح المصرية ثم تأتى الجريدة الناصرية تريد أن تبيع للشعب المصرى هذه البضاعة الفاسدة تحت اسم البطولة الوطنية والعمل الوطنى! وتصور أفرادها فى صورة المناضلين الأفذاذ! وتسئ بذلك إلى كل المناضلين الحقيقيين الذى ضحوا بحياتهم من أجل مصر، وكانوا يستهدفون بنضالهم وجه مصر وليس وجه دول الرفض التى طردت مصر من جامعة الدول العربية وأساءت إلى سمعتها وقاطعتها اقتصاديا وأرادت أن ترث دورها التاريخى فى المنطقة!..

ولكن الشعب المصرى أذكى من أن يضحك عليه النصابون بتلك الأباطيل والضلالات، وهو قادر على التمييز بين الخبيث والطيب، وهو يعرف جيدا من أوقعوا سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى، ومن حرروا سيناء بالحرب والسلام! كما يعرف جيدا من حاربوا إسرائيل فى ميدان القتال،

ومن قتلوا بعض أفرادها وهم عزل من السلاح فى الظلام،فالأولون مقاتلون والآخرون إرهابيون..

وبمعنى آخر يستطيع الشعب المصرى أن يميز بين المناضل المصرى الحقيقى الذى واجه إسرائيل فى حرب أكتوبر وهى مدججة بالسلاح، وهذا الإرهابى الذى تقدمه جريدة «العربى» فى شكل «مناضل»! وكل رصيده النضالى أنه قتل ٣ إسرائيليين فى الظلام!! وتريد أن تعبئ له الأمة العربية جمعاء للإفراج عنه ليرتكب مزيدا من العمليات الإرهابية!..

ولكن مصر لن تسمح أبداً بعودة الإرهاب مرة أخرى سواء كان متشحا بوشاح إسلامى، أو كان متشحا بوشاح ناصرى، فكله إرهاب أسود!..

القضاء المصرى واللعبة الخطرة!

الأحد ٦ يوليو (تموز) ١٩٩٧

اللعبة التى تلعبها جريدة «العربى» الناصرية مع القضاء المصرى، هى لعبة خطرة تكلفها غاليا، لأنها مؤثمة من ناحيتين: الناحية الأولى، هى محاولة التأثير على القضاء المصرى، وهو أمر يؤثمه القانون، والناحية الثانية، هى إهانة القضاء، وهو أمر يؤثمه القانون أيضا.

ففى عدد ٣٠ يونيو ١٩٩٧، صدرت الجريدة: وعلى صفحتها الأولى ما نشيت عريض يقول:

«دعوى قضائية ضد عبد العظيم رمضان»، وفى صلب الخبر تقول الجريدة إن محكمة عابدين الجزئية سوف تنظر الدعوى القضائية المرفوعة ضد الكاتب عبد العظيم رمضان، بتهمة السب والقذف فى

مقاله المنشور بجريدة «الأهرام» و مجلة «أكتوبر» فى ٧ يونيو الماضى تحت عنوان «مطلوب مليون إرهابى».

نشرت الجريدة هذا الكلام على صفحتها الأولى بكل ما فى هذا النشر من إثارة، بمجرد رفع الدعوى! و دون أن تنتظر تحديد يوم معين لنظر الدعوى، ودون أن تأخذ القضية رقما، بغرض التأثير على القضاء، وهى تعلم أن ذلك أمر يؤثمه القانون!

فقد كان أمام الجريدة أحد أمرين: إما أن تخوض معركتها أمام الرأى العام، وإما أن تخوضها أمام القضاء!

أما أن تخوض معركتها أمام القضاء وتنقل المعركة فى نفس اليوم أمام الرأى العام، فإنها لا تقصد من ذلك إلا شيئا واحدا، هو التأثير على القضاء بالرأى العام، وهو أمر يؤثمه القانون، لأن احترام القضاء والإيمان بعدله وإنصافه، يغنى الجريدة عن اللجوء إلى الرأى العام، فإذا رفعت الجريدة الأمر إلى القضاء، و سارعت فى الوقت نفسه بعرض قضيتها على الرأى العام، قبل إعلان الخصوم، ومن قبل تحديد موعد نظر القضية أو تحديد رقمها، و بالإشارة إلى اسم المحكمة التى سوف تنظر القضية، وهى محكمة عابدين الجزئية، فليس لذلك معنى إلا استخدام اسم القضاء للتأثير على الرأى العام، واستخدام الرأى العام للتأثير على القضاء!

وتلك هى اللعبة الخطرة التى تلعبها الجريدة، و التى لا تخفى على القضاء ولا على الرأى العام!

و فى الوقت نفسه تلجأ الجريدة إلى عمل مؤثم أيضا، وهو إهانة القضاء! فتعلم الجريدة أن القضاء المصرى العادل أصدر حكما بالسجن لمدة خمسة وعشرين عاما على المتهم محمود نور الدين فى القضية رقم ٣٠٣٤، لقيامه

بأربع عمليات مسلحة ضد دبلوماسيين إسرائيليين و أمريكيين هم تحت حماية الحكومة المصرية، وهو أمر دفع المحكمة إلى الحكم حضوريا على محمود نور الدين بالأشغال الشاقة المؤبدة.

فإذا جاءت جريدة «العربى» تنصب من محمود نور الدين بطلا وطنيا وقوميا، وتطالب بالإفراج عنه بحجة أنه بطل وطنى وقومى بعد أن قضى فى السجن عشرة أعوام، فإنها بذلك تهزأ بحكم المحكمة، وتظهر القضاء المصرى فى صورة قضاء ظالم يقضى بالأحكام الشاقة المؤبدة على الأبطال!

وفى ذلك إهانة بالغة للقضاء.

ذلك أن المتهم محمود نور الدين - كما هو معروف - حوكم محاكمة علنية عادلة، وأخذ محاموه فرصتهم الكاملة للدفاع، ولم يهبط عليه زوار الفجر كما كان يحدث أمام عبد الناصر ويسحبوه إلى أوردى أبو زعبل! ولم ير فيه القضاء المصرى بطلا، بل اعتبره مجرما، لأن البطولة لها معايير ليس منها قتل ثلاثة دبلوماسيين إسرائيليين ودبلوماسى أمريكى فى الظلام هم فى حماية الدولة المصرية بحكم معاهدة دولية، ومن هنا حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لما ارتكبه من جرائم.

هذا الحكم هو عنوان الحقيقة كما يقول رجال القانون، لأن الأحكام القضائية النهائية هى عنوان الحقيقة، لأنها تصدر بعد أن يأخذ المتهم فرصته فى الدفاع عن نفسه كاملة، ومن هنا فعلى الجميع احترام حجية هذه الأحكام.

ولكن الجريدة تزدرى بالحكم الذى صدر ضد محمود نور الدين، وتنصب من المتهم بطلا مناضلا، وهو ما لو كان صحيحا لكان حكم

لمحكمة على بطل مناضل بالأشغال الشاقة المؤبدة مما يعاب على القضاء المصرى، واتهاما له بأنه لا يفرق بين المجرمين والأبطال ! ولا يميز بين زعيم عصابة وزعيم وطنى!

وحين ترتكب الجريدة هذا الفعل المؤثم علانية على صدر صفحتها الأولى، فإنها تكون قد أهانت القضاء و أهانت معه الرأى العام، وامتهنت ميثاق الشرف الصحفى الذى يلزم الجريدة باحترام القضاء واحترام أحكامه، ويلزمها باحترام القواعد الصحفية الصحيحة فى عملها الصحفى.

وبعد ذلك فهل يكون وصف مجرم بما اتهمه به القضاء وحكم عليه بالأشغال الشاقة من أجل ارتكابه، سبا وقذفا؟ كما تريد أن توهم به الجريدة! أو يكون تقريرا لأمر واقع، وإثباتا لحقائق لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها؟ وهل تكون تحقيقات النيابة وحيثيات الحكم بالأشغال الشاقة على المجرم سبا وقذفا من النيابة والقاضى فى حق المتهم؟

إن التضليل الذى تسوقه الجريدة هو أنها تزعم أن العبارات المنشورة فى المقال كانت إساءة و تشويها لصورة منظمة ثورة مصر وقائدها! كما لو كانت هذه العصابة، التى حكم على قائدها بالأشغال الشاقة المؤبدة و التى أدانها القضاء المصرى العادل بالفعل، منظمة شرعية تعمل فى إطار القانون وتلقى احترام الشعب، فجاءت عبارات المقال لتشوه سمعتها!!

فهل هذا معقول؟ وهل يحتاج المجرم، الذى حكم القضاء بإدانته، تشويها لسمعته أكثر من حكم الإدانة؟ وهل هناك سمعة طيبة لمنظمة دمغها القضاء المصرى العادل بالإجرام لقتلها دبلوماسيين فى حماية الحكومة المصرية، وتشويه سمعة النظام المصرى فى الخارج، وإظهاره فى صورة العجز عن حماية الدبلوماسيين على أرضه؟ هل هناك تشويه لسمعة ما أكثر من إدانة القضاء لها.

ولكن الجريدة لا تستهدف من ذلك التأثير على القضاء فقط، وإنما تستهدف تضليل الجماهير المصرية، وإيهامها بأن تلك المنظمة الإجرامية كانت ذات سمعة طيبة، فجاءت عبارات المقال لتشويهها؟

ولكن الجريدة لا تعرف أننا استقينا عبارات المقال مما نشرته هي ذاتها في عدد ١٩ مايو ١٩٩٧ من ملف التحقيق الذى أجراه رئيس نيابة أمن الدولة المستشار عبد الموجود البريرى مع المتهم! ففى سؤاله للمتهم يقول له بالحرف الواحد:

«إنك متهم بقبول مبالغ مالية ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية للإضرار بمصلحة مصر القومية»؟

و مع ذلك فإن الذى وجه التهمة فى البداية هو أحمد عصام، شقيق محمود نور الدين وشريكه وعضو منظمة ثورة مصر، الذى اتهم الأخير أمام النيابة بأنه أبلغه بأن (زعيم دولة عربية مجاورة لمصر!)* سوف يدفع أربعة ملايين دولار، سيتم تقسيمها بين محمود (وأولاد زعيم مصرى راحل!)** وكل واحد منهم سيأخذ مليون دولار! وضمن ما قاله أحمد عصام أن ابن الزعيم المصرى قد سبق أن حوّل، بناء على طلب محمود نور الدين. مبلغ ٢٠ ألف دولار إلى زوجته السابقة نادية سرى بالسويد، ولكن نادية رفضت تسلم المبلغ لأنها لم تكن تعرف من أين جاء إليها هذا المبلغ.

و هذا الكلام أيدته زوجة محمود نور الدين السابقة نادية سرى، فعندما سئلت عن قصة العشرين ألف دولار التى تم تحويلها إليها من أموال ابن الزعيم المصرى، قالت:

(*) القذافى .
(**) عبد الناصر .

«لم أكن أعرف صاحب التحويل، ولهذا رفضت المبلغ، و أبلغت البنك بذلك» .

هذا الكلام الذى هو ثابت من محاضر التحقيق، يظهر أن اتهام محمود نور الدين بقبول مبالغ مالية ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية للإضرار بمصلحة مصر القومية، لم يكن صادرا من صاحب هذا القلم، و إنما كان موجها من رئيس نيابة أمن الدولة للمتهم، واستنادا إلى تبليغ شقيقه الذى هو شريكه فى التنظيم!

وفى الوقت نفسه فقدكان رئيس نيابة أمن الدولة هو الذى وجه لمحمود نور الدين الاتهام «بالسعى والتخابر لدى من يعملون لمصلحة دولة أجنبية، بقصد الإضرار بمركز مصر السياسى والدبلوماسى والاقتصادى» - وهو نص الاتهام كما أوردته جريدة «العربى» نفسها فى عدد ١٩ مايو ١٩٩٧!

وفى الوقت نفسه فقد كان رئيس نيابة أمن الدولة أيضا هو الذى وجه إلى محمود نور الدين الاتهام بحيازة المخدرات، وكان نص سؤاله على النحو الآتى: «إنك متهم بحيازة مخدرات دون الحصول على ترخيص بذلك» . (ويرجع فى ذلك لجريدة «العربى» التى أوردت نص محضر التحقيق!)

أما واقعة إطلاق محمود نور الدين الرصاص على شقيقه أحمد عصام، فقد أثبتتها اعترافات عصام وتحقيقات النيابة وأمن الدولة وخبراء المعمل الجنائى.

ووفقا لما ورد فى التحقيق فإنه عندما وقع الخلاف بين محمود نور الدين وشقيقه أحمد عصام، «أمسك محمود نور الدين بالسلاح فى وضع الاستعداد، وقال لشقيقه: سأضربك بالرصاص! ولم يصدق عصام أن

محمود يمكنه حقا أن يضربه بالرصاص، فقال له بلغة تحد: إذن اضرب يا محمود!

وإذا بمحمود يطلق رصاصاته باتجاه عصام! فحاول عصام الهرب، وإذا ببعض الرصاصات تصيب الحائط. وحاول عصام أن يجرى بكل قوة نحو الباب، فإذا بدفعه ثانية من الرصاص تتوجه نحو رجليه الاثنتين، فتصيبهما!

ووقع عصام على الأرض وهو يصرخ، ولم تكن أصوات الرصاص قد سمعها أحد، بسبب وجود كاتم للصوت على فوهة السلاح! وبعد ذلك نادى محمود نور الدين على من يدعى نظمى وهو أحد أعضاء التنظيم الذى كان موجودا فى المنزل، وطلب منه أن يذهب إلى أحد المستشفيات التى لهم علاقة بها!

وفى أثناء إقامة عصام فى بيت شقيقته بعد خروجه من المستشفى، طلب أن يزوره الدكتور حمدى الموافى بمستشفى الدكتور أبو العزايم، وعلى حد قوله: «قررت أن أعالج من إدمان الهيروين، وفعلا بدأ الدكتور حمدى يتردد على قبل أن أذهب لمنزلى ويعالجنى من الإدمان»!

أما بخصوص اعتداء محمود نور الدين على زوجته، فقد كان الذى تحدث عن ذلك هو عبد الحميد عبد الناصر فى تحقيقات نيابة أمن الدولة! فقد قال: «أنا خلال معرفتى بمحمود، أعلم أن هناك خلافات بينهما، و أنها ذهبت إلى والدتها فى السويد. ثم علمت بعد عودتى إلى مصر أن محمود سافر إلى السويد، واعتدى على زوجته بالضرب، وأنه قضى سنة بالسجن بالسويد، وخرج من السجن إلى المطار إلى لندن»!

والغريب ـ بعد كل ذلك ـ ما تقوم به جريدة «العربى» من تضليل الرأى العام المصرى العربى، عن طريق تصوير محمود نور الدين الذى حكم

عليه القضاء المصرى بالأشغال الشاقة المؤبدة، فى صورة بطل وطنى وقومى كبيرا بكل ما فى هذا التضليل من إضرار بالقيم والمثل العليا أمام شباب مصرا ذلك أنه إذا كان هذا الأنموذج بطلا قوميا، فهل نلوم بعض الشباب المضللين إذا رأيناهم يحذون حذو هذا البطل المصطنع، فيلجئون اليوم إلى استخدام سلاح الإرهاب يقتلون به الدبلوماسيين الأجانب فى مصر، ويضعون نظامنا السياسى فى أسوأ المواقف؟

وإذا نحن كشفنا هذا التضليل وهذه الخديعة من جانب الناصريين، تصوروا أنهم يستطيعون إرهابنا بتلك الوسائل البالية التى لا تخدع أطفالا صغارا، وتوهموا أنهم يستطيعون التأثير على القضاء المصرى عن طريق الضغط عليه بالرأى العام فيلجئون إلى تلك اللعبة الصغيرة وهم لا يدركون أنهم يفتحون بذلك على أنفسهم بابا من جهنم، ويجبروننا على فتح ملف تلك العصابة التى أطلقت على نفسها اسم «ثورة مصر»، والتى دمغها القضاء العادل بأنها «تنظيم سرى غير مشروع، الغرض منه مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم القائم فى البلاد، والمعين على كراهيتها والازدراء بها، والاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد ضد الإسرائيليين والأمريكيين، وحيازة أسلحة نارية والذخائر اللازمة لتنفيذ ذلك الغرض»!!

إنهم يتصورون أنهم يستطيعون أن يقلبوا الباطل حقا، والإرهاب الإجرامى نضالا وطنيا محمودا يرى فيه شبابنا المصرى البرىء مثلا أعلى فيتخذه مبدأ ووسيلة وغاية.

وبعد ذلك فإن السؤال يثور: ما الذى دفع خفافيش الناصرية إلى الهيجان عندما سلطت الضوء على الإرهابى محمود نور الدين، ووقفت ضد

عمليات التضليل التى تقوم بها الجريدة كل أسبوع للإفراج عنه ليزاول نشاطه الإرهابى مرة أخرى.

لم أفعل شيئا سوى أنى كشفت أن هذا الإرهابى المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة من القضاء المصرى العادل، ليس له أى رصيد نضالى غير قتل ثلاثة دبلوماسيين إسرائيليين ودبلوماسى أمريكى!

وقبل ذلك لم يسبقه أى نضال ضد إسرائيل ! فلم يخض حرب ١٩٦٧ ، ولم يشترك فى حرب الاستنزاف، عندما كانت إسرائيل تحتل سيناء، ولم يحمل سلاحا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ! وفى الوقت الذى كان الشعب المصرى يقاسى الغارات الإسرائيلية على مصر، كان يعيش فى أمن فى لندن، ويعمل فى بيع وشراء وتأجير العقارات. وكان يمكنه قتل من يشاء من الإسرائيليين فى لندن إذا كانت كراهيته للإسرائيليين قد وصلت إلى هذا الحد، ولكنه - باعتراف عبدالحميد عبدالناصر - لم يرفع سلاحا فى وجههم!

فعندما سئل عبد الحميد عبد الناصر: هل علمت بحدوث أى تشابك بين محمود واليهود طوال مدة تواجدك فى لندن؟ كانت إجابته: «لا!».

وعندما سئل: هل علمت أن مجموعة من اليهود قامت بحرق «فيلا» خاصة بمحمود نورالدين بإحدى ضواحى لندن؟

كانت إجابته كالآتى: هو قال لى: إن فيه ناس حاولوا حرق البيت أثناء صدور المجلة، لكن لم يقل إنهم اليهود، ولكن أفتكر أنه قال: إن الذى قام بذلك أشخاص من قبل السلطات المصرية، ولم يذكر أنهم يهود ولم يذكر أى تفاصيل أكثر من ذلك!».

وهذا الكلام الذى قاله عبدالحميد عبدالناصر فى تحقيقات نيابة أمن الدولة، يكشف التضليل الذى تمارسه جريدة «العربى» على قرائها كل أسبوع عن مطاردة الموساد لمحمود نورالدين فى لندن!

ولكن الجريدة تريد أن تنزع صفة الوطنية عن نظامنا السياسى الذى حرر سيناء، وتنسبها إلى هذا الإرهابى المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لما ارتكبه من جرائم، عن طريق الزعم بأن ما قام به من جرائم إنما كان تعبيرا عن شعور الشعب المصرى وقواته المسلحة تجاه العدو الصهيونى والتطبيع فى العلاقات معهم!

أى أن الجريدة الناصرية تريد أن تقول: إن هذا الإرهابى بكل الرصيد الذى ذكرناه، أكثر وطنية من السادات ومن مبارك! وأنه يعرف مصلحة مصر أكثر مما يعرفها نظامنا السياسى! وتريد أن توحى بأن المعاهدة المصرية الإسرائيلية كانت عملاً غير وطنى، وأنها فرضت على مصر ولم يقبلها الشعب المصرى طواعية وبإرادته الحرة الطليقة، ثم جاء هذا الإرهابى وعصابته ليصحح مسار العمل الوطنى بجرائمه التى حكم عليه القضاء المصرى بسببها بالأشغال الشاقة المؤبدة!

وهذا الكلام يمكن أن يقبل من الناصريين لو كانوا قد أثبتوا طوال مدة حكمهم أنهم المدافعون الأشداء عن أرض الوطن، أما وقد احتلت إسرائيل سيناء فى عهدهم مرتين، بتهاونهم، ومات عبدالناصر وسيناء تحتلها القوات الإسرائيلية، فلست أدرى كيف نصدق عداءهم للإسرائيليين، وقد ساعدوا إسرائيل على تحقيق ما لم تكن تحلم به فى حياتها، وجعلوا من تلك الدولة التى كان يطلق عليها اسم «إسرائيل المزعومة»، دولة عظمى تحتل الجولان والضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان!

ومن هنا يمكن للناصـريين أن يتظاهروا بالعـداء لإسـرائيل، وينعـتـوا خصومهم السياسيين بأنهم عملاء إسرائيل! ولكن شعبنا المصرى الذكى يعرف جيداً صفة من سهلوا احتلال العدو لأرضه، ومن حرروا أرضه من هذا الاحتلال!

والأمـر المحـقق أنـه إذا أرادت الجـريدة الناصـرية التـأثيـر على قـضـائنا العادل بتلك اللعبة الصبيانية، أو الازدراء بأحكامه التى هى عدوان الحقيقة، واتهامه بأنـه يحكم على المناضلين الأحـرار بالأشغال الشاقة المؤبدة، فإنها تمتهن نفسها أكثر مما تمتهن القضاء!

وقفة فى ذكرى مبادرة السادات!

الأحد ٣٠ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٩٧

لم يسبق فى تاريخ العرب المعاصر أن قامت قضية وطنية فى بلد عربى جرت المتاجرة بها كما جرى مع القضية الفلسطينية! حتى ليمكن القول - دون تجاوز كثير - إنها تحولت إلى «محل تجارة» أو «سوبر ماركت» يفد عليه العملاء من كل صوب، لكسب ما يمكن كسبه ونهب ما يمكن نهبه وبيع بضاعتهم الفاسدة للجماهير العربية تحت ضجيج إعلامى مضلل كبير.

والغريب أن الجميع اشتركوا فى هذه التجارة، بمن فيهم أصحاب المحل أنفسهم! وأقصد بهم القيادات الفلسطينية التى لم نر مثيلاً لها فى الانقسام منذ بداية القضية، والتصارع على الغنيمة حتى من قبل الحصول

عليها! والوصول فى ذلك إلى حد الحرب الأهلية التى نشبت من قبل الحصول على أى شبر من الأرض! وإنما من أجل الزعامة ووراثة الزعامة، وتقسيم التركة من قبل موت المورث، بل من قبل أن تكون هناك تركة أصلاً! لأن التركة مازالت فى يد إسرائيل ـ وهو ما يحدث حالياً!

وعلى جانب القيادات الفلسطينية ظهر فى كل بلد عربى المتاجرون بالقضية الفلسطينية من كل نوع! فقد ظهر حكام، وسياسيون، وكُتّاب، وأحزاب سياسية، وعصابات إرهابية! وسلعتهم الوحيدة هى التظاهر بالدفاع عن القضية الفلسطينية، وافتداؤها بالدم ـ ليس دمهم، وإنما دم الشعب الفلسطينى الأسير الخاضع للحكم الإسرائيلى الغاشم!

وأداتهم الوحيدة للدفاع عن القضية الفلسطينية هى التطرف فى الدفاع عنها ـ التطرف بالكلام لا بالعمل! والتظاهر بالثورية ـ الثورية من فوق المكاتب ومنابر الخطابة، وليس فى ميدان القتال!

ونسى الجميع قوله كوسجين الشهيرة: «إن ثورية الكلام إذا لم تسندها قوة فعلية تكون خيانة»! فالجميع ثوريون وخونة فى الوقت نفسه! لأن الثورية لا تكلفهم شيئا، وإنما تكلف الشعب الفلسطينى! ولا تكلف الزعماء وإنما تكلف الشعوب! ولا يدفع فيها المتطرف فلسا واحدا، وإنما يقبض من اليمين ومن اليسار! ولا تقذف به الجماهير العربية إلى حفرة النسيان التى يستحقها وإنما تخلده وترفعه إلى مكان الصدارة والبطولة! فهى ثورية تكسب صاحبها كل شىء، ولا يخسر بسببها أى شىء!

ولقد رأينا هذه الثورية ـ و هذا النوع من الثورية الذى يساوى الخيانة ـ عندما قام السادات بمبادرة السلام يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧! وقامت جبهة الرفض الثورية.

فما رأينا أحدا حارب إسرائيل منذ ذلك اليوم! وما رأينا أرضا تحررت غير الأرض المصرية! وما كسب شعب عربى شيئا وإنما كسب زعماء الرفض كل شيء! وخسرت الشعوب العربية كل شيء! وعلى رأسها الشعب الفلسطينى! وعلى مستوى الأقلام، فإن كل من رفع حنجرته بنبرة التطرف والرفض من فوق مكتبه فى غرفته المكيفة، كسب كثيرا على المستوى المعنوى الأدبى، بل على المستوى المادى! فلم نر واحدا منهم أفلس بسبب نضاله وتطرفه أو باع أثاث بيته كما فعل محمد فريد، بل رأينا فى التليفزيون المصرى والعربى الشقق الفاخرة فى أرقى الأحياء لمن تاجروا فى هذه التجارة المربحة - التجارة بالقضية الفلسطينية!! ورأينا صحفيين نكرات لا يملكون شروى نقير، يسافرون إلى خارج مصر وليس فى جيبهم دولار واحد، فيعودون بعد أشهر قليلة وهم رؤساء مجالس إدارات صحف أسبوعية ويومية! رؤساء تحرير لها! من غير أن يسألهم أحد: من أين لك هذا؟ ويركبون السيارات الفاخرة، وكانوا لا يملكون سوى أحذية بالية يركبونها!

والجميع كرموا أحياء وأمواتا، ووصفوا بالمناضلين العظام، ومشت فى جنازات بعضهم المواكب العسكرية وأقيمت لهم المزارات التى يفد إليها المناضلون من أمثالهم، يستلهمون منها القدرة على مواصلة النضال بالعملة الصعبة! من فوق المكاتب والمنابر الخطابية وليس فى ميدان القتال!

والأغرب من ذلك أنه لا يكاد واحدمنهم يستيقظ ضميره، ويتذكر الدار الآخرة التى لا ينفع فيها مال ولا بنون، ويحاول أن يخدم القضية الفلسطينية بضمير سليم، وليس بجيب مفتوح! حتى يفقد سلطانه على الفور، فيتكالب عليه التجار، ويطعنونه بشراسة، ويتهمونه بالخيانة!

و هو ما حدث للجماعة التى سافرت إلى كوبنهاجن، فقد كان فيها متطرفون على أعلى مستوى، ووطنيون لا يشك فى وطنيتهم أحد، ولكن

مجرد النزول إلى أرض الواقع، والنظر إلى الشعب الفلسطيني بعين الاشفاق لا بعين التجار، و محاولة خدمة نضاله الدموى بما يجب من إخلاص وأمانة وشرف ـ كل ذلك اعتبر في نظر المتطرفين التجار خيانة لا تغتفر، وانحرافا عن النضال الحقيقي، أى النضال من أجل العملة الصعبة! وهو مايفضح الجميع!

بل إن دفاع كاتب مثلى، لا صلة له بمجموعة كوبنهاجن، وليس طرفا فيها ـ عن هذه المجموعة يعتبر في نظر التجار جريمة أيضا، لأنه يكشف النضال الحقيقى من النضال المزيف: أى النضال الذى يخسر فيه صاحبه، من النضال الذى يجلب الخير والبركة لصاحبه!

و عندما برزت قضية مؤتمر الدوحة، كانت بمثابة سوق تجارى عظيم دخل فيه الجميع ببضاعتهم الفاسدة، واستفاد منه الجميع، و كان أملهم الوحيد أن يشترك الرئيس مبارك في مؤتمر الدوحة، فينهال عليه الطعن، وينهال عليهم الكسب والربح بقدر ما يزايدون ويهاجمون مصر ويتهمونها في عروبتها وإخلاصها للقضية الفلسطينية! و لكن الرئيس مبارك فوت على الجميع الفرصة، لا لسبب يتصل بالتجارة بالشعب الفلسطيني، و إنما للسبب الوحيد الذى يجب أن يقاطع من أجله هذا المؤتمر، وهو أنه لا يستطيع أن ينجح في تحقيق أغراضه و هو يسير على قدم واحدة ـ هى القدم الاقتصادية ـ بينما القدم السياسية مشلولة بسبب سياسة حكومة الليكود فى إسرائيل، وبسبب عجز السياسة الأمريكية عن إقناع هذه الحكومة بتغيير سياستها التوسعية الغاشمة!..

وفى الوقت نفسه، دخل الرئيس صدام حسين السوق التجارى بمسرحيته الأخيرة، مسرحية طرد الخبراء الأمريكيين !..

لقد اتخذ الرئيس الفاشى مؤتمر الدوحة، ومحاولات الولايات المتحدة تعبئة الدول العربية لحضوره، وتزايد المعارضة العربية للاشتراك فيه ـ

فرصة للقيام بمسرحيته، وهو يعلم أن الولايات المتحدة سوف تحجم مؤقتا عن معاقبته وتوجيه ضربة إليه، حتى لا ينكشف تناقض سياستها بين تساهل موقفها إزاء إسرائيل وتشدد موقفها إزاء العراق!

وفى تلك الأثناء يظهر الرئيس العراقى فى صورة المناضل ضد الولايات المتحدة، الذى يطرد خبراءها فى لجنة مراقبة الأسلحة ببغداد، ويخرجهم من العراق فى صورة مهينة ومذلة، فتصفق الجماهير العربية المحبطة التى تعانى من عجز السياسة الأمريكية فى المنطقة عن إحراز أى تقدم فى مجرى تحرير الأرض المحتلة فى الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان!..

وبذلك يستعيد صورته قبل اجتياحه للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، عندما كانت أقلام المتطرفين تصوره فى صورة صلاح الدين، و محرر العرب، والمدافع عن الإسلام، و حامى حمى الدين، و يستعيد صلاته بالبلاد العربية التى دخلت فى حرب ضده لتحرير الكويت، والتى ترى من واجبها التدخل للحيلولة دون قيام معركة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تصيب الشعب العراقى بالخراب والدمار، وتهيل على الدكتاتور العراقى أكاليل المجد والفخار!..

و هذا تماما ما عبر عنه وزير الخارجية المصرية عمرو موسى بوضوح، عندما أشار فى حديثه لشبكة الـ «سى إن إن» إلى أن العقوبات تضر بأبناء الشعب العراقى أكثر من إضرارها بالقيادة أو الحكومة!..

وفى مجال الاستفادة من ظروف انعقاد مؤتمر الدوحة الأمريكى، الذى يشل يد الولايات المتحدة عن التصرف، ولاستكمال المسرحية العراقية، زار طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقى، مصر، ضمن رحلة لزيارة دول شمال أفريقيا، بحجة «شرح وجهة النظر العراقية حيال الأزمة الأخيرة،

وتكوين رأى عام عربى يدعم موقف العراق حيال الأزمة الأخيرة، وتكوين رأى عام عربى يدعم موقف العراق من الأمم المتحدة!

ونسى النظام العراقى أن هذا الرأى العام العربى لم يمنعه من احتلال الكويت، والإصرار على الاحتلال رغم تكتل ٣٢ دولة ضده، وتعريض العراق للدمار والخراب، وتعريض الشعب العراقى للجوع ونقص الأدوية والمواد الغذائية، وتحويل ثروته من ثروة لرفاهية الشعب العراقى إلى ثروة لصنع أسلحة الدمار!

و كل ذلك استكمالا للتضليل الذى يمارسه النظام العراقى ضد شعبه و ضد العالم العربى وضد العالم أجمع. فهو يكافح من أجل البقاء، واستمرار نيره فى عنق الشعب العراقى، والخروج من مأزقه الحالى منتصرا على العالم، بعد أن توقع الجميع - بعد هزيمته فى حرب تحرير الكويت - أنه قد سقط، وأخذت التوقعات ترشح بعض العواصم العربية لاستقبال الدكتاتور العراقى كلاجئ سياسى!..

فها هو ذا الدكتاتور العراقى مازال يمارس سلطاته فى قمة السلطة فى العراق، مستخدما أقوى سلاح فى العصر الحديث و هو سلاح الدعاية، موهما العالم بأن شعبه ما يزال يسانده رغم الجوع والمرض و الهوان الذى ألحقه به!.. ويذهب فى ذلك إلى حد استدعاء عدد كبير من الأسر العراقية - تحت اسم التطوع! لإقامة حاجز بشرى يردع الطيران الأمريكى عن قصف مقراته!..

ويجرى ذلك فى الوقت الذى يعمل صدام حسين على زيادة معاناة شعبه، عن طريق تهويب الإمدادات الطبية الحيوية التى تشحن للعراق لتباع فى السوق السوداء فى البلاد العربية المجاورة لحساب صدام و أسرته!

لكى يجعل من معاناة الشعب العراقى فى نقص الأدوية حقيقة واقعة، ويجبر المجتمع الدولى على تخفيف العقوبات عليه!..

و لم يحدث فى طول التاريخ وعرضه أن تاجر حاكم بشعبه وبآلامه على هذا النحو، وأن كرس كل إمكاناته الاقتصادية لصنع أسلحة دمار لا يلبث أن يفجرها المجتمع الدولى ويقضى عليها أولا بأول!!..

ولكن صدام حسين ليس وحده فى هذا الصددا ففى حوار بينى و بين عدد من المثقفين فى بيروت منذ أيام، اتفق الجميع على تشخيص الداء الذى تعانى منه الأمة العربية ويعوق مسيرتها ونهضتها، وكان الرأى أن الدماغ العربى يعانى من ثلاثة أورام رئيسية لواستؤصلت انتهى الصداع العربى وانتهت المتاعب العربية ! وهذه الأورام تتمثل فى نظم سياسية ثلاثة تفرض دكتاتوريتها على مجتمعاتها، و تكرس جزءا كبيرا من ميزانيتها لشراء الأقلام فى العالم العربى، وتأسيس الصحف، وتجنيد العملاء! وكان النظام العراقى هو أحد هذه الأنظمة، أو أحد هذه الأورام!..

و لم يكن مصادفة أن هذه النظم الثلاثة هى التى تبنت الإرهاب فى العالم العربى، وهى التى ارتكبت أشنع الجرائم ضد خصومها السياسيين، وقامت بتصفيتهم جسديا، وتتبعتهم إلى أقصى الأرض، وهى التى فرضت على شعوبها دكتاتورية ثقيلة، ونظاما بوليسيا فاشيستيا يعد على كل مواطن أنفاسه، وأقامت نصف شعبها جاسوسا على النصف الآخر!..

و هذه الأنظمة تدفع اليوم ثمنا غاليا، أو بمعنى أدق: تدفع:شعوبها ثمنا غاليا! فهى تتعرض لعقوبات دولية أو لاحتلال بعض أراضيها! فتاريخها يحفل بخروج قواتها لغزو جيرانها تحقيقا لأطماع تاريخية قديمة، و محاولات دائمة لفرض وصايتها على العالم العربى وتعليمه ما يجب أن يقبله و ما يجب أن يرفضه!..

وهى تكرس جزءا كبيرا من ميزانيتها لشراء الكُتاب والمثقفين وإنشاء الصحف والمجلات فى البلاد الأخرى ورشوة المجلات والصحف القائمة لمساندة باطلها، وتبنى سياستها..

فقبل غزو صدام حسين للكويت، ذهبت وفود منه إلى عدد كبير من البلاد العربية لشراء الرأى العام فيها، وتأمين مساندته للغزو. وقد تحقق لى ذلك عندما كنت فى زيارة للمغرب منذ سنوات، وعلمت هناك أن هذه الوفود العراقية زارت صحف المعارضة، وقامت بعمل اللازم، الأمر الذى انعكس عليها انعكاسا ظاهرا، فبعضها جدد آلاته الطباعية، والبعض ارتفع بمستوى صحفه! وفى الوقت نفسه انعكس على موقفها إزاء الغزو العراقى للكويت، ففى حين كانت الحكومة تعارض هذا الغزو، و ترسل بعض قواتها إلى المملكة العربية السعودية لتعزيز قوات تحرير الكويت، كانت صحف المعارضة تعبئ الرأى العام المغربى فى جانب مساندة الاحتلال العراقى!

وفى مصر عندما قامت المعركة حول القانون رقم ٩٣، كان أكثر الذين وقفوا موقف التطرف فى معارضته فى نقابة الصحفيين، هم الذين تسللوا فى الظلام لزيارة العراق، ومقابلة الرئيس العراقى، لحمل بركاته ومعها تحياته للشعب المصرى، وتبشير الرأى العام المصرى بأن جريدة يومية سوف تصدر قريبا لمحاربة القانون رقم ٩٣ و محاربة النظام المصرى. ويومها وقفت بقلمى فى وجه هذا الفساد المكشوف، وفضحت الزائرين، ونبهت إلى اللعب الذى يدبر فى الظلام! فلم تصدر الجريدة اليومية، وإن بقى التضليل!

فلم يكن صدام حسين بالكعبة الديمقراطية التى يحج إليها الذين يعارضون القانون رقم ٩٣، وهو الذى يمارس ضد شعبه أشنع ألوان القمع والمصادرة!..

وقد كان من سوء حظ أولئك المضللين أن تراجع النظام السياسى المصرى عن القانون رقم ٩٣، بفضل الخطة التى اتبعها إبراهيم نافع نقيب الصحفيين فى ذلك الوقت، فقضى بذلك على مؤامرة خطيرة كان المنتفع الأكبر فيها هم عملاء صدام حسين وغيره من الأنظمة التى وجدت الفرصة سانحة للعب فى الماء العكر!..

و مع ذلك فمازال التطرف هو سلاح العملاء من معارضى النظام المصرى، وهم يمارسونه ضد سياسته الخارجية و ضد سياسته الداخلية على السواء. فهم فى سياسته الخارجية دائمو التحريض على انتقال مصر من مرحلة المساعى السلمية إلى مرحلة الحرب و الزج بالقوات المصرية فى معركة مسلحة ضد إسرائيل لتحرير فلسطين!..

وقد انكشف هذا الموقف فى اللقاء المغلق الذى عقده الرئيس مبارك للكتاب و المفكرين فى مناسبة عيد الإعلاميين، فقد أثار بعضهم مسألة الحشود الإسرائيلية المزعومة على حدود سوريا، التى كانت تذيعها الدوائر العربية المشبوهة فى ذلك الحين، مطالبين الرئيس مبارك بتوضيح موقفه إزاء الحشود. وقد رد الرئيس مبارك على الفور بأنه يقرأ التاريخ جيدا ويتعلم دروسه، و أنه يعلم كيف جرت قصة الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا فى مايو ١٩٦٧ الجيش المصرى إلى حرب مع إسرائيل لم تكن نتائجها لمصلحة مصر أو العرب، ثم ثبت أنه لم تكن ثمة حشود إسرائيلية ولايحزنون! وصارح الذين أثاروا هذه المسألة بأنه لن يدخل حربا ضد إسرائيل تضيع فيها المكاسب التى حققتها السلام، و أن كل ما يهمه فى الوقت الحاضر هو التنمية الاقتصادية، وأن يجد عملا لكل شاب مصرى يتطلع إلى المستقبل..

و قد قال الرئيس مبارك ذلك بلهجة حاسمة ألقمت المزايدين والمتطرفين حجرا، و أخرست ألسنتهم، فلم يحيروا جوابا، وفشلت محاولتهم فى تصعيد الموقف بين مصر وإسرائيل إلى حد الاشتباك المسلح..

و الغريب أن حجة المزايدين دائما كانت هى القضية الفلسطينية، وكانت قرارات المقاطعة من مكتب مقاطعة إسرائيل تصدر دائما بحق الذين اجتمعوا بإسرائيليين فى اللقاءات الدولية، فلما أبرمت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، كانت حجة جبهة الرفض هى القضية الفلسطينية أيضا! ولما عادت القضية الفلسطينية إلى أبنائها الأصليين، و تولى الفلسطينيون البت فى مصيرهم، واجتمعوا و تفاوضوا مع الإسرائيليين فى مدريد، وعقدوا معهم الاتفاقات فى أوسلو، فوجئنا بهؤلاء يزايدون على القيادة الفلسطينية، و يرمونها بالخيانة للقضية الفلسطينية!.. وانتحلوا لأنفسهم حق الدفاع عن الفلسطينيين و معرفة صالحهم أكثر من القيادات الفلسطينية التى تحظى بالاعتراف الدولى بها!..

فكان هذا الموقف أفصح فى الدلالة على عمالة هؤلاء المزايدين لتلك الأنظمة العربية التى ظلت تتاجر بالقضية الفلسطينية على مدى تاريخها لتثبيت أقدامها على صدر شعوبها!..

وبلغت قمة المزايدة فى مصر عندما أثيرت قضية التطبيع مع إسرائيل، و أعلن هؤلاء التجار الحرب ضد من أطلقوا عليهم اسم المطبعين! وقد أقنع هذا التضليل عددا كبيرا من النقابات المهنية أن تحاكم وتفصل من قاموا بما يقوم به أصحاب القضية الفلسطينية أنفسهم! أو ما يقوم به الساسة المصريون فى النظام السياسى المصرى الذى لا يشك أحد فى وطنيته وإخلاصه للعروبة، من زيارة إسرائيل، و اللقاء بالإسرائيليين من جماعات «السلام الآن» أو حزب العمل، واعتبار هذا العمل «تطبيعا»!..

وبذلك أصبح «التطبيع» - و هو مصطلح غامض لا يعرف أصحابه أنفسهم حدوده - سيفا مصلتا على رؤوس المفكرين المصريين، و أداة فى يد العملاء لإرهابهم و محاربتهم!..

وقد أثرتُ هذه القضية أمام الرئيس مبارك فى الاجتماع المغلق السالف الذكر، و أبدى الرئيس تعجبه لهذا الموقف، وقال: إن القضية لا تحل بالمقاطعة، و إنما تحل بالاتصالات، وتساءل: لماذا لا يذهب المثقفون المصريون إلى اسرائيل لإجراء الحوارات مع أنصار السلام و غيرهم، لصالح إنهاء الاحتلال الإسرائيلى، و إسقاط السياسة المتشددة التى تقودها حكومة نيتانياهو؟ وقال: إنهم بذلك يساندون الجهود الرسمية المصرية لحل هذه القضية المعقدة..

مع ذلك فعندما ذهب المخرج المصرى حسام الدين مصطفى إلى إسرائيل، تعرض لهجوم شرس، وهدد بالفصل و مقاطعة أعماله الفنية، وتولى المكارثيون فى النقابة المختصة محاكمته!..

وكل ذلك لم يكن غريبا، و إنما الغريب حقا هو أن المكارثيين ظهروا فى مظهر البطولة والوطنية وصفقت لهم الصحف، وظهر الذين وقفوا مع القيادة الفلسطينية و مع الشعب الفلسطينى فى مظهر الخيانة! و لم يحدث فى التاريخ أن انقلبت الأوضاع على هذا النحو، فيصبح الوطنيون خونة، والخونة وطنيين!..

و هو ما حدث تماما عندما انتصر الناصريون فى انتخابات اتحاد الكتاب، فقد سارعوا إلى اثبات تحمسهم للقضية الفلسطينية بطريقتهم الخاصة، وهى محاولة فصل مجموعة كوبنهاجن من الاتحاد، واعلان مروقهم من الوطنية والقومية!

وقد تصديت بقلمى فى ذلك الحين لهذه المحاولة الإجرامية - محاولة إعلان الحرب على المثقفين والمفكرين المصريين باسم التطبيع! وقلت : إن مهمة اتحاد الكتاب هى خدمة الكتاب وليس إعلان الحرب عليهم! فتوقفت المحاولة إلى حين!..

والسؤال الذى أنهى به هذا المقال هو : متى تنتهى المتاجرة بالقضية الفلسطينية؟ و متى ينتهى هذا الفساد الذى اتخذها حجة لاستشرائه؟ ومتى ينتهى هذا النضال الزائف من أجل القضية الفلسطينية من فوق المكاتب المكيفة وباستخدام الكلمات المجردة؟ و متى ينكشف المزايدون وتعرف الجماهير أن هؤلاء الذين يناضلون بالكلمات الضخمة الرافضة والمتشنجة إنما هم تجار وليسوا مناضلين! و أنهم يكرسون الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ولا يحررون منها شبرا واحدا؟ ! و متى يقف نظامنا السياسى الوطنى ضد هذا الفساد الذى يتشح بوشاح التطرف فى الوطنية والقومية، عندما يبيع بعض المثقفين بلادهم و ضمائرهم من أجل حفنة دولارات؟!..

شيخ الأزهر.. والتضليل السياسى!

الأحد ١٦ يناير (كانون ثانى) ١٩٩٨

قلت أكثر من مرة: إن النزاع العسكرى بيننا وبين إسرائيل قد انتهى باسترداد أرضنا المحتلة فى سيناء كاملة، وإبرام معاهدة السلام بيننا وبين إسرائيل، وليس من مصلحة أى وطنى مصرى حقيقى، أو من مصلحة الوطن تجاهل هذه الحقائق الدامغة، وإثارة نزاعات بيننا وبين إسرائيل تعيد أجواء الستينيات من هذا القرن، التى أدت إلى حروب ثلاث كلفت مصر احتلال سيناء مرتين، دام الاحتلال الإسرائيلى فيها نحو خمسة عشر عاما، وكلفت مصر مكاسب التجربة الاشتراكية التى أنفقت على هذه الحروب، وأرواح الألوف المؤلفة من أرواح بنيها،

وانهيار مرافقها ومكونات البنية التحتية وتراجع هذه البنية إلى العهد العثمانى!

وقلت أكثر من مرة أيضاً: إن ما بيننا وبين إسرائيل من نزاع حاليا لا يعدو مساعدة أشقائنا العرب فى فلسطين وفى سوريا ولبنان على استرداد أرضهم المحتلة من إسرائيل، سواء فى الضفة الغربية أو غزة أو الجولان أو جنوب لبنان، واستخدام كل ما يمكن من الضغوط لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى من هذه الأراضى، فى إطار معاهدة السلام، وعلى ألا يؤدى ذلك إلى تعريض الأمن المصرى للخطر، أو عودة النزاع المسلح بيننا وبين إسرائيل لأى سبب!

وقلت أكثر من مرة: إننا لسنا مسئولين عن تردى أوضاع الصراع العربى الإسرائيلى الحالى فى الأراضى العربية المحتلة، فلم نأخذ أشقاءنا العرب على غرة عندما قام الرئيس الراحل السادات بمبادرة السلام وزيارة القدس، وإنما طلبنا منهم الاشتراك معنا، وسافر السادات إلى سوريا لهذا الغرض قبل القيام بالمبادرة، وكان هناك مقعد للفلسطينيين فى مينا هاوس، ولكن الشك فى المبادرة وبواعثها، وفى مصر وبواعثها، أدى إلى نسيان العرب فضل حرب أكتوبر عليهم، بما حققته من أول انتصار فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، وإتاحة الفرصة لاستخدام سلاح البترول الذى كان بداية عصر جديد، ثم انقلابهم على مصر،وشن حرب اقتصادية عليها، بل طردها من جامعة الدول العربية، فكانت النتيجة ما هو حاصل فعلا، وهو: تحرير سيناء كاملة، وبقاءالاحتلال الإسرائيلى إلى اليوم فى الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان!

وبناء على هذه الحقائق الدامغة، تغير شكل العلاقة بين مصر وإسرائيل، كما تغير جوهرها أيضاً! لقد كان الاتصال بإسرائيل قبل المعاهدة

اتصالا بعدو، ولكنه بعد المعاهدة أصبح اتصالا بين مصر ودولة تربطنا بها معاهدة سلام. ولم تعد زيارة مصرى لإسرائيل زيارة لدولة عدوة لمصر، وإنما أصبحت زيارة لدولة معاهدة، ولم تعد زيارة الإسرائيليين لمصر محظورة، بل أصبحت مباحة، بل أصبحت السياحة الإسرائيلية مصدرا من مصادر الدخل مثلها فى ذلك مثل أى سياحة أخرى، وأصبح لقاء رئيس الدولة ووزراؤه بالإسرائيليين على المستوى الرسمى والشعبى أمرا معتادا تذيعه الصحف كل يوم ولا يسبب أثرا سلبيا، بل أصبح ظهور الزوار الإسرائيليين فى التليفزيون المصرى وأحاديثهم فى الصحف المصرية من الأمور العادية. وأصبحت المؤتمرات التى يشترك فيها مصريون وإسرائيليون من الأمور التى يقرؤها الناس ضمن الأخبار اليومية.

وفى الوقت نفسه أصبح لقاء السلطة الفلسطينية بالسلطة الإسرائيلية موضع ترحيب عالمى، حتى إن عدم اللقاء أصبح يعد مظهرا سيئا للعلاقات! وكان هذا اللقاء فى الماضى من الأمور المشبوهة!

وبعد أن كانت السلطة الفلسطينية فى الماضى تندد وتشهر بالمصريين الذين يعقدون مؤتمرات مع إسرائيليين، وتطلب من مكتب مقاطعة إسرائيل مقاطعتهم، أصبحت تشجع على ذلك، وتعتبره من مظاهر التعاون البناء الذى يخدم القضية الفلسطينية. وعندما قامت «مجموعة كوبنهاجن» بجهودها مع مجموعات السلام فى إسرائيل، لم يكن ذلك بعيدا عن الاتصالات بالسلطة الفلسطينية، بل بتعاون معها، وهم أصحاب القضية الأصليون.

على هذا النحو ـ كما قلت ـ تغير شكل العلاقة بين مصر وإسرائيل، كما تغير جوهرها، ولم تعد المقاطعة هى التى تخدم جهود السلام، بل أصبح الاتصال هو الذى يخدم هذه الجهود.

على أن بعض القوى السياسية المشبوهة فى مصر وبعض البلاد العربية لم تفهم هذه الحقائق، ولم تفهم هذه المتغيرات المحلية والعالمية، فهى تتصور أنها مازالت تعيش فى الستينيات من هذا القرن! وأن مهمتها هى التعبئة الشعبية ضد إسرائيل استعدادا للحرب! وأن قمة الوطنية هى اعتبار إسرائيل هى العدو الأول لمصر، ودعوة الشعب المصرى إلى الاستعداد للحرب معها إن آجلا أو عاجلا!

ونظرا لأن هذا الموقف من جانبها يتناقض تناقضا واضحا مع حقائق وجود معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، فقد اخترعت ما أسمته «بالتطبيع»! واعتبرت هذا التطبيع هو المعيار الوحيد للوطنية والقومية! وهى تقصد بالتطبيع تطبيع المصريين وحدهم! وليس تطبيع الفلسطينيين أصحاب القضية! فهى تعلم أن الفلسطينيين يطبّعون علاقاتهم بإسرائيل كل التطبيع! والعمال الفلسطينيون يعملون فى خدمة الاقتصاد الإسرائيلى ومرافقه كل يوم! ولكنها تقصر التطبيع على المصريين!

ولأن القضية مصطنعة فى الأساس، فقد كان من الطبيعى الا يكون «للتطبيع» شكل معين أو حدود معينة، وأن يكون ثوبا فضفاضاً تخلعه هذه القوى على من تشاء مهاجمته، واتهامه فى وطنيته وقوميته وإسلامه!

بل أصبح وسيلة لهذه القوى لأن تظهر بمظهر الاحتكار للوطنية وللقومية وللإسلام، وإظهار خصومها فى مظهر العمالة والخيانة وضرب المصالح المصرية والفلسطينية!

لذلك عندما قابل فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى، الحاخام الأكبر الإسرائيلى فى القاهرة مؤخرا، خرجت عليه جريدة «العربى» بحملة بذاءات منكرة، ووصفت استقباله للحاخام الأكبر بأنه «عار على الإسلام وعار على الأزهر وعار على الشيخ نفسه»!

ونسيت الجريدة الناصرية أن العار الحقيقى هو الذى ألحقه النظام الناصرى بمصر بهزيمته العسكرية مرتين أمام الصهاينة، وإعطائهم الفرصة - بتهاونه العسكرى - لاحتلال سيناء فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ وانسحابهم منها فى مارس ١٩٥٧ بثمن باهظ هو فتح خليج العقبة لملاحة سفنهم،ثم احتلال سيناء مرة ثانية فى يونية ١٩٦٧ واستمرار احتلالها لها من يونية ١٩٦٧ حتى أبريل ١٩٨٤، أى لمدة ١٤ عاما، واحتلالهم أيضاً الجولان والضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان!

هذا هو العار الحقيقى الذى ألحقه النظام الناصرى بمصر وبالعرب، وهو العارالذى دفعت مصر ثمنه غاليا من كرامتها وكرامة شعبها، ومن ثروتها البشرية والمادية، ولم تتخلص منه إلا بثمن باهظ هو المعاهدة المصرية الإسرائيلية وإنهاء الصراع مع إسرائيل.

فإذا جاء الناصريون اليوم يزايدون على وطنية شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى، وينصبون أنفسهم حماة لمصر والإسلام، فإنه من حق شيخ الأزهر، ومن حق كل مصرى، أن يسألهم: أين كنتم يا أدعياء الوطنية عندما كنتم فى الحكم تفرضون على الشعب دكتاتوريتكم، وتسمحون لإسرائيل بإلحاق الهزائم تلو الأخرى بمصر واحتلال أرضها وأرض العرب؟

إن الذين يحاسبون الناس على وطنيتهم يجب أن يكونوا أكثر منهم وطنية، ولا يستطيع إنسان أن يزعم أن الناصريين، الذين انتهكوا حقوق الإنسان، وارتكبوا أشنع الهزائم فى تاريخ مصر والعرب، هم الأكثر وطنية! وإنما هم يزايدون بالوطنية ليخفوا عار هزائمهم وتهاونهم فى حق مصر وحق العرب!

فهل لقاء شيخ الأزهر بالحاخام الأكبر لدولة تربط مصر بها معاهدة سلام، يمثل بالنسبة للأدعياء الناصريين عارا، ولا يمثل هذا العار احتلال إسرائيل الأرض المصرية والعربية مرتين؟ لقد جعل الناصريون من عبد الناصر الذى جرت فى ظل حكمه هذه الهزائم، ومات من قبل أن يرفع عن أرض مصر وصمة الاحتلال الإسرائيلى، بطلا، وجعلوا من السادات الذى رفع هذه الوصمة، خائنا! واتهموا شيخ الأزهر الذى فعل ما يفعله ساسة مصر من أول رئيس الجمهورية إلى أصغر موظف فى مصر بارتكاب العار!

وهم يعايرون شيخ الأزهر بأنه ارتكب هذا العار المزعوم فى ظل احتلال الصهاينة لأرض المسلمين ومسجدهم الأقصى وقتلهم المسلمين وتشريدهم من ديارهم! ولا يعايرون أنفسهم بأنه كان فى حكمهم أن وقع الاحتلال الإسرائيلى وكانوا أنفسهم هم الذين أعطوا لإسرائيل الفرصة للقيام بهذه الجرائم بتهاونهم وتخاذلهم العسكرى وأنه، من قبل حكمهم، كانت إسرائيل مجرد دويلة صغيرة تحتل نصف فلسطين ومحاصرة فى البحر الأحمر والأبيض بواسطة القوات المصرية، فأصبحت، عند انتهاء حكمهم، امبراطورية تحتل أراضى أربع دول عربية! وأصبحت بفضلهم - وحدهم دون غيرهم - فى الوضع الذى يمكنها من ارتكاب تلك الجرائم!

فأى تضليل يمارسه الناصريون وهم يخلطون الأمور على هذاالنحو! وينصبون أنفسهم حماة للوطنية والإسلام والعروبة، وكان حكمهم هو أساس النكبة وأساس كل ما يعانيه العرب اليوم من أوجاع، وهو الذى أتاح للصهاينة أن يمارسوا فظائعهم فى الأرض المحتلة؟ أليس الأولى بهم أن ينسحبوا من الحياة السياسية، وأن ينزووا فى ركن بعيد عن الأرض يكفرون عن ماضيهم!

إن الناصريين ينسون أن التاريخ يحمل نظام عبد الناصر العسكرى مسئولية الحروب التى خاضتها مصر فى عهده، وهوما لم يكن ليحدث لوعاد ضباط يوليو إلى ثكناتهم، وتركوا مسئولية الحكم فى يد حزب الأغلبية الذى ينتخبه الشعب، يمارسه بالأسلوب الذى لا يعرض مصر للخطر والحروب والهزائم!

لقد كان حكم العسكريين هو الذى دفع بمصر - دون أى استعداد عسكرى - فى حربين كبيرتين مع إسرائيل! فلم تكن مصر قد استعدت عسكريا للحرب فى عام١٩٥٦ ، ولم تكن قد استعدت عسكريا أيضاً للحرب فى مايو ١٩٦٧ ، ومع ذلك اتخذ عبد الناصر القرارات التى زجت بمصر فى الحرب وهى فى أسوأ أوضاعها العسكرية، فكانت النتيجة ما يشكو منه الناصريون حاليا، وهو احتلال الصهاينة لأرض المسلمين ومسجدهم الأقصى، ودوسهم القرآن الكريم، وإهانتهم النبى صلى الله عليه وسلم وقتلهم المسلمين وهم يصلون فى الحرم الإبراهيمى، وتشريدهم من ديارهم.. إلى آخره!

ولم يكن شيء من ذلك ليمكن أن يحدث قبل ثورة يوليو، فقد كان الزمام فى يدمصر، على الرغم من أن القوات البريطانية كانت فى مصر باسم التحالف، بل لقد كان فى وجود هذه القوات البريطانية أن احتلت حكومة الوفد جزيرتى تيران وصنافير، ونصبت المدافع الساحلية فى رأس نصرانى للسيطرة على مدخل خليج العقبة فى يناير ١٩٥٠ ، وأعلنت إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة والتجارة الإسرائيلية، دون أن تستطيع القوات البريطانية التدخل، ودون أن تجبر الدول الكبرى المناصرة لإسرائيل مصر على العدول عن هذا القرار؟

ولكن كل ذلك تغير بسبب القرارات الطائشة لعبد الناصر، التى اتخذ
دون أى استعداد عسكرى! فكانت النتيجة تحول إسرائيل من دويلة صغير
إلى إمبراطورية تحتل أراضى أربع بلاد عربية! للأسف الشديد!

وعلى ذلك فإن الناصريين هم آخر من يحق لهم استخدام تلك البذاءا
ضد شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى بالذات، الذى أثبت عا
مدى توليه الأمور الدينية استنارته، وبأنه الخليفة الطبيعى للشيخ مح
عبده، مع ما كلفه ذلك من هجوم القوى الرجعية فى مصر!

كذلك يجب ألا تنطلق البذاءات ضد شيخ الأزهر من جريدة العر
المصرية وجريدة الوطن القطرية فى وقت واحد كأنهما على اتفاق!

وتجرى المنافسة بينهما على النيل من الإمام الأكبر تحت زعم
ارتكب عارا بمقابلته للحاخام الأكبر لإسرائيل! ذلك أنه إذا كان للصح
القطرية عذرها، لموقف مصر من مؤتمر الدوحة، فليس للصحيفة الناص
أى عذر وهى تعلم أنه تربط مصر بإسرائيل معاهدة سلام لم تنتهة
إسرائيل حتى اليوم، ولم تتعرض حدود مصر مع إسرائيل للانتهاك
جانب إسرائيل منذ إبرام المعاهدة، فى حين أنها تعرضت للانتهاك
جانب دول عربية شقيقة!

نعم ليس للصحيفة الناصرية أى عذر إذا كانت تدين بالولاء للن
السياسى الحالى وتعمل فى إطاره، فالنظام السياسى الحالى يعلن تم
بالمعاهدة مع إسرائيل، وهى معاهدة تفرض على كل من مصر وإسر
التزامات، وأحد هذه الالتزامات التطبيع.

فالمادة الثالثة من المعاهدة تنص على إقامة «علاقات طبيعية»
البلدين، وبأن هذه العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستضمن الاعتـ

الكامل، والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروض ضد حرية انتقال الأفراد والسلع .. إلى آخره»!

لذلك عندما سئل الدكتور محمد عصفور، أستاذ القانون والكاتب السياسى، عن التطبيع قال: إن التطبيع يستند على اتفاقية كامب ديفيد، وهذه الاتفاقية محصنة تشريعيا وقانونيا! فمجلس الشعب أقرها، وكل الأحزاب موافقة عليها، لأن قانون الأحزاب يوجب ذلك! ومن ثم فالتطبيع جزء من النظام السياسى والقانونى والتشريعى. وعمليا فإن الكاتب الذى يسافر إلى إسرائيل هو إنسان «ماشى مع النظام»، فكيف نحاسبه؟».

ولكن الجريدة الناصرية تحاسب شيخ الأزهر لأنه قابل الحاخام الأكبر فى إسرائيل، مع أنه لو سافر إلى إسرائيل لما خالف قانونا ولا تشريعا، ولما فعل أكثر مما يفعل أى وزير من وزراء الدولة! فإذا اعتبرت الجريدة ما فعله شيخ الأزهر عارا، فإن المسألة تدخل هنا فى دور «الاستعباط»!.

فمن المفروض أن الحزب الناصرى قد اعترف بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وإلا لما سمح له النظام السياسى الملتزم بالمعاهدة بالظهور، ومعنى هذا الاعتراف أنه يقبل بالتطبيع ضمنا، فإذا لم يفعل فإنه يكون قد خرج على النظام السياسى والقانونى والتشريعى، وفقد رخصة وجوده بالتالى، فلماذا الاستعباط؟

إنه ليس أمام الحزب الناصرى إلا أحد أمرين: إما أن يعلن تراجعه عن الاعتراف بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية التى تفرض التطبيع، ويعلن انسحابه من الحياة السياسية التى تلزمه بهذا الاعتراف، ويريحنا من وجوده، وإما أن يلتزم بالتزامات المعاهدة التى تفرض التطبيع، ويكف عن

هذه المظاهرات الصبيانية التى يخدع بها جماهيره - إذا كانت له أية جماهير! ويعتذر لشيخ الأزهر عن تطاوله عليه بدون وجه حق!

فمن غير المعقول أن يخترع الحزب الناصرى قضية التطبيع للتظاهر بأنه أكثر وطنية من النظام السياسى المصرى الوطنى المنتخب انتخابا شرعيا، والذى رأى من مصلحة مصر عقد معاهدة السلام مع إسرائيل، وأيده الشعب في ذلك تأييدا ساحقا! وأن يفرض مفهومه للوطنية الذى ثبت أنه ألحق بمصر النكبات والمنازعات العسكرية والهزائم.

فيعلم الجميع أن نظامنا السياسى أعلن أن أية قرارات تصدر من الجامعة العربية بعدم التطبيع لا تلزم مصر لالتزامها مسبقا بمعاهدة مع إسرائيل تفرض التطبيع. كما أعلن ذلك أيضاً الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية.

ومن هنا فإن مسألة خدمة القضية الفلسطينية والمساعدة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية المحتلة والجولان وغزة وجنوب لبنان، هى مسألة اجتهادية تخضع لاجتهادات القوى الوطنية الشعبية المصرية، فقد يرى البعض - مثل مجموعة كوبنهاجن - خدمة القضية الفلسطينية بمد الاتصالات بمجموعات السلام فى إسرائيل، وقد يرى البعض خدمة هذه القضية عن طريق الحوار مع الطرف الإسرائيلى، وقد يرى البعض خدمة القضية عن طريق مقابلة الشخصيات الإسرائيلية المؤثرة على الرأى العام فى إسرائيل أو غير ذلك، وكل ذلك مما يتمشى مع سياسة نظامنا السياسى الوطنى التى أثبتت فاعليتها فى تحرير سيناء بعد احتلال طويل فى عهد عبد الناصر، وخدمة الأمن القومى المصرى، وعدم توريط شعبنا فى نزاعات مسلحة مع إسرائيل تنحرف باقتصادنا القومى

من اقتصاد سلام إلى اقتصاد حرب على نحو ما فعل النظام الناصرى وكانت النتيجة خراب مصر!

ولكن الناصريين يرون فى كل ذلك عارا لا يمحى! وتطبيعا مع إسرائيل يذهب بمعانى الوطنية! وهم لا يخجلون من الإيعاز إلى صغار محرريهم الجهلة بمهاجمة كل من يفضح أكاذيبهم وافتراءاتهم، كما فعلوا معى شخصيا فى عدد ٢٩ ديسمبر الماضى من جريدتهم السرية، عندما تظاهر أولئك الصبية بأنهم من كبار علماء الفلسفة والتاريخ، وتبين أنهم ممن «يفكون الخط بصعوبة»! ولا يفهمون ما يقرأون!

والخلاصة أن الوطنية الوحيدة التى يعترف بها الناصريون هى وطنية الخطب الحماسية من فوق المنابر، والتخاذل وقت الحرب! وترك البلاد نهبا للهزائم العسكرية والنكسات، ثم تمثيليات التنحى! ورفع شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» لاستدامة تكميمهم للأصوات الوطنية التقدمية، ومضاعفة جرعات التعذيب النازلة عليهم فى معتقلات الواحات والفيوم والأوردى وغيرها من المعتقلات!

ومن هنا فعلى شعبنا أن يختار بين وطنيتين: وطنية نظامنا السياسى المسئولة التى تحرص على أمنه ومستقبله، ووطنية الناصريين المغامرة غير المسئولة.. وطنية التضليل السياسى التى أودت بمصالح البلاد!

صوم رمضان بين الطريقة الطنطاوية والطريقة الواصلية وزيارة الحاخام الاسرائيلي للأزهر

الأحد ١٨ يناير (كانون ثانى) ١٩٩٨

يجب أن أعترف بأنى صمت يوم الثلاثاء ٣٠ ديسمبر ١٩٩٧ باعتباره أول رمضان ١٤١٨هـ، وأنا غير مقتنع بحسابات المفتى الشيخ نصر فريد واصل! وأكثر من ذلك أننى كنت ساخطا على ما أعتبره - وهذا هو رأيى الخاص - تلاعبا بالدين فى أمور يتوقف عليها حياة الناس ومعاشهم، لأسباب غير مفهومة، وذرائع غير مقبولة!

فليس مقبولا أن يكون صيامنا وإفطارنا متوقفا على إرادة شيخ من مشايخ الدين، لا يتمتع بقداسة خاصة، وإنما هو معين من السلطة السياسية وخاضع للسلطة السياسية، فإذا كان هذا الشيخ هو الدكتور محمد سيد طنطاوى، صمنا وفقا للحسابات

الفلكية، وإذا كان هذا الشيخ هو الشيخ نصر فريد واصل صمنا وفقا لرؤية الهلال فى عواصم إسلامية فى مقدمتها السعودية!

ويترتب على ذلك أن يصوم المسلمون فى مصر يوم الأربعاء لو تصادف أن كان المفتى هو الشيخ سيد طنطاوى أو أى شيخ من أتباعه، ويصومون يوم الثلاثاء لو تصادف أن كان المفتى هو الشيخ نصر فريد واصل أو أى أحد من أتباعه!

فهل هذا معقول؟ وهل صغر أمر هذا الشأن العظيم من الشئون الإسلامية، الذى يرتبط بحياة المسلمين وأرزاقهم ومعاشهم، إلى حد أن يصبح مرتبطا برأى فرد من المسلمين معين من السلطة السياسية، ولا يستند إلى أى قاعدة أمر بها الدين!

إن محاولة توحيد يوم الصوم لجميع المسلمين تحت أى ذريعة من الذرائع هى محاولة ساذجة ولا صلة لها بالدين! فالدين الإسلامى دين سماوى نزل للناس كافة، أى فى جميع أنحاء الكرة الأرضية، ولم ينزل لأهل هذه المنطقة العربية وحدهم، ولما كانت كروية الأرض تحتم مواقيت للصلاة وللصوم للناس تختلف باختلاف مواقعهم على الكرة الأرضية، فقد وضع الله تعالى قاعدة ثابتة للمسلمين يحددون بها يوم الصوم، وهى رؤية الهلال فى كل بلد من البلاد، فقال تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه).

فمن هو هذا الذى اخترع فكرة صوم الناس وفقا لرؤية الهلال فى أى عاصمة إسلامية حتى ولو لم تثبت رؤيته فى مصر؟ وما هى الفائدة من مخالفة هذه القاعدة الإلهية؟ لقد جرى اختراع هذه الفكرة عندما كانت فكرة القومية العربية تملأ الساحة السياسية، وكان الظن أن صوم المسلمين فى المنطقة العربية فى يوم واحد يساعد على تنمية الفكرة العربية

وتعميقها، مع أن العقل والمنطق يقول بغير ذلك، فلا شأن للناحية الدينية بالناحية السياسية، وقد كانت الإمبراطورية الإسلامية تمتد من المحيط الأطلنطي إلى بحر الصين، وكان كل شعب إسلامي يصوم حسب القاعدة التي رسمها رب العالمين، أي حسب رؤية الهلال في بلده، وعندما تقدمت الحسابات الفلكية أصبحت هذه الحسابات مساعدا للمسلمين على تحديد يوم الصوم في كل بلد من بلاد المسلمين، وظل الأمر كذلك حتى نكب المسلمون في مصر بأن تحديد يوم الصيام لم يعد يجرى وفق القاعدة التي رسمها رب العالمين، وإنما وفقا للقاعدة التي وضعها الشيخ فلان أو الشيخ علان المعين من السلطة السياسية مفتيا للديار المصرية!

فهل هذا معقول؟ وألا يدعم هذا فكر الإرهاب الذي يزعم أن النظام السياسي في مصر ليس نظاما إسلاميا، وأن المجتمع في مصر ليس مجتمعا إسلاميا؟ بل كيف أقنع ابني باحترام الصوم وهو يعلم أن الصوم يحدده رأي الشيخ طنطاوي أو الشيخ نصر فريد واصل؟! وأن الخلافات بين الشيخين هي التي تحدد بداية شهر رمضان وانتهاء شهر رمضان، وأن العناد بين الشيخين قد يدفع المصريين إلى الصوم يوم الثلاثاء أو الصوم يوم الأربعاء حسب انتصار وجهة نظر أحدهما! أو حسب سهولة إذعان أحدهما لرأي الآخر.

أليس هذا هو العبث بأمور الدين، الناشيء من عدم الانصياع للقاعدة التي رسمها رب العالمين؟ ترى لو أن بعض المصريين رفضوا العمل برأي الشيخ نصر فريد واصل باعتبار يوم الثلاثاء يوم صيام، وأصروا على الإفطار في هذا اليوم التزاما بما أمر به رب العالمين، هل يحاسبهم الله تعالى على مخالفتهم لرأي الشيخ نصر فريد واصل، أو يحاسب الشيخ واصل لمخالفته أمر الله المتفق مع علم الجغرافيا ومقتضيات كروية الأرض.

لماذا - بالله عليكم - تهونون من أمر الدين، وتصرون على الاختلاف فيما لا خلاف فيه وفيما فيه نص صريح من الله تعالى لا يحتمل الجدل والخلاف؟ ألا يكفيكم أوجه الخلاف العديدة التى تقسم المسلمين على هذا النحو المؤسف، فتختلفون فيما ليس فيه خلاف؟ وأليس مما يهون من أمر الدين أن يقول الناس: إنهم يصومون يوم الثلاثاء على الطريقة الواصلية، أو يصومون يوم الأربعاء على الطريقة الطنطاوية؟ وبين أيدينا كتاب الله يحسم أى خلاف.

والمهم هو أن مثل هذه الخلافات هى التى أوهنت الثقة بالفتاوى التى تصدر من رجال الدين! فما يقضى به مفتٍ فى قضية من القضايا، يقضى بعكسها مفتٍ آخر مع سند آخر من الأسانيد! وإذا كان هذا يحدث ويقبل - تجاوزا - فى القضايا الصغيرة، فإنه فى قضية خطيرة كقضية بداية صوم شهر رمضان يجب أن يكون محل إجماع كبار علماء الأزهر، حتى لا تهتز الثقة!

ولست أدرى ما هى الصعوبة فى اجتماع علماء الإسلام لبحث هذا الموضوع بحثا علميا وفقهيا ودينيا معمقا، ثم يصدر قرار يفتى برأى الإسلام فى بداية شهر رمضان بالنسبة لكل بلد، وبحيث يلزم هذا الرأى جميع المفتين الذين يتقاطرون على وظيفة المفتى فى مصر، ولا نجد هذا الخلاف المضحك على قضية مهمة وخطيرة تقلل من هيبة علماء الدين فى نفوس المسلمين! وفى رأيى أنه يكفى ما يواجهه علماء الأزهر من سخرية ووقاحة وبذاءة من علماء التكفير، الذين يدعون أنهم أصحاب الرأى الصحيح، وأن علماء الأزهر ما هم إلا علماء سلطة لا يعبرون عن رأى الإسلام!

فلعلى كتبت عن الوقاحة التى قوبل بها شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى من جريدة «العربى» بسبب مقابلته للحاخام الإسرائيلى، لمجرد أن الجريدة المذكورة ترى خطأ هذه المقابلة! ولم يردع الجريدة عن الاتهامات الوقحة التى وجهتها لشيخ الأزهر، مركزه الدينى الرفيع، واحترام العالم له، واحترام العالم للأزهر. لقد طار صواب أصحاب الجريدة من الناصريين الذين ألحقوا بالإسلام خزى الهزيمة أمام إسرائيل فى المعركتين الوحيدتين اللتين خاضهما النظام الناصرى، فإذا بهم ينسون الخزى الذى ألحقوه بالإسلام، ولا يذكرون إلا مقابلة شيخ الأزهر للحاخام الإسرائيلى، الذى تربط مصر ببلده معاهدة سلام، وتوجد بين مصر وبلده علاقات سياسية وتبادل تمثيلى أمام العالم أجمع!

وقد تلت وقاحة جريدة «العربى» «وقاحة جريدة الشعب» سند الإرهاب وتفكيره فى مصر، والمتحدثة باسم نظام صدام حسين فى العراق ونظام البشير الترابى فى السودان! فلقد استكتبت شيخا مهاجرا فى الدوحة يعرف باسم الشيخ يوسف القرضاوى، عبر فيه تماما عما عبرت عنه جريدة «الوطن» بالدوحة، وتطاول فيه على الإمام الأكبر تطاولا كبيرا، وزعم أن الشيطان لبّس عليه حتى «غاب الحق الأبلج، ونطق الباطل اللجلج»!.

وقد تبين لى، بعد قراءة ما كتبه، أن أموال«الدوحة» لبّست على القرضاوى أكثر مما يلبس الشيطان! فغاب منه الحق الأبلج، وأنطقه بالباطل اللجلج! فالشيخ لا يخجل من القول بأنه كان فى رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يعلم أن الولايات المتحدة هى الأب الروحى لإسرائيل، وهى التى تسلح إسرائيل بأحدث الأسلحة، وتحرص على أن يزيد ما لديها من السلاح على ما لدى الدول العربية! كما أنها هى الدولة التى تحرص على أن تكون إسرائيل دولة ذرية على الرغم من معارضتها المعروفة لأن

تملك أية دولة عربيةسلاحا ذريا! يعلم ذلك الشيخ القرضاوى، ولا يخجل من زيارة الولايات والتجوال فيها وتزويد المتطرفين الإسلاميين بنصائحه وفتاواه، ثم يعود إلى الدوحة ليعلن سخطه على مقابلة شيخ الأزهر للحاخام الإسرائيلى، كأن زيارة الدولة التى تسلح إسرائيل فضيلة، وزيارة الحاخام الإسرائيلى لشيخ الأزهر هى الرذيلة التى ما بعدها رذيلة!

وما يهمنا هو التضليل الذى يسوقه القرضاوى فى تدليله على خطأ شيخ الأزهر! ففى حين يعترف بأن الإسلام فى النظر الشرعى لأهل الكتاب يفرق بين الذميين والمعاهدين والحربيين وبأنه، بالنسبة للمعاهدين الذين بيننا وبينهم عهود واتفاقيات وهم ليسوا من أهل ديارنا، فيوفى لهم بعهودهم - نراه ينكر على شيخ الأزهر مقابلته للحاخام الأكبر، بحجة أن إسرائيل ليس بيننا وبينها معاهدة!

فهل هذا معقول؟ ثم يزعم القرضاوى بالحرف الواحد «أن الشعب المصرى بالفخر رفض تطبيع العلاقات مع الصهاينة برغم اتفاقية كامب ديفيد، التى عقدتها حكومة السادات رحمه الله، وكان من بنودها تطبيع العلاقات، فكان الإسرائيليون يأتون لمصر، ولكن الشعب المصرى لا يذهب إلى إسرائيل، ولا يشترى منهم ولا يروج لهم»! ثم يقول: إن رفض التطبيع مع القوم سلاح مهم من أسلحة الحرب الطويلة بيننا وبين إسرائيل»!

على هذا النحو «يعمى مال الدوحة ورحلات الولايات المتحدة عين الشيخ القرضاوى وفريقه عن الحقائق - أو على حسب تعبيره - عن «الحق الأبلج، وينطلقه بالباطل اللجلج»!

فهو يعلم أن هناك معاهدة سلام دولية بين مصر وإسرائيل لم ينتهكها أى من الطرفين، وهذه المعاهدة تقضى فى المادة الثالثة بتطبيع العلاقات بين البلدين: العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة

الاقتصادية.. إلى آخره! وهذه المعاهدة التى عقدت فى عهد الرئيس السادات يلسى الشيخ القرضاوى أن الرئيس مبارك معترف بها وملتزم بنصوصها التزاما تاما، ولم تنته بانتهاء حياة السادات!

وأما أن مجيء الإسرائيليين إلى مصر ليس تطبيعا، فهو قول يغيب عنه «الحق الأبلج» وينطق بالباطل اللجلج! لأنه تطبيع فى تطبيع فى تطبيع! أما قول الشيخ القرضاوى إن المصريين لا يذهبون إلى إسرائيل! فيبدو، أن إقامته الطويلة فى الدوحة من أجل اكتناز المال وقضاء الوقت فى الولايات المتحدة - التى تسلح إسرائيل من الإبرة إلى الصاروخ - قد جعلته لا يرى أن المصريين يذهبون إلى إسرائيل بالفعل! وأن الشباب المصرى يبحث عن الرزق فى إسرائيل كما يبحث عنه الشيخ القرضاوى فى الدوحة!..

أما قول الشيخ: إن رفض التطبيع سلاح مهم من أسلحة الحرب الطويلة بيننا وبين إسرائيل»، فلا يعنى إلا شيئا واحدا هو أن الشيخ مغيب الوعى! وأنه لا يدرى حتى اليوم، بسبب انشغاله باغتنام المال فى الدوحة، أن الحرب بين مصر وإسرائيل قد انتهت، ولم تعد قائمة ليستخدم فيها سلاح التطبيع أو غيره!..

على هذا النحو - وكما يرى القارىء الكريم - فإننا نجد أنفسنا أمام قوم تخلوا عن مصريتهم تماما، ولم يعودوا يعملون لمصلحة مصر، وإنما لمصلحة البلاد التى لا يعكر صفوها شيء إلا أن مصر دولة لا يوجد على ترابها أى جندى أجنبى! وأنها دولة متحررة من أية قيود قد تفرضها عليها دولة من الدول! فلا تحتل جزءاً من أرضها قوات إسرائيلية كما هو الحال فى الشقيقة سوريا! ولا يفرض عليها تفتيش دولى وعقوبات دولية تحد من تصرفاتها وسيادتها على أرضها كما هو الحال بالنسبة للشقيقة العراق! ولا

تمنعها عقوبات دولية من حرية استخدام سمائها كما هو الحال بالنسبة للشقيقة ليبيا!..

ومن هذا فإن هدف أولئك القوم الدائم هو إشعال النار بين مصر وإسرائيل، لتقوم حرب بين البلدين، تقف فيها الدول العربية نفس موقفها فى أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و١٩٧٣ - أى تؤثر سلامة أراضيها على سلامة الأرض المصرية، وتفقد فيها مصر مركزها المتميز الحالى، بعد أن تحررت كافة أراضيها بالثمن الغالى رغم إرادة البلاد العربية التى اعتبرت تحرير سيناء خيانة مصرية لا تنسى!..

وهذا هو ما تعيه القيادة السياسية المصرية جيدا. ففى آخر لقاء خاص بين الرئيس مبارك والمفكرين والمثقفين المصريين، عندما لوّح بعض المثقفين «من إياهم!» بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية، رد الرئيس مبارك بصرامة وحسم قائلا: إنه يتعلم من التاريخ، وإن الذين يفكرون فى احتمال قيام حرب بيننا وبين إسرائيل عليهم أن ينزعوا هذا من أفكارهم، فإن اهتمامه الأول هو رفاهية شعبه وتوفير العمل والقوت له..

وقد سارت السياسة المصرية على هذا الخط، دون أن يتغلب الشيطان عليها، «فتلتبس عليها الدروب، ويغيب الحق الأبلج وينطق الباطل اللجلج» - حسب تعبير الشيخ القرضاوى! فالشيطان قد يتغلب على الشيخ القرضاوى، ولكنه لايتغلب على الرئيس مبارك..

ففى عز الأزمة حول مقابلة شيخ الأزهر للحاخام الأكبر لإسرائيل، كان الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية، يؤكد فى احتفال يوم البنوك يوم ٢ يناير ١٩٩٨ موافقة الحكومة المصرية على تعامل البنوك المصرية مع الشركات ورجال الأعمال الإسرائيليين خلال المرحلة المقبلة، ونفى وجود مخاطر إسرائيلية على الاقتصاد المصرى..

وهو ما يؤكد أن طلاب الحرب مع إسرائيل يعيشون فى واد منعزل تمام الانعزال عن الوادى الذى يعيش فيه الشعب المصرى والنظام السياسى المصرى الذى يعمل فى خدمته وحده دون أى نظام آخر من النظم العربية أو الأجنبية!..

ولسان حال نظامنا السياسى المصرى، وهو يقرأ ما يكتب فى جريدة «العربى» أو «الشعب» عن التطبيع: دعهم فى سكرتهم يعمهون! فالتطبيع يسير بقوة نص المعاهدة المحصنة تشريعيا وقانونيا، والتى أقرها مجلس الشعب. ولا بأس من وجود بعض فرق الأكروبات فى الساحة السياسية المصرية، «تعمل بلقمتها»، وترضى من يدفعون لها، مادام أن النظام السياسى لايدفع!..

والخلاصة أن شعبنا المصرى بالنسبة لرجال الدين يجد نفسه بين فريقين: فريق الأزهر، المنقسم على نفسه بين رجال شيخ الأزهر ورجال المفتى، وفريق الإسلام السياسى الذى يؤمن بالحكومة الإسلامية، وهو فريق متناقض فكريا مع الفريق الأول كل التناقض، كما أنه منقسم بين الساعين إلى الرزق مثل الشيخ يوسف القرضاوى، والساعين إلى الحكم مثل الشيخ عمر عبد الرحمن وتلاميذه، وزعماء الإرهاب الذين يقودون العمليات الإرهابية فى الهرم والقللى والعتبة والصعيد والأقصر..

وفى الوقت نفسه يوجد فريق رجال الدين من موظفى وزارة الأوقاف الذين يخطبون فى المساجد يوم الجمعة، وقليل منهم من يعى الرسالة السامية التى شاء قدره أن يحملها، فهم فى خطبهم بعيدون تماما عن مشاكل العصر ومشاكل البلد ومشاكل الشباب وجميع المشاكل!..

ولم يبق من يبشر بالإيمان الصحيح سوى العلماء غير المتخصصين فى أمور الدين. فالبرنامج الذى يقدمه الدكتور مصطفى محمود عن العلم

والإيمان يفوق فى عظمة إقناعه بوجود إله خالق أعظم الخطب والمواعظ التى يلقيها رجل الدين المتخصص! والبرامج العلمية التى يقدمها الدكتور ماهر مهران والمدعمة بالصور الحية عن عظمة الخلق والتكوين فى الجسد البشرى تدفع بالخشوع والإيمان بالله فى قلب كل مسلم، بعيدا عن الأزهر وعلومه المليئة بالخلافات! والبرامج التى يقدمها علماء آخرون فى التليفزيون المصرى عن عظمة الكون اللانهائى وما يجرى فى عالم البحار والطيور والنبات، إنما هى مواعظ دينية أقوى من أى موعظة يلقيها رجل دين!

لقد انتقل الوعظ الحقيقى والدعوة الصحيحة للدين من الأزهر إلى يد العلماء فى كافة التخصصات! فمن يريد أن يتعمق الإيمان فى قلبه، ويعرف عظمة الخالق وقدرته وإبداعه، فعليه مشاهدة هذه البرامج العلمية، وسوف تحدث بعدها مباشرة الصلة الروحية الخالدة بينه وبين المولى جلت قدرته، دون وسيط من مرتزقة الدين!

الفصل الثاني

التاريخ والمجتمع

نهاية التاريخ*

الأحد ٢٥ يناير (كانون ثانى) ١٩٩٨ تحت عنوان: تحريك فكرى فى تونس واختراق علمى فى مصر.

هل كان اتصال أوربا بالعالم العربى كارثة على العرب، أو كان نعمة؟ هذا السؤال طرحه مؤتمر علمى عقد فى تونس فى نوفمبر الماضى، دعت إليه مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، التى أسسها المؤرخ الكبير الدكتور عبد الجليل التميمى.

كان موضوع المؤتمر هو تأثير منهج البحث العلمى الغربى فى العلوم الإنسانية على البلاد العربية وتركيا، ولكن الموضوع كان لابد أن يطرح جانبه الآخر، وهو: هل أضر هذا الاتصال بأوروبا العالم العربى، أو أفاده؟.

لقد حملت أوروبا إلى العالم العربى الفكر الليبرالى الواقى من

الاستبداد، وحملت المنهج العلمى الواقى من الخرافات، وحملت نمطاً للإنتاج متقدما عن النمط الآسيوى هو النمط الرأسمالى، الذى هو قاعدة متقدمة لبناء حضارة أفضل، ولكن التطور الرأسمالى لأوروبا لم يلبث أن تحول بها إلى قوى استعمارية وقاعدة للعدوان تستخدم كل الوسائل لإخضاع الآخرين، وعلى رأسها سحب الثقة من الآخرين فى أنفسهم، وتدمير الهوية القومية، وسلبهم المقومات الاقتصادية لتكوين كيانات سياسية مستقلة عن طريق الاستنزاف الاقتصادى، واستخدام سلاح «فرّق تسد»، وتجنيد فرق علمية وفكرية ودينية هدفها السيطرة على عقول الآخرين.. إلى آخره.

فإلى أى حد أفاد اتصال أوروبا بالعرب الشعوب العربية؟ وإلى أى حد أضرها؟ لقد أجاب عن هذا السؤال أكثر من ثلاثين باحثاً من مختلف البلاد العربية، وأوروبا، وكان الحوار مفتوحاً، وجريئاً، وتعرض لقضايا خطيرة بعضها سياسى وبعضها اجتماعى وبعضها نظرى.

وبحكم اهتمامى بالقضايا النظرية فقد استلفت نظرى القضية التى طرحها فرانسيس فوكوياما Fukuyama بجامعة شيكاغو فى عام ١٩٨٩ عن نهاية التاريخ، وطورها إلى كتاب صدر فى عام ١٩٩٢ وترجم إلى عدة لغات، وملخص هذه النظرية أن النظام الديمقراطى الليبرالى هو نهاية التاريخ البشرى!

ومن المعروف أن النظرية الماركسية كانت قد اعتبرت النظام الشيوعى هو نهاية التاريخ البشرى، فالتاريخ وفقًا لهذه النظرية، يبدأ بمرحلة الشيوعية البدائية، وينتقل إلى مرحلة العبودية مع ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ثم ينتقل إلى مرحلة الإقطاع حيث يتحول العبيد من عبيد للأفراد إلى عبيد للأرض ويتحول الملاك إلى إقطاعيين، ثم ينتقل إلى

مرحلة الرأسمالية حيث يتحول عبيد الأرض إلى عمال ويتحول الإقطاعيون إلى رأسماليين. ويؤدى الصراع بين العمال والرأسماليين إلى الانتقال إلى مرحلة الاشتراكية، ثم الشيوعية، حيث تلغى الملكية، وتزول الفوارق بين الطبقات، وتكون الشيوعية هى نهاية التاريخ!

هذا ما تقول به النظرية الماركسية، ولكن «فرانسيس فوكوياما» فى كتابه: «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» اختزل المرحلة الشيوعية، واعتبر النظام الليبرالى هو نهاية التاريخ البشرى، وهو ما يعنى أن المرحلة الرأسمالية من تطور المجتمع البشرى هى نهاية التاريخ!

وقد استدل على صحة نظريته بدراسة للفترة من ١٧٩٠ إلى ١٩٩٠، أثبت فيها تراجع النظم الدكتاتورية وارتفاع عدد النظم الديمقراطية. وكما أوضح فى دراسته، فإن عدد النظم الديمقراطية فى عام ١٧٩٠ كان ثلاثة فقط، فارتفع إلى ١٤ فى عام ١٩٠٠، ثم إلى ٣٥ فى عام ١٩٦٠، ووصل فى عام ١٩٩٠ إلى ٦١!

وواضح أن الباعث على هذه الفكرة فى رأس «فوكوياما» هو ماشاهده من سقوط الأنظمة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا، وماتبع ذلك من سقوط الأنظمة المثيلة فى العالم، ثم ماسبق ذلك من سقوط النظم الفاشية فى ألمانيا وإيطاليا واليابان، ثم سقوط الدكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية فى السبعينيات.

ويبدو أن هذه النظرية تلقى تأييدا من التاريخ والواقع، فقد جُربت النظم الفاشية الشمولية وفشلت، وجربت النظم الشيوعية وفشلت، فى الوقت الذى انتصرت فيه النظم الديمقراطية فى صراعها مع النظم الشمولية، سواء كانت فاشية أو شيوعية، وهو ما يعنى صلاحيتها لتبقى إلى نهاية التاريخ.

ولا يعتقد القارئ أن هذا الكلام مجرد كلام فى كلام! أى مجرد كلام نظرى متجرد عن الواقع، ففى الحقيقة أنه كلام مهم للغاية فى رسم سياسة الشعوب. فعندما كان هناك اقتناع بالنظرية الماركسية التى تقول بأن المرحلة الشيوعية هى نهاية التاريخ، كانت الشعوب تتطلع إلى تحقيقها باعتبارها أداة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ومن هنا انفجرت الثورات فى مختلف أنحاء العالم لقلب النظام الرأسمالى وتحقيق النظام الاشتراكى باعتباره النظام الأفضل. فإذا اقتنعت الشعوب بالعكس، وهو أن النظام الديمقراطى، الذى لايتحقق بالضرورة إلا فى ظل النظام الرأسمالى، هو الأفضل، وهو الباقى إلى نهاية التاريخ، فإن ذلك يكون فيه نهاية للثورات الاشتراكية فى العالم، وتمسك بالنظام الرأسمالى ليبقى إلى الأبد، أى إلى نهاية التاريخ!

وربما يفسر ذلك أن هذه النظرية ظهرت فى جامعة شيكاغو فى شكل محاضرة، ولم تمر سنة حتى تطورت إلى مقال نشر فى مجلة «ذى ناشيونال إنتريست»، ثم تطور المقال إلى كتاب اشترك فيه بدرجة أو بأخرى نحو عشرين شخصاً، وترجم إلى عدة لغات لكى يصل إلى أنحاء المعمورة، وألقيت الأضواء على «فوكوياما» ليصبح نجما يشع ضوءه فى الآفاق!

وهو ما يعنى أن النظام الرأسمالى لا يحارب بالمال والاقتصاد والجيوش العسكرية فقط، وإنما يحارب بالفكر أيضًا، ويقوم بعملية غسيل مخ الشعوب!. وهو أمر طبيعى، فالفكر هو محرك الثورات، فلم تكن الثورة الشيوعية فى روسيا لتقوم بدون «المانيفستو الشيوعى» ولم يكن النظام النازى ليقوم بدون كتاب «كفاحى» لهتلر! فكل نظام لابد أن يسبقه فكر، أى نظرية تقتنع بها الشعوب وتدفعها إلى العمل. وفى مصر لم تكن حركات التكفير

الإرهابية لتقوم بدون كتاب سيد قطب «معالم فى الطريق». وقد كان الذى قتل السادات هو كتاب «الحقيقة الغائبة» لمحمد عبدالسلام فرج. فالنظرية مطلوبة لقيام أى حركة وأى نظام.

على كل حال فقد كان موضوع «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» هو أحد الموضوعات التى أثيرت فى المؤتمر العلمى الذى عقده المؤرخ الدكتور عبد الجليل التميمى فى تونس. وكان من الطبيعى أن تحدث مقارنة بين مايلقاه البحث العلمى فى الغرب من عناية واهتمام ومايخصص له من تمويل، وبين مايلقاه البحث العلمى فى عالمنا العربى من إهمال وتسطيح، وقد كان الدكتور عبدالجليل التميمى محقا عندما أبدى هذه الملاحظة، وهى أنه «بعد أربعين سنة من الاستقلال السياسى للبلاد العربية، لم تتبلور بعد، وإلى اليوم» سياسة للبحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى الوطن العربى فى كل التخصصات، إلا نادرا جدا وبشكل جزئى، مع غلبة سياسة الشعارات»!

وقد كان ردى أن هذا أمر طبيعى، فمادام أنه لايوجد عالم عربى موحد، فكيف يطلب منه سياسة موحدة للبحث العلمى؟ وفى الوقت نفسه، كيف نتوقع بحوثا علمية محايدة وموضوعية تتم فى ظل نظم دكتاتورية؟

وقلت: إنه قبل غزو النظام العراقى للكويت صدر فى العراق كتاب لثلاثة مؤرخين يزوّر تاريخ الكويت، ويزعم أنه كان أرضًا عراقية. وكان هذا الكتاب يصدر متسلسلا فى الصحف اليومية العراقية لتعبئة الشعب العراقى وراء الغزو. ولم يكن فى وسع المؤرخين العراقيين الثلاثة أن يكتبوا الحقيقة وهى أن الكويت لم يكن فى يوم من الأيام أرضا عراقية!.

وقلت: إنه فى عهد النظام الشمولى لثورة يوليو، كنت أكتب دراسة تاريخية عن ثورة يوليو فى مجلة «الكاتب» اليسارية، ولكن الرقيب فى

مبنى التليفزيون - وكان المرحوم طلعت خالد - كان يعترض على كثير مما أكتب، وفى مرة قال لى: إنه عاش الفترة التى كتبت عنها ولم يعلم بحدوث مثل ماكتبت! وشيئا فشيئا بدأت أشعر بأن الرقيب انتقل من مبنى التليفزيون وأصبح موجودا فى رأسى! وبدأت أكتب على حذر، وأقيم جسورا من العبارات لكى أنقل عليها المعانى التى أريد إيرادها حتى لا يحذفها الرقيب، وأتحرج من ذكر الحقائق كاملة حتى لا يحذف الرقيب المقال من أساسه!

وعندما كنت أعد رسالة الدكتوراه، استعنت بمذكرات المرحوم السادات، أيام كان نائبا لرئيس الجمهورية، وأثبت وجود وقائع غير صحيحة فيها، وبعد المناقشة استدعانى الأساتذة المناقشون، وقالوا لى: كيف تبلغ بك الجرأة أن تكذب نائب رئيس الجمهورية؟ ودعونى إلى حذف ماكتبت عند طبع الرسالة فى كتاب حتى لا أتعرض للمتاعب!. وهو مافعلت فى الطبعة الأولى، لأن السادات كان قد أصبح رئيسا للجمهورية. وأنوى عندما أطبع الكتاب طبعة ثانية أن أثبت فيه ماحذفت!

فالنظام الدكتاتورى هو عائق فى سبيل حرية البحث العلمى فى العلوم الإنسانية، وزوال هذا النظام يفسح الطريق للبحث العلمى الجاد غير المتأثر بأية ضغوط. وإن كانت الحرية فى حد ذاتها هى التزام يلزم به الباحث نفسه، فإذا غاب هذا الالتزام انقلبت الحرية إلى فوضى، وأتاحت الفرصة لاختراق المؤسسة العلمية من جانب المصالح الأجنبية.

وتحضرنى فى ذلك واقعة قريبة كتب لى بها بعض أساتذة كلية الإعلام بجامعة الزقازيق مؤخرا، وهى حول رسالة للدكتوراه فى الإعلام يعدها طالب مصرى يدين بمبادئ حزب البعث العراقى، فعندما تعرض للإعلام المصرى فى حرب تحرير الكويت، كتبه كما يكتبه باحث عراقى تماما يتلقى الوحى من أجهزة الأمن العراقية! فلم يترك نقيصة إلا وألصقها

بالرئيس مبارك، ولم يترك فضلا إلا وأسنده إلى صدام حسين، وانخرط يشكك فى مصداقية الإعلام المصرى أثناء الأزمة، حتى وصفه بأنه أساء إلى سمعته، وشرف مهنته، وقدرته على التفاعل مع الأحداث والانفعال بها والتأثير فى الرأى العام!

وبطبيعة الحال فإن النظام الديمقراطى يبيح ذلك إذا كان يتفق مع المنهج العلمى. والمؤسسة العلمية وحدها هى التى تحدد ماينتمى لحرية الفكر، وماينتمى للاختراق السياسى. وباعتبارى أستاذا جامعيا وصاحب انتماء فكرى يعرفه الجميع، فإنى ضد أن تحاسب المؤسسة العلمية الباحث على فكره، لأن الجامعة هى موطن التفكير الحر، ولكنى مع المحاسبة العلمية المنهجية الدقيقة والفحص العلمى الأصيل الذى يقرر ما إذا كان البحث بحثا علميا حقيقيا يخدم العلم والمجتمع، أو أنه عمل سياسى دعائى قصد به خدمة جهة أجنبية والتأثير على العقل المصرى!

فبالنسبة لى فإنه لا يختلف كثيرا نشر فكر التكفير الإرهابى الانقلابى فى الجامعة، عن نشر فكر البعث العراقى الانقلابى، فكل منهما يمثل اختراقا للمؤسسة العلمية، وتحويلا لها عن رسالتها العلمية النبيلة إلى خدمة أغراض سياسية انقلابية ضد مصلحة الوطن، واختراقا لعقل الشباب وتكوين بؤر فاسدة بين الطلبة.

ومن المعروف أن الجامعات فى أعرق الدول الديمقراطية شديدة الوعى بهذه القضية، فهى تفرق جيدا بين أستاذ جامعى يكوّن عقل الطلبة تكوينا علميا صحيحا، وأستاذ يخرب عقل الطلبة وينشر أفكارا انقلابية تهدم النظام الأساسى للمجتمع. وهى تعطى لكل أستاذ الحق فى أن يعتنق الفكر الذى يريد، بشرط أن يحتفظ به لنفسه ولا يروّجه بين الطلبة، حتى لا تخرج الجامعة عن رسالتها العلمية وتتحول إلى مؤسسة سياسية.

على كل حال فإذا نحن عدنا إلى تأثير منهجية البحث العلمى الغربى فى العلوم الإنسانية فى مصر، نلاحظ أن مصر كانت أول البلاد العربية التى استفادت من هذا المنهج فى تحديث المجتمع المصرى، بعد أن ظلت بمعزل عن أوربا طول العصر العثمانى. فمنذ عام ١٨١٣ أخذ محمد على فى إرسال البعثات إلى روما وميلانو وفلورنسا، ثم اتجه إلى فرنسا والنمسا وإنجلترا. وعندما اعتلى إسماعيل الحكم، وأراد أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا، تابع إرسال هذه البعثات إلى أوروبا.

وقد كان من خلال هذه البعثات أن دخل الفكر الليبرالى إلى مصر على يد رفاعة الطهطاوى، الذى ترجم دستور فرنسا الذى كان معمولا به عندما كان فى باريس، وأوضح ما فيه من مزايا فيما يتصل بسيادة القانون، والأمة مصدر السلطات، وعدالة الضرائب والتزام الجميع بدفعها، والمساواة فى تولى الوظائف، وحرية الرأى والنشر، وحرمة الملكية الخاصة، وفكرة التمثيل النيابى وتقسيم السلطة - إلى غير ذلك مما كان غريبا على المجتمع الإسلامى.

وفى الوقت نفسه، وعلى المستوى الاقتصادى، دخلت فكرة إنشاء البنوك الوطنية لاستثمار الأموال المدخرة، وإنقاذ الاقتصاد الوطنى من المرابين الأجانب، وهى الفكرة التى دام النضال من أجلها مدة نصف قرن، حتى تحققت فى ظروف ثورة ١٩١٩ الوطنية بإنشاء بنك مصر على يد طلعت حرب.

وإذا كان الفكر الغربى قد نقل مصر إلى العصر الحديث على المستوى السياسى والاقتصادى، فإن تأثيره على المستوى الفكرى كان أبلغ، فقد نقل المنهج العلمى الغربى العقل المصرى من عصر المسلمات إلى عصر الشك، ومن عصر الموروثات إلى عصر الإبداع.

فقد كان أكثر مما تأثر به الفكر المصرى هو مذهب ديكارت الفلسفى، الذى يقضى بالتجرد مع كل مؤثرات قبل البحث، والشك فى كل معتقد وصولا إلى اليقين. وهو ما اصطدم اصطداما خطيرا بالموروث المسلم به من المعتقدات، وأحدث دوامات عنيفة فى المجتمع المصرى مازال يعانى منها حتى اليوم، كما حدث مع قضية الدكتور نصر أبو زيد!

والغريب فى هذا الصدد أن هذه الثورة الفكرية التى أحدثها المنهج العلمى الغربى فى المجتمع المصرى نشأت فى داخل أكبر مؤسسة دينية فى البلاد، وهو الأزهر! وعلى يد أزهريين نشئوا فى الأزهر وتعلموا العلوم الدينية التقليدية التلقينية، ثم تمردوا على هذا المنهج العلمى العقيم، وأخذوا يعملون فكرهم فيما تلقنوه من مسلمات وموروثات فى ضوء المنهج العلمى الغربى، فكان ثمرة ذلك كتابان يعدان ثورة فكرية بكل المعايير لم تشهدها مصر منذ قرون، وهما كتابا «الإسلام وأصول الحكم»، للشيخ على عبدالرازق، وفى الشعر الجاهلى لطه حسين.

وبالنسبة للكتاب الأول، فلا تتمثل جرأة الأفكار فيه فى هدم الخلافة الإسلامية كنظام إسلامى فى الحكم، وإنما تتمثل بالدرجة الأولى فى الأسس التى استند إليها فى إثبات هذه الفكرة، والتى تتصل بجوهر العقيدة الإسلامية والرسالة المحمدية ذاتها كما استقرت فى الأذهان إلى ذلك الحين، الأمر الذى تطلب تجردا تاما وتحررا فكريا مطلقا، ليس فقط بمعيار الزمن الذى صدر فيه الكتاب، وإنما بمعيار كل الأزمنة!

فقد تناول الأسانيد التى استند إليها عامة العلماء فى القول بأن الخلافة عقيدة شرعية وحكم من أحكام الدين، فأوضح أنه لا يوجد فيها سند من كتاب الله أو سنة رسوله. وبالنسبة لكتاب الله، فلا تجد فيه أثرا ذاكرا لهذه الخلافة، وبالنسبة للسنة أيضاً فقد تركتها ولم تتعرض لها.

وقال الشيخ على عبدالرازق إن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء، ولا يريد الله جل شأنه لهذا الدين، الذى كفل له البقاء، أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة، ولا بصنف من الأمراء، وإنما الحقيقة أن الخلافة كانت نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد، ومن هنا لا يكاد التاريخ الإسلامى يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلا من الأجيال مضى دون أن يشهد مصرعا من مصارع الخلفاء.

وتصدى الشيخ على عبد الرازق لما ساقه جمهور العلماء المسلمين من اعتبار الإسلام وحدة سياسية ودولة أسسها النبى عليه السلام، فأنكر ذلك وقال إن الحقيقة كما تبينت له هى أن «محمدا ﷺ، ماكان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لاتشوبها نزعة ملك ولا حكومة. واستدل بقول الرسول عليه السلام، «إنى لست بملك ولا بجبار، وإنما ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد»، وبني على ذلك أن الإسلام دعوة دينية و«مذهب من مذاهب الإصلاح البشرى، وأنه لم يكن ثمة حكومة ولا دولة ولا شىء من النزعات السياسية. وقال: معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد، وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية، أما أخذ العالم كله بحكومة واحدة، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة، فذلك مما يوشك أن يكون خارجا عن الطبيعة البشرية، ولا تتعلق به إرادة الله. ثم قال الشيخ على عبد الرازق إنه «منذ مات عليه الصلاة والسلام، انتهت رسالته، وانقطعت تلك الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والأرض فى شخصه الكريم عليه السلام، وطبيعى ومعقول إلى درجة البداهة، ألا توجد بعد النبى زعامة دينية».

صدر كتاب الاسلام وأصول الحكم للشيخ على عبد الرازق فى إبريل ١٩٢٥ ، وقد حوكم بسببه أمام هيئة كبار العلماء بالأزهر، وقضت بإخراجه من زمرة العلماء، ولكنها أدخلته التاريخ من باب التنوير الفسيح. وفى الوقت نفسه لم تغلق هذه المحاكمة باب الاجتهاد وفقا للمنهج العلمى الغربى فى العلوم الإنسانية، فبعد عام واحد فقط، أى فى إبريل ١٩٢٦ ، كان طه حسين ينشر كتابه «فى الشعر الجاهلى» الذى أثار نفس الضجة التى أثارها كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ، إذ نحا طه حسين فيه نفس المنحى الذى اتبعه الشيخ على عبدالرازق، وهو تجريد عقله من كل مؤثرات سابقة قبل البحث، مهما كانت هذه المؤثرات، حتى يتسنى له معالجة موضوعه بدون تأثير مسبق.

وكما دفع الشيخ على عبدالرازق الثمن، فقد دفع طه حسين الثمن أيضًا. فقد قدم للمحاكمة، ولكن أنقذه رئيس نيابة مستنير هو محمد نور، عندما نفى عنه القصد الجنائى فيما أورده من عبارات كانت موضع التحقيق.

وعلى كل حال فقد كانت هذه مجرد ملاحظات على ندوة علمية مهمة تركت بصمتها على البحث العلمى، وتدين بالفضل فى انعقادها للمؤرخ التونسى الكبير الدكتور عبد الجليل التميمى، الذى لم يكتف بعقد المؤتمر العلمى، وإنما قام بنشر جميع أبحاثه، وذيلها بالمناقشات الحامية التى دارت حولها، فأصبح بذلك مرجعا مهما لا يستغنى عنه باحث فى تاريخ العرب المعاصر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والفكرى.

هل هناك جديد فى وفـــاة المشــير عـــامــر

الأحد ١٧ أغسطس (آب) ١٩٩٧

البلاغ الذى قدمه المهندس حسن عامر للنائب العام لإعادة التحقيق فى وفاة شقيقه الأكبر المشير عبدالحكيم عـامـر بعـد ٣٠ عـامـا، أصـابنى بالدهشة! فالقضية التى يثيرها ليست قضية جديدة، واكتشاف اغتيال المشير عبدالحكيم عامر ليس اكتشافا جديدا، فقد سبق لى أن دللت على هذا الاغتيال فى مقال بعنوان: «إعدام المشير عامر» فى مجلة «أكتوبر»، فى سياق دراستى التاريخية عن حرب يونية ١٩٦٧ التى نشرت مسلسلة تحت عنوان: «تحطيم الآلهة» فى الفـــتـــرة من ٢٠/٦/١٩٨٢ إلى ١١/٤/١٩٨٤ وقد بلغت ٧٨ حلقة.

وقـــد رد علىّ المهندس حـــسن عامر فى ذلك الحين مؤيدا ما انتهيت

إليه من أن المشير عامر لم يمت منتحرا وإنما مقتولا، ونشرت رده، وهو رد موثق، وكان تصورى أن المهندس حسن عامر سوف يقدم بلاغا إلى النائب العام لإعادة التحقيق فى وفاة شقيقه، ولكنه انتظر أربعة عشر عاما ليقدم هذا البلاغ، وهو أمر غير مفهوم!

فقد كانت الظروف منذ أربعة عشر عاما مهيأة لهذا البلاغ عندما كانت هذه القضايا مثارة، ولقرب العهد بالاغتيال والأحداث، ولم تعد مهيأة اليوم بسبب انصراف اهتمامات الجماهير المصرية إلى قضايا أخرى أكثر أهمية على المستويين: الداخلى والخارجى، وظهور جيل جديد بعيد ذهنيا عن قضية ما إذا كان المشير قد مات ميتة طبيعية أو أنه مات مقتولا، ويتركز اهتمامه على مشاكل البطالة والإرهاب والخصخصة والبلطجة والعلاج الطبى فى المستشفيات، وغير ذلك مما يمس صميم حياته.

وأذكر أن المهندس حسن عامر اتصل بى وقتها محتجا على وصف موت شقيقه بأنه «إعدام» وليس «اغتيال». وكانت وجهة نظرى التى أوضحتها أن كلمة الاغتيال تنصرف إلى عمل غير شرعى يقوم به فرد أو أفراد ضد فرد أو أفراد، ولم يكن ذلك ما حدث مع المشير عامر، لأن النظام السياسى لعبد الناصر هو نفسه الذى دبر اغتيال المشير عامر! ولايمكن - بالتالى - اتهام نظام سياسى بممارسة عمل غير شرعى، لأن ما يقوم به هو العمل الشرعى، وغيره يعد عملا غير شرعى! ومن ثم فإن الوصف الصحيح لموت المشير عامر هو أنه كان «إعداما» وليس «اغتيالا».

وقد كان الاعتراض على وصف «إعدام» بدلا من «اغتيال» هو أن الإعدام يلزم أن تسبقه محاكمة، وهو ما لم يحدث مع المشير عامر! وكان ردى أن المحاكمة تمت بالفعل، ولكن على الطريقة الناصرية! فقد كانت فى بيت عبدالناصر، وقد حضر عبدالناصر واقعة اعتقال المشير عامر

ومحاكمته، وفى هذه المحاكمة فإن عبدالناصر، كما يروى منير حافظ، تكلم، وكان حديثه متصلا، أحصى كل الأمور وتطوراتها، من بدئها إلى نهايتها، وأنهى كلامه بأنه لم يعد هناك مفر من التحفظ على المشير، وانسحب إلى غرفته فى الدور العلوى. وقد استمرت المحاكمة إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، أى أكثر من خمس ساعات كما تقول إحدى الروايات!

كانت المحاكمة فى حضور زكريا محيي الدين وحسين الشافعى والسادات، وسمع أمين هويدى كل ما قيل وشاهد كل شئ. كان عبدالناصر قلقا يدخن بشراهة، وكان المشير عامر ثابت الجنان لم يضعف، وحين أخبر عبدالناصر المشير عامر بقرار أن «يلزم منزله فى هذه الفترة الحرجة»، تطاول عليه المشير عامر قائلا: «يعنى بتحدد إقامتى، وبتحطنى تحت التحفظ؟ قطع لسانك!».

وفيما يبدو أن عبارة: «قطع لسانك» التى خاطب بها المشير عامر عبدالناصر، قد ساعدت على قرار إعدامه، اللهم إلا إذا كانت هذه العبارة وغيرها هى اللغة المعتادة التى كان المشير يخاطب بها عبدالناصر! وكان فى قمة زعامته لمصر وللأمة العربية، وفى وقت كان يفرض حكمه العسكرى الفاشى على الشعب المصرى!

وعلى كل حال، فما هى الحقيقة فى موت المشير عامر؟، هل انتحر كما ذكرت السلطات الرسمية، أو اغتيل كما أعلنت أسرته ورددت الإشاعات؟ هذا هو السؤال الذى أجبنا عنه وقتها من واقع القرائن والأدلة.

فواضح من الأقوال التى أدلى بها الرائد طبيب إبراهيم على بطاطة فى التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة، أنه كان فى حجرته فى إستراحة المريوطية بعد السادسة من مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧، حين

سمع استغاثة السفرجى! فاندفع إلى حجرة المشير، حيث وجده راقدا على الفراش فى حالة غيبوبة، ونبضه ضعيف. فأمر بإعطائه حقنة كورامين وحقنة أمينوفلين، كما أجرى له تنفسا بالأكسجين وتنفسا صناعيا، ولكن ذلك كله لم يجد شيئا، وتوفى المشير فى الساعة السادسة وأربعين دقيقة.

وقد ذكر الطبيب ـ اعتمادا على أقوال السفرجى كما هو واضح ـ أن المشير كان قد دخل دورة المياه بعد السادسة بقليل، ثم عاد إلى حجرته ليجده السفرجى على الحال الذى سلف ذكره!

وقد ذكر تقرير المعاينة الرسمى أنه تبين من فحص الجثة وجود شريط رفيع من قماش لاصق سميك، يلتصق أسفل جدار البطن الأمامى، يخفى تحته جزءا من شريط معدنى مما يستعمل لتعبئة أقراص الريتالين، به انثناء بأحد طرفيه، حيث يحمل على الوجه المقابل لجدار المعدة فجوتين اسطوانيتين من ورق السلوفان الشفاف، ظهر أنهما معبأتان بمادة بيضاء. ويحمل على الوجه المقابل للاصق فجوة وحيدة اسطوانية مماثلة من ورق السلوفان معبأة أيضا بمادة بيضاء.

ومن تحليل المادة التى كانت تحتويها فجوات هذا الشريط المعدنى، ثبت أنها مادة «الأكونتين»، وتزن ١٥٠ ملليجراما. وهى مادة استخلص التقرير الشرعى أن المشير تناول قدرا منها فى منزله، وأنه تناول أيضا كمية من «الأفيون» لتساعده على تحمل أعراض سم «الأكونتين» بتأثير المادة المخدرة المسكنة للآلام، وان ذلك قد أدى إلى «هبوط سريع بالنبض والدورة الدموية والتنفس».

وتحدث تقرير النيابة العامة عن مصدر حصول المشير على هذه الكمية من سم «الأكونتين». فذكر أنه تبين من أقوال الشهود من رجال المخابرات العامة، ومن فحص السجلات، فى التحقيق الذى أجرى بناء

على بلاغ أمين هويدى، وزير الحربية والمشرف على تلك الإدارة بعد صلاح نصر، أن صلاح نصر كان قد تسلم ٦٠٠ ملليجرام من هذه المادة فى يوم ١٠ أبريل ١٩٦٧، مقسمة على ست عبوات بمقادير متساوية، فى فجوات من المعدة أصلا لوضع حبات الريتالين فى الأوراق المعدنية الخاصة. وأن إحدى هذه الأوراق تكمل الورقة المضبوطة على جثمان المشير وبها مادة الأكونتين.

وقال تقرير النيابة العامة: إن صلاح نصر اعترف بأنه تسلم مادة سامة، لم يتحقق من نوعها، وإنه وضع هذه المادة فى مكتبه، وظلت فيه بحالتها إلى أن مرض فى ١٣ يوليو، وانتقل من مكتبه فى ٢٣ منه إلى إحدى الاستراحات، ثم أعفى من منصبه فى ٢٦ أغسطس.

هذه هى القرائن والأدلة التى أوردها تقرير النائب العام، الذى صدر فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٧، واستند إليها فى قرار اعتبار الوفاة انتحارا.

على أن هذا القرار تعرض للطعن من أسرة المشير. فقد أنكرت ابنة المشير، السيدة آمال عبدالحكيم، أن يقدم والدها على الانتحار، على أساس أنه مؤمن بالله، كما كان يرغب فى محاكمته. ودللت على فساد فكرة الانتحار بأن المشير طلب فى يوم انتحاره المزعوم كتبا وآلة للحلاقة، وليس من المعقول أن يهتم بهذا الطلب وهو يدبر للتخلص من حياته!

كذلك أبدت السيدة آمال عبدالحكيم تشككها فى صحة وجود الشريط اللاصق، الذى أورد تقرير النائب العام أنه وجد مخفيا على جسد المشير، على أساس أن والدها كان يستحم يوميا، فكيف يمكن أن يظل حاملا الشريط باستمرار؟

وقد لاحظت، من دراستى للتقرير الشرعى الذى زعم أن المشير قد مات متسمما بمادة الأكونتين، أن هذا التقرير نفسه قد أثبت، بعد فحص

عينات البول والدم والأحشاء، عدم وجود أى أثر للسيانور أو الأكونتين أو السموم المعدنية العادية!! ومع ذلك فقد قرر التقرير أن المشير قد مات متسمما بمادة الأكونتين!!

فكيف توصل التقرير الشرعى إلى العكس تماما مما أثبتته التحليلات الكيمياوية؟ لقد قام بمحولة غريبة مصطنعة للتخلص من التناقض، عن طريق الزعم بأن المشير قد تناول «ميللجراما واحدا» من سم الأكونتين فى بيته بالجيزة عند إلقاء القبض عليه ، وقال: إنه من المسلم به علميا أن تناول هذا القدر البسيط يكفى لإحداث الوفاة دون أن يظهر له أثر فى التحقيق!

ولكن لم يثبت لنا التقرير الشرعى كيف تمكن من معرفة أن المشير قد تناول بالفعل هذا المقدار البسيط الذى لايتجاوز ملليجراما واحدا كما زعم، رغم أن عدم وجود أثر لهذا السم فى جسد المشير يجب أن يقود إلى العكس! - الأمر الذى يدل على اجتهاد من جانب واضعى التقرير يتجاوز اختصاصاتهم العلمية التى يجب أن تقوم على حقائق مادية وليس على التخمين - وذلك مجاراة للسلطات التى تريد أن تبدو الوفاة انتحارا!

ومع ذلك فحتى لو وضعنا تخمين التقرير الشرعى موضع الاختبار، فإنه يسقط على الفور! فمن الثابت أن الشريط اللاصق الذى قيل: إنه وجد على جسد المشير، كان يحتوى على ١٥٠ ملليجراما من سم الأكونتين - وفقا لما أورده التقرير نفسه، فكيف تناول المشير عامر «ملليجراما» واحدا من هذه الكمية بدلا من أن يتناولها جميعها؟

هل قام بوزنها؟ وما هو الدافع له على هذا الوزن الدقيق؟ وفيم احتفظ بكل هذه الكمية التى تبلغ ١٥٠ ملليجراما إذا كان ينوى الانتحار بميلليجرام واحد؟

وأكثر من ذلك، لماذا يحتفظ بباقى هذه الكمية بعد تناول المილليجرام ويعيد لصقها بعناية فى هذا المكان الدقيق؟ وهل يكون الشخص الذى ينفذ عملية الانتحار فى حالة تسمح له بإعادة لصق الشريط مرة أخرى فى مكانه وهو يستعد للانتقال إلى الدار الآخرة؟ وإذا كان لدى المشير ١٥٠ ملليجراما من سم الأكونتين فلماذا لم يبتلعها جميعا وينهى بها حياته بسرعة بدلا من أن يزن منها ملليجراما واحدا ويعيد لصق الشريط فى أسفل جدار بطنه؟

والأغرب من ذلك أن التقرير الشرعى قد حدد زمن ومكان تناول المشير هذا «المليجرام» الواحد من سم الأكونتين فى بيته بالجيزة، وفى اليوم السابق (١٣ سبتمبر)، وأنه سبب وفاته! وكان العميد سعد عبد الكريم قد لاحظ بعد اعتقال المشير أنه يلوك شيئا فى فمه، فأجبره على أن يلفظه، وكانت مادة تشبه اللادن الأصفر فى ورق سلوفان، فاحتفظ بها النقيب محمد نبيل عقل الذى كان يجلس إلى جواره، ولكن ثبت من تقرير مستشفى المعادى أن هذه المادة كانت مادة الأفيون! وتمت إجراءات إسعاف المشير فى الساعة ٤,٥٠ مساء، وشهد اللواء طبيب محمد عبدالحميد مرتجى بأن الأطباء «قاسوا نبضه وضغط دمه، واطمأنوا على حالته، وأنه غادر المستشفى، فى حالة صحية جيدة.

ومن هنا كيف يكون نبض المشير وضغط دمه فى حالة عادية، ويشهد الأطباء بأنه أصبح عند مغادرته مستشفى المعادى فى حالة صحية جيدة، بينما سم الأكونتين يعمل فى جسده؟

ولقد ثبت من شهادة الرائد طبيب إبراهيم على بطاطة، الذى أشرف على رعاية المشير طبيا فى استراحة المريوطية، أن المشير عامر ظل «فى حالة صحية جيدة» حتى الساعة الخامسة من مساء اليوم التالى (الخميس ١٤ سبتمبر) أى بعد أربع وعشرين ساعة من إسعافه بمستشفى المعادى.

فكيف يمكن - إذن - القول بأن سم الأكونتين كان يسرى فى دم المشير طوال تلك الساعات الطويلة، دون أن يترك أى أثر فى ضغط دمه أو نبضه؟ وكيف يظل «فى حالة صحية جيدة» - حسب تعبير الأطباء الذين باشروا حالته، حتى الساعة الخامسة مساء، ثم يموت فجأة بعد مائة دقيقة؟ - أى فى السادسة وأربعين دقيقة؟

أليس معنى ذلك أن طارئا حدث للمشير فيما بين الساعة الخامسة، عندما تركه الطبيب وضغط دمه ونبضه طبيعيان، والساعة السادسة عندما استغاث السفرجى بالطبيب لفحص المشير؟

فماذا حدث فيما بين الخامسة والسادسة من مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧؟

من الواضح من الأدلة التى بين أيدينا أن نقل المشير عبدالحكيم عامر إلى استراحة المريوطية، لم يكن لغرض عزله عن إجراء أية اتصالات خارجية ضد عبدالناصر، كما ذكر الفريق محمد فوزى فى مذكراته، وإنما كان لتنفيذ حكم الإعدام فيه!

فمن الأمور الخطيرة التى كشفها تحقيق النيابة العامة ، أن كلا من الممرض والسفرجى، اللذين اختيرا لخدمة المشير فى استراحة المريوطية، كانا من موظفى الحرس الجمهورى! وهو اختيار مثير حقا! لأن الممرض والسفرجى هما عادة أقرب الناس صلة بالمريض، وأكثرهما ترددا عليه دون أن يثيرا الشبهات. فالأول يقوم برعايته وحقنه عند اللزوم، والآخر يقدم له الطعام.

وبهذه الصفة يمكن تنفيذ حكم الإعدام فى المشير: إما بحقنة قاتلة، وإما بوجبة قاتلة! وفى أية حالة لن يساور المشير الشك فى قاتله، ولن يقاومه بأية صورة من الصور.

وحتى تكتمل الصورة، فقد حرصت الحكومة على أن تحذف من تقرير النائب العام، الذى نشر بالصحف، ما احتواه من عبارة تفيد أن الممرض والسفرجى كانا من الحرس الجمهورى! فقد استدعى محمد فائق وزير الإعلام فى ذلك الحين ثلاثة من المسئولين فى صحف «الأخبار» و«الأهرام» و«الجمهورية»، وسلم لكل منهم قلما أسود ، وطلب إليهم طمس فقرات من تقرير النائب العام طمسا تاما، وكان من هذه الفقرات تلك الفقرة الخاصة بالممرض والسفرجى!

ولكى تكتمل الصورة، فإن النيابة العامة لم تستدع لتحقيق الحادث فور وقوعه، وإنما استدعيت بعد مضى ست ساعات تقريبا، أى فى الساعة الثانية عشرة مساء تقريبا! وأغرب من ذلك أن معاينة الطبيب الشرعى للجثة لم تتم إلا بعد تسع عشرة ساعة من الوفاة! أى فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٥ سبتمبر، الأمر الذى يوضح أن هذا التأخير إنما كان لإعداد الجثة لتبدو فى صورة انتحار، وذلك عن طريق الشريط اللاصق الذى أعيد نزعه ولصقه عدة مرات حتى فقد خاصية اللصق! بالإضافة إلى ما استلزم ذلك من إجراءات!

ومن المحقق - كما ثبت لنا - أن هذا الشريط اللاصق لم يكن فى جسد المشير عند اعتقاله من بيته فى اليوم السابق على الوفاة! ويمكن معرفة ذلك بسهولة عن طريق مناقشة دعوى تقرير النيابة أن المشير حصل عليه من صلاح نصر. فلم تكن اتصالات المشير عامر بصلاح نصر للاتفاق على الانتحار، وإنما كانت للاتفاق على الانقلاب، وفرق كبير بين الاتفاقين! وعندما جرت هذه الاتصالات كانت فكرة الانتحار أبعد ما تكون عن ذهن المشير، إذ كان معبأ بروح التحدى والثقة فى إمكان إخضاع عبدالناصر لإرادته.

وعندما اعتقل المشير عامر فى بيت عبدالناصر يوم ٢٥ أغسطس، أعفى صلاح نصر من منصبه فى اليوم التالى مباشرة، أى فى يوم ٢٦ أغسطس! وبالتالى استحال تماما حصوله من صلاح نصر على هذا الشريط المزعوم حتى لو كانت فكرة الانتحار تجول بذهنه!

وفى الواقع أن الشخص الوحيد الذى كان يمكنه الحصول على هذا الشريط الذى زعم وجوده على جثة المشير كان هو الشخص الذى ورث صلاح نصر فى مكتبه، وفى منصبه، وهو سامى شرف الذى كان هو المسئول غير الرسمى عن المخابرات العامة بعد صلاح نصر، حتى فى وجود المشرف الرسمى أمين هويدى وزير الحربية، وذلك بحكم إدارته لمكتب عبدالناصر من جانب، ولطابع الحكم الفردى من جانب آخر.

وهكذا نخلص إلى أن وفاة المشير عامر لم تكن انتحارا كما زعم تقرير النيابة العامة، وإنما كانت إعداما نفذه جهاز عبدالناصر بطريقة سرية فى صورة تبدو للرأى العام فى شكل انتحار!

وهذا ما توصلنا إليه وأثبتناه فى مقالنا الذى نشر منذ أربعة عشر عاما فى مجلة «أكتوبر» تحت عنوان «إعدام المشير عامر» ويمكن الرجوع إليه. وبالتالى لا أدرى كيف اعتبر المهندس حسن عامر هذا الموضوع موضوعا جديدا ظهر من الخفاء، فقدم بلاغه إلى النيابة طالبا إعادة التحقيق فى وفاة شقيقه؟

مع ذلك، فمن المحقق - فى تقديرنا - أن قرار عبدالناصر بتصفية المشير جسديا على هذا النحو، كان قرارا صائبا أملته مصلحة الوطن! فقد أزال خطرا قائما على الجيش المصرى كان من المستحيل إزالته مع وجود المشير على قيد الحياة.

فلقد كان الجيش فى جيب المشير عامر منذ رقى أربع رتب مرة واحدة ليتسنى تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة! وعلى الرغم من الأخطاء التى ارتكبها فى حرب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ فإن عبدالناصر لم يستطع إقالته! كذلك لم يستطع إقالته بعد الأخطاء التى ارتكبها فى حق الوحدة المصرية السورية وأدت إلى الانفصال! ومنذ عام ١٩٦٢ انتهت صلة عبدالناصر بالجيش تماما، وأصبح واقعا فى قبضة المشير عامر!.

فلما وقعت كارثة هزيمة يونية ١٩٦٧ المروعة، أصبح وجوده على رأس القوات المسلحة معناه استمرار الأوضاع التى أدت إلى الكارثة، وكان واجبا على عبدالناصر إبعاد المشير عامر عن الجيش إذا أراد الاستعداد لجولة ثانية مع إسرائيل، ولكن المشير تمسك بمراكزه فى قمة السلطة العسكرية والسياسية، وسانده فى ذلك أنصاره من ضباط الجيش، بل إنه تآمر على عبدالناصر لإحداث انقلاب عسكرى.

ولما كان تقديم المشير إلى المحاكمة معناه فضح نظام عبدالناصر فى وقت كان أحوج ما يكون فيه إلى تأييد الشعب، ولما كان الحكم أيضا بإعدامه معناه إثارة الجيش وإحداث اضطرابات فيه تصرفه عن إعادة التنظيم والتدريب والاستعداد للحرب القادمة مع إسرائيل، فقد كان قرار إعدام المشير، بالطريقة التى تم بها، هو الطريق الوحيد اللازم اتباعه لتحويل الجيش إلى جيش لخدمة الوطن بعد أن كان جيشا لخدمة النظام السياسى لعبدالناصر وتأمينه ضد أى انقلاب. وفوق ذلك فقد كان قرار إعدام المشير عامر قرارا عادلا!

خواطر عن الإسكندرية !

الأحد ١٤ سبتمبر (ايلول) ١٩٩٧

لعنت ثقب الأوزون عندما وصلت إلى الإسكندرية، فلم أتصور أننى أهرب من حر القاهرة إلى حر الإسكندرية! وندمت على التضحية التى قمت بها بقيادة سيارتى من القاهرة إلى الإسكندرية، فأنا أكره قيادة السيارة إلى الأماكن البعيدة، ولذلك لا أتصور أن أسافر إلى مكان ما يبعد عن القاهرة أكثر من مائتى كيلو! بل إن مجرد التفكير فى ذلك يطرد من ذهنى أى شعور بالاستمتاع بالجهة التى أنتقل إليها. ومن هنا فأنا أسمع عن مصايف الساحل الشمالى كما أسمع عن الأماكن التى نزل بها رواد الفضاء على سطح القمر! وأغبط الذين يسافرون إليها بعرباتهم لما يملكون من شجاعة أفتقر إليها!

على أن الإسكندرية - مع ذلك - تعتبر استثناء من هذه الأماكن البعيدة، فهناك حنين دائم للسفر إليها لايحبطه إلا الكسل وإيثار الراحة والنوم فى غرفة مكيفة وقت الظهيرة. ويعرف صديقى الدكتور عادل صادق ذلك عنى، ولذلك حين يريد انتشالى من مقالاتى ودراساتى ليوم أو اثنين فى الإسكندرية، التى يعشقها، فإنه لايبدى لى ذلك مباشرة بل يتطلب الأمر منه خطة علمية مدروسة يقنعنى بها لمرافقته إلى الإسكندرية، وفى معظم الأحوال فإننى أقع فى الفخ، وأجد نفسى مسوقا إلى الإسكندرية.

على أنى عندما ضقت ذرعا بحر القاهرة، قررت فجأة أن أعطى لنفسى يوم إجازة أقضيه فى الإسكندرية، ولكنى عندما وصلت إلى كورنيش الإسكندرية فتحت نوافذ السيارة لأستنشق هواء البحر العليل، وإذا بهجمة هواء حار تأتى من البحر الأبيض المتوسط تضطرنى إلى إغلاق نوافذ السيارة مرة أخرى! وأحسست أنى أوتيت من مأمن! وخيل لى للحظة أني بدلا من أن أتجه إلى الإسكندرية اتجهت إلى أسوان بطريق الخطأ!

وعندما تحققت من أنى فى الإسكندرية حقيقة، لعنت ثقب الأوزون، الذى غير مناخ العالم! فعندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن فى عام ١٩٨٠/ ١٩٨١، كانت درجة الحرارة فى لندن فى الصيف لاتتجاوز عادة ٢٢ درجة مئوية! بل حدث أن نسى الصيف فى أحد الأعوام المرور على لندن، فلم ينقطع البرد والمطر طول الصيف!

ولكن بعد ثقب الأوزون اللعين، أصبح الحر يطارد العالم، ويسبقك إلى أى مكان! بل أصبح الحر فى باريس ولندن أكثر منه فى القاهرة فى بعض الأيام، مع فارق كبير هو أن المساكن فى باريس ولندن لم تعد أصلا لمواجهة الحر، وإنما أعدت لمواجهة البرد، فالسائد هناك هو التدفئة وليس

تكييف الهواء، ولذلك فإن الأماكن المكيفة فى باريس ولندن أقل من الأماكن المكيفة فى مصر. ومعنى ذلك أننا أصبحنا والإنجليز «فى الهوا سوا» ـ كما يقول المثل!

والمهم هو أن الإسكندرية لها مذاق خاص يختلف عن مذاق أية مدينة مصرية، بسبب نشأتها وتطورها التاريخى. فعليك فى الإسكندرية أن تتذكر على الدوام أنك فى مدينة كانت فى يوم من الأيام عروس المدائن. ومركز تجارة العالم القديم فى عصر البطالمة، وكان يسكنها ستمائة ألف نسمة، وأصبحت فى عهد الرومان المدينة الثانية فى العالم.

ولقد تدهورت أهمية الإسكندرية بعد فتح العرب لمصر، وانتقال السيطرة من أوربا (اليونان ـ روما) إلى آسيا (شبه جزيرة العرب ـ دمشق ـ بغداد)، ولكنها ظلت مزدهرة مع ذلك حتى نحو نهاية القرن الرابع عشر ـ حسبما يقول أبو الفدا الذى قام بزيارتها فى سنة ١٣٨٣م.

على أن التدهور الحقيقى بدأ مع بداية التاريخ الحديث عندما اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند فى عام ١٤٩٧، وتحول الشطر الأكبر من التجارة العالمية بين أوروبا والهند إلى طريق المحيط الأطلنطى، مما أفقد الإسكندرية أهميتها كطريق بين الغرب والشرق.

وعلى هذا النحو عندما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر، كانت الإسكندرية قد تحولت إلى بلدة صغيرة تقع شمالى المدينة القديمة، وتنحصر فى شبه الجزيرة التى بين الميناء الشرقى والميناء الغربى، وكانت حدود العمران فيها تنتهى شمالا فى مقابلة شبه جزيرة رأس التين، فكانت جميع الجهات الواقعة بين البحر شمالا وشارع أبى وردة إلى جامع أبى العباس بعضها مدافن وبعضها نقع! وكان حد المدينة من الجهة القبلية الحارة المعروفة الآن باسم حارة المغاربة قريبا من ميدان محمد على،

وكان موضع عمود السوارى يبعد عن المدينة بنحو كيلو ونصف كيلو متر جنوبا. وكان عدد سكان الإسكندرية وقتذاك نحو ثمانية آلاف نسمة، وبيوتها أشبه ببيوت القرى، وشوارعها ضيقة كثيرة التعاريج، ومعظم سكانها فقراء، ولم يبق من الإسكندرية القديمة سوى الاسم والأطلال والأطلال الدارسة.

وكان من الطبيعى أن يرفع احتلال بونابرت الإسكندرية أهمية هذه المدينة الدولية. فعندما أجبر الفرنسيون على الجلاء عنها فى أول أكتوبر ١٨٠١، وقعت تحت الاحتلال الانجليزى، ولكنه لم يستمر طويلا، فقد اضطر الانجليز إلى الجلاء عنها يوم ١٤ مارس ١٨٠٣، وتسليمها لمحافظها العثمانى، فأصبحت الاسكندرية هى المدينة الوحيدة فى مصر التى هى فى يد العثمانيين!

وعندما عينت الدولة العثمانية محمد على واليا على مصر فى أول مايو ١٨٠٥، استبقت الإسكندرية تحت سيطرتها المباشرة، الأمر الذى قطع الروابط بين سكانها وبقية المصريين، وأعطاهم شعورا بالاستقلال عن بقية مصر، واستمر هذا سبع سنوات، حتى تمكن محمد على من طرد حملة فريزر من الاسكندرية يوم ١٩ سبتمبر ١٨٠٧، وضم المدينة إلى جامعة الوطن. فانفصمت الحلقة القديمة التى كانت تربط الإسكندرية بالقسطنطينية، واعتبر محمد علي ضم الإسكندرية «فتحا» حقيقيا.

كان استيلاء محمد علي على الإسكندرية نقطة تحول فى تاريخها، وبداية بعث لهذه المدينة العظيمة التى كانت أهميتها قد اندثرت وانتقلت إلى ميناء رشيد. فقد سارع محمد على إلى ربط الاسكندرية ببقية القطر المصرى عن طريق حفر ترعة المحمودية لتصبح طريق المواصلات النيلية بين الاسكندرية وداخل البلاد، ولتمد سكانها بحاجتهم من المياه، وإنشاء

البساتين وري الحقول والمزارع في ضواحي الإسكندرية. وقد كان حفر هذه الترعة البداية الحقيقية لنمو هذه المدينة العمراني والاجتماعي، فقد تضاعف عدد سكانها منذ ذلك الحين حتى وصل في عام ١٨٤٠ إلى ٦٠ ألفا، وفي عام ١٨٧٤ وصل إلى ٢٧٠ ألفا.

ولكن في عهد محمد علي بدأ نزوح الأجانب بكثرة إلى الإسكندرية، وكان اليونانيون أول من بكروا بالمجيء، وتلاهم الفرنسيون، ثم الإيطاليون الذين زاد عددهم حتى أصبحت اللغة الإيطالية هي الأكثر تداولا، ووصل ذلك إلى السوقة، الذين يذكر رفاعة الطهطاوي أنهم كانوا يتكلمون بشيء من الإيطالية!

وقد حظيت الإسكندرية بعناية خاصة في عهد سعيد باشا؛ الذي كان له قصر بالقباري، وفي عهده تم إنشاء أول خط حديدي بين الإسكندرية والقاهرة.

وسرعان ماجاء عصر إسماعيل ليقفز بالإسكندرية قفزة واسعة، فقد ازداد عمرانها، وكان من مظاهره إنشاء شوارع جديدة وأحياء جديدة، مثل ضاحية الرمل التي كانت من قبل صحراء جرداء، فأنشأ إسماعيل باشا بها قصر الرمل، ووهب قطعا كثيرة من الأرض إلى الأجانب، فأقاموا بها القصور، ومنهم الكونت زيزينيا الذي لاتزال قطعة من الرمل تسمى باسمه إلى اليوم.

وعندما أخذت الإسكندرية تضيق بسكانها، أخذت تتجه بامتدادها شرقا حيث الأراضي المتسعة رخيصة، وكان الأجانب أشد من المصريين إقبالا على شرائها، فكانت القطعة التي تتراوح مساحتها بين سبعة وعشرة أفدنة تباع بعشرين قرشا!

وفى نفس الوقت فإن نمو المدينة صاحبه إنشاء المرافق العامة، كالمياه والنور الكهربائى والمجارى. وتعتبر الإسكندرية أسبق مدن مصر فى إنشاء المجارى تحت الأرض، وبدأ ذلك عام ١٨٧٨ . وفى عهد إسماعيل تم توزيع المياه العذبة من ترعة المحمودية بواسطة وابور المياه. وتم وصل جهة الرمل بالمدينة بخط حديدى. وبلغ سكان الإسكندرية فى عهده ٢١٢ ألف نسمة.

على أن الإسكندرية تعرضت لنكسة خطيرة أثناء الثورة العرابية! فعندما أيقن العرابيون فى يوم ١٢ يولية أن الإنجليز احتلوا الإسكندرية بعد أن دكوا حصونها، قرروا تعطيل احتلال المدينة عن طريق إضرام النار فى المدينة، وأمر سليمان داود قائد الآلاى السادس جنوده بإشعال النار فى أحيائها، واستمرت النار تضطرم فى المدينة إلى اليوم التالى. وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى، وإنما انفرد به سليمان داود. وقد بدأ إطفاء النار بعد احتلال الانجليز للمدينة ومطاردة من يحرقون المبانى.

والمهم أنه فى عهد الاحتلال البريطانى ازداد الطابع الأوروبى للإسكندرية إلى درجة ميزتها عن بقية القطر، فقد عاد الأوروبيون إلى المدينة، وارتفع عددهم فى عام ١٨٩٨ إلى أكثر من ٤٦ ألف نسمة، ووصل عددهم فى عام ١٩٢٧ نحو ٩٩,٦٠٠ . وكان التركيز على طول الواجهة البحرية من ميدان المنشية غربا إلى منطقة بولكلى شرقا.

وكان لكل جالية أوروبية أعيادها القومية وكنيستها ومدارسها ومستشفياتها وحفلاتها المتميزة. وكانت الجالية اليونانية أكبر الجاليات، حتى بلغت نسبتهم فى عام ١٩٤٧ نحو نصف عدد الأجانب.

على أنه فى عصر الاستقلال الوطنى قفزت الاسكندرية قفزات هائلة فى طريق التقدم، خصوصا عندما أنشىء فى عام ١٩٣٤ أعظم عمل

عمرانى وهو كورنيش الإسكندرية على امتداد ٢٠كم، ليصبح أجمل واجهة لمدينة الإسكندرية.

والمهم، وبعد هذه النبذة التاريخية القصيرة عن مدينة الإسكندرية، يمكن القول: إنه لم يعد ثمة وجه للمقارنة بينها حاليا وما كانت عليه سابقا. فتبلغ المساحة الكلية للمحافظة وفقا لإحصاء ١٩٧٦ أكثر من ٢٦٧٩كم. ويقترب تعدادها إلى خمسة ملايين نسمة، بعد أن كان تعدادها وقت الحملة الفرنسية ثمانية آلاف فقط!

وعندما زرت الإسكندرية فوجئت بأعداد المصطافين الهائلة التى زحفت على المدينة، حتى لقد خيل إلى أن هناك هجرة جماعية تركت بقية أنحاء مدن القطر خاوية! وهو مؤشر على أن الاسكندرية تحتل المقام الأول فى اهتمام المصريين. وبطبيعة الحال فإن هذا ينعكس إيجابا على النشاط التجارى فى المدينة وعلى فنادقها التى ازداد عددها ازديادا كبيرا على طول الكورنيش، وتتفاوت أسعارها حسب تجهيزاتها.

ولكنى أفضل دائما الفنادق القديمة، لما فيها من عبق التاريخ واللمسات الفنية الكلاسيكية التى لا يشاهدها المرء إلا فى الفنادق العريقة فى أوروبا. وعلى سبيل المثال فإن سقف قاعة إليزابيث فى فندق «وندسور بالاس» به من اللوحات الرائعة مايوحى إليك بأنك تنزل فى فندق من الفنادق العريقة فى فيينا أو ايطاليا أو سويسرا. وهو يذكرنى بفندق بوريفاج فى أوشى - لوزان. كما أن قاعاته تعيدك إلى زمن الأصالة والفخامة الذى اكتسحه عصر السرعة والنهب «والهبش» و«استكراد الزبون»! ومن ثم فهو معلم من المعالم الأثرية لمدينة الاسكندرية يجب أن يدخل فى سجلات هيئة الآثار المصرية لما يحويه من تحف، إذ صمم على أيدى مشاهير العمارة والديكور على الطراز الانجليزى من حيث الفن الكلاسيكى.

وبمناسبة عصر السرعة والهبش، فهو يقتصر على مصر وحدها حيث الفن التجارى فيها فى الحضيض، وهو قائم على اقتناص الزبون واستخلاص مايمكن استخلاصه منه، وتقديم أسوأ الخدمة له و«استكراده» ببعض الإضافات على الأسعار، وعلى رأسها ضريبة المبيعات التى لايوردها أحد لخزانة الدولة، لأن نظام ايصالات الدفع البدائى الحالى تساعد على سرقتها كاملة أو سرقة معظمها لحساب المحلات والمطاعم.

وعلى سبيل المثال على تدهور الخدمات، كانت المحلات المعروفة باسم «كنتاكى» فى السابق تقدم خدمة ممتازة للزبون، وكنت أتردد عليها عندما كنت أعيش فى لندن لمذاق دجاجها الخاص، ثم واصلت التردد عليها فى مصر. وكانت أسعارها تقع بين أسعار المطاعم الغالية والمطاعم الشعبية، فضلا عن طابعها الغربى. وقد اعتادت هذه المحلات زيادة أسعار وجباتها كل عام بنسبة ١٠ فى المائة، وهو أمر لا غبار عليه، ولكن من المنتظر – فى هذه الحالة – أن تقدم فى مقابل هذه الزيادة المالية زيادة فى الخدمة، ولكن العكس كان يحدث، فقد وصل السعر إلى أربعة أضعاف، وتدهورت الخدمة فى الوقت نفسه بنسبة أربعة أضعاف! ووصل الاستهتار بالزبون إلى حد أن كفت كثير من المحلات عن توفير الماء المثلج مع الطعام بحجة تلف الثلاجات! لحمل الزبون على شراء المياه المعدنية. وزاد الأمر سوءا تقديم اللحوم البائتة بدلا من الطازجة! وكنت أظن أن الأمر فى الإسكندرية يختلف عنه فى القاهرة، واكتشفت فى محطة الرمل أنها سياسة ثابتة تشمل الجميع. وفى ظل انعدام الرقابة الصحية على هذه المحلات وانعدام رقابة وزارة السياحة فيمكن أن تقدم أى شىء مادام أنك تدفع مقدما وتقفل فمك فلا تشكو!

وقد عرفت فى الإسكندرية أن الصديق كامل زهيرى من عشاق التردد على محل «جاربيس» فى الإبراهيمية، لتناول الآيس كريم، وسعدت فأنا من

عشاق الآيس كريم. وعندما كنت مع السفير تحسين بشير فى فندق بوريفاج فى «أوشى» بسويسرا لحضور مؤتمر دولى عن القضية الفلسطينية، الذى حضره لأول مرة فيصل الحسينى، كنا نتردد يوميا على قسم الآيس كريم بالفندق، الذى كان يقدم أصنافا لا نظير لها إلا فى محل «جارييس» فى الماضى! ولكن حدث بعد بيع المحل وموت جارييس أن زرت المحل، متوقعا أن يقدم خلفاؤه نفس الجودة، وتبينت العكس، فكتبت أبدى أسفى لحرمان رواد المحل من تلك الجودة القديمة. وقد فعل النقد فعله، إذ ارتفع مستوى الجودة مرة أخرى ولكن ارتفع معها السعر إلى ضعف أسعار المحلات الأخرى.

وقد كان من الايجابيات التى شهدتها فى مدينة الإسكندرية، إزالة الكبائن الممتدة على طول الشواطئ، والتى كانت قد تحولت إلى غرز وأوكار للجريمة، وتدهور مستواها الاجتماعى مع تدهور المستوى الاجتماعى للبلاجات.

وكان يملك هذه الكباين فى الماضى الطبقة الارستقراطية، وبعد تدهور أحوال هذه الطبقة وبروز طبقة السمكرية والنقاشين وتجار المخدرات والبلطجية والهباشين، أصبحت هذه الكباين عنوانا سيئا لكورنيش الإسكندرية، وتهدم الكثير منها وانتفى الغرض منها. ومن هنا كان رأى محافظ الإسكندرية السابق المستشار إسماعيل الجوسقى إزالتها وتطهير كورنيش الإسكندرية منها، وهو مامهد الطريق لمحافظها النشط الحالى اللواء محمد عبدالسلام محجوب.

ولم يبق من هذه الكبائن غير الذكريات، فقد شاهدت فيها فى الماضى كبار الفنانين والفنانات، وكبار رجال السياسة ، ولكن الجميع اليوم هجروا هذا النوع من الكباين إلى شاليهات الساحل الشمالى، ولم يبق منهم أحد يتردد على هذه البلاجات بعد أن انحدر مستواها الاجتماعى.

وفى الماضى كانت بعض البلاجات، مثل سيدى بشر وميامى، تحافظ على مستواها الاجتماعى عن طريق فرض رسوم معقولة لمن يريد النزول إليها، ولكن مثل هذه الرسوم لو فرضت اليوم، وارتفعت إلى مائة جنيه فى اليوم، لا تستطيع أن تمنع أحدا من تلك المستويات الدنيا، بعد أن انقلب الميزان الاجتماعى، فارتفع الجهلاء إلى الثراء، وانحدر المثقفون إلى الفقر، ومن هنا أصبحت هذه البلاجات اليوم مكتظة بالفئات الجاهلة وهرب منها المثقفون إلى النوادى الخاصة، أو الاكتفاء بالتمتع بمنظر البحر المتوسط، والاستمتاع بنسيمه العليل!

على كل حال، فعندما كنت أنظر من شرفة غرفتى فى الفندق المطل على الميناء الشرقية، إلى المبانى الممتدة غربا من قلعة قايتباى، إلى محطة الرمل وميدان سعد زغلول فى الوسط، إلى منطقة السلسلة شرقا، حيث أقيم تمثال الأشرعة الطائرة، الذى نحته الفنان فتحى محمود تعبيرا عن أسطورة قديمة ترمز إلى مولد الإسكندرية - شعرت بجناية الأبراج السكنية على هذا الشاطئ الخالد!

فالمبانى فى هذه المنطقة، التى تعد أجمل مناطق الإسكندرية على الإطلاق، تمتاز بأنها على ارتفاع واحد! وهى بطرازها الغربى الذى يذكرك بمبانى فيينا وباريس وإيطاليا، تعطى للإسكندرية طابعا يختلف عن طابع أية مدينة مصرية.

ولو كان هذا الطراز المعمارى الفريد قد استمر فى بداية المبانى على كورنيش الإسكندرية، وتراجعت الأبراج إلى الوراء، لزال عن المدينة كابوس الأبراج، ولتنفس شعب الإسكندرية نسيم البحر كما تتنفسه الشعوب الشاطئية التى لاتجثم على صدرها مثل تلك الأبراج، ولما تحول داخل الإسكندرية إلى علبة مغلقة حارة رطبة طوال الصيف، تنتظر فى صبر نافد قدوم الشتاء!

حـول ملف الملك فاروق المفـرج عنه حـديثـا

«المجلة» اللندنية فى ٥ أبريل ١٩٩٨

لا أستطيع أن أقول إن ملف الملك فاروق الذى أفرج عنه الأرشيف البريطانى، أو مركز محفوظات الخارجية البريطانية Public Record Office فى كيوجاردنز حديثا، قد قدم جديدا يضاف إلى ما توصل إليه المؤرخون المصريون منذ ربع قرن.

ويرجع ذلك إلى أن الفترة الزمنية التى حفظت فيها دار المحفوظات البريطانية ملف الملك فاروق دون إفراج، ومدتها نصف قرن، شهدت الكثير من الوثائق والمذكرات السياسية الإنجليزية والإيطالية والألمانية والمصرية التى أضاءت جوانب هذه الفترة وكشفت من أسرارها ما أغنى عن ملف الملك فاروق.

وعلى سبيل المثال فقد نشرت فى بريطانيا مذكرات اللورد كيلرن تحت عنوان: The Killearn Diaries - وهو مهندس حادث ٤ فبراير! ونشرت فى إيطاليا مذكرات الكونت شيانو، وزير خارجية إيطاليا فى عهد موسولينى، تحت عنوان: Ciano´s Diary 1939 - 1943 . ونشرت مجموعات وثائق وزارة الخارجية الألمانية Documents On German Foreign Policy وفى مصر أمكن الإطلاع فى مكتب حسن يوسف بقصر القبة على ملف حادث ٤ فبراير. هذا فضلا عما كشفته المحاكمات السياسية ومضابط البرلمان والكتب الملونة والمنشورات السرية، وما أمكن الإطلاع عليه فى الأرشيف البريطانى P.R.O. من المراسلات بين السفير البريطانى فى مصر وحكومته، وأوراق عبدالوهاب طلعت، ومذكرات حسن يوسف.

وكل ذلك جعل مما كشفه ملف الملك فاروق المفرج عنه من معلومات ما يمكن أن نطلق عليه وصف «معلومات بايتة»!

وفيما يتصل بالملك فاروق فإن ميوله الإيطالية كانت معروفة للسفارة البريطانية. ففى يوم ٣ فبراير ١٩٣٩ كتب السير مايلزلامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) إلى اللورد هاليفاكس يقول: «سبق لى أن استرعيت انتباهكم فى برقيتى رقم ٤١ فى ١٦ يناير إلى وقوع القصر والبلاد والدوائر الاجتماعية العليا فى مصر تحت تأثير الدعاية الإيطالية الألمانية. ومع أن هذه الدعاية الواسعة الانتشار قد ساهمت بشكل قوى فى خلق هذا الجو السقيم، إلا أنه يجب الاعتراف بأن الأرض كانت ممهدة بالفعل لهؤلاء الذين يقومون بالدعاية ضد البريطانيين».

وعزا السفير البريطانى ميول الملك فاروق الإيطالية إلى أن «إيطاليا كان لها على الدوام نوع من الصلة الخاصة بالقصر، نظرا لإيوائها للخديو

إسماعيل بعد نفيه، وأيضا إيواء ابنه فؤاد الذى شب فى البلاط الملكى الإيطالى» . كما عزا ذلك أيضا إلى حاشية الملك فاروق الإيطالية، فعلى حد قوله: «فإن فاروق يصطحب معه فى نزهاته الليلية التى يبحث فيها عن المتعة، جماعة تتكون من حلاق إيطالى ومدرب إيطالى ومدلك إيطالى وكهربائى إيطالى، وأن هناك فتاة إيطالية تعمل بأحد المحلات تقوم بتسلية جلالته بينما كانت الملكة فريدة فى فترة النفاس» !وقال السفير إن المفوضية الإيطالية ووكالات الدعاية تستخدم بالضرورة هذه العناصر الإيطالية كمصادر للمعلومات وأدوات للاستمالة. واعترف بأنه من الصعب جدا التغلب على النفوذ الإيطالى الألمانى داخل القصر الملكى، طالما أن المصريين لايزالون فى شك من قدرتنا على الدفاع عنهم» .

بل إن السفير البريطانى لامبسون كان من الذكاء بحيث ربط ميول الملك فاروق المحورية بعدائه للديموقراطية والحكم الدستورى، فقد أورد أنه « كان من الضرورى أن تمارس النظم الشمولية Totalitarian بما تنطوى عليه من احتقار النظم الديموقراطية، تأثيرها على القصر الذى يمارس الحكم ضد إرادة غالبية الشعب» .

هذا التقييم للملك فاروق الذى كتبه السير مايلز لامبسون للورد هاليفاكس يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩ فى برقية رقم ٧٥، يعتبر مفتاح شخصية فاروق، ومحركا أساسيا لتصرفاته أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد كشفت أوراق عبدالوهاب طلعت باشا، وكيل الديوان الملكى، أنه تمكن مع فاروق من إيقاف قرار اتخذته حكومة على ماهر باشا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ بإعلان حالة الحرب على ألمانيا، وكان القرار بالإجماع فيما عدا عضو واحد ينتمى للحزب الوطنى.

وسرعان ما جاءت انتصارات الألمان لتعزز اقتناع فاروق بعدم دخول الحرب، خصوصا عندما وصلت الأخبار فى الإذاعة الفرنسية بدخول القوات الألمانية مدينة «وارسو»، ولم تقف انتصارات الألمان عند هذا الحد، ففى ١٠ مايو ١٩٤٠ شنت ألمانيا هجومها الكبير الذى احتلت به هولندا وشمالى فرنسا واضطرت القوات الإنجليزية والفرنسية فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ إلى القيام بعملية انسحاب دنكرك الشهيرة، كما سلمت بلجيكا وسقطت النرويج والدنمارك فى يد الألمان، وفى ١٠ يونيه أعلنت إيطاليا الحرب على فرنسا، وسقطت باريس يوم ١٤ يونيه، وطلب الماريشال بيتان الهدنة فى يوم ١٧ يونيه ١٩٤٠.

وقد كان فى خلال هذه التطورات الخطيرة التى أنذرت بأن الحرب سوف تنتهى بانتصار المحور، أن بدأ فاروق اتصالاته بالمحور. فتكشف مذكرات الكونت شيانو أنه فى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ قابل وزير مصر المفوض فى روما، مراد سيد أحمد باشا، الكونت شيانو ليحدثه عن اتجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد. ويقول شيانو إنه شجعه على ذلك رغم اعتقاده أن حياد مصر فى الحرب لن يحدث فارقا كبيرا، ولكن قد تكون له بعض الفائدة.

ولم يخف نشاط مراد سيد أحمد فى روما عن عين بريطانيا، فقد سارع السفير البريطانى إلى مقابلة رئيس الحكومة المصرية على ماهر باشا فى يوم ٥ يونيه ١٩٤٠، وسأله عما إذا كان يعرف ما يفعله وزير مصر المفوض فى إيطاليا؟وعندما أجابه بالإيجاب، سأله: إذن هل يعرف ما وصل إليه من تقارير موثوق بها بأن هذا الوزير فى روما يعمل من أجل حياد مصر، ويظهر عدم ولائه للمعاهدة التى تربط مصر ببريطانيا؟ ويقول لامبسون إن على ماهر باشا أُخذ عند سماع هذا القول، وأنكر إمكانية

حدوث ذلك على أساس أن الوزير المفوض ليست لديه سلطة التحدث فى مسألة الحياد، وعندئذ رد لامبسون قائلا: «إنه فى هذه الحالة ينصح على ماهر باشا بأن يكبح جماع وزيره فى روما»!

على أنه كان من المعروف أن وزارة الخارجية وممثلى مصر فى العواصم الخارجية يتبعون القصر الملكى ولايتبعون رئيس الوزراء، ويتلقون من الملك أوامرهم. وكان السفير لامبسون يعرف أن صحف القصر كانت فى ذلك الحين تروج لفكرة حياد مصر فى الحرب.

ومن هنا فقد انتهز لامبسون فرصة مقابلته لفاروق لتقديم مارشال الجو الجديد إليه، فاختلى به ليندد بما سمعه فى ذلك الوقت عن مسألة الحياد المصرى التى كانت تتردد فى الدوائر المطلعة. وعندما أنكر فاروق دوره فى ذلك مستشهدا بتحديده إقامة عم الملكة فريدة بسبب تصرفه الطائش، طلب منه لامبسون ساخرا أن يواصل هذا العمل الطيب، فيطبقه على إسماعيل صدقى باشا وابنته، باعتبارهما من أبرز عملاء الطليان!

مع ذلك فإن حرص فاروق على علاقته بإيطاليا دفعه إلى اتخاذ موقف المعارضة المتشددة للطلبات التى قدمها السفير البريطانى بتسليم الوزير الإيطالى المفوض فى مصر ماتزولينى جواز سفره فورا، وإحاطة المفوضية الإيطالية والقنصليات الإيطالية فى مصر بالكردون،وعدم السماح بالاتصال بها، واعتقال ١٢ ألف إيطالى، وتفتيش جيوب وحقائب وزير إيطاليا المفوض وأعضاء بعثته عند سفرهم. وقد ذهب فاروق فى ذلك إلى حد التهديد بالتنازل عن العرش إذا أصرت بريطانيا على إخراج على ماهر باشا بسبب رفض الحكومة المصرية هذه الطلبات.

ومع استمرار الانتصارات الألمانية، كان فاروق يشعر دائما بالحاجة إلى إثبات ولائه للألمان، فقد كان يخشى أن تجد دعاوى الخديو عباس حلمى فى العرش المصرى تأييدا فى حالة انتصار المحور، وكان معروفا أن الخديو السابق عباس يتحرك بحرية فى دول أوروبا المحايدة، ولايخفى ولاءه للألمان. وقد أورد وليم شيرر فى كتابه: «قيام وسقوط الرايخ الثالث» رسالة كان أغاخان قد طلب إرسالها إلى الفوهرر - وقدوجدت بين الوثائق الألمانية - وهى تظهر ولاءه وولاء الخديو عباس لألمانيا وعطفهما على المحور، وفيها يقول أغاخان: «لقد اتفق خديو مصر الموجود معى هنا على أنه فى اللحظة التى يصل فيها الفوهرر إلى قصر وندسور سنشرب معا زجاجة شمبانيا نخب هذا النصر»!

هذا الفزع من تنصيب ألمانيا الخديو عباس حلمى ملكا على مصر عند انتصارها، كان يدفع الملك فاروق إلى اثبات ولاءه للألمان فى كل مرة تقترب فيها جيوش المحور من الحدود المصرية، أو يتأكد مركزهم على الحدود.

ففى يوم ١٤ أبريل ١٩٤١، أى فى إبان الهجوم الألمانى الأول الذى قاده رومل يوم ٣١مارس ووصل به إلى الحدود المصرية يوم ١٢ أبريل، تذكر الوثائق الألمانية أن يوسف ذو الفقار باشا، سفير مصر فى طهران، شرح للسفير الألمانى وجهات نظر فاروق التى رجا أن يوصلها إلى هتلر، وفيها «أنه وشعبه لايرغبون فى حرب مع ألمانيا، وأن جيشه ضعيف لايستطيع القيام فى وجه إنجلترا، وأن موقفه صعب، خصوصا أن ولى العهد الأمير محمد على لعبة فى يد الإنجليز. ويختم رسالته بأن «فاروق وشعبه يأملون فى رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال الإنجليزى المهين.

وفى يوم ٢٩ يونيه ١٩٤١، أى بعد فشل الهجوم الإنجليزى الذى شنه الجنرال ويفل على الحدود المصرية يوم ١٥ يونيه، أرسل فاروق برقية إلى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير المصرى أن «لدى الملك فاروق معلومات تشير إلى أن الإنجليز سيحتلون مناطق البترول الإيرانية، لكى يحموها من الهجوم الألمانى المحتمل من ناحية روسيا على العراق وإيران».

وعندما قام روميل بهجومه المضاد على القوات البريطانية يوم ٢١ يناير ١٩٤٢، أجرى فاروق اتصالا آخرا بألمانيا. ففى يوم ٣٠يناير ١٩٤٢ أرسل فورمان Wormann، السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الألمانية، إلى هتلر يبلغه أن محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض فى القاهرة وسرى عمر بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية، وقد أعرب فيها ممثل الخارجية المصرية عن قلق فاروق من المحادثات التى وصل نبوءها إليه بين عباس حلمى والألمان، ويطلب إيقاف هذه العلاقة، كما يطلب من ألمانيا أن تحميه بكل الوسائل حتى النهاية، بحجة أنه «يقود الصراع ضد الإنجليز بكل قواه، وهو فى ذلك يعرض عرشه للخطر، لأن الإنجليز هددوه مرارا بالطرد وإحلال الأمير محمدعلى مكانه».

على هذا النحو كان خشية فاروق من أن ينصب الألمان الخديو السابق عباس حلمى مكانه على العرش، محركا قويا له على الاتصال بألمانيا للتدليل على أنه يستطيع أن يقوم بالدور الذى يقوم به عباس حلمى إذا نصبته ألمانيا على العرش. وفى الوقت نفسه كانت صلاته بإيطاليا القوية - التى تحدثنا عنها فيما سبق - تنحاز به عاطفيا إليها فى الصراع الدائر. هذا

فضلا عن سبب أيديولوجى مهم كشفه السفير مايلز لامبسون قبل الحرب، وهو عداء فاروق للحكم الديموقراطى والنظم الديموقراطية، وميوله للنظم الشمولية بحكم نزعته الدكتاتورية.

وقد ساهم فى ذلك كله كراهية شخصية كان يكنها فاروق للسفير البريطانى لامبسون، تحت تأثير على ماهر باشا وسياسته التى كانت ترمى إلى إظهار فاروق فى ثوب البطل الوطنى المتطرف، لكى تنتقل إليه شعبية الوفد التى أحرزها بنضاله ضد إنجلترا، وكان السيرمايلز لامبسون يبادله الكراهية، فقد كان يرى أنه «شاب عديم الخبرة» وأنه مع ذلك لا يستجيب لنصائحه بأن يكون ملكا دستوريا»، وأنه يفسر هذه النصائح بأنها «محاضرات يلقيها أستاذ على تلميذه»، وأنه يجب - لذلك - أن يكون معه أشد حزما. وفى رسالته إلى إيدن يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧ وصف فاروق بأنه «غلام عديم التجربة، ناقص التعليم، متغطرس»! وفى ٢٩ نوفمبر كان مقتنعا بما عرضه مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة من ضرورة خلع فاروق من العرش، وكتب إلى إيدن يقول إن «خلع الملك فاروق قد تكون من عدة وجوه إنقاذا للموقف، وهى على المدى البعيد قد تعفينا من متاعب وحيرة لا نهاية لها، لأنه إذا كان الملك قد بدأ حكمه على هذا النحو، فما الذى يصبح عليه فيما بعد عندما يمتلك زمام الأمر؟ فضلا عن أن الأمير محمد على الذى يليه فى ولاية العرش، صاحب خبرة كبيرة وسيكون أسلس قيادا وأكثر تقبلا للإقناع والنصح».

ولم يكد فاروق يتمكن من إقالة وزارة الأغلبية، ويأتى بوزارة قصر، حتى أخذ يصطدم بالسيرمايلز لامبسون اصطداما مباشرا، ويحاول تجريده من المظاهر التى كان يتمتع بها أثناء أن كان مندوبا ساميا، والتى أبقتها وزارة الوفد له بصفة استثنائية نظرا لدوره فى المعاهدة. وقد كان من هذه

المظاهر وجود موكب من راكبى الموتوسيكلات يسبق سيارته فى غدواته وروحاته، وقد اعترض السير مايلزلامبسون على إلغاء هذا الموكب فى البداية ثم قبل فى النهاية.

كذلك اعترض فاروق على ما كان يجرى من استقبال السفير البريطانى فى زياراته لأسوان استقبالا رسميا يعدله «قره قول» شرف على محطة السكة الحديد، ووضع جنود على جانبى الطريق عند مرور السفير. وهدد بتوقيع العقوبات على من يخالف ذلك من المديرين.

ومعنى ذلك أن الكراهية كانت متبادلة بين الملك فاروق وبريطانيا من قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، وكذلك كان ولاء فاروق لقوى المحور.

فلما حققت ألمانيا انتصاراتها المدوية على بريطانيا، وأنزلت الهزيمة بفرنسا، أدرك فاروق أن الخديو السابق عباس حلمى سوف يكون هو المستفيد من الانتصار الألمانى، فأخذ يجرى اتصالاته بألمانيا وإيطاليا حرصا على عرشه من الانتقال إلى عباس حلمى حليف الألمان.

وكل ذلك أدى إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، الذى أصر فيه الإنجليز على عودة الوفد إلى الحكم، باعتباره الحزب الليبرالى المعادى بحكم مبادئه للنظم الفاشية، والذى كان يدرك أن احتلال الألمان أو الطليان لمصر لن يحقق لها استقلالا بل احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطانى.

وليس من الصحيح أن الحادث أثار سخط الشعب المصرى على بريطانيا، لأن عودة الحكم الدستورى إلى البلاد كانت هدفا أساسيا للحركة الوطنية، ولكن الجيش المصرى الذى كان تحت سيطرة فاروق كان له رأى آخر!

وقد ظل فاروق معاديا لبريطانيا طوال مدة وجود حكومة الوفد في الحكم، لأنها رفضت محاولاته للتخلى عن تأييد هذه الحكومة والسماح له بإقالتها في أبريل ١٩٤٣ وأبريل ١٩٤٤ . فلما رفعت بريطانيا يدها عن حكومة الوفد، وتمكن فاروق من إقالتها يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤، تحول فاروق إلى خادم لبريطانيا يتمتع بحمايتها عند استئناف الحركة الوطنية في أعقاب الحرب!.

أكاذيب الناصريين حول حكومة الوفد ومضيقى تيران!

الوفد ١٥/٦/١٩٩٨

تحت عنوان: «حكومة الوفد سلمت «ايلات المصرية لإسرائيل، الحقائق ردا على أكاذيب المؤرخ الفهلوى»، نشرت جريدة «الناصريين» «العربى» مقالا ساذجا مليئا بالافتراء التى دأب الناصريون على توجيهها لحكومات الوفد، بعد أن ارتدى كاتبه ثياب العلمية الكاذبة، متصورا أنه يستطيع تلقين أستاذ فى التاريخ درسا فى التاريخ! وقد كان فى وسعنا أن نتجاهل هذا المقال الذى يستحق التجاهل بالفعل، لولا عنوان المقال الاستفزازى الذى يمثل فى حد ذاته أكذوبة كبرى لاتليق من عسكرى نفر صغير بله صاحب رتبة لواء كما يدعى!

وحماية للتاريخ من أمثال هذه النماذج من الكتاب، نقول إنه كان من الواجب على الكاتب وهو يصحح كلمة «مضايق تيران» أن ينسب معلوماته إلى المصدر الحقيقى لها، وهو كتابنا : المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر «الذى صدر من دار روز اليوسف عام ١٩٨٢، وأعيد طبعه فى مكتبة الأسرة بكمية بلغت ١٥٠ ألف نسخة سنة ١٩٩٦!. فقد قلنا فيه بالحرف الواحد إن خليج العقبة «يتصل بالبحر الأحمر من خلال فتحة طبيعية لايزيد اتساعها على تسعة أميال، ولكن المساحة البحرية الصالحة للملاحة عنها أقل من ذلك بكثير، اذ تسد مدخله جزيرتان هما: تيران، وصنافير. وتقسم جزيرة تيران مدخل الخليج إلى فتحتين: الأولى، من ناحية الساحل السعودى، وهى قليلة الاستعمال بسبب الصخور، والثانية: من ناحية الساحل المصرى ويبلغ اتساعها نحو أربعة أميال، وبها ممران صالحان للملاحة ، تفصل بينهما مجموعة من الصخور تزيد من خطورة الملاحة. ويعتبر المضيق الوحيد الذى يستخدم للملاحة هو ممر «الانتربرايس» القريب من الشاطىء المصرى، ولايمكن عبوره إلانهارا. وتقع جزيرة صنافير على بعد ميلين شرقى جزيرة تيران، والمنطقة الواقعة بين صنافير والساحل السعودى قليلة الاستعمال أيضا بسبب وجود بعض الصخور التى تعوق الملاحة. وهكذا يكون الممر الصالح للملاحة، بالقرب من الساحل المصرى فى منطقة شرم الشيخ ورأس نصرانى».

هذا ما كتبناه بتوسع فى كتابنا «المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر» ، وكانت الأمانة تتطلب من الكاتب إياه أن يعترف برجوعه إلى هذا الكتاب بدلا من أن يقوم بمحاولته الغريبة وهى تلقيننا درسا تعلمه منا قبل غيرنا!

وليت الأمر اقتصر على ذلك، فلأن الكاتب لايسعى إلى الحقيقة، وإنما يسعى إلى تزوير الحقائق، فإنه تجاهل ما فى كتابنا من حقائق موثقة رجعنا فيها إلى الأرشيف البريطانى والوثائق المصرية ، وأخذ يفبرك ما يشاء على طريقة الروائيين، ولكن بشكل يكشف عن افتقاره إلى موهبة الخيال والكتابة!

وعلى سبيل المثال فقد زعم أنه خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، بل وحتى إغلاق القناة بعد تأميمها، لم تكن إسرائيل - حسب زعمه - فى حاجة إلى خليج العقبة بسبب صداقتها لكل من إنجلترا وفرنسا اللتين تحتلان القناة،!

وهو كلام مضحك ، لأن تلميذ المدرسة الابتدائية فى مصر يعرف أن فرنسا لم تكن تحتل قناة السويس فى وقت من الأوقات، وإنما كانت إنجلترا هى التى تحتل مصر وتحتل القناة معها ! وقد استمر هذا الاحتلال حتى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٥ ، ولكن بفضل أخطاء عبدالناصر فى تأميم شركة قناة السويس عادت إنجلترا إلى احتلال قناة السويس ومعها فرنسا فى هذه المرة! فكأن الفترة من عام ١٨٨٢ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٥ كانت انجلترا وحدها هى التى تنفرد باحتلال القناة دون شريك. ولكن الكاتب يزعم أن فرنسا كانت تحتل القناة مع انجلترا فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهو ما يكشف عن جهل شنيع بتاريخ وطنه!

على أن الكاتب يزعم أن إسرائيل لم تكن فى حاجة إلى خليج العقبة فى تلك الفترة بسبب صداقتها بكل من فرنسا وإنجلترا ! ولايفسر لنا لماذا - اذن - احتلت إسرائيل ميناء أم الرشراش فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ إذا كانت فى غير حاجة لاستخدام خليج العقبة ؟ هل احتلته لكى يصبح متنزها لجنودها أو ليكون شاطئا للاستحمام؟

ثم يبلغ جـهل الكاتب بالتاريخ ذروته عندما يقول إن حكومـة الوفد هى التى مكنت إسرائيل من احتلال قرية أم الرشراش المصرية وتحويلها إلى ميناء إيلات! ولو كان يقرأ كتاب التاريخ للسنة الرابعة الابتدائية لعرف أن الوفد لم يكن فى الحكم وقت احتلال اسرائيل لقرية أم الرشراش، حتى يمكن إسرائيل من احتلالها، وإنما كان فى المعارضة، فلم يتول الحكم إلا فى ١٢ يناير ١٩٥٠، وكانت إسرائيل قد احتلت ميناء أم الرشراش قبل عشرة أشهر ، أى فى يوم ١٠ مارس ١٩٤٩! أما الحكومة التى كانت فى الحكم فى ذلك الوقت فكانت حكومة إبراهيم عبدالهادى باشا.

ولكن الكاتب يزور التاريخ ليصل إلى أكذوبته التى عنون بها مقاله وهى أن حكومة الوفد سلمت إيلات المصرية لإسرائيل.

ثم يواصل افتراءاته المضحكة على حكومة الوفد، فيزعم أنها أضاعت صحراء النقب! ولو كان قد تثقف بالحد الأدنى من الثقافة التاريخية الخاصة بوطنه، لخجل من هذه الأكذوبة، فقد ضاعت صحراء النقب فى عهد حكومات القصر وليس فى عهد حكومة الوفد ! فلم يكن الوفد فى الحكم عندما دخلت مصر حرب فلسطين، وإنما كانت حكومة السعديين فى الحكم: حكومة النقراشى أولا ثم حكومة إبراهيم عبدالهادى! ومن هنا لست أدرى من أى مصدر استقى الكاتب هذه الترهات!

ثم يبلغ سقوط الكاتب ذروته حين يزعم أن قرية أم الرشراش مصرية! ويصف إيلات بأنها «إيلات المصرية»! ويتظاهر بالأستاذية فيقول «إن مالايعرفه الكثيرون عن قرية أم الرشراش (إيلات) أنها قرية مصرية مائة فى المائة، وأن قوات حرس الحدود لحكومة الوفد كانت تتواجد فيها»!

وكان على الكاتب أن يخجل من نفسه قبل أن يكتب هذا الهراء ويسبب لنفسه فضيحة مخجلة. ولو قرأ قليلا فى تاريخ بلده لعرف أن العقبة كانت منذ عام ١٨٩٢ ملحقة بولاية الحجاز بقرار من السلطان العثمانى صاحب السيادة على مصر وبقية المنطقة ، وظلت العقبة جزءا من ولاية الحجاز حتى قيام الثورة العربية الكبرى وتم انتزاعها من يد الأتراك فى ٦ يوليو ١٩١٧ بواسطة الجيش العربى، ودخلها فيصل فى شهر أغسطس، وبقيت جزءا من حكومة الحجاز حتى سنة ١٩٢٤ حين أقنع الأمير عبدالله والده الملك حسين بالتنازل عنها مع مقاطعة عمان. وفى صيف ١٩٢٥ ضمت العقبة ومعان رسميا إلى شرق الأردن، فى حين كانت الحدود المصرية الشرقية تمتد من رفح فى خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على بعد ٣ أميال غرب قلعة العقبة، وكانت هذه المسافة القصيرة هى الفاصل بين الحدود الأردنية والحدود المصرية، وتمثل الطرف الجنوبى للنقب الفلسطينى، وتمتد من العقبة شرقا إلى رأس طابا غربا.

وعلى ذلك فعند قيام دولة إسرائيل كانت قرية أم الرشراش قرية أردنية وليست قرية مصرية كما يزعم الكاتب الدعى ! ولم تكن قوات حرس الحدود لحكومة الوفد هى المتواجدة فيها، وإنما كانت القوات الأردنية تحت قيادة الكابتن «برومج»! ولم تكن حكومة الوفد هى التى أصدرت أوامرها بالانسحاب من أم الرشراس، وإنما كان الجنرال جلوب قائد الجيش العربى الأردنى هو الذي أصدر هذا الأمر!

ولكن هكذا يفبرك الناصريون التاريخ ، ويضحكون على الجماهير ، كما فعلوا مع صواريخ الظافر والقاهر! ثم يأتون بعسكرى من عساكر هزيمة يونيو ليعلم أستاذا فى التاريخ الحديث كتابة التاريخ!

وليت الأمر يقتصر على ذلك، إذ يواصل صاحبنا إياه ترهاته، فيسخر مما ذكرناه من أن حكومة الوفد قامت فى يناير ١٩٥٠ بالاتفاق التام مع الحكومة السعودية باحتلال جزيرتى تيران وصنافير، ويتهمنا بالجهل وعدم الفهم والتزوير! ويصرخ هازلا: «هل يعقل يا عالم أن يقال إنه فى يناير ١٩٥٠ قامت حكومة الوفد بالاتفاق العام مع الحكومة السعودية بالأمر باحتلال الجزيرتين وقد تم ذلك فعلا ؟ ويا مصر حسبك الله ونعم والوكيل ، فيمن يكتبون ولايعلمون والأدهى أنهم لايفقهون ويزورون؟»!

وهنا لانجد مفرا من تلقين الكاتب الدعى درسا قاسيا من واقع الوثائق الرسمية التى يجهلها، لكى يرتدع ، فنورد هنا نص كتاب وزير الخارجية المصرية فى حكومة الوفد مصطفى نصرت الى السفير الأمريكى فى القاهرة جفرسون كافرى يوم ٢٨ يناير ١٩٥٠ ، ردا على استفسارات سفير الولايات المتحدة فى تل أبيب عن البواعث التى حملت الحكومة المصرية على احتلال الجزيرتين فى يناير ١٩٥٠ ، وفيها يقول:

«نظرا للاتجاهات الأخيرة من جانب اسرائيل، التى تدل على تهديدها لجزيرتى تيران وصنافير فى البحر الأحمر عند مدخل خليج العقبة، فإن الحكومة المصرية، بالاتفاق مع الحكومة العربية السعودية، قد أمرت باحتلال الجزيرتين، وقد تم ذلك فعلا.

«وقد اتخذت مصر هذا الإجراء لمجرد تعزيز حقها، وكذلك أى حق محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين ، اللتين تحدد مركزهما الجغرافى على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ المصرى فى سيناء ، وأربعة أميال تقريبا من الجانب المواجه للسعودية ، وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر».

وإذا كانت الوثائق الرسمية التى تفقأ عين كل مكابر تقول ذلك ، أفلا يحق لنا أن نطالب الكتاب الناصريين بأن يحترموا عقل قارئ جريدتهم ، ونسألهم أن يحترموا تاريخ مصر، ونطلب من رئيس تحرير الجريدة الأستاذ عبدالله إمام ألا يفتح صفحات جريدته إلا للكتاب الذين يعرفون الحد الأدنى من تاريخ مصر؟

قــــوارير محـــمــود الســـعـــدنى

سعدت كثيرا عندما قرأت مقال الكاتب الكبير محمود السعدنى: «آه يا دكتور.. رفقا بالقوارير!» فى مجلة «المصور» يوم ٢٦ يونية ١٩٩٨، وعرفت أنه لقن أحد الدارسين الشباب فى لندن درسا فى تاريخ مصر. فعلى حد قوله، فإن الدارس الشاب «كاد أن يبكى أسفا لأنه لم يشهد عصر الحرية والديموقراطية قبل ثورة يوليو حكم الملك فاروق»! وقد صحح الأستاذ السعدنى للشاب معلوماته الخاطئة، واستشهد باعتداءات عصر فاروق وأبيه فؤاد على الحريات، وجرائم هذا العصر التى ارتكبها بقتل حسن البنا والضابط الشهيد عبدالقادر طه، والوزير أمين عثمان، ومحاولة الاعتداء على الزعيم مصطفى النحاس، إلى آخره.

للوفد ٦ يولية ١٩٩٨

وأنا أؤيد الأستاذ السعدنى فى كل ما قاله عن ذلك العصر، ولكن الذى
أدهشنى هو ما ذكره من أن الشاب استشهد بسلسلة مقالاتى فى جريدة الوف
عن اعتداءات عصر عبدالناصر على حقوق الإنسان ! ولا أدرى كيف
استدل هذا الشاب بهذه المقالات على أن عصر فؤاد وفاروق كان عصر
الحرية والديمقراطية ! فالكلام عن اعتداءات عبدالناصر على حقوق
الإنسان لايعنى أن عصر فاروق وفؤاد كان مُبرءاً من الاعتداءات على
حقوق الإنسان!

لقد قدمت للمكتبة العربية حتى اليوم ٥٧ كتابا، كانت كلها إدانة لعصر
فؤاد وفاروق، فقد أوضحت فيها أنه من بين ٢٨ عاما هى عمر الحيا
الدستورية فى مصر فى عهد فؤاد وفاروق لم ير الشعب المصرى حرية
وديمقراطية إلا فى مدة لاتتجاوز سبع سنين فقط ! وباقى المدة كانت كلها
عهود استبداد وطغيان ! بل إنه فى طوال تاريخ مصر الذى يمتد إلى الورا
خمسة آلاف عام لم يعرف الشعب المصرى طعم الحرية والديمقراطية إلا
فى سبع سنين فقط أى فى عهود حكومات الوفد!

ولعل الشاب قد خلط بين عهد فؤاد فاروق وعهد سعد زغلول ومصطفى
النحاس ! ولعله لو قرأ أجزاء كتابى «تطور الحركة الوطنية فى مصر»
وتشمل الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٤٥، لأدرك الفرق بين العهدين! فقد أدنت
فى هذه الأجزاء عهود القصر جميعها، وأدنت اعتداءاتها على الدستور
وحكمها لصالح القصر ومصالحه . وشرحت تزييفها للانتخابات وكيف كان
التقليد هو ضرب الناخب الذى أعطى صوته لمرشد الوفد ضربا مبرحا أمام
بقية الناخبين ليكون عبرة لمن لايعتبر!

لست مسئولا - اذن - عن خلط الدارس الشاب بين عهود فؤاد وفاروق
وبين عهود الوفد، فموقفى من إدانة الدكتاتورية والاستبداد فى كل العصور

موقف ثابت ! فقد نشأت فى حجر الوفد، ورضعت منه لبان الحرية والديموقراطية ، وسمعت والدى صغيرا يقول: إنه لو تخلى مصطفى النحاس عن مبادئ الوفد فلن يتخلى هو عن هذه المبادئ! وقد اعتقلت ووالدى فى عهد إسماعيل صدقى الأسود عام ١٩٤٦ بسبب اضراب عمالى، وكان من حسن الحظ أن النقابة أنهت الإضراب، فأفرج عنا بعد يومين. وقد فصل والدى مرارا من عمله بسبب نضاله من أجل الطبقة العاملة، وعانينا شظف العيش فى عهود حكم القصر. ومن هنا كراهيتى العمياء للاستبداد والدكتاتورية، وكشفى لآثارهما المدمرة لطاقة الشعوب، وجنايتهما على نضال الشعوب.

لذلك عندما أعدمت ثورة يوليو مصطفى خميس ومحمد البقرى ظلما وعدوانا بسبب إضراب عمالى، ووجهت ضرباتها للوفد الذى قاد الحركة الوطنية فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ إلى يوليه ١٩٥٢ ، أدركت أننا نجونا من حكم القصر الأوتوقراطى لنقع فى حكم الجيش الدكتاتورى! وعندما قضى عبدالناصر على الصحوة الديموقراطية فى مارس ١٩٥٤ ، وأنهى صفحة الديموقراطية الليبرالية باعتداءاته على الدكتور السنهورى فى مجلس الدولة واعتقالاته للوطنيين والمفكرين والعلماء والمثقفين، وفصله أساتذة الجامعات فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، أدركت أننا مقبلون على عهد أسود لم تشهده مصر!

مع ذلك فلم يستمر هذا الموقف المعادى لثورة يوليو من جانبى، فلم يكد يظهر الوجه الوطنى لعبد الناصر بصفقة الأسلحة السوفيتية وتأميم شركة قناة السويس، حتى انتقلت بعواطفى الوطنية جميعها إلى جانب ثورة يوليو، وأصبحت من أشد المتحمسين لعبدالناصر، وظل هذا موقفى الثابت حتى مات عبدالناصر!

لقد ظل موقفى هو نفس موقف عامة الشعب، بل موقف أشد الناصريين الحاليين تعصبا لعبدالناصر ! وكنت أحد أكبر الأقلام التى وقفت ضد الهجمة الرجعية التى أعقبت وفاة عبدالناصر فى مجلتى روز اليوسف وصباح الخير اللتين كنت أكتب فيهما، ومقالاتى فى هذا الصدد منشورة فى الجزء الأول من كتابى: «مصر فى عصرالسادات»، وسوف يرى الأخ العزيز الأستاذ محمود السعدنى أن أول مقال فى هذا الكتاب هو مقالى فى مجلة صباح الخير يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، وهو بعنوان: «عبدالناصر كان عدوا شديد المراس للرجعية»!

على أن موقفى من ثورة يوليو بدأ فى التحول عندما أخذت فى كتابة سلسلة مقالاتى التى بلغت ٧٨ مقالا فى مجلة أكتوبر عن حرب يونية ١٩٦٧ ، وتكشف لى تدريجيا عبث النظام الناصرى، وأنه لم يكن نظاما جادا من النظم السياسية التى تقدر مسئولياتها تجاه شعوبها وتجاه مسئولياتها القومية، وإنما كان نظاما فرديا يتقاسم فيه السلطة فردان هما: عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ، وتحتهما قطيع من المصريين لايملك أية إرادة فى تقرير مصيره ولاتشكيل مستقبله ! وكنت أحد أفراد هذا القطيع!

ففى حين انفرد عبدالحكيم عامر بالقوات المسلحة واعتبرها «دومينه» الخاص الذى لايسمح لأحد - حتى ولو لعبد الناصر - بالتدخل فى شئونه، انفرد عبدالناصر بالمدنيين وفى السياسة الداخلية والخارجية.

ولم يكن أى منهما يملك كفاءة فيما تحكم فيه! ففى حين أدت سياسة عبدالناصر إلى الزج بمصر فى حربين مع إسرائيل دون أن يكون الجيش المصرى مستعدا لحرب منهما، فان عدم كفاءة عبدالحكيم عامر فى قيادة القوات المسلحة أدت إلى ضياع الجيش فى رمال سيناء، وإحتلال سيناء مرتين، واستمر هذا الاحتلال قائما حتى وفاة عبدالناصر!

لقد كان حكما لفائدة أصحابه، وكانت قراراته تحمل الطابع الدعائى لإلهاب حماسة الجماهير فى مصرو العالم العربى، ولحساب زعامة ثبت أنها زعامة لاتقدر مسئولية المهام التى كلفت نفسها بها، ولاتحسب حساب العدو بقدر ما تحسب حساب ما سوف تضيفه قراراتها الدعائية إلى رصيدها الشخصى من بطولات زائفة!

لقد خذلت هذه الزعامة الزائفة الجماهير العربية خذلانا كبيرا، ففى الوقت الذى كانت هذه الجماهير تنتظر نصرا مؤزرا على إسرائيل يلقى بها فى البحر كما وعدت، فوجئت بإسرائيل الصغيرة التى تمثل قطرة فى بحر العرب، تحتل سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان، وتتحول إلى دولة عظمى، وذلك فى مدى ستة أيام فقط!

لم يكن الشعب الإسرا ئيلى يحمل عبقرية خاصة يتفوق بها على العرب أصحاب الحضارة العريقة، وإنما كان الشعب الإسرائيلى يملك قيادة سياسية وعسكرية جادة تحسب حساب كل شئ، وتوفر عناصر النجاح لكل خطوة تخطوها، ولم تكن تملك قيادة تحكمها نزعة زعامة شخصية تسيطر على تصرفاتها وقراراتها مهما كانت تلك التصرفات والقرارات ضد مصالح الأمة العربية!

وبتعبير أدق، كان الشعب الإسرائيلى يملك نظاما سياسيا بالمعنى المتعارف عليه للنظام السياسى، ولم يكن الشعب المصرى يملك هذا النظام!
وقد تصادف أن وصلت إلى هذا الرأى فى الوقت الذى قرأت رأيا مماثلا لعبدالناصر أدلى به فى اجتماعا للجنة التنفيذية العليا بعد هزيمة يونية! فقد قال بالحرف الواحد ـ كما سجل عبدالمجيد فريد: «أعتقد من متابعة الأحداث التى جرت أخيرا، وتحليلها بدقة، أنه لم يكن لدينا نظام سليم، لم يكن لنا System سليم!»

في نفس الوقت الذى وصلت فيه إلى هذا الرأى، كان على - كمؤرخ - أن أعيد النظر فى معتقداتى بخصوص ثورة يوليو، وأن أعيد تقييمها تقييما موضوعيا بعيدا عما آمنت به تحت تأثير الجهاز الإعلامى الجهنمى لعبد الناصر، الذى سيطر على ألباب الجماهير طوال فترة حكمه، وزيف جميع الحقائق، وقلب الهزائم انتصارات، والفشل نجاحا!

وقد تصادف فى ذلك الحين أن ارتكب الناصريون خطأ فادحا، عندما أقدموا على إقامة حفل تكريم لمن أسموهم سجناء الرأى فى عهد السادات! فلو أنهم أطلقوا اسم سجناء الرأى ليشمل سجناء الرأى فى عهدى عبدالناصر والسادات، خصوصا وسجناء الرأى فى عصر عبدالناصر على قيد الحياة ولم يدخلوا بعد فى ذمة التاريخ - لو فعلوا ذلك لما أثار الموضوع انتباهى، ولاحترمت كثيرا ذلك التكريم، ولكن قصر التكريم على سجناء الرأى فى عهد السادات، وكان هذا السجن - باعتراف الكثيرين منهم - عبارة عن نزهة، مع إسقاط سجناء الرأى فى عهد عبدالناصر الذين كان السجن بالنسبة لهم محنة رهيبة دامية لم يعرفها سوى العهد النازى فى ألمانيا. كل ذلك دعانى إلى التنقيب فيما لدى من وثائق ومذكرات وأوراق سجناء الرأى فى عهد عبدالناصر، فى محاولة لرسم الصورة التاريخية كاملة لما وقع لهم، وغالبيتهم العظمى أحياء يستطيعون ردى وتكذيب ما أنقله عنهم.

وأعترف بأن ما كنت أنويه لم يكن يزيد على كتابة مقالين أوثلاث، ولكن هول ما اكتشفت من حقائق فى هذه الوثائق والمذكرات أغرانى على كشف الحقيقة كاملة، للذكرى والتاريخ، وتحذيرا لشعبنا المصرى من الرضوخ لأي حكم عسكرى دكتاتورى من نوع حكم عبدالناصر، حتى لايتعرض للأهوال التى تعرض لها اليسار المصرى فى عهد عبدالناصر!

وجاءت مذكرات الصديق العزيز محمود السعدنى، التى نشرها تحت عنوان: «الطريق إلى زمش»، لتخفف بأسلوبها الساخر الممتع من الرعب الذى شعر به قراء هذه المقالات، وهم يتابعون أسبوعيا على صفحات الوفد ماحدث من أهوال فى المعسكرات النازية التى أقامها عبدالناصر لسجناء الرأى من الشيوعيين، الذين كانت كل جريمتهم الاختلاف فى الرأى وليس التآمر على النظام أو تدبير اغتيالات!

وقد كان هدفى من كتابة هذه المقالات هو نفس هدف الصديق محمود السعدنى، فلم يقصد بما كتب تشويه عهد عبدالناصر وتصفية حساب معه، وإنما كانت عينه على التاريخ الذى من حق الشعب المصرى أن يعرفه على حقيقته بعيدا على الدعايات والشعارات، ويكون لنفسه ما يشاء من رأى وحكم وتقدير. وقد كان ذلك أيضا هو هدفى، فمن حق شعبنا أن يعرف تاريخه الصحيح من واقع الوثائق والمذكرات والشهادات والروايات الشخصية والدراسات التاريخية الجادة التى تستهدف وجه الحقيقة، فالتاريخ أكبر معلم للشعوب، والإنسان هو المخلوق الوحيد على ظهر الأرض الذى له تاريخ يهتم بمعرفته ودراسته والاستفادة من دروسه.

ومن هنا فليس من حق قوارير الأستاذ السعدنى فى لندن أن تبكى أسفا على انقضاء عهد الحرية والديموقراطية قبل ثورة يوليو! فلم يقل بذلك مؤرخ يحترم نفسه! وإنما من حقها أن تبكى على انقضاء عهد الحرية والديموقراطية فى عهد حكومات الوفد الذى لم تتجاوز فترة حكمه أكثر من سبع سنين! ومن حقها أن تبكى على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فى عهدى فؤاد وفاروق وعهد عبدالناصر . فلقد كانت أدوات التعذيب فى هذه العهود، التى ابتليت بها مصر، واحدة ، وكانت آلام أصحاب الرأى فيها

واحدة، وكل الفرق هو ما أدخلته النازية الناصرية من تطوير فى أدوات التعذيب، وحجم التعذيب، ومدة التعذيب ! وكان من حظ أصحاب الرأى من الشيوعيين فى مصر أن تمتعوا بهذا التطوير فى أوردى أبو زعبل، ومعتقل عزب الفيوم، ومعتقل المحاريق!

عبدالستار الطويلة ونصف قرن من النضال الوطنى

«الحياة» اللندنية .

بعد كفاح طويل وشجاع مع المرض، انطفأت حياة مناضل مصرى أصيل ومفكر يسارى هو عبدالستار الطويلة عن سبعين عاما، وهو نائب رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» القاهرية، والصحفى اللامع الذى لم يكن يمر أسبوع واحد دون أن يقرأ له القراء مقالا أو أكثر فى مجلة أو جريدة، يدلى فيها برأيه فى أحداث مصر والعالم العربى.

اختار عبدالستار الطويلة منذ مطلع شبابه الوقوف إلى جانب الطبقة العاملة المصرية والدفاع عن قضاياها، بعد أن أقنعه أحمد شوقى الخطيب بالانضمام إلى التنظيمات الماركسية، التى نشطت فى مصر بعد

دخول الاتحاد السوفيتى الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء فى أعقاب الغزو النازى للأراضى السوفيتية، فى ٢٢ يونيه ١٩٤١، واعتراف حكومة الوفد الليبرالية بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣. وقد تقلب بين هذه التنظيمات فانتقل من «حدتو» إلى «طليعة العمال» إلى «الحزب الشيوعى المصرى».

وكان من الطبيعى أن يدفع ثمن هذا الانتماء الفكرى، فأمضى فى سجون العهد الملكى نحو ثمانى سنوات! وعندما قامت ثورة يوليو، لم تكن معاملتها للشيوعيين بأفضل من معاملة العهد الملكى، إذ سرعان ما اصطدمت بهم، خصوصاً بعد إعدامها لنقابيين مصريين لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، وهما مصطفى خميس ومحمد البقرى، الأمر الذى ترتب عليه اعتقال الكثيرين منهم، وتقديمهم للمحاكمة فى قضيتين شيوعيتين فى يوليو ١٩٥٣، فقد كانوا يطالبون بالديموقراطية الليبرالية، بينما كان عبدالناصر يرى أن عودة الديمقراطية الليبرالية تسمح بعودة العهد الملكى، ومن هنا اتسعت هوة الخلاف بين الفريقين، فمن وجهة نظر الشيوعيين كان من المستحيل عليهم اعتبار عبدالناصر ديموقراطياً دون ديموقراطية، أو ثورياً دون ثورية، أو تقدمياً دون تقدمية.

فلما أبرمت الوحدة المصرية السورية بشروط عبدالناصر، وهى إلغاء الحياة الحزبية فى سوريا، بما يعنى إنهاء نشاط الحزب الشيوعى السورى، ساند الشيوعيون المصريون موقف هذا الحزب، فلم يغفر نظام عبدالناصر لهم هذه المساندة، فبدأ حملة اعتقالات للشيوعيين واسعة النطاق منذ بداية يناير ١٩٥٩، شملت أكثر من سبعمائة من الشيوعيين وغيرهم.

وكان من الطبيعى أن يكون عبدالستار الطويلة بين هؤلاء المعتقلين. ولكن تصادف أن تأخر اعتقاله عن زملائه، الأمر الذى أحرجه إحراجاً

كبيراً وجعله موضع سخرية المحررين فى روز اليوسف، ولكنه ـ كما يقول؟! محمود السعدنى ـ كان يعدهم بأنه سيحل ضيفاً على المعتقل فى القريب العاجل!

وهو ما حدث، إذ سرعان ما ضمته زنزانة واحدة مع محمود السعدنى وأسعد حليم وعزب شطا فى معتقل الفيوم. وكان ذلك تمهيداً للانتقال إلى معتقل الواحات الخارجة. على أن النظام الذى نقل به المعتقلون إلى معتقل الواحات عرّض عبدالستار الطويلة لحادث خطير كاد يلقى فيه حتفه ويموت أبشع ميتة!

ففى محطة «المواصلة» وهى بلدة صغيرة فى أعماق صعيد مصر، كان ينقل إليها المعتقلون المعارضون للسلطة، لينقلوا إلى قطار آخر من نوع قطار الدلتا يتجه بهم إلى الواحات الخارجية على بعد أكثر من مائتى كيلو فى قلب الصحراء، حين وصلت الدفعة التى فيها عبدالستار الطويلة، وبدأت إجراءات نزولهم من العربة، بدأ القطار يتحرك فجأة، بينما كانت مجموعة كبيرة مازالت داخل العربة، ولما كان الجميع مربوطين بسلسلة واحدة، فقد أخذ المعتقلون الذين نزلوا من القطار يجرون بجواره لعجزهم عن التخلص من السلسلة التى تربطهم بزملائهم داخل القطار، وكان منهم عبدالستار الطويلة، وأخذت صيحاتهم تتعالى بفزع طلباً لإيقاف القطار، فلما زاد القطار من سرعته سقط عبدالستار الطويلة وزملاؤه على الأرض، وأخذ القطار يجرجرهم على الرصيف ثم على الفلنكات، وهم يصطدمون بالزلط وخشب الفلنكات ويتوقعون أن تشدهم عجلات القطار فى كل لحظة، لتطحنهم جميعاً ومعهم زملاؤهم الذين كانوا داخل العربة! ويقول عبدالستار الطويلة: كانت رأسى تدور بنفس السرعة التى تدور بها عجلة القطار، وكان

مصيرى ومصير الأربعين الآخرين الذين يرتبطون بالسلسلة الواحدة، يتوقف على مدى قدرتى على الابتعاد عن عجلات الموت. ثم تدخلت الصدفة عندما تنبه خفير أحد المزارع لما يحدث، فأطلق عدة أعيرة نارية نبهت السائق إلى المأساة التى تجرى، فأوقف القطار.

على هذا النحو نجا عبدالستار الطويلة من الموت، ونجا معه الآخرون، بفضل شجاعته وقوة تحمله وإدراكه للخطر الذى لايهدده وحده وإنما يهدد أربعين آخرين من زملائه.

على أنه لم ينج من مخطط التعذيب الذى كان يعد للمعتقلين فى معتقل الواحات، الذى كان لايفترق عن معتقلات النازى، ولكنه كان يتقبل التعذيب بشجاعة نادرة. يقول محمود السعدنى: إنه بينما كان يقف فى طابور المعتقلين الذين أصيبوا بكسور فى عظامهم من ضرب الشوم، وعندما تقدم الطابور إلى المأمور الذى كان يجلس على مقعد، خاطبه المأمور قائلا: إن ما جرى له يستحقه بسبب أنه شيوعى! فلما قال له السعدنى: إنه لم يكن فى حياته شيوعياً، تقدم عبدالستار الطويلة الذى كان يقف خلفه، وأمن على كلامه قائلاً: إنه يقول الصدق وإنه ليس شيوعياً! وعندما سأله المأمور عما إذا كان هو أيضا غير شيوعى، رد عبدالستار الطويلة: لا، أنا عضو فى الحزب الشيوعى المصرى! وسأله المأمور عما إذا كان قد أصيب بكسور، رد عبدالستار قائلاً:

«أيوه، أنا عندى كسرين فى ذراعى ! ورد المأمور، تستاهل، الدور الجاى أكسر رقبتك».

وعندما خرج عبدالستار الطويلة من المعتقل، كانت قد مضت خمس سنوات ونصف على اعتقاله، فقد خرج فى فبراير ١٩٦٤، ولكن ليعود اليه

مرة أخرى بعد عامين لمدة ستة أشهر أخرى! بذلك يكون قد أمضى من حياته في المعتقل ثلاثة عشرة سنة، بسبب الرأى وما يعتقد أنه حق.

وسرعان ما أخذ يمارس نضاله بنفس الشجاعة، سابحاً مرة أخرى ضد التيار. فعندما مات عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠، وانتعشت بعده القوى المضروبة في عهده، نسى عبدالستار الطويلة ما تعرض له من اعتقال وتعذيب في عهد عبدالناصر، ووقف في مجلة روزاليوسف موقف الدفاع عنه، ولكنه في الوقت نفسه وقف موقف التأييد من الرئيس السادات، وحظى بثقته. فلمّا نشبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، كتب كتاباً عنها تحت عنوان: «حرب الساعات الست» صدر في بيروت في مارس ١٩٧٤. ولكن في يونيه استدعاه الرئيس السادات لمقابلته، وطلب منه إعادة كتابة الكتاب في ضوء المعلومات العسكرية التي سيتاح له الحصول عليها في برنامج لقاءات مع قادة الجيش المصرى وأبطاله. وهو ما تم حيث قابل ٢٤ قائداً من قواد الجيش المصرى الذين اشتركوا في حرب أكتوبر، وأجرى معهم مناقشات وحوارات تمخضت عنها طبعة ثانية من الكتاب في ٥٤٣ صفحة، تعد مصدراً مهماً من مصادر تاريخ حرب أكتوب، وطبعته الهيئة المصرية للكتاب، فرع بيروت.

فلما قام السادات بمبادرة القدس، لم يتردد الطويلة في تأييد المبادرة، مثله في ذلك مثل جميع كتاب مجلة «روزاليوسف»، وعدد كبير من اليساريين، في حين عارض المبادرة حزب التجمع الوطني الذى يضم اليسار المصرى، فانقسم اليسار بذلك بين مؤيدين ومعارضين.

وقد سارع عبدالستار الطويلة بإصدار كتاب تحت عنوان: «السادات في إسرائيل» صدر عن دار التعاون، ناقش فيه حجج الرافضين للمبادرة مناقشة

واسعة النطاق، وألحق بالكتاب مجموعة مقالات الكتاب اليساريين الذين أيدوا المبادرة.

فلما تكونت جبهة الرفض العربية أصدر عبدالستار الطويلة كتاباً جديداً بعنوان: «رفض الرفض، حوار مع جبهة الرفض العربية»، ناقش فيه المجالات الخمسة التى ركزت عليها حملات جبهة الرفض، وهى قضية فلسطين، ومصر والولايات المتحدة، والصداقة المصرية السوفيتية، والانفتاح الاقتصادى، والوحدة العربية، وقام بتفنيد حجج المعارضين، واختتمه بعبارة: «يا عرب العالم اتحدوا!»، على نسق عبارة ماركس الشهيرة «يا عمال العالم اتحدوا».

وأتبع ذلك بكتاب تحت عنوان «أزمة اليسار المصرى»، تعرض فيه للانقسام الذى حدث فى صفوف اليسار المصرى بسبب مبادرة القدس، بنظرة نقدية موضوعية وتاريخية. واختص الرئيس القذافى بكتابين هما: ماذا يريد العقيد القذافى من مصر؟، و«القذافى ومصر، الممكن والمستحيل».

فلما اقتنعت منظمة التحرير الفلسطينية بمنهج السادات فى التفاوض، وأبرمت مع إسرائيل اتفاقية غزة - أريحا»، وتبعها الأردن بإبرام الاتفاق الاردنى الاسرائيلى، كتب عبدالستار الطويله كتابه: «من السادات الى عرفات فى اصطبل داود»، عقد فيه مقارنة بين ديفيد سنة ١٩٧٩ وكامب ديفيد ١٩٩٣، وقال إنه لو كان أبو عمار وقع اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٩ لما كانت إسرائيل قد غزت لبنان، لأن توقيع الاتفاق كان يفقد المقاومة الفلسطينية فى جنوب لبنان المبرر لمواصلة كفاحها المسلح ضد إسرائيل. كما أن حل القضية الفلسطينية كان سيسهل حل مشكلة الجولان، فلا تجرؤ اسرائيل على ضمها كما فعلت.

وفى خلال ذلك كان عبدالستار الطويلة يواصل نضاله السياسى ضد القوى الرجعية المتلفعة بالدين للسيطرة على الاقتصاد المصرى، فأصدر كتاب: شركات توظيف الأموال».

ولم يمنعه تأييده لمبادرة السادات من معارضة سياسته الداخلية، فيما يتصل بالانفتاح الاستهلاكى، وانقلابه على الديموقراطية، التى أخذ يوجه لها الضربات بعد أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ ـ على النحو الذى عرضه لغضب السادات، فأقصاه عن تمثيل مجلة روزاليوسف فى رئاسة الجمهورية فى انقلابه ضد روز اليوسف.

ثم شرح فيما بعد منهج السادات بالتفصيل فى كتاب له عنه صدر عام ١٩٩٢ تحت عنوان «السادات الذى عرفته»، وأوضح طريقة تعامله مع الصحفيين عموما، وقد صدر عن هيئة الكتاب ويعد كتابا وثائقيا.

وقد استمر عبدالستار الطويلة فى هذا الخط السياسى بعد اغتيال السادات وتولى الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية فى مصر، وهو خط تأييد السياسة المصرية الخارجية وتأييد المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مع تأييد القضايا العربية التحررية، وفى الوقت نفسه نقد السياسة الداخلية المتجهة إلى خصخصة الاقتصاد المصرى، انطلاقا من فكره اليسارى، والوقوف إلى جانب توسيع رقعة الديمقراطية لتصل إلى مداها الليبرالى، ومهاجمة أى تصرف حكومى يستهدف الحريات أو يعتدى على حقوق الإنسان.

وعندما برز الإرهاب الدينى ليهدد مسيرة الحضارة والتقدم فى مصر، كان قلم عبدالستار الطويلة شديد الوطأة على هذا التيار، كاشفا أبعاده والقوى التى تحركه، كما تصدى لقوى الاسلام السياسى التى أرادت إرهاب المفكرين المصريين بتهمة التكفير، لإجهاض حرية الرأى.

وفى خلال ذلك وسع عبدالستار الطويلة من منابره، فلم يكتب فقط فى روزاليوسف، بل كتب فى الوفد، وفى أخبار اليوم، وفى المساء، وفى غيرها من الجرائد والمجلات، دفاعا عن الحق والحرية، وهجوما على البغى والطغيان.

وكان من أفضل ما فعل أن ضم مقالاته فى كتاب أصدرته هيئة الكتاب المصرية تحت عنوان: «حكومة مدنية أم دينية» صدر عام ١٩٩٦، يعد بمثابة كشف حساب لمواقفه السياسية الشجاعة النبيلة التى عبر فيها عما يعتقد أنه حق وعدل.

مفاجآت حرب أكتوبر

الأهرام وأكتوبر فى ٣، ٤ أكتوبر ١٩٩٨

هناك مفاجأتان فى الصراع العربى الإسرائيلى لم يكن الشعب العربى فى مصر أو فى البلاد العربية يتوقعهما، المفاجأة الأولى هى هزيمة يونيو ١٩٦٧، والمفاجأة الثانية هى نصر أكتوبر ١٩٧٣.

قبل هزيمة يونيه ١٩٦٧ كان الشعب العربى فى كل بقعة من بقاع العالم العربى مهيأ لنصر أكيد. لقد كان إجبار دولتين عظميين ومعهما إسرائيل فى حرب ١٩٥٦ على الانسحاب تحت ضغط عالمى ممثل فى الأمم المتحدة، علامة نصر أكيد، خصوصا بعد أن تبع هذا الانسحاب انهيار الإمبراطوريتين: الفرنسية والإنجليزية، وبداية عصر جديد

لاتتحكم فيه هاتان القوتان الدوليتان، كما فعلنا على طوال القرون الثلاثة الماضية. ثم حدث التحول الدبلوماسي الكبير عندما أدارت مصر ظهرها للغرب، واتجهت إلى الشرق الشيوعي. وبدأ السلاح الروسي يتدفق على مصر، فسرى الإحساس في الشارع العربي بأن النصر على إسرائيل هو مسألة وقت لاغير! وجاءت أزمة مايو ١٩٦٧ بسبب الحشود الإسرائيلية المزعومة على حدود سوريا، وما ترتب عليها من انسحاب قوات الطوارئ من الحدود المصرية الإسرائيلية وشرم الشيخ، ثم إعلان الرئيس عبد الناصر إغلاق مضيق تيران تحديا لإسرائيل، فأدرك الشعب العربي أن ساعة إسرائيل قد دنت، وأن الهزيمة سوف تلحق بها لا محالة، وأخذت تضطرم جوانحه بالحماس والأمل والترقب، وبلغت الروح المعنوية في مصر والعالم العربي، ذروتها.

ثم جاءت الهزيمة على غير ماتوقع الجميع، فانتكس الشعور القومي انتكاسة أليمة. ظلت تحدث أثرها في الساحة العربية، حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

فلقد ترتب على نكسة يونيه ١٩٦٧ نتيجتان: النتيجة الأول، هي ظهور أسطورة إسرائيل التي لاتقهر التي انتشرت في العالم الغربي ووصل صداها إلى العالم العربي، وهي تعني أن العرب لن يستطيعوا أن يحققوا أي نصر على إسرائيل حتى نهاية التاريخ؛ أو أن أراضيهم التي انتزعتها إسرائيل في حرب يونيه ١٩٦٧ سوف تظل في قبضة إسرائيل إلى الأبد!

وضاعف من تأكيد هذه الحقيقة المقال الذي نشره الأستاذ محمد حسنين هيكل بعنوان: «تحية للرجال»، لكي يوقف حماقة كادت ترتكبها مراكز القوى في بداية عهد السادات، بإعلان الحرب على إسرائيل لتحرير سيناء بدون استعداد، فمع أن غرض هيكل كان هو مجرد إيقاف هذه الحماقة،

وليس بث اليأس فى النفوس، فإن النتيجة التى ترتبت بالفعل هى أن أدرك الجميع اليأس من تحرير سيناء وبقية الأراضى المحتلة!

كانت تلك هى النتيجة الأولى، أما النتيجة الثانية، فهى أن الدول العربية فقدت بالفعل ثقتها تماما فى قدرة مصر على خوض حرب أخرى ضد إسرائيل لتحرير الأراضى! وهو ماتبدى عندما أراد السادات تعبئة القوى العربية لخوض حرب أكتوبر، وأرسل اللواء سعد الدين الشاذلى رئيس أركان حرب الجيش المصرى، لهذا الغرض إلى البلاد العربية، فلم يأبه به أحد! وكان رد معظم من قابلهم أنهم سيشتركون فى المعركة إذا بدأت بالفعل! وقد ترتب على ذلك أن الخطة العسكرية التى وضعتها القيادة المصرية فى ذلك الحين استبعدت تماما الدول العربية من المشاركة فيها اشتراكا مؤثرا، وانحصرت الخطة فى كل من مصر وسوريا.

ومع ذلك كان التناقض واضحا بين الهدف المصرى والهدف السورى من المعركة! ففى حين كان الهدف المصرى شن حرب تحريك تنهى خطة «الاسترخاء العسكرى» التى اتفقت عليها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وتلزم إسرائيل باستمرار تعبئة قواتها على نحو لاتقدر عليه. كان هدف سوريا من المعركة حرب تحرير تنتهى بتحرير الجولان، وتصل بالقوات السورية إلى الحدود السورية الإسرائيلية فى أقرب وقت.

وعلى الرغم من هذا التناقض فإن النصر الذى حققه الجيش المصرى منذ الساعات الأولى لحرب أكتوبر، بتحطيم أقوى خط دفاعى فى التاريخ، وهو خط بارليف، كان مفاجأة لكل من القيادة العسكرية المصرية والشعب المصرى! وبالنسبة للقيادة العسكرية المصرية فإن توقعاتها لضحايا الضربة الأولى بعبور قناة السويس كانت تصل بأعدادهم إلى ٤٠ ألفا، فإذا بهذا العدد ينزل إلى ٢٠٠ شهيد!.

وأما بالنسبة للشعب المصرى، فإن روح اليأس التى كانت تسوده قبل المعركة، وتأثير صدمة نكسة يونيه ١٩٦٧ الذى لم ينقشع، كان مسيطرا على مشاعر الشعب المصرى، حتى ليمكن القول: إن ثقته فى قيادته السياسية كانت قد أخذت تهتز، وأخذت النكات تنتشر تصور تقاعس هذه القيادة السياسية، وإحجامها وعجزها عن خوض المعركة! وكان أشهر هذه النكات هو ما دار حول قصة الضباب التى اتخذها السادات فى إحدى خطبه ذريعة لعدم شن المعركة، فقد سخر الشعب المصرى من قصة الضباب طويلا، وكانت سببا فى إحباطه ويأسه من قيام أى هجوم مصرى فى المستقبل!

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل كانت حريصة فى تلك الأثناء على عدم تقديم أى ذريعة للسادات لجره إلى حرب أخرى. ولم يخطر فى بال مصرى أو عربى وقتذاك أن يجرؤ السادات أو غيره من الحكام العرب على شن حرب هجومية ضد إسرائيل التى لاتقهر!

من هنا كانت المفاجأة عندما استيقظ الشعب العربى فى مصر والعالم العربى على مفاجأة الحرب الصاعقة التى شنها الجش المصرى على خط بارليف، واستطاع فيها أن يدمر هذا الخط المنيع فى ست ساعات فقط!

لقد كان أهم ما أحدثته هذه الحرب هو أنها نقلت الشعب المصرى خاصة، والعربى عامة، من جو الهزيمة الذى استمر من نكسة يونيو، واستمر مع غارات العمق الإسرائيلية على الأراضى المصرية، وضرب مصنع أبوزعبل ومدرسة بحر البقر أثناء حرب الاستنزاف، إلى جو النصر، الذى تمثل أكثر ما تمثل، فى عجز الطيران الإسرائيلى عن الإغارة على القاهرة أو أى مدينة من مدن القطر فى ذروة حرب أكتوبر، وذلك لأول مرة فى تاريخ

الصراع العربى الإسرائيلى، حيث تعود الشعب المصرى على الغارات الإسرائيلية طوال حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٥٦ وحرب يونيه ١٩٦٧ وحرب يونيه ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف! ولكن الصدمة العسكرية التى أصابت القيادة العسكرية الإسرائيلية بسقوط خط بارليف، أنستها ترف الإغارة فى العمق المصرى، وأعجزتها الهزيمة عن التفكير فى شىء آخر غير مواجهة الخطر الذى بات يهدد وجودها ذاته!

وفى تصورى الشخصى أن أهم إنجاز لحرب أكتوبر هو فى هذه النقلة السحرية للشعور العربى العام من جو اليأس والهزيمة، إلى جو الأمل، بعد أن حطم الجيش المصرى مع خط بارليف أسطورة إسرائيل التى لاتقهر.

وهذا الأمل فى النصر هو الشعلة المضيئة الباقية إلى اليوم بعد انطفاء مشاعل كثيرة. لقد قضت حرب أكتوبر على روح اليأس التى سببتها هزيمة يونيو، واسترد شعبنا ثقته بنفسه، وهذه الثقة هى التى تشعل طاقته فى معركة البناء الاقتصادى اليوم، وهو ينشئ المصانع ويبنى المدارس، ويشق نيلا جديدا فى توشكى، ويمضى إلى القرن الواحد والعشرين بخطى ثابتة لاتعرف اليأس أو التقهقر!

الدور التاريخى لمبارك! «تعليق على ندوة حرب أكتوبر»

الأهرام وأكتوبر فى ٧، ٨ نوفمبر ١٩٩٨

قبل متابعتى لأعمال ندوة حرب أكتوبر الأخيرة، كثيرا ما كنت أسأل نفسى عن الأسباب التى دارت فى ذهن الرئيس الراحل محمد أنور السادات، ودعته إلى اختياره الموفق للرئيس محمد حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية، ولم يختر أحدا غيره من قادة حرب أكتوبر ١٩٧٣؟ وقد ظل هذا السؤال بلا إجابة حتى تابعت مؤخرا فى التليفزيون المصرى أعمال الندوة التى أقامتها الدولة احتفالا بمرور ٢٥ عاما على حرب أكتوبر، وسمعت الأوراق التى قدمها هؤلاء القادة العسكريون والتى تعبر عن رؤيتهم للصراع العربى الإسرائيلى، فعرفت الإجابة التى ظللت أبحث عنها سنوات!

لقد عرفت أن الرئيس الراحل السادات قد أدرك بنظرته الثاقبة ورؤيته النافذة للمستقبل أن الرئيس محمد حسنى مبارك هو أكثر القادة تفهما لمتطلبات المرحلة الجديدة من حياة العالم المعاصر، وأكثرهم إدراكا للمتغيرات التى طرأت على الصراع العربى الإسرائيلى، وأكثرهم قدرة على المضى بالسياسة الجديدة التى اختطها السادات فى التعامل مع الصراع ومع العرب ومع العالم.

ولعله قد أصبح مسلما به اليوم أن السادات قد سبق عصره فى تفهم المتغيرات الدولية الجديدة بعد تجربته مع حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كان أهم دروس هذه الحرب المجيدة التى استخلصها السادات بوضوح هو أن العصر الذى كانت الحروب تحل فيه النزاعات المحلية والدولية قد انتهى، وأن على الشعوب فى العصر الجديد أن تلجأ إلى الطريق الوحيد المتاح، وهو التفاوض مع العدو، مع الاستعانة بوسائل الضغط الوطنية والقومية والعالمية الأخرى المتمثلة فى الأمم المتحدة والدول الكبرى.

فعلى الرغم من أن أداء مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان أداء متميزا لم تعرفه الحروب العربية الإسرائيلية من قبل، وعلى الرغم من أن خسائر مصر فى هذه الحرب كانت خسائر ضئيلة بالنسبة لما استطاعت تحقيقه وإنجازه، فإن تدخل الولايات المتحدة بكامل قوتها فى الحرب قد انتهى بها إلى نتائج غير حاسمة فيما يتصل بتحرير سيناء، كما أن دورها فى تشجيع إسرائيل على خرق قرار وقف إطلاق النار فى صباح يوم ٢٣ أكتوبر بعد أن قبلته مصر، كانت له نتائج سلبية لم تكن فى حسبان أحد، وكادت تحدث بسببه مواجهة ذرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عندما

تمادت إسرائيل فى خرق وقف إطلاق النار، واستطاعت قطع طريق مصر/ السويس الصحراوى، وهددت باحتلال السويس، فرفع الاتحاد السوفيتى درجة الاستعداد لـ ٦ فرق مظلية، وهدد رسميا باتخاذ الخطوات اللازمة لردع إسرائيل، فرد نيكسون برفع درجة الاستعداد فى القوات المسلحة الأمريكية فى جميع أنحاء العالم، وأصيب العالم بالذعر، وانتهت الحرب بغير حسم بوصول قوات الأمم المتحدة إلى مدينة السويس يوم ٢٨ أكتوبر، وبدأت نتيجة لذلك المفاوضات بين مصر وإسرائيل التى استغرقت مراحل عديدة، بلغت ذروتها بمبادرة القدس، وانتهت بتحرير سيناء!

هذا التطور الدرامى للأحداث أثبت شيئا واحدا هو أن عصر الحروب الحاسمة قد انتهى، وهو ماأدركه الرئيس الراحل السادات، واقتنع به الرئيس محمد حسنى مبارك، ومن هنا أدرك الرئيس السادات، أن اختيار مبارك كنائب لرئيس الجمهورية، سوف يوفر لمصر الأمان فى المستقبل، وسوف يضمن عدم الانخراط فى مغامرات عسكرية، مما يقوم به القادة السياسيون والعسكريون لتحقيق أمجاد شخصية، فيصيبون وطنهم بكوارث كانت فى غنى عنها!.

وهذا ماتوضح لى من متابعة أوراق ومناقشات قادة أكتوبر فى التليفزيون المصرى،! لقد أدركت أنه على الرغم من قدرة هؤلاء العسكرية، فإن رؤيتهم السياسية كانت ضحلة للغاية، إذ اتهم بعضهم السادات بأنه أفشى أهداف الحرب لكسينجر! كما أن هذه الرؤية كانت بعيدة عن متطلبات الصراع فيما بعد حرب أكتوبر، بعد ما أثبتته من تلك النتيجة التى استخلصها السادات، وعبر عنها فى عبارته الوجيزة التى أعلن فيها أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب!

لم يكن السادات يقصد من هذه العبارة أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب فى العالم، أو فى العالم العربى - كما فهم بعض الأغبياء والمتنطعين الذين يناصبونه العداء - وإنما كان يعنى أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب التى سوف تخوضها مصر فى الصراع العربى الإسرائيلى، وأنها لن تعرض جيشها مرة أخرى لحرب من تلك الحروب التى خاضتها ضد إسرائيل منذ قيام تلك الدولة وكلفت مصر خراب اقتصادها وشماتة الأعداء والأصدقاء، وأن هذا مايجب أن يلتزم به أى رئيس مصرى تلقن دروس هذه الحرب والحروب السابقة.

على أن تنفيذ هذه السياسة كان يتطلب اختيار نائب رئيس عاقل متزن، لديه القدرة على وزن الأمور الوزن الصحيح، واتخاذ القرار الصحيح وسط الاختيارات المتلاطمة، ويملك الشخصية القوية التى تمكنه من فرض سياسته فى وجه المغريات التى تدفع للحرب، والوصول بالمركب المصرى إلى شاطئ الأمان والاستقرار. ومن هنا كان اختيار الرئيس محمد حسنى مبارك.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن إنجاز حرب أكتوبر لم يكن هو الإنجاز العظيم الوحيد للرئيس الراحل محمد أنور السادات، وإنما يساويه فى الأهمية إنجاز اختيار الرئيس محمد حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية، وأن فضل السادات على مصر والعرب لايقتصر على قرار حرب أكتوبر الشجاع، وإنما يساويه فضل اختيار محمد حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية!

وهذا الرأى الذى نبرزه ليس فى حاجة إلى تدليل، إذ يكفيه دليلا أنه منذ أن تولى الرئيس مبارك إدارة دفة السفينة منذ سبعة عشر عاما، لم تشهد

مصر استقرارا فى أى عهدى شهدته فى عهد الرئيس مبارك. وعلى الرغم من الأمواج العاتية التى واجهت مبارك، فقد استطاع أن يشق بالسفينة المصرية طريقها الوعر إلى شاطئ السلامة. وعلى الرغم من الحماقات التى ارتكبها رؤساء عرب فى المنطقة العربية زجت ببلادهم فى حروب مع جيرانهم، وأكبر هذه الحماقات حماقة اجتياح النظام العراقى للكويت، فإن الرئيس محمد حسنى مبارك كان الرئيس الوحيد الذى لم يعرض مصر لنزاعات مع جيرانه رغم توافر كل أسباب النزاعات!

ولم يقبل أى تحرش من التحرشات الحمقاء التى قام بها بعض رؤساء دول الرفض، فلم نره يرد على هجوم كلامى بمثله، بل كان يسقطه من حسابه! ولم نره يرد على اتهام بمثله، بل كان يقابله بالاحتقار والصمت!

وبذلك لم تشهد مصر منذ قيام ثورة يوليو علاقات لمصر مع جيرانها العرب أفضل من علاقاتها الحالية، بعد أن كانت هذه العلاقات في عهد عبد الناصر قد وصلت إلى ما عرف باسم الحرب العربية الباردة، على الرغم من صيحات القومية العربية والوحدة العربية التى كانت تنطلق فى ذلك الحين! ثم بلغت منتهى التردى عندما أطلق عبد الناصر شعار «وحدة الهدف قبل وحدة الصف»، الذى كان يعنى التدخل فى الشئون الداخلية العربية لتحويل أنظمتها الاقتصادية من أنظمة رأسمالية إلى أنظمة اشتراكية، وإسقاط نظمها السياسية القائمة إلى نظم سياسية موالية لمصر، وعندها كانت جميع الإذاعات العربية توجه الشتائم والإهانات لمصر ولشعبها ولرئيسها!

وكذلك كان الحال فى عهد الرئيس الراحل السادات، عندما تجرأ الأقزام من الرؤساء على مصر، وتآمروا فى بغداد لطرد مصر من جامعة الدول

العربية، وسحب مقرها من القاهرة إلى تونس، وشنوا عليها حربا اقتصادية، وانسحبوا من صناعة السلاح العربية، وعوى بعضهم بالتهديد بشن حرب على مصر لتأديبها، الأمر الذى تردد صداه فى عواء بعض العملاء المصريين بنفس الصيحة!

كانت ذريعة هؤلاء أن مصر بعقدها المعاهدة المصرية الإسرائيلية قد انسحبت من الصراع العربى الإ سرائيلى ودخلت فى المعسكر الاستعمارى الصهيونى ضد أمتها العربية، وقد أثبتت الأحداث أن المنسحبين الحقيقيين كانوا هم أنفسهم أصحاب الاتهام لمصر، الذين لم يعرف عنهم إسهام عسكرى فى الصراع العربى الإسرائيلى يساوى إسهام مصر، وإنما كانت اهتماماتهم الحقيقية فى الصراع مع جيرانهم العرب، وفى الحروب التى دارت معهم!

ففى ذروة النزاع بين مصر والعراق لم يتردد السادات فى مساندة العراق فى حربها ضد إيران، بوازع من الشعور العربى وانطلاقا من القومية العربية، فى حين ساندت دولة عربية أخرى مجاورة، مثل سوريا، إيران ضد العراق!

وعندما تولى الرئيس مبارك الحكم كانت علاقة مصر بالبلاد العربية فى أسوأ حالاتها، وقد تبدى ذلك فى شماتة البلاد العربية عند مقتل السادات، والأفراح التى أقيمت ابتهاجا بمصرع صاحب قرار حرب أكتوبر الذى رد للعرب كرامتهم، وحقق لهم أو ل نصر عسكرى فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، وألقى فى قلوب الإسرائيليين لأول مرة الرعب بعد أن كانوا هم الذين يلقون الرعب فى قلوب العرب.

وكانت تلك هى تركة العلاقات المصرية العربية التى تسلمها الرئيس مباريك! وكان فى وسعه أن يضاعفها خصاما وعداء، خصوصا وكان مقر الجامعة العربية فى تلك الأثناء فى تونس، بما يمثله من تكريس الخصام، ولكن حكمة الرئيس وفهمه الواعى لمتطلبات الصراع العربى الإسرائيلى والصراع العالمى، اتجه بسياسة مصر العربية إلى المسار الذى أعاد العرب إلى أحضان أمهم مصر، أم العرب، وأثبت بوقوفه فى وجه العدوان العراقى على الكويت، إلى حد المساندة العسكرية! ثاقب بصيرته وعمق فهمه وتقديره لموازين القوى، فى الوقت الذى خان التقدير- على سبيل المثال- القيادة الفلسطينية والقيادة الأردنية وقيادات عربية أخرى ساندت الغزو العراقى تحت ادعاءات مريضة ومشوهة ثبت تلفيقها لتدمير الأمة العربية!

لقد قامت سياسة الرئيس مبارك على تثبيت مكسب المعاهدة المصرية الإسرائيلية، الذى توصلت إليه مصر بتضحيات جسيمة فى الأرواح والأموال، مع متابعة الصراع بالأسلوب الوحيد الذى أصبحت تفرضه أوضاع عالم انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة، وأثبتته دروس حرب أكتوبر، وهو الأسلوب الدبلوماسى لحل النزاع.

وبمقتضى هذه السياسة استبعد تماما الحل العسكرى إلا فى حالة الدفاع عن النفس، مع رفع قدرة القوات المسلحة المصرية لمواجهة أية ظروف. وفى الوقت نفسه ساند القضايا العربية، بكل ما تملك مصر من مكانة عالمية دعمها الرئيس مبارك بعلاقاته الشخصية برؤساء الدول.

وربما كانت مساندة الرئيس لليبيا فى قضية لوكيربى، ثم مساندته الأخيرة لسوريا لإنقاذها من الضربة التركية المدبرة، خير مثال لنجاح سياسة مبارك. فلولا علاقته الحسنة بالولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبا لما

تمكن من خدمة القضية الليبية، ولولا علاقته الطيبة بتركيا لما أمكنه خدمة القضية السورية، ولولا فهم مبارك العميق للمتغيرات العالمية ومتطلبات الصراع وحل المشاكل المحلية والعالمية لما أمكنه القيام بدور مصر على هذا النحو المتميز!

والمهم هو أن دور مبارك لم ينته عند هذا الحد، فقد استطاع أن يقنع المتطرفين من الزعماء العرب بأن عصر التطرف قد انقضى بسقوط الاتحاد السوفيتى واختفائه من الساحة الدولية كقوة عظمى تواجه قوة الولايات المتحدة، وأن عصر النضال بالخطب الحماسية من فوق المنابر، وتلقى الهزائم فى المعارك الحربية قد اختفى!

وربما كان موقف سوريا من الأزمة مع تركيا شاهدا على هذا التغير! فقد رأينا من التنازلات التى قدمتها سوريا لتجنب الحرب مع تركيا، ما لوكانت سوريا قد قدمت بعضه لانقاذ الجولان عندما ذهب السادات إليها قبل زيارته للقدس، لكانت الجولان اليوم محررة مثل سيناء! ويرجع الفضل لمبارك فى تبصير القيادة السورية بمخاطر المواجهة مع تركيا فى عصر اختفى منه مصدر السلاح السوفيتى، وتتربص فيه إسرائيل فى الجنوب لتتلقى المغانم المتوقعة من الغارة التركية! وقد فعل مبارك ذلك فى الوقت الذى كانت أصوات تهدر فى العالم العربى تدفع بسوريا إلى المغامرة، وتمنيها بمساندة الدول العربية لها!

وقد سمعت ذلك بأذنى فى حوار أجرته معى ومع آخرين إحدى الإذاعات العربية، ورددت على ذلك بأن هذه المساندة العربية لاتتجاوز المساندة بالكلام وليس بالسلاح، ونتيجتها الوحيدة هى التوريط والخسارة!

على هذا النحو أصبحت قيادة الرئيس مبارك فى العالم العربى تمثل صمام الأمن ضد مخاطر المؤامرات التى تحاك ضد شعوبه من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهى مؤامرات تستهدف إبقاء التمزق الحالى، وإلهاء الدول العربية بالصراعات فيما بينها عن الصراع العربى الإسرائيلى الذى هو الأساس.

فما قام من الحروب العربية/ العربية منذ إبرام المعاهدة المصرية الإسرائيلية، يشير بوضوح إلى أن الصراع العربى الإسرائيلى قد «تطوح» فى نهاية اهتمامات البلاد العربية! وحلت محله صراعات عربية / عربية تحتل المقام الأول، وانحسر النفاق بالصراع العربى الإسرائيلى لينحصر فى صفوف الناصريين وأضرابهم فى البلاد العربية، لمجرد تحميل السادات والمعاهدة المصرية الإسرائيلية المسئولية عن تردى الموقف العربى!

وقد دعانى ذلك فى إحدى المناظرات على شاشة إحدى القنوات العربية إلى سؤال مناظرى، وكان نائبا لبنانيا، عما إذا كان يعتقد حقا أن لبنان دولة مستقلة؟ ولم يجب! وكان غرضى أن أنبه إلى أن الصراعات العربية العربية أصبحت تهدد استقلال البلاد العربية أكثر مما تهدده إسرائيل! فلم تكن إسرائيل هى التى احتلت الكويت، ولم تكن صواريخ إسرائيل هى التى ضربت الرياض، ولم تكن إسرائيل هى التى احتلت جزر حنيش، ولم تكن إسرائيل هى التى تحارب فى جنوب السودان، ولم تكن إسرائيل هى التى احتلت اليمن الجنوبية، وغير ذلك كثير. وهذا كله بعيد كل البعد عن الصراع العربى الإسرائيلى، وبعيد عن كامب ديفيد، وبعيد عن المعاهدة المصرية الإسرائيلية، وبعيد عن السادات!

ومن هنا فالتذرع بالصراع العربى الإسرائيلى وبالقضية الفلسطينية لمهاجمة السياسة المصرية، هو مجرد نفاق يقوم به تجار السياسة والمتنطعون فى البلاد العربية!

على كل حال فإن هذا الإنجاز لمبارك على مدى السنوات السبع عشرة السابقة، والذى حقق لمصر الأمن الخارجي، وجنبها الحروب، ووجه مواردها إلى التنمية الاقتصادية، وتجديد البنية التحتية، والدخول فى مشروعات اقتصادية عملاقة كان مستحيلا الإقدام عليها ومصر تخصص اقتصادها للحرب - قد صاحب ذلك على المستوى الداخلى مصالحة وطنية تدين بالفضل الحقيقى لحكمة الرئيس مبارك، وحبه لمصر وللشعب المصرى، وميوله الديموقراطية ونفوره من الاستبداد.

فعلى طول السنوات السبع عشرة، كان الرئيس مبارك يوسع مساحة الحرية والديمقراطية رغم مغريات استخدام السلطة فى القمع كما فعل أسلافه! وربما كان أول إغراء صادفه الرئيس مبارك، للانقلاب على الديمقراطية، أحداث الأمن المركزى التى هددت السلطة السياسية فى مصر بشر مستطير. فلأول مرة منذ مظاهرات حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، تشعل قوات الأمن المظاهرات، وتهدد الأمن والنظام السياسى.

وقد توقع الجميع فى ذلك الحين أن الرئيس مبارك سوف ينتهز الفرصة لفرض دكتاتورية ثقيلة على البلاد، ولكنه واجه الموقف بشجاعة ورباطة جأش، فعندما سألته عن شعوره إزاء هذا الموقف الخطير، أجاب ببساطة بأنه أدرك على الفور أن الضغوط التى تعرض لها جنود الأمن كانت وراء الانفجار الذى حدث ! وقد واجه الموقف برفع هذه الضغوط،ومحاسبة المسئولين، فاحتوى الأزمة الخطيرة.

وقدكان متوقعا بعد تولى مبارك الحكم فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات، أن يوجه همه إلى التنكيل بالمعارضين الذين كانوا وقتذاك فى السجون بالفعل! ولكنه فعل العكس تماما، فقد أفرج عنهم، واستقبلهم فى قصر الرئاسة، وأخذ يوسع من مساحة الحرية بدلا من تضييقها وخنقها.

وعندما كانت البلاد فى حالة حرب مع العراق لتحرير الكويت، كان الجميع يتوقعون تشديد الرقابة على الصحف المعارضة التى تتلقى تعليماتها من صدام حسين، ولكن مبارك ترك لها الحرية الكاملة لتهاجمه كما تشاء، وتتهمه بالعمالة للولايات المتحدة! وترك للرأى العام محاسبتها! وهو مالايحدث فى أى بلد عربى!

وعندما تعرض الرئيس مبارك لمحاولة الاغتيال فى أديس أبابا، وهى محاولة ينتهزها كل دكتاتور فى العالم لتشديد قبضته على البلاد، وفرض دكتاتوريته، والانتقام من معارضيه، لم تؤثر هذه المحاولة أيما تأثير على مساحة الحرية المتاحة فى مصر، بل زادت هذه المساحة، وتلقى الرئيس فى مقابل ذلك مبايعة من شعب مصر لم يسبق لها مثيل، فقد كانت مبايعة اختيارية، وكانت جميع المبايعات فى عهد أسلافه تساق فيها الجماهير بذهب المعزوسيفه!

والخلاصة أن سبع عشرة سنة من حكم مبارك قد هيأت لمصر من المكانة العربية والدولية مالم تنله منذ قرون، وهيأت لها من الاستقرار والأمن الداخلى مالم يتهيأ لها فى التاريخ الحديث، وهذا ما يمنح عصر مبارك - عن جدارة - وصف أزهى العصور!

ثروة زعماء مصر وثروة الآخرين

اكتوبر والأهرام فى ١٣ و١٤ يونية ١٩٩٨

خرج سوهارتو من الحكم بثروة بلغت ٣٢ ملياراً من الدولارات فى بعض التقديرات، وخرج أقاربه بعدة ملايين، وخرج ابنه تومى - من بين ما خرج به - بعزبة فى نيوزيلندا تبلغ مساحتها ٦٨ ألف فدان على ضفاف بحيرة تيكابو. والأهم من ذلك أن سوهارتو خرج من الحكم ورأسه على جسده، وليس منفصلا عنه كما كان يتنبأ جمال الدين الأفغانى لأمثاله!

هذه الظاهرة، وهى منتشرة فى بلاد العالم الثالث الذى تحرر من الاستعمار ووقعت شعوبه فى براثن حكام مستبدين عسكريين بعد انقلابات عسكرية، لايرصد تاريخنا المصرى الحديث شبيها لها، ربما

بسبب تاريخ مصر الحضارى الطويل، الذى يشعر كل زعيم مصرى، بالفخر بمصريته، ولكونه أصبح واحدا من زعماء هذا البلد العريق، وبأن هذه المصرية تلزمه بألا يشينها أو ينزل من قدرها بأى تصرف فاسد مما يتصرفه الآخرون.

وقد كان أول زعيم مصرى فى القرن العشرين هو سعد زغلول، وقد ولى وزارة المعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، ثم وزارة الحقانية فى ٢٣ فبراير ١٩١٠، وقدم استقالته فى أول أبريل ١٩١٢ . ولتقرأ ما كتبه فى مذكراته عن هذه الاستقالة، فهو جدير بالقراءة.

«كنت قبل أن أعقد النية على الاستعفاء مضطرب الفكر جدا، وأكبر همى الدين الذى علىّ. فقد تعاسر البنك الألمانى الشرقى فى معاملتى، وقلق على دينه عندى، البالغ حوالى الثلاثة آلاف جنيه، وطلب منى كفالة فعظم لدى الأمر واشتد، ولكن أدركتنى همة بعض الأقارب، فدفع هذا المبلغ، وحينئذ أحسست براحة وانشراح.

«ونظرت إلى ما فى الوظيفة من المشوقات، فاحتقرتها جميعها كما يأتى:

«المرتب: إن من أعظم المشوقات المرتب! وهو فى الحقيقة مبلغ عظيم لايستهان به، ولكنى لم أنتفع منه بشئ، ولم أستشعر بأن ضخامته وسعت على من ضيق،أو رفعتنى من ضعة، أو زادتنى بسطة فى الملك، أو لذة فى العيش!

«فأكلى هو أكلى لم أزد عليه، والملبس لم أتأنق فيه صنعا، ومركبى لم يتغير.

«وأما ملكى فقد نقص ٢٠٠ فدان! وحملت دينا بعد أن كان جيبى عامرا بالمال! على أن لى من معاشى وإيراد طينى ما يكفينى شر الحاجة، ويحفظ علىّ حريتى، التى هى ألذ شئ فى العالم.

«ومن المشوقات: الجاه

«الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبنى جاها، ولم أبحث عن أن أستفيد منها شيئا، سوى حسن الأحدوثة، والعمل لخير الناس. ولكنى لم أوفق إلى ذلك، لأن أيدى النظار (الوزراء)فى الحقيقة مغلولة بغلين، ومربوطة بقفلين: شهوات السلطة الشرعية (الخديو)، وسياسة الدولة المحتلة.وإرضاء كل منهما صعب على صاحب الذمة والضمير الحى.

«ولقد أردت فى كثير من الأحوال أن أوسع من ذمتى، وهممت أن أميت من ضميرى، لأعيش مستريحا، فلم أفلح، بل كنت كلما حاولت ذلك كلما ضاق خناق الذمة ونار الضمير، وتشددت فى الأمر كثيرا!

«من المشوقات حضور التشريفات، وتحلية الصدربالوسامات، والجسم بالمزركشات. لا وريك، لم يكن لها على قلبى من سلطان، وما وجدت فى واحدة منها إلا كنت أول المستخفين بها، والمستصغرين أحلام الأنام بسبب العناية بها. وكثيرا ما كنت أترك الاحتفال والمحتفلين بفكرى، وأناجى نفسى بما ألاحظ فيها من ضعف الإنسان، وشدة ميله للهذيان! وما رأيت مظهرا تصغر النفس فيه، وتحس بالذلة والهوان، أوضح من هذا المظهر..» إلى آخره.

هذا ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته عن أوضاعه المالية بعد الوزارة؛ فقد نقصت أملاكه مائتى فدان (أى ما يساوى مليون جنيه فى هذه الأيام!

بالإضافة إلى ثلاثة آلاف جنيه ديونا، أى ثلاثة آلاف جنيه ذهبا بعملة هذه الأيام، أى نحو سبعمائة ألف جنيه. فكأن سعد زغلول خسر بسبب الوزارة نحو مليون ونصف مليون جنيه بعملة هذه الأيام!

فإذا انتقلنا إلى مصطفى النحاس، فلم يكن أصلا بصاحب أطيان، ولكنه ظل عازفا عن اقتناء المال بالطريق الذى اتبعه باشوات زمانه، أى طريق التعيين فى مجالس إدارة الشركات الأجنبية، مثل أحمد زيور، وإسماعيل صدقى، وحسين سرى، وحافظ عفيفى، وعلى ماهر، وحلمى عيسى، وسابا حبشى، ومحمد حافظ رمضان، والدكتور محمد حسين هيكل وعلى الشمسى، ومحمد محمود خليل، وأحمد ماهر.

وفى الوقت نفسه فإن دفاعه عن القضية الوطنية كزعيم لحزب الأغلبية الشعبية صرفه عن ممارسته مهنته كمحام من أشهر المحامين فى مصر، واكتساب ما كان يكتسبه المحامون المصريون فى ذلك الزمن من أتعاب، مثل مكرم عبيد باشا ومحمد على علوبة باشا وغيرهما.

وعندما شاء فاروق أن يطعن مصطفى النحاس فى نزاهته بمؤامرة الكتاب الأسود، لم يجد من وقائع استغلال النفوذ التى نسبها إلى النحاس إلا واقعة تأجيره داره فى مصر الجديدةمن الباطن! وقد كشف هذا الاتهام عن الحالةالاقتصادية للزعيم الذى قاد نضال الشعب المصرى على مدى ربع قرن!

فقد وقف مصطفى النحاس أمام البرلمان يقول إنه عندما اضطر لظروف خاصة إلى استئجار مسكن له فى جاردن سيتى، بينما كان فى حاجة إلى الاحتفاظ بمسكنه فى مصر الجديدة، ونظرا لأنه لم يكن فى قدرته المالية

احتفاظه بمسكنين، فقد فكر فى تأجير داره فى مصر الجديدة من باطنه، وذلك حسب قوله ـ «لأكمل مصاريفى عن طريق الحلال المشروع» فاستأذن فى ذلك شركة مصر الجديدة، فأذنت له «ناظرة فى ذلك إلى منزلتى فى الأمة وخدماتى للبلاد وسكانها، علما منهم بأن لا مطمع لى فى ابتزاز أموال أو ابتغاء ثراء من وراء رئاسة شركة أو قبول عضوية المصارف والبيوت المالية، إنما يعرفون عنى ـ كما يعرف المصريون جميعا ـ أننى أعيش من كسبى الحلال، عف النفس، طاهر اليد فلا تمتد إلى حرام».

هذه هى ثروة زعيم الأمة التى قاد نضالها على مدى ربع قرن، نهديها إلى الجيل الجديد فى هذا العصر، وخصوصا إلى بعض من ولدوا فى العشوائيات، ولم يكونوا يملكون شروى نقير،ثم سافروا إلى بلد عربى مجاور أو بعيد، وباعوا أنفسهم وعادوا بعد أيام ببضعة ملايين! ليناضلوا بها على أرض مصر! ويتظاهروا بالوطنية والتطرف!

على كل حال فقد كان الحاكم الذى شهدته مصر بعد انقضاء العصر الملكى وقيام ثورة يوليو هو الرئيس محمد نجيب، ولم يمض فى الحكم طويلا، وقد رأيته بنفسى بعد الإفراج عنه فى معرض الكتاب أيام أن كان هذا المعرض يعقد فى أرض الجزيرة، وكنت أيامها أنشر كتابى: (عبد الناصر وأزمة مارس) فى حلقات فى مجلة «صباح الخير»، وتعرضت لوقائع عنه، وعندما رآنى نادانى، ووقف معى يشرح موقفه، ولاحظت ـ بكل حزن ـ أنه كان يرتدى بذلة سوداء كلح لونها، وأخذ قماشها يتآكل!

كان خطأ محمد نجيب الأكبر أنه رفض العرض الذى عرضه عليه قائد حرسه محمد رياض بالهروب إلى السعودية فى إطار خطة وضعت لتهريبه، عندما تأكد أن ضباط يوليو سوف يعزلونه من رئاسة الجمهورية.

لقد أبى محمد نجيب أن يهرب، وهو أول رئيس جمهورية لمصر، إلى بلد عربى شقيق ويطلب الالتجاء السياسى إليه، اعتزازا بمصريته. ولو فعل ذلك، وهرب إلى السعودية فى الوقت الذى كانت علاقاتها مع عبدالناصر فى تدهور مستمر، لما وصل إلى هذا المصير، ولكنه عرف أنه يمكن أن يكون ورقة فى اللعبة السياسية والصراع السياسى على حساب مصر! لقد تغلبت عليه أنفة المصرى، وفضل الاعتقال على اللجوء السياسى!

وكان مصير أولاده الثلاثة مصيرا مروعا، فقد قبض على ابنه فاروق وسجن فى ليمان طرة، وخرج محطما ومريضا بالقلب ليموت بعد فترة وجيزة! أما ابنه على فقد قتل فى ألمانيا الغربية، بعد نشاط سياسى مارسه، على يد المخابرات المصرية! وفصل ابنه الثالث يوسف من العمل بقرار جمهورى بعد مشاجرة مع أحد أقارب شمس بدران، ولم يجد من وسيلة لكسب عيشه سوى العمل كسائق سيارة أجرة!

فإذا انتقلنا إلى جمال عبدالناصر، فقد كان هذا الزعيم يعيش عيشة متواضعة للغاية، باعتراف معارضيه قبل مؤيديه، وصحيح أنه كان طالب زعامة وهيمنة وسلطان، ولكنه لم يكن طالب مال. وكانت زعامته لمصر وللعالم العربى تغنيه عن أى تفكير فى جمع ثروة! وفوق ذلك فإن وفاته الفجائية فى سن الثانية الخمسين، مع استقرار حكمه، والتفاف الشعب حوله فى كل الظروف والأحوال، تنفى عنه أية شبهة لتأمين نفسه عن طريق طلب المال.

وإذا كان مصير أولاد عبد الناصر اختلف عن مصير أولاد محمد نجيب، كما اختلف أيضا عن مصير أولاد محمد أنور السادات، فلأن زعامته للعالم العربى، ومكانته بين حكام النظم التقدمية فى البلاد العربية المجاورة،

وهى بلاد بترولية ثرية، كان يوجب على هؤلاء الحكام مساندة أبنائه الذين لم يترك لهم عبد الناصر أية ثروة، ومساندتهم بكل الوسائل، بل ومساندة كل حزب يسير على سياسته!

وهذا رد على كل متشكك فى مظاهر الثراء على أعقاب عبدالناصر بعد وفاته، فلا صلة لذلك بحياة عبد الناصر التى كانت كلها حياة زهد وتقشف، وليس فيها رياش ولا قصور، ولا تتناسب مع مكانة الرجل الذى كانت كلمته تحرك الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها. وإنما نشأ هذا كله بعد وفاته دون أن يكون له يد فيه.

ولقد كان هذا العامل هو الذى اختلف بمصير أولاد عبد الناصر عن مصير أولاد السادات! فعندما مات السادات كانت علاقته مقطوعة بجميع الحكام العرب بسبب زيارة القدس والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وكانت عضوية مصر فى جامعة الدول العربية معلقة، وقد استقبلت وفاته بشماتة الجميع ، وقد انعكس هذا على أولاده انعكاسا سلبيا.

وسوف يدهش القارئ إذا عرف أن ثروة هذا المحرر العظيم، وبطل حرب أكتوبر، عند وفاته كانت لاشئ! ومرجعنا فى ذلك شاهد كتب كتابا يهاجم فيه السادات هو حسن عزت، أحد مؤسسى أول تنظيم سرى فى الجيش المصرى من ضباط الطيران قبل ثورة يوليو، وقد كتبه بعنوان: «قصتى مع العمالقة والأقزام السبعة»، ولم يكن غرضه الدفاع عن السادات، وإنما كان غرضه - حسب نص قوله - هو الرد على ما وصفه بأنه «أكاذيب المرحوم السادات، شقيق العمر، وزميل الكفاح، التى نسبها إلى خصوصا فى كتابه: «البحث عن الذات».

لقد كتب حسن عزت عن الميراث الذى تركه السادات بعد وفاته، مما يفند الأقاويل التى أطلقها خصومه السياسيون، ولم يكتب هذا الكلام فى مقام الدفاع عن السادات، وإنما فى مقام اتهامه بعدم العدل بين أولاده من زوجته السابقة السيدة إقبال وأولاده من السيدة جيهان.، فيذكر أنه فى زيارة للسيدة إقبال بعد وفاة السادات، سألها عن معاش البنات وميراث والدهن السادات، فإذا إجابتها كانت بمثابة «الصاعقة الكبرى» - حسب قوله - «لقد قالت الحاجة إقبال باستسلام: معاش إيه؟ طلبونا في إدارة المعاشات، وقالوا لنا إن معاش السادات ٥٠٠ جنيه فى الشهر: بناتك ٢٥٠ والسيدة جيهان ٢٥٠، وهذا كل شيء»!

ويستطرد قائلا: «ثم جاء ما هو أدهى وأمر، عندما سألتها عن ميراث السادات، فقالت إنه لم يترك مليما واحدا! قلت: والمنزل الكبير فى ميت أبو الكوم؟ والـ١٨ فدانا؟ فنظر إلى «سعيد ماضى (شقيق السيدة إقبال) وقال: لقد بعتهم له بثمن بخس، عندما قال لى إنه يريد الأرض لبناء بيت كبير يأوى أختى وبناتها بعد مماته، لكنه سجلها باسم ولده جمال من الست جيهان! صدمت ورحت أضرب كفا على كف، لكنهم: سعيد ماضى، والحاجة إقبال وبناتها، قالوا: إن هذه هى الحقيقة عارية! فتركتهم وتوجهت فورا إلى الأستاذ عبد الحليم رمضان، المحامى، ورويت له الحكاية، فأبدى استعداده لمقاضاة الطرف الآخر لرد الحق وتحقيق العدل»!

والمهم هنا ليست قضية ما إذا كان السادات قد عدل أو لم يعدل بين أولاده، وإنما المهم هو الميراث الهزيل الذى تركه الزعيم الذى أسس سياسة الانفتاح، التى بمقتضاها وصلت ثروة بعض ملوك الانفتاح إلى عدة مليارات!

وأخيرا نصل إلى الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك. وهو أفقر الرؤساء العرب بدون منازع! فلم يرصد أحد قصورا له مثل قصور صدام حسين التى زادت على الستين قصرا فى أنحاء العراق، أو قصور بعض الملوك والحكام والأمراء المنتشرة فى أنحاء العالم فى المدن الساحلية والجزر الشهيرة!

وقد كان بعد ذيوع الصدام بين صدام حسين والأمم المتحدة حول القصور الرئاسية التى اتخذت مأوى للأسلحة الكيماوية وغيرها، أن سألت الرئيس مبارك ضاحكا عن عدد القصور التى يملكها، ورد الرئيس مبتسما وهو يبسط يديه بما معناه أنت تعرف البئر وغطاه! ويقصد أن الشعب بأسره يعرف البئر وغطاه! وقال فى إيجاز: لا شىء!

فعلى الرغم من أن الشعب المصرى، لأسباب تاريخية، دأب على التشكك فى حكامه، فإن منهج الرئيس مبارك الأخلاقى وصراحته وتلقائيته، أعفاه من هذا التشكك! وقد حدث فى وقت من الأوقات أن أخذ خصومه السياسيون يروجون الشائعات عن مصير المساعدات الأجنبية المقدمة لمصر؟ الأمر الذى دفعنى إلى أن أطلب إلى الرئيس فى افتتاح معرض الكتاب عام ١٩٩٥ الرد على هذه الشائعات.

وقد أجاب الرئيس إجابة وافية بما قطع ألسن المتشككين، فقد أوضح أن هذه المساعدات لا تخرج عن كونها اعتمادات مالية لتمويل المشروعات من تلك البلاد التى تقدم المساعدات، وتظل لديها للانفاق منها على ما يتم الاتفاق عليه لإنجازه فى مصر، وأن ذلك يتم بحسابات ودفاتر ولا يتم سبهللا. وقد انقطعت الشائعات عن مصير المساعدات بعد ذلك.

وعندما تحولت الشائعات إلى ابنى الرئيس، وأقامت منها إحدى المجلات العربية ملفا، لم يتردد ابنا الرئيس فى رفع قضية على هذه المجلة، وهو ما

أثار أزمة انتهت بالحكم لصالحهما، وقد قبل ابنا الرئيس بعدها عقد مصالحة مع الجريدة حرصا على مستقبل العاملين فى مكتبها فى القاهرة.

ومع ذلك يبدو أن هذه الواقعة تركت أثرا فى نفس الرئيس! فعندما دعا المجلس الأعلى للصحافة للاجتماع به عقب تأليفه، وأثار فى هذا الاجتماع ضرورة تصدى الصحفيين أنفسهم للصحافة الصفراء التى تسئ إلى سمعة الصحافة المصرية فى البلاد العربية، وإلى سمعة الشرفاء فى مصر من السياسيين والفنانين والمفكرين، وكان باديا عليه التأثر، أردت بعد انتهاء الاجتماع أن أطمئنه إلى أن المجلس الأعلى للصحافة سوف يعمل اللازم للقضاء على ظاهرة الصحافة الصفراء، ولكنه رد متأثرا قائلا: حتى أولادى لم يسلموا من الشائعات!

وهكذا عندما نعقد المقارنة بين ماحدث فى مصر وما حدث فى إندونيسيا، لا نملك إلا أن نقول إن تاريخ مصر الحضارى يؤثر على زعمائه، فلم نر فيما عرضناه من حياة زعماء مصر وثرواتهم النموذج الإندونيسى الذى تمكن فيه سوهارتو من جمع ثروة تقدر بـ ٣٢ مليارا من الدولارات، مع أنه لم يكن يملك من هذه الدولارات دولارا واحدا عندما قام بانقلابه العسكرى الذى خلع به سوكارنو وأقام حكمه الدكتاتورى.

والمهم هو أن نموذج سوكارنو هو النموذج الذى ابتلى به العالم الثالث بعد الاستقلال! فقد خرج هذا العالم من قبضة الاستعمار ليقع فى قبضة النصابين من قادة الانقلابات العسكرية الذين أوهموا الشعوب بأنهم قاموا بهذه الانقلابات من أجل رفاهية شعوبهم، ثم ثبت أنهم قاموا بهذه الانقلابات من أجل رفاهيتهم أنفسهم، وكانوا أكثر شراهة بكثير من الاستعمار نفسه.

فمنذ أيام، نبهتنى السيدة اجلال حرم المرحوم مدحت عاصم إلى هذه المفارقة، عندما ذكرت أن ثروة الملكة اليزابيث وهى من أغنى أغنياء العالم، وأصلها يمتد عدة قرون فى تاريخ انجلترا، تبلغ ستة مليارات من الدولارات ولكن ثروة سوهارتو، الذى لم يكن يملك شيئا عند استيلائه على الحكم، تزيد على ثروة الملكة إليزابيث بأكثر من ستة أضعاف.

وتلك هى مشكلة شعوب العالم الثالث، لقد تخلصت من الاستعمار لتقع فى يد اللصوص!

الأهمية التاريخية للشيخ الشعراوى

الأهرام وأكتوبر فى ٢٧ و٢٨ يونية ١٩٩٨

على الرغم من أن نحو مليون مصرى خرجوا لتشييع جنازة الإمام الشيخ محمد متولى الشعراوى، فإن مثل هذا الداعية الكبير الذى شد أنظار العالم الإسلامى عامة والعالم العربى خاصة، كان يستحق ترتيبا لجنازته أفضل مما تم - إذا كان ما تم ينطبق عليه وصف «ترتيب»!

فلم يكن الإمام الشيخ الشعراوى مصريا فحسب، وإنما كان بنفس القدر عربيا، وكان بنفس القدر أيضا مسلما، ولم يكن عطاؤه لمصر وحدها، أو للعالم العربى وحده، وإنما كان عطاؤه للإسلام وللعالم الإسلامى الممتد فى أرجاء المعمورة.

ومن هنا كان من حق كل شعب عربى ومن حق كل شعب مسلم أن يشترك فى جنازة الداعية الكبير بنفس نصيب الشعب المصرى، ولكن جنازة الشيخ الشعراوى كانت جنازة مصرية بحتة، وهو ظلم للرجل بقدر ما هو ظلم للشعوب العربية الإسلامية، التى حرمت من المشاركة فى تشييع فقيدها الكبير.

وهذا درس لمصر التى عليها أن تعرف قدر رجالها، وما إذا كان هذا القدر يمتد إلى حدودها أو يتجاوز هذه الحدود إلى حدود أخرى!

فقد كانت الأميرة ديانا أميرة بريطانية، وكان فى وسع الحكومة البريطانية أن تحصر جنازتها فى حدود بريطانيا، ولكنها كانت تعرف أن شهرة ديانا وشعبيتها امتدت خارج حدود بريطانيا إلى أنحاء العالم، وأن شعوب العالم تحب أن تشيع الأميرة البريطانية إلى مقرها الأخير، فأخرت الجنازة حتى اتخذت الترتيبات اللازمة لجنازة عالمية تشد أبصار العالم، وهو ما حدث بالفعل، وشاهدت شعوب العالم الجنازة التى اشترك فيها ممثلون عن عدد عظيم من الشعوب.

ومع اعتذارى الشديد عن هذه المقارنة، فإن الجنازات الرسمية لا تقام فقط للملوك ورؤساء الدول، وإنما تقام أيضا لأفراد انتزعوا الملك فى تخصصاتهم الإنسانية، وتجاوزت ممتلكاتهم حدود الوطن لتشمل الكون كله. وقد كان الشيخ الشعراوى من هذا النوع من البشر. فقد اصطفاه الله برسالة كان المسلمون فى حاجة إليها فى أواخر القرن العشرين، ولم يصطف غيره، ومنحه القدرة على أدائها، ولم يمنح غيره، وهى رسالة تفسير القرآن الكريم تفسيرا يواكب أحوال ومتطلبات العصر الذى عاش فيه، وبلغة تخاطب عقول أهل زمانه، وتشدهم إلى معانى القرآن الكريم السامية.

وبالتالى فإن حكومتنا الوطنية قد فاتتها فرصة إخراج جنازة للإمام الشعراوى تشترك فيها دول العالم الإسلامى كله، تخرج من القاهرة، وتكون إعلانا بأن مصر هى بلد الإسلام الحق، الذى تخرج منه الدعوة الصحيحة،وليست هى الأمة الكافرة كما وصفها الإسلاميون المنحرفون وفصائل الإرهاب.

وفى الوقت نفسه خالفت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تقليدا جرت عليه عند وفاة شخصية تراها مهمة لأسباب سياسية، وقد لا تطاول قامة الإمام الشعراوى فى قليل أو كثير، وهو استدعاء الكتاب والمفكرين فى نفس اليوم وفى الأيام التالية التى قد تستمر شهرا أو أشهر! لتناول سيرة الرجل وفكره وإنجازاته، وعقد الندوات حول ما قدمه لوطنه.

ولكن لم نشهد ذلك فى حالة الإمام الشعراوى! الأمر الذى سخر منه الكثيرون من أبناء شعبنا، وعزاه بعضهم إلى افتقار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى مذيعين ومذيعات تتجاوز اهتماماتهم واهتماماتهن الأمور الدنيوية التى تزحم البرامج إلى الأمور الدينية! وبعضهم الآخر عزاه إلى اعتقاد لدى المسئولين عن وسائل الإعلام بأن مصر قد عدمت المفكرين الإسلاميين الذين يستطيعون التحدث عن فكر الشيخ الشعراوى أو لا يشعرون بوجودهم!

وفى كل الأحوال فإن هذا التجاهل لمشاعر الجماهير المصريةالدينية، وهذا التقاعس من جانب المسئولين عن وسائل الإعلام عن تغطية وفاة الإمام الشعراوى التغطية الإعلامية اللائقة بمكانته التاريخية، فى الوقت الذى تعنى فيه بعمل التغطية اللازمة لكل من هب ودب، قد أثار الغضب، الذى لم يخفف منه إلا النعى الكريم الذى صدر من رئاسة

الجمهورية،وتبعه نعى الأحزاب السياسية المصرية والهيئات العلمية التى تقدر علم الرجل وما قدمه للإسلام من ذات نفسه وفكره وورحه وجسده.

كذلك أخذ على وسائل الإعلام غفلتها عن معرفة حجم الرجل فى قلوب أبناء الشعب المصرى! فقد تصورت أنه مادام أن جنازته سوف تشيع فى بلدة دقادوس الصغيرة، فإن مشيعى هذه الجنازة لن يتجاوز عددهم عشرة آلاف أو أكثر! ولم تتصور أن تتسع هذه البلدة الصغيرة لمليون من البشر ينصبون عليها من البلاد والقرى المجاورة، فأهملت تصوير هذه الجنازة التاريخية بالإمكانات الحديثة الجبارة التى يملكها التليفزيون المصرى، ولم يعلم الناس بحجم الجنازة إلا من الصحف المصرية التى غطتها، لأن كل ما شاهده الشعب المصرى، وشاهدته الجماهير الإسلامية فى جميع أنحاء العالم الإسلامى الفسيح، لم يكن يعدو تلك الجماهير التى ظهرت فى المنطقة المحيطة بالمدفن، وهى لا تتجاوز عشرة آلاف نسمة بكل المعايير!

ولأن دقادوس هى موطنى الأصلى، وهى بلدة شوارعها ضيقة بالضرورة كأى قرية مصرية، فإننى أتصور أن وجود مليون مشيع كان لابد أن يملأ شوارع دقادوس وميت غمر والقرى المجاورة، وفى هذه الحالة فإننا نكون أمام حدث تاريخى لم يسبق له مثيل فى ريف مصر، إذ لم يشهد ريف مصر فى طول التاريخ المصرى وعرضه شخصية مصرية خرج لتشييعها إلى مقرها الأخير مليون شخص! وأكاد أتصور أنه لو جرى تصوير هذه الجماهير بطائرة هيلوكبتر لكان منظرا فريدا!

وفى هذا الضوء فلو لم تكن وصية الإمام الشعراوى هى الدفن فى قريته، ولو جرى الدفن فى القاهرة، لخرجت القاهرة برمتها فى توديع الرجل فى

أكثر من سبعة ملايين، ولشلت حركة المرور فيها شللا تاما، ولشهدت القاهرة يوما من الأيام التى يتحدث عنها المؤرخون!

وتصورى الشخصى أن جنازة الإمام الشيخ الشعراوى فاجأت خصومه وخصوم فكره الذين دأبوا على مهاجمته فى كل مناسبة. لقد اكتسحهم هذا الإجماع الجماهيرى الذى شمل رجال الدين والدنيا! وبمعنى آخر شمل رجال الأزهر والجمعيات الدينية التقليدية ورجال العلم الدنيوى على مساحة المجتمع المصرى، بل شمل المسلمين والأقباط! فقد كان من المظاهر المهيبة التى ذكرت بثورة ١٩١٩ حضور الجنازة عدد كبير من رموز الدين المسيحى نيابة عن الأنبا شنودة! وقد فوجئت شخصيا بالحزب الناصرى ينعى «الشعراوى إمام الدعاة»، وخصصت له جريدة العربى صفحة تحدثت عما له وما عليه.

وقد انقسم خصومه إلى فريقين: فريق بذىء جاهل بأمور الدنيا والدين يطلب الشهرة عن طريق مهاجمة الرجل بوقاحة. وفريق يختلف مع الرجل فى الرأى دون أن يفسد هذا الخلاف فى الرأى للود قضية .

وبالنسبة للفريق البذىء الجاهل فيتمثل فيمن أسميتهم بالمراهقين الماركسيين الذين يجهلون كلا من الماركسية والإسلام، ويسيئون - بالتالى - إلى الماركسية والإسلام. وقد تصديت لهؤلاء فى مقال بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٤ ، وأظهرت ما ينطوى عليه هجومهم على الشيخ من جهل، وقلت إن الذين يطالبون الشيخ الشعراوى بأن يحلل ما حرم الله، أو يحرم ما أحله الله بنص صريح، هو أشبه بمطالبة بابا الفاتيكان بالاعتراف بأن محمدا هو آخر المرسلين، أو تفسير الدين المسيحى فى ضوء المعطيات الإسلامية!

أما الفريق الثانى فقد اعترض على بعض اجتهادات الشيخ، مثل اعتراضه على عمليات نقل الأعضاء، أو اعتراضه على عمل المرأة كقاضية، إلى آخره. ولم يقل أحد بأن آراء الشيخ ملزمة لأحد، وإنما هى اجتهاداته كعالم إسلامى له الحق فى إبدائها وفقا لرؤيته العلمية.

وعلى كل حال فتتمثل الأهمية التاريخية للإمام الشيخ الشعراوى فى أنه ظهر فى الوقت الذى ظهر فيه فكر التكفير والإرهاب، فكان أقوى سد وقف بين الجماهير المصرية وهذا الفكر المنحرف!

لقد كان نجاح الشيخ فى جذب الجماهير الإسلامية إلى ما يقوله هو فى حد ذاته فشلا لما تقوله تلك التيارات المنحرفة، وحماية للجماهير مما تقوله تلك التيارات، وتحصينا لها ضد تلك الأفكار، لأنه جذب لها إلى ما يقوله كتاب الله بالفعل، وليس إلى ما تقوله تلك الجماعات من تفسيرات ضالة للخوارج وغيرها، كما أنه جذب هذه الجماهير إلى السنة الصحيحة والتفكير الإسلامى العقلى السليم، ودعوة لهذه الجماهير لاستخدام عقلها فى فهم الدين فى كتاب الله.

ومن هنا نعتبر خروج الجماهير المصرية بهذا العدد الهائل لتشييع جنازة الشيخ، وهذا الصدى الهائل لوفاته فى مصر وفى العالم الإسلامى، برهان على فشل فكر التكفير والإرهاب فى شد الجماهير المصرية إليه، ودليلا على انصرافها عن هذا الفكر.

والفضل فى ذلك بلا مراء يرجع إلى الدور الذى قام به الشيخ الشعراوى فى نشر الفكر الإسلامى الصحيح المستقى من كتاب الله وحده، وليس من تفسير أى مضلل من المضللين! فقد كان الشيخ يمسك بكتاب الله فى يده

وهو يقرأ، ثم يفسر الآيات بما وهبه الله من طلاقة وبساطة، ومقدرة علمية فذة على فهم التركيب اللغوى ومعناه. وبالتالى لم يكن يجتزئ من القرآن ما يجزئه مفكرو التكفير فى التدليل على رأيهم الفاسد فى تكفير المجتمع المسلم.

وقد كان من هذا التفسير الصحيح لكلام الله، أن حدد الشيخ موقفه من جماعات التكفير، وأعلنه مدويا فى البيان الذى أصدره بالاشتراك مع الشيخين الغزالى والطيب النجار، وفيه فضح كذب وبهتان فكر التكفير، وأكد إسلام المجتمع المصرى فى وجه المفترين الذين زعموا أنه مجتمع كافر!

ولقد كان الشيخ الشعراوى يقف فى ذلك وحده فى الوقت الذى سقطت فيه مساجد وزوايا وجوامع بلدنا فى أيدى مفكرى الإرهاب، أو فى أيدى الأدعياء الجهلةمن الوعاظ. فقضى وحده على أساطيرهم وأباطيلهم.

هذه الأهمية التاريخية للإمام الشعراوى على المستوى السياسى بإنقاذ مصر من حكم أصحاب فكر التكفير والإرهاب، تعادلها أهمية تاريخية أخرى على المستوى الدينى، وهى المتمثلة فى تفسير القرآن الكريم تفسيرا عصريا تدخل به مصر القرن الواحد والعشرين.

وقد يدهش البعض لاستخدامنا عبارة «التفسير العصرى» وفى الحقيقة أن كل تفسير للقرآن الكريم لابد أن يتفق مع العصر الذى جرى فيه التفسير. وهو أمر طبيعى، فالمفسر يفسر فى ضوء مايراه فى عصره من أحوال اجتماعية واقتصاديةوعلمية. ومن هنا تتعدد تفاسير القرآن الكريم وفقا لكل عصر.

على سبيل المثال فعندما فسر محمد فريد وجدى سورة «الفيل»، خرج على جميع التفاسير السالفة عليه فى تفسير الآية الكريمة «وأرسل عليهم طيرا أبابيل، ترميهم بحجارة من سجيل، فجعلهم كعصف مأكول». فقد كانت التفاسير السابقة تأخذ بظاهر اللفظ، ولكن محمد فريد وجدى قال إنه لا يبعد أن تكون تلك الطيور جراثيم الطاعون، إذ لا مانع من تسميتها طيورا.

فقبل تطور العلم واكتشاف العلماء الجراثيم والفيروسات، كان من المستحيل على المفسر الإسلامى أن يخرج بهذا التفسير، لأن أثره غير موجود فى الحياة العلمية لعصره الذى يعيش فيه. فالمفسر مقيد بما يراه فى عصره.

ومن هنا حين بعث الله تعالى الشيخ محمد متولى الشعراوى، ووهبه العلم ورجاحة العقل والقدرة على الفهم والتعمق والتحليل، كان يعرف أن القرآن الكريم فى حاجة إلى تفسير يتفق مع ما طرأ على العصر الحاضر من تقدم علمى، ولم يكن معقولا أن يدخل المسلمون القرن الواحد والعشرين بتفسير للقرآن الكريم يعود إلى عصور مضت!

ومن هنا نلاحظ أن الإمام الشيخ متولى الشعراوى كان يستخدم فى شروحة لآيات الله المصطلحات الحديثة، ويستشهد بالكشوف العلمية الحديثة، وما توصل إليه العلم من معرفة بأسرار الإنسان والكون. وهذا شىء جديد فى تفاسير القرآن الكريم السابقة.

وفى ذلك لم يكن الشيخ الشعراوى مرددا ما قاله السابقون، وإنما كان نسيج وحده فى طريقة التفسير. فقد كان مفكرا بقدر ما هو عالم، وكانت

معرفته بدقائق اللغة وإدراكه أن كل لفظ في كتاب الله لم يوضع عبثا، وإنما وضع لحكمة أرادها الله، مما وضعه فى الموضع الذى قدم فيه تفسيرا فريدا غير مسبوق لكلام الله سبحانه وتعالى، وهو الذى يدخل به المسلمون فى مصر وفى جميع أنحاء العالم إلى القرن الواحد والعشرين.

وبمعنى آخر أنه لولا أن بعث الله بالشيخ متولى الشعراوى فى هذا الوقت بالذات، لدخل المسلمون القرن الواحد والعشرين بتفسيرات للقرآن ترجع إلى القرون التى مضت. وهذه هى أهميته التاريخية.

ولقد كان موقف الإمام الشعراوى من الملكية موقفا تقدميا للغاية. فقد كان يؤمن بأن ما يملكه المرء من مال وعقار، أو يتحقق له من ميراث أو نقد، ليس ملكا له، وإنما هو مملوك لله، وقد استخلف المرء فيه. وأكثر من ذلك أن تصرف الإنسان فى ماله ليس رهنا بإرادته أو بأهوائه، وإنما هو مرهون باتفاقه مع أوامر الله وشريعته للتصرف فى هذا المال، فإذا خرج من تصرفاته عن هذه الشريعة فقد حقه فى هذا المال واعتبر سفيها ووجب الحجر عليه، واستدل بالآية الكريمة: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما﴾.

وهذا الرأى يقترب من رأى الفكر الماركسى الذى يجعل المال مال المجتمع ويجب أن ينفق فيما فيه مصلحة المجتمع.

روى لى الإمام الشعراوى مرة أنه عندما كان فى الجزائر، اصطحبه الرئيس بن بيللا إلى بلدة ما، وفى الطريق الزراعى رأيا شيخا عجوزا يقف على جانب الطريق، فاقترح على الرئيس بن بيللا التوقف واصطحاب الرجل إلى بغيته، فوافق، وتراجع بالسيارة حتى وصلا إلى العجوز، وطلبا منه الركوب فى السيارة، فسأل الشيخ العجوز: كم سوف أدفع؟ قال له

الشيخ الشعراوى باسما: اركب، على الله! قال له العجوز باسما «لقد غاليت فى الأجر يا شيخ!» لقد كان الرجل صوفيا!

وكان الإمام الشعراوى صوفيا بطريقته الخاصة التى يختلط فيها الإيمان بالعلم، فقد كان مثل الشيخ محمد عبده يؤمن بأن العلم مدخل للإيمان الصحيح، ومن هنا جاءت الآية الكريمة:

﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾، فهم يتأملون فى الوجود ويرون آثار قدرة الله، فيرجون الله ويخافونه.

ومن هنا تميز الإمام الشيخ الشعراوى عن غيره من رجال الدين بأنه لم يلجأ أبدا فى شروحه وتفسيراته لآيات الله إلى الاستشهاد بما دأب غيره على الاستشهاد به من القصص الخرافية والغرائب، وإنما كان على الدوام يحترم عقول سامعيه! فكانت استشهاداته من حياتهم اليومية وما يمارسونه ويألفونه! وبلغة سلسة، ولهجة ريفية محببة، فكانت هذه الاستشهادات تصل على الفور إلى عقولهم وقلوبهم. ومن هنا تميزت لقاءات الإمام الشعراوى بسامعيه بظاهرة فريدة لم يسبق لها مثيل، وهى صيحات الاستحسان المتكررة التى تنطلق من أفواهم على طول تفسيراته: الله! الله! وذلك كلما صدم عقولهم بتفسير مفاجئ مقنع إلى حد انطلاق لفظ الجلالة من أفواههم مرغمة.

وربما كانت تلك أول مرة فى التاريخ يصل فيها اقتناع العقل إلى الحد الذى ينطقه بكلمة الاستحسان «الله»! فالعقل حين يقتنع يسكت! أو على حد التعبير الصحيح: يفحم! وفى التعبير: أفحم فلان فلم ينطق ببنت شفة، أى سكت ولم يصدر عنه صوت، أما أن يصل الاقتناع إلى حد انطلاق كلمة الله من الأفواه، فذلك شئ لم نعرفه إلا فى لقاءات الإمام بسامعيه من المؤمنين!

وربما كان هذا هو الدرس الذى يتركه الإمام الشعراوى للدعاة، وهو أن يحترموا عقل الجماهير! ولكن هذا يتطلب أولا أن يحترموا عقولهم أنفسهم فلا يلجئوا إلى الخرافات التى تنفر جمهور المسلمين منهم وتعطى لخصوم الإسلام الفرصة للنيل منه.

لقد بعث الله الكريم الشيخ الشعراوى فى الوقت الذى كانت مصر فى شدة الحاجة إليه، ليقف سدا منيعا ضد الإلحاد، وضد التكفير، وضد الجهل، فأدى رسالته على الوجه الأكمل، وكانت حياته قصيرة، ولكنه أثرى فيها الفكر الإسلامى بما كان يتطلب قرونا! وسوف نلقاه عما قريب فى دار الأبدية، التى نرجو أن نكون قد استعددنا لها الاستعداد الصحيح!

عندمــــــا يتصدى غير مـــخـــتص لكتــــابة التــــاريخ !*

يبـــدو أنه على أن أتدخل في المعركة الشريفة التي يخوضها الاستاذ جمـال بدوى ضـد مـزورى التـاريخ المصـرى. ولم أكن في حـاجـة لـهـذه المداخلة اكتـفـاء بقلم الأسـتـاذ جمـال بدوى القوى بالعلم والمنطق والتاريخ، لولا أن القضية لاتدور في نظرى بين وجهات نظر علمية قد يصيب بعضها ويخطئ البـعض الاخـر، وإنما لأنهـا تتـجـاوز ذلك بكثـيـر وتمتـد إلى أبعـاد ومـرام وأهداف سـيـاسـة يجب تنبـيـه شـعبنا إليـهـا حـتى لايسقط فى الفخ الذى تنصبـه جـمـاعـات تتـخـذ الدين الإسلامى ستارا لنشاطها التخريبى فى العـقل المصـرى، بعـد أن عـجـزت متـفـجـراتها عن السيطرة على النظام السياسى بفضل يقظة الأمن القوية.

* فى الأصـل تحت عنـوان: تـاريخ مصـر فى يد العابثين.

الوفد فى ١٣/١/١٩٩٧

فمنذ فترة ليست بالقصيرة رأت جماعات الإسلام السياسى أن الميدان الحقيقى للانتصار على إرادة الشعب المصرى هو ميدان التعليم، فاتجهوا إليه بكل نشاط، وأرادوا تربية جيل يعتنق مفاهيمهم وتفسيراتهم الخاطئة للدين الإسلامى، واستغلال احترام شعبنا للمعلم، فى تلقين أولادنا كل ما يزيف تاريخهم ويجعل منهم تربة خصبة تتقبل الافتراءات والتضليل.

وقد استطاع وزير التعليم الحالى الدكتور حسين كامل بهاء الدين التصدي لهذه المجموعات الضالة وإقصاءها عن مجال التأثير على النشيء، وبقيت الجامعات بحكم وضعها الاستقلالى فريسة سهلة للأساتذة ذوى الاتجاهات السياسية المختلفة لفرض آرائهم واتجاهاتهم على الطلبة على حساب العلم والتاريخ.

ففى معرض الكتاب فى العام الماضى حضرت ندوة ثقافية اشترك فيها عدد من الاساتذة والمفكرين، وكان أحدهم أستاذا ناصريا، وقد حضر ومعه نحو ثلاثين طالبا ناصريا أشاعوا الاضطراب فى الندوة، فلايكاد ينطق بحرف أو عبارة حتى يقاطعوه بالتصفيق الحاد كما لو كان قد ألقى دررا! ولايكاد أحد المفكرين يقول برأى معارض للناصرية حتى يقاطعوه بالهجوم والتهليل والشتائم! وقد هالنى الأمر وشعرت بحجم الدمار الفكرى الذى يلحقه أستاذ من هذا النوع بطلبة أبرياء يلتحقون بالجامعة لطلب العلم فيتلقون السم الزعاف ويتبرمجون على يد أستاذ من ذوى الأهواء السياسية التى تركب التاريخ وتتخذه مطية لأغراضها.

وخطورة هذه المسألة أنها تتم تحت ستار العلم ، والعلم منها براء! وهى أخطر من الكتابات السياسية التى تنشر فى الصحف، فالقارئ العادى للصحف السياسية يملك الحرية فى تقبل أو رفض أى مقال سياسى يقرؤه،

ولكن الطالب الجامعى لايملك هذه الحرية، فهو من ناحية يتلقى الأباطيل على أنها حقائق علمية لايأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وهو من ناحية أخرى مطالب بحفظها وهضمها والاقتناع بها لأنها وسيلته الوحيدة للنجاح!

وعلى سبيل المثال، وبالنسبة للأباطيل التى وردت فى كتاب أستاذ بجامعة الأزهر بالزقازيق فإنها تختلف عن أية أباطيل أخرى مثيلة قد يكتبها كاتب صحفى فى صحيفة من الصحف، فى أنها مفروضة على ضحايا هذا الأستاذ من طالبات كلية التربية التابعة لجامعة الأزهر بالزقازيق، فعليهن تعلمها وحفظها واستيعابها بوصفها حقائق تاريخية علمية، وعليهن الالتزام بالإجابة بها فى الامتحان وإلاتعرضن للرسوب!

وحين يكون الأمر كذلك فإن المسألة تدخل فى دور تخريب العقول، وتزييف الضمير الوطنى لشبابنا، ولاتدخل فقط فى دور الجهل بالتاريخ وفى الوقت نفسه فإنها لاتدخل أيضا فى حرية البحث العلمى، إنما تدخل فى دور ركوب العلم للوصول إلى أغراض سياسية معينة تتعارض مع التربية الوطنية لشعبنا.

والاسوأ من ذلك كله أنها تتم تحت ستار العلم والجامعة، فى حين أنها تفتقر إلى المقومات التى تدرجها تحت ستار العلم والجامعة! فمن المفروض فى كتاب يعلم التاريخ فى أية جامعة أن يكتبه أستاذ تاريخ يعرف منهج البحث العلمى التاريخى ويطبقه فى أبحاثه ودراساته العلمية، وفى هذه الحالة يخضع الكتاب لحد كبير للمنهج العلمى فى كتابة التاريخ، ويبتعد عن الإسفاف الذى حدث فى كتاب أستاذ الأزهر السالف الذكر، ولكننا نلاحظ أن هذا الأستاذ الذى يعلم للطلبة ثورة ١٩١٩ هو أجهل الناس بمنهج البحث العلمى التاريخى، فهو أستاذ فى مادة أصول الدين وليس أستاذا فى التاريخ!

والكتاب يحمل عنوان «محاضرات في الدعوة والنظم الإسلامية» وبدلا من أن يقتصر على موضوع مادته، فإنه لخدمة أهدافه السياسية، يتصدى باستخفاف لموضوعات تاريخية تبعد عن ثقافته وعلمه، ويحاول أن يخضعها لرؤيته السياسية على حساب الحقائق التاريخية!

وما ينطبق على أستاذ الأزهر ينطبق تماما على الأستاذ الذى هب لنجدته من جامعة طنطا! فكل منهما أجهل من الآخر بالتاريخ والكتابة العلمية التاريخية، فاذا كان أستاذ الأزهر متخصصا فى أصول الدين، فإن أستاذ جامعة طنطا متخصص فى النقد والبلاغة والأدب المقارن!

وهذا يوضح انحدار المستوى في بعض جامعاتنا، فقد عرفنا الحوار يدور بين متخصصين، ولم نعرف أبدا تصدى غير متخصصين لمناقشة قضايا لا تدخل فى اختصاصهم العلمى. وليتصور القارئ أن أستاذا للتاريخ يتصدى لتفنيد نظرية للدكتور فاروق الباز أو للدكتور محمد عبدالفتاح القصاص، فأى احترام يكتسبه من القارئ من وراء هذه المحاولة؟

فما بال الأمر إذا تعدى الحال التفنيد إلى التنديد! وهذا ما فعله - بخفة - أستاذ النقد والبلاغة والأدب المقارن بجامعة طنطا، وهو يتصدى لقضايا تاريخية هو أجهل الناس بها! فهو - على سبيل المثال - يتصور أن ما كتبه أستاذ الازهر كان «وفق منهج علمى» سليم! مع أن أستاذ الأزهر بعيد كل البعد عن هذا المنهج بحكم تخصصه! فمنهج البحث العلمى التاريخى يختلف كل الاختلاف عن المنهج الذى درسه فى أصول الدين.

ولأنه يجهل أيضا المصطلحات التاريخية فهو يتصور أن أستاذ الأزهر كان يسعى - كما يقول - إلى «تأصيل إسلامية ثورة ١٩١٩»! كأن إسلامية ثورة ١٩١٩ كانت فى حاجة إلى تأصيل؟ أو كأنها كانت ثورة إلحادية

تنزع عن مصر صبغتها الاسلامية! ويجهل بذلك الفرق الأيديولوجى بين مصطلح «ثورة قومية» ومصطلح «ثورة إسلامية»!

كما يجهل الفرق الأيديولوجى بين مصطلح «ثورة وطنية» و«ثورة قومية»! وفى الوقت نفسه يجهل معنى مصطلح «علمانية» ويتصوره مضادا للدين! بل يجهل الفرق بين زعيم وطنى مثل مصطفى كامل وزعيم وطنى مثل سعد زغلول! وهى مأساة حقيقية أن يصدر هذا الجهل من أساتذة جامعيين!

فالمقصود بعبارة أن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة قومية، هو أنها ثورة تخلصت من كل انتماء عثمانى، وهو ما كان يميز كل الثورات والحركات السياسية التى قامت قبل الحرب العالمية الأولى.

وهذا التخلص من الانتماء العثمانى ليس معناه التخلص من الانتماء الإسلامى كما يقول بعض الجهلة، فهناك فرق كبير بين الانتماء العثمانى، الذى هو انتماء سياسى، والانتماء الإسلامى الذى هو انتماء دينى! والمقصود بأن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة قومية هو أنها كانت تسعى لاستقلال مصر استقلالا تاما لاتشوبه أية تبعية للدولة لعثمانية.

وهو ما كانت ترفضه الحركات الوطنية السابقة على ثورة ١٩١٩ كما ذكرنا، فقد كانت تقوم على التبعية لتركيا، وتربط بين استقلال مصر وتبعيتها للدولة العثمانية. وتنظر إلى الحركات التى تريد الاستقلال التام المتخلص من التبعية العثمانية على أنها حركات خيانية!

وهذا ما جعل أحمد لطفى السيد يتعرض لتهمة الخيانة العظمى عندما طالب باستقلال مصر عن كل من الدولة العثمانية وإنجلترا، واضطر إلى التبرؤ من هذه التهمة بالقول بأنه إنما كان يطالب بالاستقلال الكامل وليس الاستقلال التام! مستندا إلى ان الاستقلال التام يقبل المزيد أما الاستقلال

الكامل فلا يقبل المزيد، ويستدل بالآية الكريمة: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى».

ومن هنا حين يرتدى أستاذ النقد والبلاغة والأدب المقارن بجامعة طنطا ثياب المؤرخ ويصف ثورة ١٩١٩ بأنها - حسب قوله - «ثورة إسلامية قومية وطنية»! فلا يفعل شيئاً إلا أن يثير السخرية بمعلوماته التاريخية التى يعرفها طالب السنة الأولى فى أقسام التاريخ بجامعاتنا المصرية!

إنه أشبه بمن يصف شيئاً بأنه «سمك لبن تمرهندى»! وحين يوقن فى قرارة نفسه بأنه بذلك يفهم فى التاريخ أكثر من أساتذة التاريخ، فإنه لا يفعل شيئاً إلا أنه يثير سخرية أساتذة التاريخ، بل وطلبة أقسام التاريخ، به وبآرائه العلمية! ومثله فى ذلك مثل أستاذ تاريخ يرتدى ثوب أستاذ فى علوم الفضاء ويتحدث عن الكواكب والمجرات البعيدة عن تخصصه العلمى!

المشكلة - إذن - أن أحداً لا يريد أن يحترم تخصصه العلمى ويقصر أحاديثه عليه وحده، وإذا كان هذا مقبولاً فى الشارع المصرى فإنه غير مقبول فى الجامعات المصرية التى تقوم على التخصص الدقيق، وإذا حدث فإنه يكون فضيحة جامعية!

والفضيحة الأكبر حين يعلم الأستاذ جمال بدوى - وهو صاحب مؤلفات ودراسات تاريخية مهمة - أستاذ النقد والأدب والبلاغة استخدام المصطلحات التاريخية كما يفرضها علم التاريخ، ويوضح له أن المقصود بالحروب الصليبية هى الحروب الصليبية المحدودة بحدود المكان والزمان فى العصور الوسطى - فيصر دكتور البلاغة على وصف حركة الاستعمار الغربى بأنها كانت حرباً صليبية، وليته يستعين بأستاذ فى التاريخ يسانده فى رأيه الغريب، ولكنه يستعين بكاتب سياسى هو الأستاذ أحمد بهاء الدين!

ولا عجب! فقد أباح سيادته التاريخ لكل من يمسك قلماً ، وحرّم كتابة التاريخ على أساتذة التاريخ! وهو أمر غريب لأنه حتى فى «طابونة الخبز» وليس فى الجامعة، تقضى الأصول بأن يعطى الخبز للخبازين وحدهم: «أعط العيش لخبازيه»!

لذلك نرى أستاذ النقد والأدب يخلط بين تعيين سعد زغلول اثنين من الأقباط فى وزارته وتعيين كل من نوبار وبطرس باشا غالى كوزراء! فهو بحكم جهله بالظروف التاريخية التى تم فيها تعيين هؤلاء الوزراء من غير المسلمين، لا يعرف الفرق بين أن تفرض السلطة الأوتوقراطية أو الاستعمارية قبل ثورة ١٩١٩ وزراء من غير المسلمين وبين أن تختار السلطة الشعبية، التى تمثلها أول حكومة شعبية فى عهد الاحتلال البريطانى، ووزراء أقباط! بل لا يعرف الهدف من تعيين وزراء من غير المسلمين فى عهد ما قبل ثورة ١٩١٩ القومية، وتعيين سعد زغلول وزراء أقباطاً رمزاً للوحدة المقدسة بين المسلمين والأقباط التى حققتها ثورة ١٩١٩ وإعلاناً بأن جميع المواطنين فى مصر القومية سواء فى جميع الحقوق والواجبات.

وهذا هو التطبيق الأمين لمعنى ثورة قومية، وهو الفرق بين هذا المصطلح ومصطلح «ثورة وطنية»!

فقد كانت حركة مصطفى كامل حركة وطنية، ولكنها لم تكن حركة قومية! إذ كانت حركة تتجه لتحرير الوطن من الاحتلال البريطانى، ولكنها لم تكن تتجه لتحقيق الاستقلال التام عن كل من تركيا وإنجلترا كما فعلت ثورة ١٩١٩!

كذلك فإن حركة مصطفى كامل كانت حركة تسعى لتوثيق العلائق بين مصر وتركيا، بما يعنى أن تكون مصر تحت السيادة العثمانية، بينما كانت ثورة ١٩١٩ تنبذ كل تبعية لدولة أجنبية.

وهذا ما لا يفهمه أستاذ النقد والأدب والبلاغة، لسبب بسيط هو أنه ليس مؤرخاً ، ولأنه يعتبر الجامعة أدنى من مستوى«طابونة»! فهو يريد لأستاذ الأزهر المتخصص فى أصول الدين أن يتكلم فى التاريخ! ويدافع عما كتبه من هذر، ويريد أن يعطيه الحرية لكى يعبث فى تاريخ مصر كما يشاء، ويشوه فيه كما يشاء متصوراً أنه يتبع منهجاً علمياً سليماً يستحق المناقشة، دون أن يدرى أن الدكتور لا يجهل فقط منهج البحث العلمى التاريخى، بل يجهل أيضاً منهج «الطابونة» العلمى الذى يقضى باحترام التخصص!

ثم يبلغ تضليل أستاذ النقد والأدب والبلاغة قمته حين يزعم أن من يتهم من المصريين بتهمة «الإسلام» يحاكم أمام المحاكم العسكرية! وأن من يتهم بتهمة «الانتماء للحركة الإسلامية» يحال للمحاكم العسكرية!

وينسى أن الشعب المصرى شعب مسلم وينتمى للإسلام ديناً والنبى محمد رسولاً، وأن أحداً من أفراد هذا الشعب المنتمى للإسلام لم يقدم للمحاكمة العسكرية إلا من تورط فى أعمال إرهابية ضد الشعب وبث المتفجرات وألقى القنابل وقتل الأبرياء. فهل يريد هذا الدكتور أن ينزع عن الشعب المصرى صفة الإسلام، ويعتبر المسلمين فقط هم جماعات الإرهاب والمنتمون فقط لما يسميهم «الحركة الإسلامية»؟

أليس هذا نفسه هو منطق «جماعة المسلمين» لشكرى مصطفى و«الجماعة الإسلامية» وغيرها من الأسماء التى تحصر نسبة الإسلام فيها

وفى أعضائها وتنزعها عن المجتمع المصرى الذى هو الجماعة الإسلامية الحقيقية التى تدين بالإسلام الحقيقى دون تحريف؟

وألا يؤكد ذلك ما قلناه فى بداية هذا المقال من اتجاه هذه الجماعات الإرهابية إلى ميدان التعليم فى المدارس وفى الجامعات، تنفث فيه سمومها وتصوغ تاريخنا القومى وفق أفكارها المريضة التى تلبسها ثوب العلم، والعلم منها براء!

الفصل الثالث

أزمة العلاج الطبى

رحيل جيل

الأهرام وأكتوبر فى ٢١ فبراير ١٩٩٩

علماء مصر ومفكروها ومثقفوها، ممن حملوا عبء تحديث مصر فى القرن العشرين، يمضون فى موكب جنائزى مهيب إلى الدار الآخرة، بعد أن ملئوا حياة مصر حركة ونضالا وطحنا، وشغلوا الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى المصرى باجتهاداتهم الفكرية ومعاركهم الصاخبة، وأثروا تاريخ مصر الفكرى ثراء لم يسبق له مثيل! ففى شهر واحد سافر على الراعى وفتحى غانم ولطفى الخولى دون كلمة وداع!

هكذا أرى جيلى يفارق بخطى حثيثة دنيانا فى هذه اللحظات الحرجة من تاريخ مصر، ليلحقوا بسابقيهم فى النضال والجهاد

والعطاء، دون أن يخلفوا وراءهم من يعوضهم إخلاصا وتفانيا واستعدادا للتضحية بالمهج والأرواح من أجل مصر، بعد أن تغيرت التحديات وتغيرت القيم وتغيرات الأهداف!

ليت من بقى من هذا الجيل العظيم ينتبه إلى هذه الحقيقة، ويراقب هذا الموكب الحزين ويخفف كل من قسوته على الآخر، ويتفهم كل بقدر أكبر دوافع الآخر، ويتقبل كل بصدر أرحب الخلاف مع الآخر! فقريبا جدا سوف يتتابعون على نفس المحفة إلى مقرهم الأخير، ليروا من نافذتهم فى العالم الآخر الساحة خلفهم وقد امتلأت بالذئاب والكلاب تنهش فى أجسادهم وجسد مصر، وتخرب آثارهم الحضارية وما بنوه من فكر وفن وعلم.

ففى العالم الرأسمالى الذى تتجه إليه مصر، لن يبقى من تراث مصر الروحى والخلقى والدينى إلا ما سوف يسمح به التصارع اللا أخلاقى من أجل البقاء! وما تسمح به العولمة لشعبنا والشعوب المثيلة من فتات فى عالم الإنتاج! وما يسمح به التقدم العلمى الصاروخى للأيدى العاملة الفقيرة من فرصة للعمل إلى جانب الآلة التى تقوم بعمل كل شىء بسرعة أكثر وكفاءة ودقة أكبر!

وهو ما نرى نذره اليوم فى الأزمات الطاحنة التى تجتاح مناطق كثيرة فى العالم الثالث، والتى تخلف وراءها كثيرا من التعاسة والشقاء! بل ما نراه فى العالم المتقدم نفسه من تزايد البطالة وتزايد الخطر! وكل ذلك مما لا يدع للأخلاق والنبل والشهامة والدين كثيرا من الفرص، ويسمح للنذالة والوصولية والتسلق بمزيد من الفرص! وهو ما نرى إرهاصاته فى عصرنا فى تزايد أعداد الأنذال والوصوليين والمتسلقين فى مجتمعنا، وزحفهم

ليرثوا الأرض ومن عليها، واستباحتهم كل منكر، واستحلالهم كل محرم! ففى نهاية الأمر، وفى كل الأحوال، فإن الأخلاق مسألة اقتصادية لا أكثر من ذلك ولا أقل!

والمهم هو أنه مع رحيل جيلى ينتهى عصر زاهر من عصور مصر، وتنتهى بانتهائه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أنشأت هذا الجيل، وصورته على ما أصبح عليه، وينفض المجلس الأعلى للثقافة من سدنته وأركانه، وتخفت فيه الأصوات التى اهتز بها على مدى نصف قرن، وتعلو الأصوات الجديدة التى تعبر عن العصر الجديد بظروفه الاقتصادية والاجتماعية! فكل فكر هو انعكاس للواقع المادى، ولا ينشأ من فراغ.

على كل حال فقد صدمنى رحيل لطفى الخولى على غير توقع، فقد كان رمزا كبيرا من رموز اليسار المتفرد باستقلالية فى الفكر والمنهج، والمتميز بشجاعة منقطعة النظير، وهى شجاعة دفعت به إلى معتقلات التعذيب فى عهد عبدالناصر مع غيره من رموز اليسار، وأخرجته من المعتقل ليرأس أكبر وأشرف مجلات اليسار فى مصر، وهى مجلة الطليعة.

وقد عرفته فى هذه المرحلة، فقد كنت أحد كتاب (الطليعة)، وعندما دعانى خالد محيى الدين وغيرى من رموز اليسار المصرى لتأليف حزب التجمع (منبر اليسار فى ذلك الوقت) فى بيت حسين فهمى بالجيزة، تحولت علاقتى به إلى علاقة حزبية، وعندما أيدت مبادرة القدس خروجا على خط حزب التجمع، كان لطفى الخولى أكثر من تفهموا بواعثى، وأكثر من حاولوا إقناعى بالعودة إلى الحزب، بعد أن قدمت استقالتى منه احتجاجا على هجوم من أطلق عليهم اسم («عصابة الأربعة») فى ذلك الوقت، عندما هبط الحوار إلى مستوى لم يعرفه اليسار الذى تميز بالصراع

الفكرى وليس بالسباب! وكان ردى عليه أننى لا أشعر عندما أدخل دار الحزب بأننى أدخل قلعة تحميلى، إنما قلعة تعاديني! وأننى سوف أبنى قلعتى الخاصة، ولن أنضم إلى أى حزب سياسى بعد الآن. ولكنى كتبت فى ذلك الحين محذرا من أن اليسار يأكل بنيه، ويهدم نفسه، بعد أن انهالت عصابة الأربعة وقتذاك علىّ وعلى عبدالرحمن الشرقاوى وغيره من رموز اليسار بالهجوم والإهانة! ومن حسن الحظ أن انتهى ذلك الآن، ولكن مؤخرا!

والمهم هو أن الأقدار شاءت أن يعانى لطفى الخولى نفس الأزمة التى عانيتها مع حزب التجمع، وعلى نحو أدى إلى استقالته من الحزب أيضا!

ففى لقاء الرئيس مبارك بالكتاب والمفكرين والإعلاميين بمناسبة افتتاح الدار الجديدة لهيئة الاستعلامات يوم ٣١ مايو ١٩٧٧، كنت قد أثرت قضية العزلة التى تعانى منها جماعة «السلام الآن» الإسرائيلية، وهى التى تتصدى لمشروعات نيتانياهو التوسعية، وتقف إلى جانب الحق الفلسطينى فى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، واقترحت قيام جماعة سلام مصرية تمد يدها إلى جماعة السلام الإسرائيلية، وتتصدى للمشروعات التوسعية لليكود نضالا من أجل السلام، وقد رحب الرئيس مبارك بهذا الاقتراح، وقال إن جهود مصر من أجل السلام وحل القضية الفلسطينية يجب ألا تقتصر على الجهود الرسمية التى تبذلها الدولة، إنما يجب أن تشترك فيها الجهود الشعبية.

وقد تقبل لطفى الخولى المخاطرة، وكون مجموعة كوبنهاجن لتكوين جبهة مصرية إسرائيلية شعبية تناضل ضد تطرف الليكود ومشروعاته التوسعية، وكانت هذه المجموعة تعمل بالتعاون مع السلطة الفلسطينية.

ولكنه قوبل بهجوم وبذاءات منقطعة النظير من حلفاءالليكود فى مصر، وأعنى بهم الناصريين، الذين خشوا من نجاح جبهة أنصار السلام فى مصر وإسرائيل فى تحطيم إنجاز عبدالناصر الكبير فى يونية ١٩٦٧، أى إنجاز احتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة والجولان! بعد أن نجح السادات ومبارك فى استخلاص سيناء كاملة بما فيها طابا! فوجهوا حرابهم المسمومة إلى لطفى الخولى وزملائه، وتطاول أقزامهم عليه بأبشع النعوت والأوصاف!

وانساق فى هذا الهجوم البعض فى حزب التجمع، الذين أخطأهم التوفيق، ونسوا ما فعله الناصريون بهم فى أوردى أبوزعبل والعزب والمحاريق، ونسوا نضال لطفى الخولى وتاريخه المشرف فى خدمة الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية، وتصور الجميع - فى الحزب الناصرى وحزب التجمع - أنهم أصبحوا فلسطينيين أكثر من أصحاب القضية نفسها، بل بلغ التبجح بالبعض أنهم خوّنوا ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية وكل من يتعاونون معهم!

وكما فعلت أنا شخصيا عندما قدمت استقالتى من حزب التجمع، فعل لطفى الخولى! ولكنه لم يضيع وقتا طويلا - كما فعلت - فى المعركة مع المزايدين، فقد قادته طبيعته الهادئة إلى الانصراف عن ذلك إلى خدمة القضية التى يقاتل من أجلها بما رسمه من طريق، وترك الأفاعى تزحف فى جحورها دون أن يعنى نفسه بوطئها كما تستحق، ومات مقاتلا من أجل ما يعتقد أنه حق وعدل.

كان فقيد مصر العظيم الآخر هو فتحى غانم، ولقد عرفت فتحى غانم أول ما عرفت فى مجلة روزاليوسف عندما كان يرأس تحريرها بالمشاركة مع صلاح حافظ. كان اسم فتحى غانم يأتى فى المجلة قبل اسم صلاح

حافظ، ولكن طبيعته الهادئة، وانطواءه الطبيعى، دفعانى إلى الالتصاق بصلاح حافظ أكثر مما ألتصق به.

ومشكلة الانطوائيين أنهم يوحون للغير بغير ما يبطنون، وهم أكثر من يساء الظن بهم من البشر، وتؤوّل تصرفاتهم على غير ما يقصدون، ويتأخر فهم الناس لهم إلى أى مدى حتى تسنح الظروف التى تهيئ لهم هذا الفهم!

وقد تهيأت الظروف لى لمعرفة فتحى غانم عن قرب عندما اقترن بزميلتى الأستاذة الدكتورة زبيدة عطا، أستاذة التاريخ الوسيط بجامعة حلوان، وتبادلنا الزيارات، واكتشفت كم يختزن تحت هذه الانطوائية من أرق المشاعر، وأطيب الخصال، وعميق الحب والود لمن حوله وللبشر، هذا فضلا عن شجاعته ووطنيته المتوقدة، التى عرّضته لهجوم الناصريين على نحو ما تعرض لطفى الخولى!

ولكن فتحى غانم لم يتردد فى الكيل للناصريين بصاعين، والكشف عن إفلاسهم، فقد أعلن من واقع المعرفة أن (الناصرية) التى يروج لها الناصريون الحاليون، إنما هى (عملة مزيفة) تروج لشخص مزور اخترعه خيالهم، وأن («ما يردد هؤلاء الصاخبون المتشنجون لا علاقة له بعبد الناصر») !.

وقد كان فتحى غانم من فريق اليساريين الشجعان الذين ساندوا مبادرة السلام، وأيدوا الرئيس السادات فى نضاله لتحرير سيناء، مع كتاب روزاليوسف الكبار: عبد الرحمن الشرقاوى، وصلاح حافظ، وعبدالستار الطويلة، وحسن فؤاد، ولويس جريس، ورءوف توفيق، بالإضافة لصاحب هذا القلم، ولولا هذه المساندة لتعرضت مبادرة السلام للخطر، وتحطمت تحت مطارق الناصريين، ولما وجدت هذه المبادرة المساندة الشعبية

العارمة التى مكنتها من تحقيق أعظم إنجاز فى تاريخ ثورة يوليو، وهو تحرير سيناء كاملة.

على أنه كان من سوء حظ فتحى غانم، وحظ مصر، أن لقى من الإهمال والتهاون فى مرضه ما عجّل بوفاته، وهو ما يتضح من الرسالة المؤثرة التى تلقيتها من حرمه الأستاذة الدكتورة زبيدة عطا بعد وفاته، ولا أملك إلا أن أنشرها كاملة، وهى على النحو الآتى:

«الأخ الفاضل الدكتور عبدالعظيم رمضان.

«أكتب إليك لأنى أعرف أنك صديق فتحى غانم، وفتحى لم يكن زوجى فقط، إنما كان قيمة فكرية وإنسانية مصرية، وكان إنسانا جميل النفس والخلق، ومحبا للحياة وللناس.

«لقد أصيب فتحى غانم فى العام الماضى - كما تعلم - بسرطان القولون، وقد أصر على العلاج فى مصر، لما ذكره من إيمانه العميق بأن مهارة الأطباء المصريين لا تقل بل تفوق مهارة الأطباء الأجانب خارج مصر، وقد أجرى له الدكتور (أ. س) وهو طبيب أورام مشهور وجراح معروف وأستاذ جامعى، فى مستشفى (ص) وهو أحد المستشفيات الاستثمارية بحى المهندسين، عملية جراحية أكد لنا بعدها أنها قد نجحت، وأن الحالة مستقرة، وقد أعرب له فتحى غانم عن عرفانه بالإشادة بمهارته فى بعض مقالاته فى صحيفة أخبار اليوم.

«وقد تابع هذا الطبيب الجراح حالة فتحى غانم بأن طلب منه التردد على عيادته شهريا، وهو ما فعله فتحى، وبلغت مرات تردده على العيادة الخاصة سبع مرات.

«فلما قررنا السفر إلى فرنسا فى العام الماضى، اتصلنا بالدكتور الجراح وسألناه عما إذا كان فتحى غانم فى حاجة إلى إجراء فحوصات مراجعة بالأشعة، لكنه رد بأن لا حاجة لذلك! على الرغم مما هو متبع مع مرضى السرطان من ضرورة إجراء مراجعة دورية لهم بالأشعة كل بضعة أشهر بعد إجراء العملية.

«وسرعان ما بدأ فتحى غانم بعد العودة يشعر ببعض الآلام فى معدته، الأمر الذى دعاه إلى عرض نفسه على الطبيب الجراح مرة أخرى، ولكنه طمأنه بأن القولون مازال يتأقلم مع الجسم بعد العملية الجراحية، فلما تزايد الألم رأى فتحى أن يجرى أشعة عادية فى الخارج، وهنا فاجأه طبيب روزاليوسف بأن هناك بقعة ظاهرة على الكبد!.على أنه عند عرض الأمر على الجراح الشهير أفاد بأن الحالة لا تستدعى الخوف، وأن المسألة مجرد كسل فى الكبد!

«فلما استمرت الآلام ولم تتحسن الحالة حتى مطلع هذا الشهر، وكان قد مضى على إجراء العملية تسعة أشهر، طلب الجراح إجراء أشعة مقطعية، وكانت المفاجأة، إذاتضح منها أن السرطان قد وصل إلى الكبد بالفعل!

«وهنا طلب الجراح من فتحى غانم دخول نفس المستشفى الاستثمارى (ص) بحى المهندسين، حيث أخذ يتلقى العلاج لمدة أسبوع كان آخره ثالث يوم من أيام العيد.

«وفى هذا اليوم كانت المهزلة، فقد خلا المستشفى من الأطباء المعالجين، لقضائهم العيد فى منتجعاتهم، وتركوا متابعة المرضى لصغار الأطباء! ورغم خطورة حالة فتحى غانم فإن الجراح المعالج ترك متابعة حالة

فتحى لأحد الأطباء الشبان، الذى لم يكد يرى انتهاء المحلول، حتى طلب منا مغادرة المستشفى فورا، رغم عدم تأكده من نتائج الآثار الجانبية للعلاج الكيماوى، بل رغم أن حالة فتحى غانم قد ساءت بشكل خطير، إذ دخل فى مرحلة قىء وإسهال شديدين ترتب عليهما ضعف عام وهزال شديد، على أن الطبيب أصر على مغادرة المستشفى الاستثمارى بدعوى أنها حالة عادية !

«فلما ازدادت الحالة سوءا فى الأيام التالية، اضطررنا لنقله مرة أخرى إلى المستشفى فى سيارة إسعاف، حيث بقى بها مدة أسبوع، وذكر لنا الطبيب (ح.ع) الذى كان يعالجه بالكيماوى، أن الورم أخذ فى الانكماش، وأن الحالة قد تحسنت، وهو ما رأيناه بالفعل فى يوم الجمعة.

على أنى فوجئت فى صباح اليوم التالى (السبت) بهيئة التمريض وأطباء المستشفى يبلغوننى بأن فتحى غانم قد أعطيت له حقنة منومة! ترتب عليها إصابته بإسهال شديد لمدة ساعات، أدخله فى شبه غيبوبة، وأنه تم نقله إلى العناية المركزة!

«وقد حاولت حينذاك الاتصال بالجراح الشهير والطبيب المعالج بالكيماوى لمعرفة حقيقة الحالة وتحديد ما أصابه بالفعل، ولكنى لم أجد أحداً لمواجهة هذه الحالة الخطيرة.

«وهنا اتصلت بالدكتور جابر عصفور، أمين المجلس الأعلى للثقافة، وطلبت منه السعى لنقل فتحى غانم إلى الخارج للعلاج، لإنقاذه من الإهمال الضارب أطنابه فى المستشفى الاستثمارى المذكور قبل فوات الأوان ومن استهانة أطبائه المعالجين، وقد استجاب الدكتور جابر عصفور على الفور، وطلب منى الحصول من الأطباء المعالجين على تقرير طبى بحالته.

«وكان من الطبيعي أن أتصل بالأستاذ الجراح الذى أجرى له العملية، والذى كان صديقا لفتحى غانم، لكتابة هذا التقرير الطبى، ولكنه أجابنى - بعد يومين من الاتصال!- بأنه ليس مسئولا عن كتابة تقارير طبية، وأن الطبيب المعالج بالكيماوى هو المسئول، وأن دوره انتهى بعد إجراء العملية!

وقد دهشت من هذه الإجابة، فإذا كان هذا الكلام صحيحا، فلماذا ترك فتحى غانم يتردد عليه مدة تسعة أشهر بعد إجراء العملية، ويحصل فى مقابل ذلك على قيمة الكشف؟!. ولما واجهته بذلك سألنى بسخرية عما إذا كنت أرغب فى كتابة التقرير باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية؟ ثم كتب لى سطرين باللغة العربية، وتركنى، ولم أره بعد ذلك حتى وقعت الوفاة!

«أما الأستاذ المعالج بالكيماوى، فقد حاولت عبثا مقابلته فى كل أنحاء المستشفى، وتركت له رسالة على (الأنسر ماشين) بخصوص حالة فتحى غانم، كما تركت له رسالة برقم الغرفة التى أقيم بها فى المستشفى لكى يتصل بى، ومع ذلك لم أستطع مقابلته إلا فى اليوم الثانى وبطريق الصدفة، وذلك عندما أخبرتنى إحدى الممرضات بأنه ذهب إلى العناية المركزة، وقد طلبت منه كتابة تقرير بحالة زوجى، ولكنه أبلغنى بأنه لا يمكن نقله إلا بعد خمسة عشر يوما عند تحسن حالته، ولم أره بعد ذلك حتى توفى زوجى!

«وللأمانة لم يهتم بأمرى سوى طبيب شاب فى غرفة العناية المركزة، بذل جهدا لمساعدتى، فى حين هرب الآخرون! وعندما طلبت طبيبا للكلى، لم يأت إلا فى ثالث يوم وزوجى يحتضر! وقد سألنى أنا وشقيقة فتحى عما إذا كنا نرغب فى إجراء غسيل بريتونى له؟ كما لو كنا أطباء

نفهم فى هذا الشأن؟ وقد طلبنا منه أن يفعل ما يشاء، فقام بذلك رغم أن المريض كان يحتضر!

«وفى خلال ذلك كان الجميع يطمئنونى بأن حالته تتحسن! وعندما دخلت غرفة العناية المركزة، وجدت الممرضة تشاهد مسلسلا تليفزيونيا، وهى تأكل قطعة شيكولاته، أمام سرير المريض، وهى فى حالة عدم مبالاة! وقد أبلغت كبيرة الممرضات بسلوك الممرضة، فوعدتنى بإبلاغ طبيب الرعاية المركزة بذلك!

«ثم جاءت النهاية عندما اتصلت فى السادسة صباحا من غرفتى فى المستشفى للاطمئنان على حالة زوجى، فأبلغت - كذبا - بأن الحالة مستقرة! ولكنى عندما نزلت إلى العناية المركزة لمشاهدته، أبلغنى موظف الرعاية أنه قد توفى!

«والغريب ما علمته بعد ذلك من الدكتور جابر عصفور من أنه حين اتصل بالطبيب الجراح بخصوص حالة فتحى غانم، أبلغه بأن حالته تتأخر، ومن الأفضل ألا يقاوم الجسم! فهل أعطى السيد الطبيب لنفسه حقا إلهيا بالحكم بالإعدام؟ إن إرادة الله موجودة على الدوام!!».

انتهت رسالة الدكتورة زبيدة عطا، حرم الأديب الكبير فتحى غانم، وقد علمت أن المستشفى الاستثمارى (ص) حصل من دار روزاليوسف على ٣٥ ألف جنيه نظير علاج فتحى غانم، أو بمعنى أدق: نظير إهمال علاج فتحى غانم!

وبعد ذلك هل بقى هناك فرق كبير بين هذا المستشفى الاستثمارى ومستشفى قصر العينى القديم؟

إن الفرق الوحيد ـ كما هو واضح ـ هو أن المريض فى قصر العينى القديم كان يموت مجانا، ولكنه فى المستشفى الاستثمارى يموت بعد دفع٣٥ ألف جنيه! وقد كان مستشفى قصر العينى القديم يعرف قيمة رجال الفكر، ولكن المستشفى الاستثمارى الحديث لا يعرف إلا قيمة المال!

ولقد أشرت فى بداية هذا المقال إلى تزايد أعداد الأنذال فى مجتمعنا فى عصرنا الحاضر، وهذه هى الإرهاصات!

عمودنا الفقرى

الأهرام وأكتوبر فى ٢٥، ٢٦ يولية ١٩٩٩

اكتشفت وجود ناد لعظماء القوم فى القاهرة تحت اسم «مركز الطب الطبيعى والتأهيل» ! عندما حدث «وفاق ودى» بين الفقرتين القطنيتين فى عمودى الفقرى، ترتب عليه ضغط على الجذور العصبية المغذية للأطراف، حرمنى من نعمة المشى بدون ألم، وكان علىّ، وفقا لنصيحة أستاذ العظام المعروف الدكتور بهاء السروى، أن أعالج بجلسات أشعة فى أحدث المراكز الطبية المتخصصة.

هنا هب الصديق الدكتور محمد عبد المنعم شعيب، عميد كلية طب المنوفية السابق، بشهامته المعروفة، لنجدتى، فأبلغنى أننى إذا أردت تأديب الفقرتين القطنيتين، فليس

أمامى سوى «مركز الطب الطبيعى والتأهيل» الذى يديره طبيب مثقف هو اللواء طبيب محمد رضا عوض.

وسرعان ما اكتشفت أن هذا المركز يعد أعظم مركز للتأهيل فى الشرق الأوسط، وأنه من أعظم الهدايا التى قدمتها قواتنا المسلحة المصرية إلى الشعب المصرى. كما علمت من الدكتور محمد رضا أن هذا المركز قد تطور فى عهد المشير محمد حسين طنطاوى تطورا عظيما، فلم يبخل عليه بأعظم الأجهزة الطبية الحديثة ، كما زود بأكبر الخبراء فى علاج آلام الظهر، فضلا عن مستوى التمريض المرتفع الذى تقوم به متخصصات فى العلاج بالأشعة على أعلى مستوى.

على أن المفاجأة الحقيقية هى أنى كنت أتصور أننى سوف أجد نفسى بين عدد من المحاربين القدامى الذين يعاد تأهيلهم، فإذا بى بين عدد من عظماء القوم، من وزراء وسياسيين وكتاب وصحفيين ! وأننى لا أدخل مركز تأهيل طبى، وإنما ناديا سياسيا واجتماعيا من النوادى المهمة فى مصر ، يديره بكفاءة اللواء طبيب محمد رضا.

وعندئذ أدركت أننى لا أدفع وحدى ثمن الجلوس طويلا إلى مكتبى، وإنما يدفعه كل صاحب فكر وقلم ومنصب رفيع يلزمه عمله أن يربط نفسه إلى مكتبه ساعات وساعات فى معالجة قضايا الفكر والمجتمع، أو فى بحث شئون الدولة. فها هو ذا عمودهم الفقرى يحتج على هذه المهنة، ويئن لفرط مايحملونه من ضغط مستمر بدون رحمة أو شفقة ! إنه ينتقم لنفسه، أو يصرخ منذرا محذرا من أن كل عضو فى الجسد يجب أن يعامل معاملة إنسانية، وإلا فإنه يتمرد على صاحبه، ويضطره اضطراراً إلى الرفق به !

كما أدركت أننى أدفع ثمن الحضارة التى أنعم بها ! وبعبارة أخرى ثمن امتلاكى سيارة تحت تصرفى أركبها وقتما أريد. فالذين يمشون يوميا مسافات بعيدة للوصول إلى أعمالهم أو العودة منها، يحافظون – من حيث لا يدرون – على لياقتهم الصحية، لأن المشى من أهم الرياضيات التى تفيد جميع أعضاء جسم الإنسان، ولكن الانتقال اليومى بالسيارة مع إغفال المشى، يعطى الفرصة للفقرات القطنية للاحتجاج والتآمر ! فيدفع الإنسان الثمن. ومن هنا كان من أهم النصائح الطبية لعلاج حالتى هو المشى !

ومع ذلك فقد تعودت أن أعتبر الألم فرصة لى للعبادة، وذلك عن طريق إحصاء النعم التى أنعم بها الله علّى، وإحصاء أعضاء الجسم السليمة فى مقابل الأعضاء المعطوبة! وعقد المقارنة بين ما أتمتع به من صحة وما أصبت به من مرض ! وفى الوقت نفسه تأمل الإعجاز الغريب الذى بنى به العضو المعطوب، والذى يسبب أى خلل فيه الألم !

ومن هنا كان الألم فرصة لى لتأمل الإعجاز الذى بنى به العمود الفقرى للإنسان، والذى صنعه المولى جلت قدرته، بتصميم عجيب، وأبعاد خاصة، وبمتانة خاصة أتاحت له تمييز الإنسان عن الحيوان، بحيث يقف ويمشى منتصب القامة، يمشى على قدمين ولا يمشى على أربع !

فهذا العمود الفقرى هو الساند الرئيسى لجسم الإنسان، والحامى الرئيسى للنخاع الشوكى، الذى يعتبر الجهاز العصبى المركزى للأطراف العلوية والسفلية وجميع أعضاء الجسم الداخلية والخارجية، و الذى ترتكز عليه الجمجمة فى أعلى نقطة منه، وهى التى تحتوى على المخ الذى يسيطر على نشاط الجسم كله!

وقد صنعه الله تعالى بتصميم غريب ! فهو يتكون من ٣٣ فقرة : سبع منها عنقية، و١٢ صدرية، وخمس قطنية، وخمس عجزية، وأربع عصعصية، وتحتوى على ١٣٩ مفصلا، وعدد كبير من الأربطة التى تربط الفقرات ببعضها وبالضلوع فى المنطقة الصدرية، وبعظام الحوض فى المنطقة القطنية والعجزية. وتتحكم فى حركة العمود الفقرى مجموعة قوية من العضلات، وفى البطن والظهر والإلية والفخذين. هذا إلى جانب الجذور العصبية المغذية للأطراف بجانب الشرايين والأوردة المحيطة بهذه الأنسجة. وبه ثلاثة انحناءات: أولها عند الانحناء العنقى، والثانى عند الانحناء الظهرى، والثالث عند الانحناء القطنى، صممت بشكل متوازن يتيح للإنسان الجلوس والوقوف والرقود !

وأما عن الفقرات نفسها، فقد صممت بطريقة تضمن عدم احتكاك العظام ببعضها البعض، فكل فقرتين منها تكون وحدة وظيفية تتحرك مع بعضها بواسطة قرص غضروفى فى الأمام، ومفصلين بالخلف، يمر بينهما جذر عصبى لتغذية الأطراف !

إعجاز إلهى غريب، وصنعة دقيقة لم تترك شيئا، ولم تغفل عن شئ اونظام محكم مبرأ من الخطأ والسهو. وهو ما ينطبق على بقية أجزاء الجسم الإنسانى!

وقد ذكرنى ذلك بالفكر المادى الذى يسئ الكثيرون فهمه، فيتصورونه تفسير الأمور بالمادة، فيقال هذا الإنسان مادى، ويعنون به إنسانا تنصب اهتماماته على المادة، ولا يعترف بما عداها من المسائل الروحية والإنسانية! فى حين أن المقصود – فلسفيا – أنه إنسان ملحد لا يؤمن بوجود خالق للكون. وإنما يؤمن بأن الكون خلق نفسه! مع أن ظواهر الحياة

كلها لا تشير أبدا إلى وجود فعل بدون فاعل، ولا صنع بدون صانع، وبالتالى لا يوجد خلق بدون خالق، ولا يوجد كون بدون وجود خالق هذا الكون !

ولكن هكذا ضلل الماديون فى القرن التاسع عشر الجماهير ! وكان خطأ كارل ماركس القاتل هو أنه اقتنع بالفكر المادى، مع أن اهتماماته لم تكن تنصب على هذه المسائل الفلسفية، وإنما كانت تنصب على الأمور الاجتماعية! فسلب نظريته الجانب الروحى والإيمانى، الذى بدونه يتحول الإنسان إلى آلة صماء !

على كل حال فإنه لأمر طيب أن يكون بالقاهرة مركز علاجى مهم، تتفوق به على دول المنطقة العربية، ويأتى إليه أبناء الوطن العربى من جميع الأنحاء طلبا للشفاء، كما أنه أمر يبعث على الفخر أن تقدم قواتنا المسلحة لأبناء الوطن المصرى والوطن العربى مثل هذا المركز الطبى المتقدم بأجهزته الحديثة، وتتجاوز بذلك مهمة الدفاع عن الوطن إلى مهمة الدفاع عن صحة الإنسان وعلاجه وفقا لأحدث نظم العلاج، كما أنه أمر جدير بالثناء أن يسبغ المشير محمد حسين طنطاوى على هذا المركز عنايته، وأن يكون على رأس المركز طبيب مثقف شديد الإدراك لرسالته الإنسانية، يقود مجموعة من المساعدين والمساعدات على درجة عالية من الكفاءة، وهو اللواء طبيب محمد رضا.

ولعل هذا المركز بهذا الوصف الأمين الذى وصفته به، يغير من صورة بعض المستشفيات فى بلدنا – العامة والخاصة – التى اكتسبت سمعة غير طيبة بين الجماهير المصرية، بسبب النوعية الرديئة للممرضات، وسوء

العلاج، والاستغلال البشع للمرضى! وهو مايجعلنى فى كثير من الأحيان، عندما أقرأ ما يرد إلى من شكاوى فى هذا الصدد، أتساءل: لماذا لا يريح الفقير فى مصر الدولة ويريح نفسه ويموت ! بدلا من هذا التشبث الأحمق بالحياة، الذى لا جدوى منه فى بلد كمصر تتدهور قيمة حياة الفقير فيها، وترتفع قيمة كل شئ فيما عداه ! ويتعامل الناس فيما بينهم بوحشية وبدون رأفة أو رحمة !

وهذا هو ما يفقدنى الثقة فى كل ما أراه من مظاهر التدين فى بلدنا، خاصة ما هو متمثل فى انتشار المصليات فى كل موقع عمل، بل وفى كل دور من أدوار البناء ، وذلك كوسيلة للتهرب من العمل وخدمة مصالح الجمهور! خصوصا وفى وسع الجميع الصلاة فى بيوتهم بعد انتهاء وقت العمل، كما كان يحدث فى مصر قبل بروز هذه الظاهرة الغريبة !

فالإسلام لم يحتم على المسلمين أداء صلاة الظهر فور سماع الأذان، وكتاب الله قد نص فقط على صلاة الجمعة ، فى قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله، وذروا البيع» .

ولم يقل : «إذا نودى لصلاة الظهر» ! كما يحدث حاليا !

بل من الثابت أسلاميا أن ثلاث صلوات من الصلوات الخمس يستحب تأخير وقتها قليلا ! ومنها صلاة الظهر خاصة ! وذلك لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم» - أى أخروا صلاتها حتى تنكسر حدة الشمس ويظهر الظل للجدران، ليسهل السير فيه إلى المساجد. كذلك فإن صلاة العصر يستحب تأخيرها عن أول وقتها ،

لايؤخرها إلى تغيير قرص الشمس! وبالنسبة لصلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ما قبل ثلث الليل، لقول الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه: «لولا أن أشق على أمتى، لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه».

وحتى لا يظن القارئ أننى أبدى رأيى الشخصى، فقد استقيت ذلك مما ورد فى قسم العبادات من كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» ص١٥٩-١٦٠! وهو مايكشف التدين الكاذب للبعض، الذى لايعكس سلوكا إسلاميا حقيقيا يتمثل فى إتقان العمل وحسن المعاملة!

ومعنى ذلك كله، هو أنه لوكان مانراه من مظاهر التدين حقيقيا، لانعكس ذلك إيجابا على حالنا، وخصوصا على حال مستشفياتنا تمريضا وعلاجا! ولكن ماتناولته فى كثير من مقالاتى، خصوصا سلسلة مقالاتى تحت عنوان: «من المستشفى إلى الدار الآخرة» - يوضح أن المسافة شاسعة بين مظاهر التدين والتدين الصحيح!

وهذا مايقودنى إلى إبراز هذه الملاحظة الغريبة، وهى أن «الناس إللى تحت» هم أقسى على بعضهم البعض من قسوة «الناس إللى فوق» عليهم! ففى المستشفيات ترى الممرضات، وهم أصلا من «الناس إللى تحت»، يعاملون المريض الفقير الذى ينتمى إلى طبقتهم بقسوة غريبة، ويهملون رعايته لمجرد أنه فقير!

وفى الشوارع ترى رجال البوليس، وهم أصلا من «الناس إللى تحت»، يعاملون الباعة الجائلين بشراسة، ولا يترددون فى إلقاء ما يحملون من فاكهة وخضراوات فى الطريق، أو مصادرته!

وأما فى المصالح الحكومية، فإن الموظفين، وهم أيضا من «الناس إللى تحت»، يعاملون الجمهور الفقير الذى ينتمى لنفس طبقتهم، بازدراء، ويستخفون بمصالحه، ويتعمدون تعطيل أعماله، ولايترددون فى مرمطته بين المكاتب، وأحيانا بين البلاد، ويتعسفون فى مطالبته باستيفاء الأوراق!

وهو ما يكسر القاعدة التى تقول إن «السمك الكبير يأكل السمك الصغير»، ففى مصر يأكل السمك الصغير بعضه بعضا!

فلقد سبق لى أن تناولت قصة الطفل الصغير الذى دخل مستشفى الأطفال الجامعى بالإسكندرية بسبب إغماءة بسيطة، وكيف أهملت الطبيبة النوبتجية علاجه حتى توفى! وذلك على الرغم من أن والده صيدلى ينتمى للأسرة الطبية! بل إنها لم تتردد فى استدعاء بوليس النجدة له لمجرد جزعه على ابنه لإهماله، وإلحاحه فى المطالبة بتقديم الخدمة الطبية اللازمة له!

فلو كان هذا الطفل ابن مسئول كبير، لاهتز المستشفى لأجله، ولبذلت الطبيبة كل ما يمكنها لإنقاذ حياة الطفل، ولما تركته مهملا حتى مات! ولكن والد الطفل كان زميلا وأحد أفراد الأسرة الطبية - أى من نفس طبقة «الناس إللى تحت» ، ومن هنا استحق الإهمال حتى الموت!

وقد أفلتت الطبيبة بجريمتها، فلم أسمع أنها حوسبت على هذه الجريمة، أو أنها لقيت جزاءها! فالطفل هو من «الناس إللى تحت». وحياة الناس إللى تحت رخيصة وبدون ثمن!

والأمر ينطبق على جميع الأحوال! وهو مايبين أن الدين فى مصر مجرد مظهر لا جوهر عند الكثيرين. وهو أيضا مايبين غياب دور الأزهر

......

ووعاظ المساجد والجماعات الإسلامية فى شرح معنى الدين والتدين للجمهور الإسلامى!

فعلى الرغم من وجود مئات الألوف من المساجد والجوامع والزوايا وغيرها فى مصر، فإن المصلين يخرجون عادة كما دخلوا! - أى بدون فهم صحيح للدين الإسلامى، الذى حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه فى عبارة جامعة مانعة: «الدين المعاملة»! وفى قوله صلوت الله عليه وسلامه: «أحسن مايدخل الناس الجنة، تقوى الله وحسن الخلق». وقد حدده الشيخ محمد عبده «بمراقبة الله تعالى» فكان يقول: إن مراقبتى لله تعالى تمنعنى من كذا أوكذا»!

ومن هنا مازلت على قولى من أن ماينقصنا فى مصر هو الدين! الدين بالمعنى الذى ذكرته فيما مضى. وليس الدين الذى يطنطن به الكثيرون من شيوخ الجوامع، أو تبشر به جماعات التكفير والإرهاب! أو الدين المظهرى المتمثل فى حرص الكثيرين على أداء صلاة الظهر فى أوقات العمل! وقد لايؤدون بقية الصلوات بعدها! أو يؤجلون أداءها إلى حيث تسنح ظروفهم! خصوصا والإسلام يسمح بجمع الصلوات المؤجلة لتصلى فى وقت واحد!

إن ماينقص مصر هو الدين بالمعنى الذى حدده الإمام الشيخ محمد عبده، وهو مراقبة الله تعالى فى كل عمل، والإيمان بالحساب فى الدار الآخرة، وبوجود ثواب وعقاب! إن الدين بهذا المعنى يمثل العمود الفقرى لأى مجتمع، لا تستقيم بدونه الحياة، ولا يرفع الناس بدونه هاماتهم! فمن المحقق أن الحياة المعاصرة، بإمكاناتها الجبارة ومغرياتها، قد شغلت الكثيرين عن حقيقة غائبة، وهى أن هذه الحياة - مهما طالت - فإنها حياة قصيرة جدا بالنسبة للحياة الآخرة التى هى حياة أبدية!

وبالتالى فليس من الحكمة أن تصرف مثل هذه الحياة القصيرة الناس عن الحياة الأبدية! لأن هذا أشبه بمن يضحى بعدة مليارات من الجنيهات فى سبيل الاستيلاء على بضعة قروش!

وفى الوقت نفسه فإن هناك الكثير من الأشياء غير المفهومة! فما هو معنى هذه الظاهرة الجديدة، وهى تجاوز أطماع الناس وجشعهم الألوف من الجنيهات، إلى الملايين، فالمليارات؟ فى حين أن احتياجات المرء الحقيقية- مهما تمادى فيها - لايمكن أن تصل إلى هذا الحد!

بل فى حين أن الصحة على سبيل المثال - هى أثمن بكثير جدا من مئات المليارات!

وعلى سبيل المثال، وعودة إلى بداية مقالى، فإنى عندما أصبت بآلام الظهر، وحرمت من نعمة المشى بدون ألم، شعرت بأن أى مال أملكه لن يعوضنى عن هذه النعمة التى وهبها الله لى مجانا! وأننى لو كنت أملك بضعة مليارات من الدولارات، لما عوضنى ذلك عن متعة أن أجوب مدن العالم مشيا على قدمى، وبى من الصحة ما يمكننى من ممارسة حياتى كما تعودت وكما أود! وعندما استعدت قدرتى على المشى بدون ألم، شعرت بأنى امتلكت ماهو أثمن بكثير جداً من تلك المليارات!

إن تركيز البعض على جمع الثروة دون مراقبة الله فى جمعها، هو حمق بالغ! فهناك توازن فى الكون، واختلال الميزان يكون - بالضرورة - لحساب جانب على حساب الجانب الآخر! ومادمنا نؤمن بوجود إله فى الكون، فإن الحكمة وحدها - ناهيك عن الدين - تلزمنا بأن نؤمن بكل مايترتب على ذلك، وعلى رأسه أننا لانستطيع أن نخدع المولى سبحانه وتعالى! أو نحسب أنه كان غافلا عما فعلناه! وقد وصف الله الذين يفعلون

ذلك وصفا بليغا، فقال: «أولئك كالأنعام، بل هم أضل! أولئك هم الغافلون» !
ثم قال: «ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب، وما الله بغافل عما تعملون» !

هذه قضايا محسومة لكل من يؤمن بالله واليوم الآخر، فهى قضايا منطقية تترتب على الإيمان بالله واليوم الآخر، ومن هنا فإن الذين يعتقدون أن الأمور تمضى فى الكون سبهللا، هم أتعس الخلق فى الحقيقة، فقد باعوا أنفسهم بثمن بخس، وغفلوا عن هذه الحقيقة، وهى أن أحدا لن ينتفع إلا بما كسبه من حلال، وسوف يدفع غاليا ثمن ماكسبه من حرام!

قصة المستشفيات الخاصة

الأهرام وأكتوبر فى ١١، ١٢ يولية ١٩٩٩

يعتقد الكثيرون أن الإنسان فقط هو الذى له تاريخ، والحقيقة أن كل شىء له تاريخ، بل إن التاريخ نفسه له تاريخ! والسبب هو أنه لا يوجد شىء نشأ مكتملا، وإنما انطبقت عليه قاعدة الميلاد، فالتطور التدريجى حتى النضج فالاكتمال، وبالتالى يصبح له تاريخ. وهذا هو السبب فى أن دراسة التاريخ هى أساس كل معرفة، وبدون التاريخ تصبح أية دراسة سطحية، وبدون معرفة التاريخ يصبح الإنسان سطحيا!

ومن هنا كانت أهمية الكتاب الذى وصلنى من الدكتور حسين أمين، أستاذ جراحة المسالك البولية، عن تاريخ المستشفيات الخاصة، ومستقبل

الطب فى مصر. فالكتاب شائق، وفيه تأصيل لنشأة المستشفيات فى مصر، وتطورها، مما لا يعرفه غير المختصين بالطب فى مصر. وبه معلومة كانت مفاجأة لى، وهى أن والد الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية الحالى، وهو المرحوم محمد فهمى عبد المجيد، كان هو ومعه عدد من الشباب الوطنى الذين وضعوا فى عام ١٩٣٠ اللبنة الأولى لبناء أول مستشفى بالجهود الذاتية، وهو مستشفى المواساة بالإسكندرية، الذى افتتح فى عام ١٩٣٥، وأقيم على أحدث المواصفات والأساليب العصرية فى حينه، وله تمثال نصفى ولوحة تذكارية كبيرة فى مدخل مستشفى المواساة.

ويرجع الدكتور حسين أمين نشأة الطب الحديث إلى الحرب العالمية الأولى، التى أعطت دفعة قوية لكل الأبحاث فى ميادين الطب، واكتسب التمريض بعدها لأول مرة مكانته الرفيعة فى هذا المجال، وبالتالى أصبح لكلمة «مستشفى» معنى يختلف عن معناها قبل ذلك فى أى عصر من العصور.

وكانت مدرسة الطب، التى نشأت فى القصر الذى منحه لها العينى باشا بمنطقة المنيل، قد اكتسبت شهرة عالمية فى أواخر القرن التاسع عشر، بفضل الأبحاث الخالدة لعلماء أوربيين من أمثال العالم الألمانى (تيودور بلهارس). وفى السنوات العشر الأولى من هذا القرن كان مستشفى قصر العينى هو الوحيد فى الساحة فى أرض مصر، وقد نبغ فيه طبيب شاب هو الدكتور على إبراهيم، الذى أصبح أستاذا فعميدا فى حوالى عام ١٩٣٠. وبفضل صلته المباشرة بالملك فؤاد ورئيس الوزراء سعد زغلول، تمكن من إيفاد عدد من المبعوثين إلى لندن، ليحصلوا جميعا على شهادات الزمالة الباطنية والجراحية، وليعودوا إلى وطنهم ليشغلوا المراكز التى كان يشغلها

الأطباء الأوربيون، حتى اذا توفاه الله فى عام ١٩٤٧ لم يكن قد بقى بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول من الأساتذة الأجانب سوى أستاذين فقط.

وفى طول الثلاثينيات من هذا القرن لم يكن يقوم بالخدمة الطبية فى بلدنا سوى هذا المستشفى الجامعى، وقلة من المراكز الطبية فى المدن كان يطلق عليها اسم «المستشفى الأميرى»، ولكنها كانت جميعا محدودة الإمكانات، وغير قادرة على استيعاب الاحتياجات الطبية لمجتمع كان ينمو بسرعة. ومن هنا اكتسبت سمعة سيئة حتى إن المريض كان يشعر بأن الداخل إلى المستشفى مفقود والخارج منه مولود!

وقد كان هذا هو ما دفع الجاليات الأجنبية الكبيرة التى كانت موجودة فى مصر فى ذلك العصر إلى إنشاء مستشفياتها الخاصة. فأنشأت الجالية البريطانية لنفسها فى عام ١٩٠٣ مستشفى الأنجلو أمريكان فى منطقة الزمالك بجوار نادى سبورتنج الذى أنشأوه أيضا فى نفس المنطقة و (هو الآن نادى الجزيرة). وكان عدد أسرته ثلاثين سريرا، ويعمل به أطباء إنجليز. وقد وضع تحت الحراسة فى ظروف حرب ١٩٥٦. وعندما رفعت الحراسة فى عام ١٩٦١ كونت الجالية البريطانية جمعية خيرية جديدة تمتلك المستشفى، وزاد عدد الأسرة إلى ٦٨ سريرا، ورأسه أستاذ مصرى هو الدكتور حليم جريس.

وفى خلال عشر سنوات كانت كل من الجالية الإيطالية والجالية اليونانية قد أنشأت مستشفى بها، وذلك فى منطقة العباسية، وهما متجاوران، ويتميز مبنى كل منهما بالجمال المعمارى المتميز لكل من الحضارتين الرومانية والإغريقية. كما أنشأ الإيطاليون فى الإسكندرية فى منطقة الحضرة مستفشى آخرا مماثلا، ولكنه أصغر حجما.

وفى الوقت نفسه أنشأت الجالية اليهودية مستشفاها فى أول منطقة شبرا، التى كانت فى العشرينات من هذا القرن منطقة هادئة ذات شوارع مليئة بالأشجار والحدائق يقطنهاالأمراء والكبراء، وفيها قصر محمد على وقصر طوسون وقصر محمد توفيق رفعت باشا. وقد اكتسب المستشفى الإسرائيلى سمعة طيبة فى الثلاثينات، وكان من أشهر جراحيه الدكتور على إبراهيم والدكتور نجيب مقار، ومن أشهر أطباء الأمراض الباطنية فيه الدكتور سليمان عزمى باشا.

وفى منطقة العباسية أقيم المستشفى الفرنساوى، الذى اشتهر أطباؤه بين عائلات الطبقة الأرستقراطية فى الأربعينيات. وقد استولى عليه الجيش بعد عام ١٩٥٦، وتحول إلى مستشفى الطيران الحالى الذى يعد أحد المراكز الطبية المهمة للجيش المصرى.

وبالإضافة إلى هذه المستشفيات الكبيرة ذات التخصصات المتعددة، أنشأت الجاليات الأجنبية بعض المستشفيات ذات التخصص الواحد، مثل مستشفى الولادة فى منطقة الحضرة بالإسكندرية. وكان قد سبق ذلك إنشاء حكومة الاحتلال البريطانى مستشفى كتشنر للنساء فى حى شبرا.

وكان أول مستشفى للطب النفسى هو الذى بنى فى منطقة حلوان فى عام ١٩٢٥ على يد طبيب اسمه (روجرز) وقد خصصه لمرضاه هو شخصيا. وعندما توفى عام ١٩٤٠ استمر فى إدارته أحد أطباء المستشفى وهو الدكتور بنيامين بهمان، وكان قد عاد توا من دراسته بإنجلترا متخصصا فى الأمراض النفسية. ثم اشترى المستشفى من زوجة الدكتور روجرز فى أثناء الحرب العالمية الثانية عندما اقترب رومل من الإسكندرية. وقد اكتسب هذا المستشفى سمعة طبية فى عهد الدكتور بهمان

وصهره الدكتور فتحى لوزا، حتى اختارته هيئة الصحة العالمية فى عام ١٩٧٣ مركزا لتبادل المعلومات لعقاقير الأمراض النفسية. وقد زاد عدد أسرة المستشفى إلى ٢٥٠ سريرا، وأضيف إليه أقسام علاجية متخصصة ذات صلة بالأمراض النفسية، مثل علاج الإدمان والأطفال المعوقين.

على هذا النحو كانت الجاليات الأجنبية فى مصر هى أول من اهتم بإنشاء المستشفيات الخاصة، لتوفير العناية الطبية لأبنائها. وإنقاذا لهم من مصير أبناء الشعب فى مستشفى قصر العينى والمستشفيات الأميرية المنتشرة فى عواصم الأقاليم المصرية، والتى لم تتخلص من سمعتها السيئة التى اكتسبتها منذ أن كانت تنفرد بعلاج أبناء الشعب، على الرغم مما أصابها من تطوير ارتفع ببعضها إلى مستوى المستشفيات الخاصة الممتازة! أقول ذلك وفى ذهنى مستشفى بولاق الدكرور فى عهد مديره الدكتور إسماعيل كامل، أو مستشفى المطرية التعليمى، وقد كتبت عن ذلك فى حينه.

على أن مستشفى قصر العينى لم يتخلص حتى وقت قريب جدا من سمعته السيئة، فأذكر فى ذلك أننى عندما أصبت بإغماءة سكرية منذ بضعة أعوام، وكاد مستشفى الهرم ينقلنى إلى الدار الآخرة بجهل أطبائه وإهمالهم (وقد رويت هذه القصة فى حينه) أن استنجدت زوجتى بصديقنا الدكتور إبراهيم فوزى، وكان وقتذاك يشغل منصب وزير الصناعة، فأشار عليها بنقلى فورا إلى مستشفى قصر العينى، وكان فى ذهنه ما طرأ على المستشفى من تطور هائل فى بعض أقسامه، ولكن زوجتى كان فى ذهنها سمعة قصر العينى السيئة! فرفضت ـ جزعة ـ الفكرة على الفور، واتصلت بالدكتور ماهر مهران وزير الصحة والسكان وقتذاك الذى أشار عليها بنقلى إلى مستشفى عين شمس التخصصى، وقبلت زوجتى ذلك على الفور.

والطريف فى هذا الصدد أن الأمر لم يكن يتطلب نقلى إلى أى مستشفى آخر. فلو وجد فى مستشفى الهرم وقتذاك طبيب متخصص فى طب الطوارئ لسارع إلى إنقاذى بحقنة جلوكوز أو بكوب ماء محلى بالسكر، وعندئذ أفوق من غيبوبتى كأن لم تكن! ولكن الطبيب الذى يتولى قسم الطوارئ! فى ذلك الحين كان متخصصا فى البلهارسيا والانكلستوما وليس متخصصا فى طب الطوارئ! فقد كان مخصصا فى الأمراض المتوطنة! فشخص الحالة بأنها جلطة فى المخ! ولو استسلمت زوجتى لهذا التشخيص لحدثت الجلطة بالفعل!

وهذا ما جعلنى منذ ذلك الحين أطالب بالعناية بأقسام الطوارئ فى مستشفياتنا، لأن نصف الموتى فى المستشفيات المصرية يموتون فى أقسام الطوارئ! وأقرب مثال لذلك طبيبة الأطفال بالإسكندرية التى قضت على حياة طفل بإهمالها!

على كل حال، فكما أن التفكير فى إنشاء المستشفيات الخاصة بدأ من الجاليات الأجنبية، فكذلك بدأ التفكير فى إنشاء مستشفيات خاصة من جانب المصريين من الجمعية الخيرية القبطية، التى أسسها بطرس باشا غالى فى عام ١٩٨٠ مع مجموعة من الأسر القبطية العريقة، مثل أسرة خياط وأسرة سميكة وأسرة مشرقى والدكتور مدير نعمة الله ونجيب إسكندر باشا ونجيب محفوظ باشا أستاذ أمراض النساء الشهير والدكتور إبراهيم فهمى المنيلاوى أستاذ الجراحة.

وكانت الجمعية القبطية قد أنشأت أولا مستشفى صغير فى منطقة كلوت بك فى عام ١٩٨٠، ثم آخر أكبر قليلا فى عام ١٩١٣ بمنطقة الظاهر، ثم المستشفى القبطى المعروف حاليا بشارع رمسيس. وقد افتتح المستشفى الأخير فى عام ١٩٢٦، وقام بافتتاحه الملك فؤاد.

والطريف أن الملك فؤاد حاول أن يطلق على المستشفى اسم ابنه الأمير فاروق، ولكن إدارة المستشفى رفضت، فحفظ قرارا بالإنعام برتبة الباشوية على مدير المستشفى، ولم يصدر إلا فى عهد وصاية الأمير محمد على بعد وفاة الملك فؤاد. وقد استولت الحكومة على المستشفى فى عام ١٩٦٤، وأصبح تابعا للمؤسسة العلاجية لوزارة الصحة، وتحول إلى مستشفى أميرى لا يفترق كثيرا عن مستشفى قصر العينى القديم!

ومن هنا حين دخله صحفى معروف بجريدة الجمهورية وهو المرحوم بدوى محمود فى نوفمبر ١٩٩٤، لم يلبث فيه طويلا، فقد نقلته طبيبة لاهية بالمستشفى فى أقل من ٢٤ ساعة إلى الدار الآخرة! مثلها فى ذلك مثل طبيبة مستشفى الأطفال بالإسكندرية!

والمهم هو أن إنشاء المستشفى القبطى فى ذلك الحين حفز الجمعيات الخيرية الإسلامية على إنشاء مستشفيات مماثلة من باب التنافس على فعل الخير. وكان أولها جمعية المواساة الخيرية فى الإسكندرية، وكان مشروعها يقوم على إقامة مستشفى يخصص جزء منه للعلاج بالمجان، وقسم آخر للعلاج بالأجر ينفق من ربحه على القسم المجانى، وبناء عمارة سكنية بالإيجار ينفق من ريعها على المستشفى.

وبالفعل اشترت الجمعية قطعة الأرض المخصصة للمستشفى فى عام ١٩٣٠، فى الوقت الذى اشترى المليونير اليونانى الشهير كوتسكا قطعة أرض أخرى لإقامة مستشفى للجالية اليونانية فى الإسكندرية، ولكن نظرا لأن الممولين المصريين لم يكونوا من ذوى الثراء، وللحصول على التمويل اللازم بسرعة، استبدلت جمعية المواساة الخيرية بقطعة الأرض التى تملكها، وهى القطعة الأفضل التى تطل على شارع أبوقير، قطعة الأرض

التى يملكها المليونير كوتسكا والتى تقع خلف القطعة الأولى. وبالفعل تم بناء مستشفى المواساة بسرعة فى خلال ثلاث سنوات فقط، وتم افتتاحه فى عام ١٩٣٥، ولم يتم تنفيذ مستشفى كوتسكا إلا بعد بضع سنوات.

والمهم هو أن بناء مستشفى المواساة فى الإسكندرية لم يتم بسهولة، وإنما تم عبر معركة وطنية، فقد كان مؤسس الجمعية هو المرحوم محمد فهمى عبد المجيد، والد الدكتور عصمت عبدالمجيد، وعندما أجريت مناقصة لاختيار مقاول التنفيذ، رسا العطاء على مقاولين، أحدهما مصرى وكان سعره أعلى، والثانى أجنبى. وقد رأى السيد محمد فهمى عبد المجيد إعطاء المقاولة للمقاول المصرى بعد تخفيض سعره ليصبح مماثلا للمقاول الأجنبى. وقد كانت هذه الحادثة مثارا لكثير من المشاكل لجمعية المساواة الخيرية ومستشفى المواساة، فقد تدخل رجال القصر الملكى لترشيح مقاول مصرى آخر، ولما رفضت إدارة الجمعية ذلك، رفض القصر - الملك فؤاد - إطلاق اسمه على المستشفى ووضع حجر الأساس للمستشفى، ولكن الجمعية لم تأبه! ولما وجدرجال القصر عملية البناء تتم دون إعاقة، أكرهوا طلعت حرب باشا على توقيع حجز عقارى على عمارة المولساة التى ينفق من ريعها على مشروع المستشفى، وتم بيعها بالمزاد نظير الأقساط المتأخرة.

على أن هذه الحرب على الجمعية أثارت روح التحدي فى القوى الوطنية، فقد تبنى القضية صحفيون بارزون مثل فكرى أباظة والدكتور محمد حسين هيكل والدكتور طه حسين، ومن هنا أقبل الأثرياء من المصريين مسلمين وأقباطا، بل من الأجانب على التبرع للمشروع، وأصبح مشروع إنشاء مستشفى المواساة رمزا للتحدى بين الوطنيين ورجال السراى.

والمهم هو أن مستشفى المواساة مثل تطورا مهما في الخدمة الطبية، فقد أدخل فيه وسائل الفندقة الترفيهية، مثل تكييف الهواء، وأجهزة التليفون، وسماعات الراديو في غرف المرضى، كما جهز بمحطة لتوليد الكهرباء في حالة انقطاع التيار، وأدخل فيه لأول مرة نظام الإستدعاء للأطباء والممرضات (Blipp) واستقطب الكثير من خيرة الأطباء والممرضات.

وبسبب هذا النجاح الذى لقيه المستشفى، أراد القصر أن يكون له نصيب فيه، فتبرعت الملكة نازلى للمستشفى بمبلغ ضخم بلغ خمسمائة جنيه، وزار الملك فاروق المستشفى في أواخر عام ١٩٣٦ . ولكن العلاقة ساءت مرة أخرى عندما أراد رجال القصر استعمال المستشفى فى علاج أسرهم مجانا! فرفض مجلس الإدارة، لذلك عندما أقامت الجمعية حفلة خيرية في أكتوبر ١٩٣٨ ، يحضرها الملك فاروق، أصر رجال القصر على منع رئيس الجمعية من إلقاء كلمة الترحيب. وصمموا على أن يلقى الكلمة أحد أطباء المستشفى! وقد واجه السيد محمد فهمى عبدالمجيد ذلك بالامتناع عن حضور الحفلة واستقبال الملك! وإزاء هذا التحدى أجبر القصر أعضاء الجمعية على الاستقالة، وتم فصل إدارة المستشفى عن إدارة الجمعية الخيرية، الأمر الذى مهد لسيطرة القصر على المستشفى، فقد أفرد فيه جناح خاص للملك فاروق، يستعمله للعلاج الطبى وغيره من النشاطات! وقد توفى مؤسس المستشفى السيد محمد فهمى عبدالمجيد فى عام ١٩٤٣ حزينا كسيف البال، ولكنه أنصف بعد رحيل فاروق، وأقيم له تمثال نصفى ولوحة تذكرية كما أشرنا فى بداية المقال.

والمهم هو إنه كان بعد إنشاء مستشفى المواساة أن أنشئ مستشفى جمعية الهلال الأحمر فى عام ١٩٣٧ ، على مقربة من المستشفى القبطى بالقرب

من محطة سكة حديد مصر، وقد تبرعت له الأسر الثرية وأميرات الأسرة المالكة، وقد تميز عن غيره من المستشفيات بوجود قسم كامل للحوادث والاصابات يعد الثالث على مستوى العالم كله، ولم يسبقه إلا مستشفى في برمنجهام بإنجلترا وآخر في موسكو. وكان من أقطاب هذا المستشفى عند إنشائه الدكتور كامل حسين، الأب الروحي لجراحة العظام في مصر، وصاحب قصة (قرية ظالمة) التي حصل بها على جائزة الدولة التشجيعية في الأدب.

وقد استولت الحكومة على هذا المستشفى في سنة ١٩٦٤ مع كثير من المستشفيات الشهيرة، وهدم عام ١٩٨٤ وأنشئ مبناه الجديد بقرض كبير من الحكومة الفرنسية، وأعيد افتتاحه في عام ١٩٨٨، وبذلك انضم إلى قائمة المستشفات الأميرية الشهيرة! بعد أن كان ثالث مستشفى في العالم متخصصا في الحوادث والإصابات.

فعندما أصيب الصحفي المرحوم بدوي محمود بنزلة قلبية في المساء ونقلته زوجته إلى مستشفى الهلال الأحمر تحت اعتقاد خاطئ بأنه ثالث مستشفى في العالم في الحوادث والإصابات، رفضت موظفة الاستقبال قبوله، بحجة أنه لا يوجد دكتور في المستشفى لاستقبال الحالة في ذلك الوقت المتأخر! وطلبت الانتظار حتى صباح اليوم التالي في الساعة العادية عشرة حتى يحضر الطبيب! وعندما طلبت منها زوجة بدوي محمود استدعاء طبيب متخصص على حسابها، رفضت الموظفة هذا الطلب ونصحت بالتوجه إلى مستشفى آخر! ورأى دكتور الإسعاف وقتذاك نقله إلى المستشفى القبطي، وهناك كان ينتظره ملاك الموت عزرائيل، فنقله على جناح السرعة إلى الدار الآخرة! ومعنى ذلك أنه بعد أن كان مستشفى

الهلال الأحمر يعد ثالث مستشفى في العالم في الحوادث والإصابات، أصبح الثالث بعد المائة!

وعلى كل حال فقد كانت هذه الواقعة في نوفمبر ١٩٩٤، وقد كتبتها في حينها في مقالي الذى نشرته جريدة الأهرام ومجلة أكتوبر يوم ١٩٩٥/٢/٢٦ تحت عنوان ساخر هو (تذكرة السفر إلى الدار الآخرة)، ولعل المستشفى اليوم قد تخلص من موظفة الاستقبال ومن طبيب الطوارئ الذى يحضر إلى عمله الساعة العادية عشرة صباحا، وأصلح من حاله ليعود إلى ما كان عليه قبل نصف قرن مضى!

مشكلة العلاج الطبى

الأهرام وأكتوبر فى ٢،١ أغسطس ١٩٩٩

الخدمة الطبية فى أى بلد هى مقياس رقيه وتقدمه فى مضمار الحضارة، ومن هنا تكرس الدول لها جانبا كبيرا من ميزانياتها، وهى تعلم أن ما تنفقه فى هذا الميدان يعود عليها أضعافا مضاعفة، فمن مجموع صحة الأفراد تتكون صحة الدولة، والشعب العليل الذى تركبه الأمراض يعكس دولة عليلة تركبها الأمراض. لذلك نرى الرعاية الطبية فى دولة مثل الولايات المتحدة تلتهم سبع ميزانية البلاد، وتتزايد تدريجيا لتصل فى بداية القرن الواحد والعشرين إلى خمس ميزانية البلاد! وفى إنجلترا وصلت الميزانية السنوية المخصصة للخدمة الطبية ٣٧ مليار جنيه

استرليني (سبعة وثلاثين مليار جنيه استرليني)! مع ما هو معروف من أن عدد سكان بريطانيا هو نفس عدد سكان جمهورية مصر العربية حاليا!

وقد رأينا في مقالنا الأول الذي نشرناه عن قصة المستشفيات الخاصة، كيف أن السبب الأساسي في نشأتها كان قصور الخدمة الطبية في مصر، وانحصارها في مستشفى قصر العيني صاحب السمعة المدوية في نقل المرضى إلى الدار الآخرة! وفي المستشفيات الأميرية؛ الأمر الذي دعا الجاليات الأجنبية في مصر إلى إنشاء مستشفياتها الخاصة. فظهر منذ أوائل هذا القرن مستشفى الأنجلو أميريكان للجالية البريطانية، والمستشفى الإيطالي والمستشفى اليوناني والمستشفى الفرنساوي، كما أنشأ اليهود المصريون المستشفى الإسرائيلي، وأنشأ الأقباط المصريون المستشفى القبطي، وعمل في هذه المستشفيات كبار الأطباء المصريين بالإضافة إلى الأطباء الأجانب، وكان التمريض يقوم به في الغالب الراهبات، ثم أخذ الأثرياء المسلمون في بناء المستشفيات الخاصة، فكان ثمرة ذلك مستشفى المواساة في الإسكندرية الذي مثل تطورا مهما في الخدمة الطبية، ثم مستشفى الهلال الأحمر الذي تميز عن غيره من المستشفيات بوجود قسم كامل للحوادث والإصابات كان يعد الثالث على مستوى العالم كله!

ثم جرى تأميم هذه المستشفيات على مرحلتين بعد ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٤ ، ففقدت صفتها الخاصة المميزة في العلاج الطبي، وأضيفت إلى قائمة المستشفيات الأميرية وعلى رأسها مستشفى قصر العيني! وانهارت فيها الخدمة الطبية التي كانت تميزها كمستشفيات خاصة!

وفي الوقت نفسه، كانت بعض الأسر المصرية والأفراد من أثرياء مصر يقومون بإنشاء مستشفيات كبيرة من صدقات وزكاة أموالهم، وخصوصا

لصالح غير القادرين، وكان أشهر هذه المستشفيات مستشفى أسرة الدمرادش فى منطقة العباسية، الذى تبرعت بكامل تكليفه قوت القلوب هانم الدمرداشية، وافتتح فى الأربعينيات، ومستشفى سيد جلال فى باب الشعرية، وقد منحت الحكومة مستشفى الدمرداش - الذى أعطيت حق إدارته - إلى كلية الطب فى جامعة إبراهيم باشا التى سميت فيما بعد بجامعة عين شمس، كذلك ضم مستشفى سيد جلال إلى كلية الطب فى جامعة الأزهر.

ولما كان عدد أسرة هذه المستشفيات غير كاف لمواجهة الاحتياجات المتزايدة، لذلك أخذ الكثير من الأطباء الكبار فى إنشاء مستشفياتهم الخاصة بهم، والمخصصة بالكامل للعلاج الخاص. وكان أول هذه المستشفيات هو مستشفى الروضة للدكتور على بك رامز أستاذ الجراحة، الذى تأسس عام ١٩٣٤، ومستشفى الدكتور مورو باشا فى عام ١٩٣٧، وتلاه مستشفى الدكتور الكاتب بك فى عام ١٩٤٢. وكان من أشهر الأطباء الذين مارسوا طبهم فى هذا المستشفى الدكتور إبراهيم بدران، والدكتور ممدوح جبر، والدكتور مصطفى الشربينى. وقد خلد أبناء الدكتور على باشا إبراهيم ذكراه بإنشاء مستشفاهم الخاص فى منطقة الدقى، وأسموه على اسمه، ومازال يعمل ابنه الأكبر الدكتور حسن إبراهيم أستاذ الجراحة، والشاعر.

كانت هذه المستشفيات - كما يقول الدكتور حسين أمين - هى الرائدة فى هذا المجال، وتلاها كثير من المستشفيات المماثلة، ومنها مستشفى الدكتور عانوس فى منطقة الدقى، ومستشفى الشبراويشى على بعد أمتار منه، وقد افتتح فى عام ١٩٥٧، ومستشفى جاردن سيتى، ومستشفى النيل للدكتور البحيرى، ومستشفى جوهر للولادة فى حى الروضة، ومستشفى مجدى

للولادة فى حى الدقى، ومستشفى الدكتور مظهر عاشور في مصر الجديدة ومستشفى الدكتور كمال شعير بالدقى للخصوبة وأمراض الذكورة.

وقد اقتصر النشاط الطبى المتخصص فى مصر على هذه المستشفيات، إلى أن افتتح مستشفى القاهرة التخصصى فى عام ١٩٨١ الذى أدخل مفهوما جديدا إلى هذا المجال، وهو المستشفى الذى يجمع كافة التخصصات تحت سقف واحد.

وقد تلا إنشاء هذا المستشفى المتطور مستشفى المقاولين العرب، الذى أنشئ لعلاج موظفى وعمال شركة المقاولين العرب، وكبديل أفضل من علاجهم بالتأمين الصحى الإجبارى فى مستشفيات وزارة الصحة، مع تخصيص جزء منه لعلاج الجمهور العادى كمستشفى خاص.

أما المستشفى الثالث من هذا الطراز فقد أنشئ على أرض مجدى باشا، وهو السلام الدولى، وتلا ذلك على مدى الثمانيات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) مستشفى النيل بدراوى، ومستشفى مصر الدولى، ومستشفى السلام بالمهندسين، ومركز القلب هليوبوليس، ومستشفى النزهة الدولى، ومستشفى الدكتور بدران، ومستشفى الصفا، ومستشفى البدراوى المهندسين، ومستشفى الفيروز، ومستشفى المروة، ومستشفى ابن سينا، ومستشفى الأمل، ومستشفى دمشق التخصصى، وفى الإسكندرية مستشفى فيكتوريا ومستشفى الإسكندرية الدولى.

وفى الوقت نفسه أخذت الكثير من الجمعيات الخيرية والمساجد والكنائس فى بناء مستشفياتها المحدودة الإمكانات، كما أخذت كثير من الشركات والهيئات والمؤسسات فى إقامة مستشفيات تابعة لها، وأشهرها مستشفى

شركة مصر للطيران التى تشتهر بالتجهيزات الحديثة، ومستشفى هيئة السكة الحديد، ومستشفى شركة النصر، ومستشفى الزراعيين، ومستشفى المعلمين، ومستشفى شركة اسكو، ومستشفى شركة وولتكس، ومستشفى هيئة الشرطة الذى أقيم على الجزء الجنوبى من حديقة مستشفى العجوزة، ومنها أيضا المستشفيات العسكرية للقوات المسلحة والقوات الجوية، حتى إذا ما وصلنا إلى عام ١٩٩٣ بلغ إجمالى عدد الأسرة فى المستشفيات الخاصة فى أنحاء الجمهورية، ٦٨٤٩، منها فى القاهرة وحدها ٣٤٤٢ سريرا.

على أنه فى الوقت نفسه الذى سدت فيه هذه المستشفيات الخاصة فراغا كبيرا فى الخدمة الطبية، كانت هذه الخدمة الطبية فى عصر الانفتاح قد تحولت إلى وسيلة للتجارة والكسب، بعد أن كانت على الدوام أداة للخدمة العامة وفقا للمعايير الأخلاقية لمهنة الطب.

لقد أصبح افتتاح مستشفى خاص أشبه بافتتاح شركة للأزياء الحديثة أو شركة للمقاولات! وأصبح الهدف الأسمى لكثير من هذه المستشفيات استنزاف المريض إلى آخر قطرة فى دمه! وتوارى هدف العلاج والخدمة الطبية ليتصدر هدف الكسب السريع!

وفى الوقت نفسه كان مستوى خريجى كليات الطب ينهار بمعدل ثابت، مع تزايد الأعداد الكبيرة فى هذه الكليات، وقلة الإمكانات والأجهزة، وانشغال الكثيرين من الأساتذة بعياداتهم الخاصة عن المهمة التى كرس لها أساتذتهم حياتهم لها، وهى تخريج أطباء صالحين لخدمة صحة المواطنين.

وبذلك تراجعت الخدمة الطبية إلى بداية هذا القرن، عندما كان مستشفى قصر العينى ينفرد بنقل المرضى إلى الدار الآخرة، فأصبح يتعاون

معه في هذه المهمة المستشفيات الخاصة الصغيرة في الأحياء بالإضافة إلى المستشفيات الأميرية!

ومع المبالغة في الاستغلال، انحصر العلاج السليم في فئة القادرين من المواطنين، الذين يستطيع الفرد منهم دفع قرابة الألف جنيه أو يزيد قبل أن تطأ قدماه أرض المستشفى! ناهيك عما يدفع بعد ذلك مقابل العلاج! أما الفقراء وغير القادرين، فقد أصبح الوصول إلى القمر أقرب إليهم من ولوج هذه المستشفيات!

ومعنى ذلك أن الخدمة الطبية التي قدمتها هذه المستشفيات الخاصة كانت خدمة كم لا كيف! فلم تنتفع بها الغالبية العظمى من الشعب المصري!

وفي الوقت نفسه فإن القضية لم تعد بالنسبة لجماهير الشعب قضية مستشفيات وأسرة في مستشفيات، وإنما أصبحت قضية التشخيص السليم للمرض، الذي هو الخطوة الأولى في أي علاج ناجع، والذي أصبح، مع تدهور مستوى الخريجين، غير متاح لجماهير الشعب، وإنما أصبح متاحافقط للقادرين على دفع كشوف الأطباء الكبار المختصين!

لقد دفع مجموع درجات الثانوية العامة بأعداد كبيرة إلى كليات الطب لم تكن مهيأة أصلا لمهنة الطب، وإنما اختارها الطلاب من باب التميز بعد أن اصطلح على تسمية كلية الطب وكلية الهندسة بالكليات المتميزة. وبعد أن ارتفعت أجور الكشف لدى الأطباء الكبار إلى أرقام فلكية فقد تصور كل من حصل على مجموع كبير في الثانوية العامة أنه إذا دخل كلية الطب، فسوف ينتقل بمجرد التخرج إلى صفوف هؤلاء الأطباء وسوف يثري

ثراءهم، فأصبح هذا التصور يقود الكثيرين إلى مهنة لم يكونوا مؤهلين لها أصلا بتكوينهم النفسى!

والمهم أنه بعد أن كانت الرغبة فى هذه المهنة الإنسانية وخدمة البشرية هى الدافع قديما إلى الالتحاق بكلية الطب، أصبحت الرغبة فى الثراء هى الدافع! وهكذا أصبحنا نسمع عن الجراح الذى يتوقف وسط إجراء العملية ويخرج إلى أسرة المريض ليطالب بزيادة الأجر المتفق عليه، لاكتشافه علة لم تكن فى حسبانه، تتطلب إجراءها!

بل وجدنا معامل التحليل التى يتركها الأطباء «للتمرجية» يقومون بالفحص، ويصدمون المرضى بأمراض لم تعرفها أجسامهم!

وقد كنت أنا نفسى ضحية معمل من هذا النوع، عندما مرضت ابنتى هويدا المدرس المساعد بكلية بنات عين شمس، وطلب منى الطبيب الكبير إجراء فحوص طبية بأحد معامل التحليل الكبرى فى باب اللوق، وإذابكشف التحليل ينبئ بأنها مصابة بالسكر وبقرحة معدية، وكان وقع هذا التحليل على وقع الكارثة! وكان الطبيعى أن أخذ الطبيب الكبير يضع العلاج بناء على هذا التحليل! ولكن لما ساءت حالتها خاطبت صديقى الدكتور مصطفى المنيلاوى فى هذا الشأن، فطلب منى أن يفحصها بنفسه بالمنظار، وإذا به يكتشف أنه لا توجد فى المعدة قرحة ولا يحزنون، وإنما هو أثر لالتهاب قديم إندمل! كما أبدى شكه فى إصاباتها بمرض السكر، وقال إن مرض السكر يصيب السمان بالدرجة الأولى، ولما كان وزن ابنتى وقتذاك لا يزيد على ثلاثين كيلو جراما، فقد نصح بعمل تحليل آخر فى معمل يثق فيه، وإذا بالنتيجة تأتى سلبية لهذا المرض! وألقينا بكميات الأدوية التى

وصفت للأمراض الموهومة فى صفيحة الزبالة، ولكن لم نستطع أن نتخلص بتلك السهولة من آثار القلق والجزع الذى أصابنا بسبب التحليل السابق المخطئ، أو ما أصاب ابنتى من تدهور فى صحتها بسبب تعاطى أدوية كان يمكن أن تقضى على حياتها! ولكن هكذا يتم التلاعب بحياة الناس من أجل حفنة دولارات!

والمهم هو أن هذا هو ما دعا الدكتور حسين أمين فى كتابه إلى اقتراح ضرورة عمل دراسة نفسية لكل من يرغب فى الدخول فى كلية الطب، للتحقق من أن الجانب الإنسانى فى شخصيته أكبر من الجانب الاستثمارى! ويقول: من عجب أننا نرى الدراسة النفسية وكشف الهيئة عاملا مهما فى رفض أو قبول طلبة الكليات العسكرية، بينما مهنة الطب هى أولى المهن بهذه الدراسات وهذه الكشوف، فليس كل إنسان يصلح أن يكون طبيبا!

ويقول: إنه لا يوجه هذا الكلام فقط إلى القائمين على مكاتب التنسيق الجامعى، وإنما يوجهه إلى الطلبة أنفسهم، لكى يدرس كل منهم ما تميل إليه نفسه وشخصيته، قبل أن يقدم على دخول باب أى مهنة.

على أن هذه النصيحة لم تعد تلقى استجابة فى عصرنا هذا الذى يقتل فيه التطلع إلى المادة البشر، ويستأثر بحواسهم!

وهذا ما اكتشفته عندما كنت عميدا لكلية التربية بجامعة المنوفية، عندما جاءنى طالب يطلب منى نقله من قسم التاريخ إلى قسم اللغة العربية، وقد سعدت أن طالبا يطلب نقله إلى القسم الذى يحبه! ولكن عندما سألته عن ميوله الأدبية، وما إذا كانت تتجه إلى الشعر أو القصة أو النقد الأدبى أو غيرها، علمت أنه لا يوجد لديه أى ميل من هذه الميول، فلا هو يقرأ

الشعر، ولا القصة، ولا النثر، ولا غير ذلك! وهنا قدمت له جريدة الأهرام على مكتبى، وطلبت منه قراءة الخبر الرئيسى، فقرأ كل كلمة بالتسكين، فأردت أن أعرف منه ما إذا كان يفهم موقع كل كلمة من الإعراب، فوجدته يجهل الفاعل من المفعول به من المبتدأ والخبر من الجار والمجرور! وعندئذ سألته عن الدافع إليه لاختيار قسم اللغة العربية، فأخبرنى بأن خريجى هذا القسم يطلبون للدروس الخصوصية التى تدر كسبا للمعلم!

وعندئذ رفضت نقله، ورفضت نقل كل من لا يعرف قراءة صحيفة الأهرام باللغة العربية السليمة!

وفى اعتقادى الشخصى أن أكبر ما نكبت به أمتنا المصرية هو تغلب الجانب الاستثمارى فى شخصية الطالب المصرى على الجانب العاطفى المتصل بميوله واستعداداته الشخصية، فلقد أجمع علماء النفس على أن كل إنسان فى العالم لديه عبقرية خاصة، إذا تعهدها المرء أو تعهدتها الدولة فاق نجاح هذا الشخص نجاح كل أقرانه فى هذا الجانب، وبمعنى آخر أنه لا يوجد إنسان فاشل، وإنما الفشل مبعثه الاتجاه إلى التخصص الخاطئ البعيد عن الموهبة التى منحها الله تعالى لكل إنسان.

وقد كان إحساسى الشخصى بهذه الحقيقة، هو ما دفعنى إلى دخول قسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، وكان قسما خاملا لا ينبئ بأى مستقبل لصاحبه غير التدريس فى إحدى المدارس الإعدادية أو الثانوية، أو التعيين فى وظيفة كتابية صغيرة من الوظائف الحكومية! ولكن عشقى للتاريخ ولدراسته، وإدراكى لأهميته فى بناء الشخصية الوطنية وتكوين ثقافة موسوعية تربط الماضى بالحاضر، دفعنى إلى الالتحاق بهذا القسم، على الرغم من أن معظم خريجيه فى ذلك الوقت (١٩٥٨) كانوا يعانون

من البطالة، اللهم إلا إذا عملوا فى مدارس خاصة كانت تعطى مرتبات زهيدة لا تتجاوز سبعة جنيهات فى الشهر! (ففى ذلك الحين لم تكن قرارات التأميم قد صدرت، وأصبحت الدولة مسئولة بالتالى عن تعيين الخريجين)! ولو أننى فى ذلك الحين فكرت بعقلية استثمارية ودخلت كلية التجارة التى كان مجال العمل أمام خريجيها مفتوحا، لكنت اليوم رئيس حسابات فى إحدى المصالح الحكومية على أحسن تقدير!

وما أهدف إليه من هذا الكلام هو ضرورة أن يكون طالب الطب ممن يميل بشخصيته وتكوينه النفسى إلى دراسة هذا التخصص الإنسانى، كما كان يحدث فى الماضى وأنجب أطباءنا العظام الحاليين! فبهذا الميل الشخصى وهذه الرغبة الشخصية وهذا الاستعداد الطبيعى كفيل بالتغلب على أية عوائق دراسية، والتفوق فى المجال الذى يتخصص فيه الإنسان.

وفى الوقت نفسه علينا أن نعترف بأنه لا يوجد عندنا علاج مجانى اللهم إلا إذ كنا نخدع أنفسنا قبل أن نخدع غيرنا! ولكن علينا فى الوقت نفسه أن نعترف بأن تكفل أى دولة بالعلاج المجانى لأى شعب هى معركة خاسرة لجميع الأطراف! ولا ينتج عنه - كما يقول الدكتور حسين أمين - إلا نزيف مالى كبير للدولة لا حدود له! فقد مضى العهد الذى كان يمكن فيه للحكومات أو الجهات الخيرية أن تقدم علاجا طبيا مجانيا، بعد أن تطورت أجهزة العلاج ووصلت تكاليف بعضها إلى ملايين الدولارات.

وفى الوقت نفسه لا ينتج عن ذلك سوى قوائم انتظار لدخول المستشفيات أو إجراء الجراحات، قد تصل إلى شهور طويلة! وهو مايحدث حاليا فى انجلترا نفسها، رغم الـ ٣٧ مليار جنيه استرلينى التى تنفقها سنويا!

فعندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن وأردت عرض قدمى على أخصائى عظام، تحدد لى موعد بعد ثلاثة أشهر! ولولا أن تحايل صديق لى بالاتفاق مع مستشفى كرومويل على عرض حالتى باعتبارها حالة طارئة، لظللت أعانى من الألم ثلاثة أشهر أخرى، ولكن حقنة كورتيزون أعطاها لى أخصائى العظام قضت على الألم فى الحال!

ومن هنا يقترح الدكتور حسين أمين فتح الباب للتأمين الطبى الخاص، وهدفه - كما يقول - تخفيف وقع الكارثة المالية التى تحدث بسبب الاحتياج المفاجئ لأحد أفراد الأسرة إلى علاج طبى باهظ التكاليف.

وفى الوقت نفسه، ومن جانب الدولة، فإنه آن الأوان لأن تحتسب تبرعات الأفراد لكل من يريد الإنفاق على سرير أو غرفة أو حتى دور كامل فى أى مستشفى من مستشفيات الدولة، ضمن الحساب فى ضرائب المتبرع، كما تفعل دول الغرب، وبذلك تكسب الدولة من وراء هذا التبرع أضعاف ما تكسبه من زيادة مبلغ الضرائب عليه!.

حول طب الخوارق وقضايا أخرى

الأهرام وأكتوبر فى ١٣و١٤ مارس ١٩٩٩

الحلقة التى أذاعها الأستاذ مفيد فوزى فى برنامجه «حديث المدينة» منذ أسابيع قليلة، عن العلاج الذى يشفى كل الأمراض، أثارت اهتماما كبيرا بين الرأى العام المصرى وصلتنى أصداؤه فى كثير من المكالمات التليفونية من قرائى تستفسر عن صحة هذا العلاج، كما لو كنت أنا الذى استضفت صاحب الاختراع، وأجريت معه الحديث! والبعض ينبه إلى خطورة إذاعة مثل هذه الأحاديث التى تحقن المرضى بآمال كاذبة قد تصرفهم عن العلاج الصحيح.

ولم أكن قد شاهدت هذا البرنامج لوجودى خارج مصر، فلما عدت

تلقيت العديد من المكالمات ووصلني عدد من الخطابات المتعلقة بالبرنامج، وقد اخترت منها هذا الخطاب الذى كتبته لى قارئة طلبت منى عدم ذكر اسمها، ويمضى على النحو الآتى بعد الديباجة:

«لى رجاء من سيادتك التحقق من ظاهرة غريبة حدثت أمس، فقد استضاف الأستاذ مفيد فوزى فى برنامجه «حديث المدينة» الدكتور مهندس إبراهيم كريم، الذى تحدث عن اختراع «كما أسميه» غريب، بإمكانه أن يشفى أى مريض من أى مرض مزمن لا علاج له (أو على الأقل صعب) عن طريق أن يلبس المريض سبيكة تعلق فى رقبته، أو خاتما، أو «غويشة» - حسب نوع المرض - بها رسومات ونقوش معينة، مدعيا أن هذه السبيكة أو هذه الرسومات، بإمكانها أن تضبط مسار الطاقة داخل الجسم والاعضاء، ويمكنها - بالتالى - أن تصلح ما قد تفسده بعض الأمراض نتيجة لعدم انضباط هذه الطاقة داخل الجسم».

«والشئ الآخر المدهش، أن أعترف اطباء عظام بهذا الاختراع «إذا صح التعبير» ومنهم الدكتور عبد الرحمن الزيادى، والدكتور سامح فريد «أنف وأذن» الذى قال إنه نفسه عانى من مرض فى مجال تخصصه، وذهب إلى الدكتور إبراهيم كريم، فشفى تماما! وأنه وجد عنده مرضى يشكون من طنين فى الأذن، لأن هذا المرض يعتبر صعب العلاج.

«وقد استغرب الأستاذ مفيد فوزى أن يلجأ طبيب متخصص فى الأنف والأذن والحنجرة إلى الدكتور مهندس إبراهيم كريم، للعلاج!.

«وقد كان من الحالات التى استضافها الأستاذ مفيد فوزى الحالات الآتية:

١ ـ حالة ربو شديد لسيدة تدعى كارولين، وصل بها المرض إلى حد العلاج بالكورتيزون، وعندما أصيبت بأزمة ربو شديدة، ذهبت فورا إلى الدكتور إبراهيم كريم، الذى ألبسها خاتما على الفور، وبعد ١٠ دقائق عاد تنفسها إلى الوضع الطبيعى!.

ثم ألبسها بعد ذلك «غويشة» بها رسومات معينة، وطلب منها أن تلبسها على الدوام، فلما فعلت لم تعاودها أزمات الربو، على الرغم من تعرضها لكثير من الأتربة وغيرها مما يسبب أزمات الربو!.

٢ ـ سيدة كانت تشكو من أن كريات الدم البيضاء قليلة جدا عندها لأسباب غير معروفة، وقد استطاع هذا الدكتور ضبط كريات الدم عند هذه السيدة عن طريق إلباسها «سبيكة»!.

رجل آخر كان عنده فيروس الكبد «سى»، فشفى!.

٣ ـ شاب كان يشكو من نزيف سببه قلة عدد الصفائح الدموية، وقد أعيا مرضه الأطباء فى مصر وأمريكا، ولكن الدكتور إبراهيم كريم استطاع ـ بواسطة هذه السبيكة ـ تقليل هذا النزيف عن طريق ضبط الصفائح الدموية عنده وإعادتها إلى معد لها الطبيعى!.

«وعلى أثر مشاهدتى هذا البرنامج للأستاذ مفيد فوزى، اتصلت بطبيبى الخاص فى مستشفى عين شمس التخصصى، وهو جراح كبير، أسأله عن صحة هذا العلاج، فطلب منى عدم الاستماع إلى هذه الخرافات!.

«على أنه لما كان عدد من الدكاترة العظام الذين استضافهم الأستاذ مفيد فوزى فى الحلقة، قد أكدوا صحة هذه القصة، فقد أصبت بحيرة شديدة!.

«وقد تراءى لى أن أتصل بالدكتور عبد الرحمن الزيادى لأتحقق منه من صحة الأمر، ولكن الممرض رد على ردا جافا، وأبلغنى بأنى إذا كنت أريد الاتصال بالدكتور فعلى أن أحجز «الكشف»، ولما اتصلت ببيته قالت لى سيدة نفس الكلام.

والآن ياسيدى، هل أصدق الدكتور إبراهيم كريم، واختراعه الجديد؟ أو ماذا أفعل بعد أن عجزت عن الاتصال بالدكاترة الذين اشتركوا فى الحلقة المذكورة.

«أرجو من المسئولين إفادتى عما إذا كان هذا الكلام صحيحا أولا؟ وإذا كان صحيحا فلماذا لا يجرى الاعتراف به رسميا؟ وإذا كان غير صحيح فلماذا لايعلن ذلك حماية لأفراد الشعب من أية ادعاءات مضللة»؟.

انتهت رسالة السيدة القارئة التى طلبت عدم ذكر اسمها، وقد اهتممت بنشرها، ليس للتحقق مما إذا كان هناك بالفعل علاج يشفى كل الأمراض يتمثل فى «غويشة» أو خاتم منقوش بنقوش معينة، أو غيرذلك مما ورد فى رسالة السيدة نقلا عن حلقة الأستاذ مفيد فوزى، فتصديق ذلك يعود بنا إلى العصور الوسطى! وإنما لخطورة نشر هذه المواضيع على شعب تسوده أميه تشمل غالبيته، ويميل بحكم التاريخ إلى تصديق الأشياء الغريبة والخوارق.

لقد كان أهم وأبرز مايميز الغرب عن الشرق هو الذى يتمثل فى تخلص الغرب من فكر الخوارق كلية، والأخذ بالعلم فى كل مناحى حياته، ولذلك استطاع أن يحقق إنجازات علمية هائلة انتصر بها على كثير من الأمراض التى قتلت ملايين وملايين على طول حياة البشرية، وأنقذحياة الملايين من البشر، ولو أن الغرب لجأ إلى استخدام «الغوايش» المنقوشة أو الخواتم

المرسومة أو السبائك التي تعلق في الرقاب، في علاج الناس والقضاء على الأمراض المستعصية، لظل المجتمع البشرى قابعا في دهاليز العصور الوسطى المظلمة!

وإذا كان صحيحا أن أطباء كبارا قد صدقوا على قصة «الغوايش والخواتم»، فإنها تكون كارثة حقيقية، لأن معناها تأصيل الأوهام والخرافات في معتقدات شعبنا! فصحيح أنه قد ينفع في علاج بعض الأمراض النفسية أمثال هذه الغوايش والخواتم والسبائك، أما في حالة الأمراض التي تسببها فيروسات خطيرة تصيب الكبد، وأخطرها الفيروس الكبدى (سى)، فإن المرء في حاجة إلى أن يلغى عقله أولا حتى يصدق أن «غويشة» مرسومة بنقوش يمكنها أن تقضى على هذا الفيروس!

ومن هنا، إذا كان ما أوردته كاتبة الرسالة عن حلقة الأستاذ مفيد فوزى صحيحا، فإن الصواب يكون قد جانب الصديق العزيز، ويكون قد خالف منهجه الذى يقوم على الاستنارة والعقلانية ومخاطبة عقول الناس.

وفي الوقت نفسه فإنى أطالب الصديق الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام، وزير الصحة، بأن يكون لجنة طبية على مستوى عال، تقول كلمتها في هذه الأكذوبة قبل أن يصدقها الناس، ويلجئون إليها بدلا من أن يلجئوا إلى العلاج الصحيح على يد كبار الأطباء.

* * *

على كل حال، فلعل الخطاب التالى الذى تلقيته من القارئ ايليا لطيف بشارة، يلقى اهتمام الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام أيضا، وهو يمضى على النحو الآتى:

«سيدى الفاضل - أتمنى أن يجد ندائى وصرختى إلى كل المسئولين عن صحة هذا الشعب المسكين الاستجابة المرجوة، وأعتقد أنكم فى طليعة هذه الكتيبة التى أخذت على عاتقها الدفاع عن هذا الشعب بحكم ماجرى لك، وتصديك لأباطرة الطب والدواء من خلال مقالاتك البناءة.

«إننى ياسيدى أعمل محاسبا بصيدلية كبيرة بالقاهرة، ويزعجنى ماأراه من دمار لصحة الشباب فى هذا الزمن، إننى لا أتكلم عن تعاطى أدوية الكحة والأقراص المهدئة، لأن الموضوع أكبر من ذلك بكثير، فقد انتشر نوع جديد بين المتعاطين عبارة عن حقن تسمى (نيوبين أمبول) (Nu-bain) ليس عليها أى حظر فى التداول، لأنها لا تندرج فى جدول المخدرات الخاص بالصيدلية، وبالتالى يبيعها الصيادلة باطمئنان شديد وهم خارج المسئولية.

«والذى يزيد النار اشتعالا أنها متوافرة فى جميع أسواق مصر مع تجار الشنطة، لأنها - ببساطة شديدة - مهربة، والمكسب فيها عال ومضمون، إذ يصل إلى أكثر من ٦٠ ٪، الأمر الذى يسيل له لعاب السادة الصيادلة. إننى أعرف أن موقفهم القانونى سليم، ولكن أين القانون الإنسانى.

«سيدى - إننى أتساءل: إذا كان سعر الأمبول ١٢ جنيها، والمدمن يتعاطى - عادة - مالا يقل عن اثنين أو ثلاث أمبولات، فقل لى بالله: كيف يدبر ستة وثلاثين جنيها فى اليوم، اللهم إلا إذا كان بالسرقة أو القتل!وسيدفع الشعب ثمن هذه الفاتورة!.

«ولقد سألت أحد الأصدقاء الصيادلة الشباب عن هذه الحقنة الملعونة، فقال لى بالحرف الواحد: إنها مثل المورفين، مع اختلاف بسيط فى التركيب الكيميائى!.

«ومن هنا فإنى أضع فى يديك هذه القضية لتعرضها على المسئولين، حتى نحمى شبابنا، وأتمنى من الله أن يجعل قلمك هو السيف الذى نقضى به على هذا «الأخطبوط».

انتهت رسالة السيد ايليا لطيف بشارة، ولا أملك إلا أن أشكره على غيرته الوطنية وحرصه على شباب بلدنا، وأضع الأمر فى يد الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام، للتحقق من ضرر هذه الحقن على شبابنا، واتخاذ اللازم لإدراجها فى جدول المخدرات الخاص بالصيادلة إذا رأى ضرورة ذلك.

* * *

لعلى كنت أكثر من هاجموا التسيب والاستغلال وأخطاء الأطباء فى سلسلة مقالاتى بالأهرام وأكتوبر تحت عنوان: «من المستشفى إلى الدار الآخرة»، وقد كان ذلك بعد ما وقع لى فى مستشفى الهرم من إهمال كاد يقضى علىّ بالعجز الدائم وتلف مخى، لولا استنجاد زوجتى بالدكتور ماهر مهران، وزير السكان وقتذاك، الذى اتصل بمستشفى عين شمس التخصصى لاستقبالى فورا، فأفلت بعون الله من مصير مظلم!

ولم يكن هدفى الانتقام، أو الدعوة إلى الكفر بالأطباء والمستشفيات، لأنى حتى اليوم لا أستطيع الاستغناء عن الأطباء والمستشفيات ـ وإنما كان غرضى إشعار الأطباء والمستشفيات أن هناك رقابة شعبية إلى جانب الرقابة الإلهية، وأن على الجميع تصحيح مسارهم بالعلم والعمل المخلص فى خدمة هذه المهنة الشريفة، وكان آخر ما كتبته فى هذا الصدد ماحدث للكاتب الكبير فتحى غانم فى مستشفى الصفا بالمهندسين من إهمال كلفه حياته، واستغلال كلف دار روز اليوسف ٣٥ ألفا من الجنيهات ثمنا لعلاجه ـ وبمعنى أصح: ثمنا لموته!.

على أنى فى الوقت نفسه لا أملك الا أن أتعاطف مع صغار الأطباء الذين بخلت عليهم الظروف بالفرص الكافية لدفعهم إلى القمة، والذين تشغلهم مطالب الحياة عن التقدم العلمى فى مهنتهم، للالتحاق بصفوف الأطباء الكبار، ويجنون مايستحقونه نظير علمهم وخبرتهم الطويلة.

فقد وصلنى خطاب من الدكتور هشام منير، الطبيب بوزارة الصحة، وأخصائى الأذن والأنف والحنجرة، ردا على مقالى الذى نشر تحت عنوان «إلى من يهمه الأمر» منذ بضعة أشهر (استغرق وصول الخطاب إلى عدة أشهر!) وفى هذا الخطاب يعرض متاعب صغار الأطباء البعيدين عن الشهرة والنجومية على نحو جدير بالنشر، ففيه يقول - بإيجاز - إنه يتفق معى على ضرورة أن يتوافر فى الطبيب الشروط المثالية، «ولكن ياسيدى كيف يكون ذلك والطبيب لايحصل إلا على أقل القليل الذى يكفيه بالكاد لفتح بيته وتربية أبنائه؟ فالطبيب الذى مضى على تخرجه ١٥ عاما «وأنا واحد منهم» لايتعدى راتبه الشهرى ٢٣٠ جنيها من وزارة الصحة، يمكن أن يرتفع بالبدلات وغيرها إلى ٢٨٠ أو ٣٠٠ جنيه شهريا!.

«فإذا فتح الطبيب عيادة خاصة لزيادة دخله، اعتبر المجتمع أماكن العيادات والمنشآت الصحية بمثابة أماكن تجارية مثلها فى ذلك مثل أى مصنع أو ورشة! وأخذ أصحاب هذه العيادات يعيشون فى خوف دائم من فقد عياداتهم، لأنه بعد خمس سنوات يكون من حق صاحب العقار تجديد القيمة الإيجارية بالسعر الذى يروقه!.

«ولقد قام الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام بتطوير كبير للخدمة الطبية فى فترة وجيزة، ولكن هذا التطوير لم يصل إلى العنصر البشرى.

«إن الطبيب الذى يجد الدخل المناسب والتقدير من الدولة، لن يفكر فى ستغلال المريض، وسوف يقدم له الخدمة المتميزة، ومن يخطئ لن يكون ه عذر، ويستحق العقاب الصارم».

هذا هو ملخص الخطاب الذى وصلنى من الدكتور هشام منير، وهو يعبر عن أزمة صغار الأطباء فى وزارة الصحة، فهناك خلل كبير بين نسبة مايتوقعه منهم المجتمع، ومايحصلون عليه مقابل أداء هذا العمل، والمشكلة تتمثل فى انعكاس هذا الخلل على عملهم بما يخل بالرعاية المفروضة للمريض.

فلقد رأينا كيف أدى هذا الخلل فى مستشفى الأطفال الجامعى بالإسكندرية إلى موت طفل برئ أهملت الطبيبة علاجه لانشغالها باستدعاء بوليس النجدة لوالده عقابا له على احتجاجه على إهمال ابنه، وبطبيعة الحال فلم يكن ليخفف من لوعة الأم الثكلى كثيراً أن تعلم بالأزمة التى تعانيها الطبية المهملة!.

وفى الوقت نفسه، فلست أعتقد أن مثل هذه الظروف هى السبب الحاسم فى قصور الخدمة الطبية! فمن المحقق أن الممرضة التى كانت ترعى الكاتب الكبير فتحى غانم فى غرفة العناية المركزة فى مستشفى الصفا الاستثمارى، والتى كانت منشغلة عن رعايته بمشاهدة التليفزيون وتناول قطع الشيكولاته، تحصل على أجر مجز يناسب الـ ٣٥ ألفا من الجنيهات التى دفعتها روز اليوسف نظير العلاج الفاشل الذى انتهى بوفاة الكاتب الكبير!، ولكن ذلك لم يحل دون الإهمال!

دعنا نقول - إذن - إن مهنة الطب ليست من المهن الصناعية أو التجارية ، وإنما هى مهنة إنسانية فى الأساس، لايستطيع أن يقوم بأعبائها إلا من

وهبه الله تعالى قدرا كبيرا من الإنسانية، والإحساس بآلام الآخرين، والحرص على حياتهم، وأكثر من ذلك الشعور بأن الله قد اختصه برسالة نبيلة ميزه بها عن سائر الخلق، فإذا لم يتوافر ذلك، فسيان فى هذه المهنة إن يحصل الطبيب على ٣٠٠ جنيه فى الشهر مثل الدكتور هشام منير صاحب الخطاب، أو يحصل على بضعة آلاف من الجنيهات مثل الطبيب الذى أهمل فى علاج فتحى غانم حتى مات!.

على أن ذلك لايمنعنى من تقدير أهمية توفير الحياة الكريمة للطبيب، لكى يعيش وأسرته فى المستوى الكريم الذى يناسب مكانته المرموقة فى المجتمع، وأهمية وظيفته الإنسانية التى تتعلق بها الصحة والمرض والحياة والموت، وتهيئ له القيام بالتزاماته المهنية وأداء رسالته الإنسانية التى تفرضها مهنته بنفس راضية!.

الفصل الرابع

الجامعة والمجتمع

خطاب مفتوح إلى وزير التعليم العالى

الأهرام وأكتوبر فى ١٢، ١٣ سبتمبر ١٩٩٩

منذ نحو ثلاثين عاما، عندما كنت شابا يافعا، حدث أن تزوج صديق لى من فتاة قريبة لى عرفها عن طريقى عند مرافقته لى إلى بلدتنا ميت غمر، وكان والد الفتاة يعمل ميكانيكى وابور المياه بميت غمر. وفوجئت به بعد الخطبة يرسل إليها رسالة غرام على عنوان والدها فى العمل، وهو وابور المياه، تحت اسم: «حضرة المهندس فلان»! فنبهته إلى خطورة وقوع الرسالة فى يد المهندس الحقيقى للوابور، فيظن أن والد الفتاة يدعى أنه مهندس وابور المياه، وقد يوقع الرجل فى مشاكل هو فى غنى عنها! ولكن صديقى ابتسم فى دهاء، وقال لى: اطمئن، فلن يتسلم المهندس

الحقيقى الرسالة ولن تصل إليه، وإنما سوف تصل إلى الميكانيكى! سألته غير مصدق: كيف؟ قال: لأن أقارب المهندس يرسلون له الرسائل تحت عنوان: «حضرة الباشمهندس» وليس تحت اسم «حضرة المهندس»!

وكان ذلك صحيحا، ففى بلد الألقاب مثل مصر يحصل الجميع على ترقيات مجانية من أقاربهم وأصدقائهم، كما يحصلون أيضا على ألقاب، على الرغم من إلغاء الألقاب! فعندما عينت عميدا لكلية التربية منذ عشر سنوات فوجئت بقائد حرس الكلية يقدم لى نفسه، ويخاطبنى بلقب «باشا»! وقد ظننت فى البداية أنه يسخر منى، واربدّ وجهى، ولكنى كظمت غيظى، ثم علمت فيما بعد أن الشعب المصرى الطيب المجامل قد منح كل من يشغل منصبا رئاسيا لقب «باشا»! وذلك لتسهيل أموره وتيسيرا لإجابة طلباته! كما اكتشفت أن الجميع قد سعدوا بلقب «باشا»، وأنه يرضى فيهم نزعة أرستقراطية دفينة لم يستطيعوا تحقيقها فى أيام الباشوات والبكوات الحقيقيين!

ثم تفاقم الأمر عندما رأى المصريون أن لقب «باشا» غير كاف، فأصبحوا يقرنون اللقب برتبة «الامتياز» التى كانت تمنح للباشوات الذين يتولون الوزارة، وتبيح لهم حمل لقب «حضرة صاحب المعالى»!

وكان الأمر مقبولا فى البداية عندما اقتصر منح هذا اللقب على الوزراء، فهو استرداد للقب حرموا منه مع إلغاء الألقاب، ولكن الجميع اليوم أصبحوا يتخاطبون فيما بينهم بهذا اللقب فى ود وحرية: «معاليك قلت»! «أشكر معاليك»! إلى آخره!

والجميع سعداء بمنح أنفسهم هذه الرتب والألقاب! فالأمر لا يكلف شيئا، وهو يصدر من الأفراد فيما بينهم، ولا يكلف الرئيس محمد حسنى مبارك

عناء إصدار قرارات جمهورية بمنح نصف الشعب المصرى هذه الرتب والألقاب، كما أنه يحقق المساواة التى لم تكن موجودة قبل ثورة يوليو، فقد كانت فئة قليلة من الشعب المصرى هى التى تحمل الرتب والألقاب، والباقى محرومون منها، ولكن الغالبية العظمى اليوم تحمل هذه الألقاب!

على أنه إذا كانت هذه الظاهرة لا ضرر منها بالشكل الذى رسمناه، فإن انتقالها إلى جامعاتنا المصرية يعد كارثة أخلاقية وعلمية! فمن المعروف أن أعلى لقب علمى فى الكادر الجامعى هو لقب «أستاذ»، وهذا اللقب يحصل عليه صاحبه بعد سنوات طويلة من البحث والتنقيب والدراسة والاختبارات والامتحانات، وتقديم العديد من الدراسات الجادة التى تفحصها لجان علمية من كبار الأساتذة المتخصصين وتجيز بعضها وترفض البعض الآخر - وأيضا بعد أن يجلس إلى اللجان العلمية للترقية لمناقشته فيما كتب مناقشة علمية قد تنتهى برفض ترقيته أو توافق عليها.. إلى آخره.

لقب «أستاذ» - إذن - هو قمة جبل علمى.. على صاحبه أن يصعد إليه بأظافره الدامية وتضحيات جسيمة فى الصحة والمال والنظر والأعصاب. ومن هنا فقليل جدا من يستطيعون الوصول إليه، خصوصا وهو يعتمد على جهد صاحبه وحده، فليس فيه وساطات ولا خواطر ولا فساد، وهو - بالتالى - مطمع أسمى لكل من التحق بالجامعة معيدا، فمدرسا مساعدا، فمدرسا، فأستاذ مساعدا، فأستاذا.

على أن هذا اللقب امتهن امتهاناً خطيرا عندما أصبح يحمله اليوم المدرسون والأساتذة المساعدون الذين وصلوا إلى سن الستين دون أن يكونوا قد تمكنوا من تقديم أبحاث علمية تؤهلهم للترقية إلى درجة «أستاذ»!

فكما حدث عندما تبرع المصريون بمنح ألقاب الباشوية لبعضهم البعض، تبرع عباقرة التشريع فى التعليم العالى بمنح كل من أثبتوا عجزهم عن الحصول على لقب «الأستاذية» من أعضاء هيئة التدريس حتى وصلوا إلى سن المعاش – لقب «الأستاذية»!

فأصبح من حق كل مدرس أو أستاذ مساعد عجز عن الحصول على لقب أستاذ بجهده العلمى الخلاق، أن يحمل لقب «أستاذ» لمجرد وصوله إلى سن الستين، بعد إضافة كلمة «متفرغ» إليه!

ولا يدرى أحد كيف حدث ذلك، ومن الذى أوحى به؟ فالمفروض أن يحمل عضو هيئة التدريس اللقب العلمى الذى وصل به إلى سن الستين، بعد إضافة كلمة «متفرغ» إلى هذا اللقب، فيقال: «مدرس متفرغ» أو «أستاذ مساعد متفرغ»، أما أن يحمل لقب «أستاذ متفرغ» بكل ما يحمله هذا اللقب المزيف من تضليل وإيهام بأنه أستاذ بالفعل، فهذا ما لم يفهم أحد فلسفته أو حكمته إلى اليوم!

ولكن النتائج التى ترتبت على ذلك كانت فادحة على كل ما يمثله لقب «أستاذ» من معنى وهيبة! فقد شعر جميع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات أنهم سوف يحصلون على لقب «أستاذ» حتما، سواء بجهدهم العلمى الخلاق أو بوصولهم إلى سن المعاش! وإذا كان الأمر كذلك فما هو الداعى للمرور بتلك المراحل الشاقة للحصول على لقب «أستاذ»؟

لقد كان الفزع الأكبر أمام كل عضو هيئة تدريس هو أن يصل إلى سن المعاش دون أن يكون قد حصل على درجة الأستاذية، فهذا عار كان يصيب الجميع بالفزع ومحاولة تجنبه ببذل المزيد من الجهد العلمى ليرقى إلى هذا اللقب، ولكن اليوم اختفى هذا العار، فأصبح كل من هؤلاء يحمل

لقب «أستاذ متفرغ»، مثله فى ذلك تماما مثل الأستاذ الحقيقى المتفرغ الذى وصل إلى قمة السلم الجامعى وحصل على لقب الأستاذية بعلمه وبحوثه وإسهاماته فى الحياة الجامعية والعلمية.

وإذا لم يكن هذا هو قمة التهريج فى ميدان لا مجال فيه للتهريج، فما هو إذن التهريج؟

وإذا لم يكن هذا هو التضليل فى مجال لا يحتمل التضليل، فما هو إذن التضليل؟ وماذا يمكن أن نسمى منح لقب علمى لشخص لا يستحقه علميا؟ هل نسميه أمانة؟ وإذا كتب أحد من هؤلاء تحت اسمه لقب «أستاذ متفرغ» هل يشك أحد فى العالم فى أنه أستاذ بالفعل، وأنه حصل بالفعل على لقب «الأستاذية» ؟

والكارثة أن جميع الذين حصلوا على لقب الأستاذية المزيف قد صدقوا بالفعل أنهم أصبحوا أساتذة، والأسوأ من ذلك أنهم أخذوا يتصرفون على هذا الأساس! بل إن بعضهم أصابه الهوس، فوضع على بابه اللافتات النحاسية التى تحمل لقب أستاذ، وبعضهم عين نفسه رئيس قسم، أو نائب رئيس قسم، وأعطى لنفسه صلاحيات الأستاذ، ناسيا أن قانون الجامعات يعفى الأساتذة المتفرغين من تولى المناصب الإدارية والإشرافية، إلا فى حالة الضرورة القصوى وعدم وجود أساتذة عاملين يتولون هذه المناصب.

وهكذا سادت الفوضى الحياة الجامعية، واختفى التقليد الجامعى الراسخ المتمثل فى احترام الصغير للكبير، وهو التقليد الذى بدونه تصبح الجامعة مجرد مدرسة إعدادية أو ثانوية على أحسن الفروض!

وتساوت رؤوس الفاشلين مع القادرين! وتبجح الكثيرون على أساتذتهم الذين تعهدوهم بالرعاية وترقوا على أيديهم! وبطبيعة الحال تبجحوا أكثر

على من رفضوا ترقيتهم لعدم كفاية أعمالهم العلمية للترقية إلى الدرجات العلمية الأعلى! فقد تساوت الرءوس، وأصبح الجميع أساتذة، ويحملون جميعا لقب أساتذة، سواء كانوا مدرسين أو أساتذة مساعدين!

هذا هو الخطر الذى يهدد بتقويض النظام الجامعى وتحويل جامعاتنا إلى مدارس عليا، ويفرغ لقب الأستاذية من مضمونه العلمى، ويقضى على البحث العلمى، ويقضى على الحافز الذى يدفع عضو هيئة التدريس إلى إفناء حياته فى البحث العلمى ليحصل على لقب «الأستاذية» بعد أن أفرغت وزارة التعليم العالى هذا اللقب بالفعل من مضمونه العلمى، وأصبح يمنح للعاجزين عن الحصول عليه بحجة وصولهم إلى سن المعاش.

ومن هنا فإنى أهيب بالصديق العزيز الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، كما أهيب بالمجلس الأعلى للجامعات، أن يسارع بإزالة هذه الوصمة من حياتنا الجامعية، وأن يعيد للقب الأستاذية قيمته العلمية التى احتفظ بها منذ إنشاء الجامعة المصرية فى عام ١٩٠٨، فلا يحمله سوى الأستاذ فعلا، الذى حصل على لقب الأستاذية بعلمه وجهده العلمى الخلاق وما قام به من أعمال إنشائية ترفعه إلى المرتبة العلمية التى يستحق عليها هذا اللقب الرفيع.

وإلا فأخشى ما أخشاه أن يصبح هذا اللقب مثل الألقاب التى يتبادلها المصريون فيما بينهم اليوم، دون أن يقصدوا مضمونها بالفعل، مثل باشمهندس، وباشا، ومعالى الباشا، وغير ذلك من ألقاب التفخيم! وتفقد الجامعة جديتها فى عين المجتمع والجامعات الأخرى فى العالم العربى والخارجى، وتنهار الأخلاق الجامعية كلية، بعد أن انهار الكثير منها بالفعل!

وهو ما أخذت بوادره بالفعل، فقد أخذ بعض المدرسين الجامعيين الصغار حين يراسلون بعض الصحف يذيلون أسماءهم بلقب «أستاذ» فيذيل مدرس التاريخ الحديث اسمه بلقب «أستاذ التاريخ الحديث»! ـ أى على طريقة ترقية الميكانيكى إلى مهندس، وترقية المهندس إلى باشمهندس.. إلى آخره!

وفى الوقت نفسه عمد بعض المدرسين والأساتذة المساعدين إلى رفع قضايا ضد لجان الترقية التى حكمت بعدم كفاية إنتاجهم العلمى للترقية! حتى أصبح تقليدا لدى هؤلاء رفع القضايا فور رسوبهم على اللجنة! ومحاولة جرجرة الأساتذة الذين حكموا بعدم صلاحية أعمالهم للترقية إلى المحاكم! معتبرين النقد الذى وجهوه لهذه الأعمال سبا وقذفا فى حقهم! متجاهلين أن التقارير التى تنقد هذه الأعمال تحتمل ذلك بالضرورة، وهى تقارير سرية لا يتوافر فيها السب العلنى، وتقرأ فى لجنة شديدة التخصص من العلماء، ولا تنطبق عليها بحال شروط السب والقذف العلنى – وكل ذلك لإرهاب الأساتذة الكبار المتخصصين الذين يخشون من إعادة فحصهم لأعمالهم، ولإيجاد خصومة قضائية معهم تمنع من إعادة تحكيمهم لأعمالهم!

وإذا وصل التلاعب إلى هذا الحد، وإذا وصلت أخلاق المستويات العلمية الدنيا إلى مستوى إرهاب أساتذتهم فى لجان الترقية، فإن هذا يوضح أن الجامعة فى أزمة، وأن البحث العلمى مستقبله مظلم!

فقد أخبرنى أحد أساتذة التاريخ المتخصصين الذين كرمتهم الدولة مؤخرا، وهو الدكتور مصطفى العبادى، بأنه سوف يمتنع عن قبول فحص الإنتاج العلمى الذى يحال إليه، حتى لا يجد نفسه مجرجرا إلى المحاكم بتهمة السب والقذف أو غيرها من التهم!

ومعنى ذلك أن البلطجة وصلت إلى الجامعة! وهو ما دفعنى فى ذلك الحين إلى مطالبة الدكتور حسين كامل بهاء الدين، حين كان وزيرا للتعليم العالى، بأن يتحمل المجلس الأعلى للجامعات مسئولية الدفاع عن الأساتذة الذين يجرهم البلطجية من الراسبين إلى المحاكم، بتهم مختلفة، فيتكلفون عدة آلاف من الجنيهات فى الدفاع عن أنفسهم، فى حين أن ما يحصلون عليه من مكافآة لفحص الإنتاج العلمى لا تتجاوز مائة جنيه أو أكثر قليلا! وقلت لسيادته إنه إذا استمرت هذه البلطجة - الجديدة على الحقل الجامعى- فإن لجان الترقية لن تجد أستاذا واحدا يقبل مهمة فحص الإنتاج العلمى لمن يرشحون أنفسهم للترقية، ومعنى ذلك توقف البحث العلمى تماما! وإذا أصاب الشلل لجان الترقية فى الجامعات المصرية، فقل على الجامعة السلام! فالجامعة حركة دائبة نشطة من البحث العلمى والتقييم المستمر للأساتذة، والترقية فيها تتم عن طريق البحث العلمى وليس عن طريق الأقدمية، فإذا توقفت هذه العملية، توقفت الجامعة!

وقد قبل الدكتور حسين كامل بهاء الدين وقتها تكليف الشئون القانونية فى المجلس الأعلى للجامعات بمهمة الدفاع عن الأساتذة الذين يجرهم البلطجية من المدرسين الصغار وغيرهم إلى المحاكم. ولعل الصديق الدكتور مفيد شهاب، وزير التعليم العالى الحالى، وهو أستاذ كبير وكان رئيسا لجامعة القاهرة، يولى هذه المسألة عنايته القصوى، إذا أراد إنقاذ الجامعة والبحث العلمى. ذلك أنه إذا أحجم الأساتذة الكبار عن فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين للترقية، فالبديل هو ترقية هؤلاء بالأقدمية إلى درجة أستاذ مساعد، فأستاذ! والنزول بالجامعة إلى مستوى مصلحة حكومة ومخبز آلى ومجزر. وتسليم الجامعة إلى الجهلة ليسيطروا على التعليم فيها بالأقدمية!

وربما كان من النماذج الطريفة فى هذا الصدد أنه منذ عامين أو أكثر تقدم أحد المتقدمين للترقية لوظيفة أستاذ مساعد، ودعى للمثول أمام لجنة الترقية لمناقشته فى بحث طلبت إليه إعداده، وكانت لجنة الترقية مكونة من أكبر أساتذة التاريخ فى مصر، فقد كان فيها الأساتذة الدكاترة/ حسنين ربيع ويونان لبيب وعمر عبد العزيز وقاسم عبده قاسم وسيد الناصرى وزبيدة عطا وصاحب هذا القلم، وكان البحث عن «المندوبين الساميين فى مصر. وقد لاحظت اللجنة أن المتقدم للترقية يكتب اسم اللورد لويد بالإنجليزية بثلاثة أشكال! مع ادعائه أنه رجع إلى كتاب «لويد» الشهير «مصر منذ عهد كرومر»! وعندما سألته اللجنة عن ذلك، اتهم كاتبى الآلة الكاتبة بارتكاب هذا الخطأ، وقد قبلت اللجنة هذا العذر، ولكنها طلبت منه كتابة الاسم بالشكل الصحيح، فعجز! وهو ما يدل على أنه لم ير الكتاب أصلا، وأنه كذب فيما ادعاه من الرجوع إليه! وبالإضافة إلى ذلك كان البحث به مالا يقل عن مائة وخمسين غلطة إملائية ونحوية! ولم تكد اللجنة تنتهى من قراءة التقارير السرية الأخرى عن إنتاجه العلمى وتحكم بعدم صلاحيته للترقية، حتى بادر إلى مقاضاة اللجنة وجرها إلى المحاكم، بتهمة التحيز ضده! واضطرت اللجنة إلى تضييع وقت جلسة كاملة للرد على هذه التهمة!

والمهم هو أن مثل هذا المدرس سوف يحصل على لقب أستاذ حتما بمجرد وصوله إلى سن الستين، حتى ولو لم يرق إلى أستاذ مساعد فأستاذ! فسوف يكون لقبه: «أستاذ متفرغ»! مثله فى ذلك تماما مثل لقب الأستاذ الحقيقى الذى وصل إلى درجة الأستاذ بعلمه وأبحاثه ودراساته وأعماله الجامعية والعلمية، والذى سوف يلقب أيضاً بعد وصول السن القانونية بـ «أستاذ متفرغ» فأية سخرية، وأية مهزلة!

على كل حال، فمما يلتصق بهذا الموضوع أن أصارح القارئ - بأننى أصبت بهزة نفسية عنيفة بعد تصحيحى لأوراق الإجابة فى امتحان يونيو الحالى، وكان سبب الاهتزاز هو المستوى المتدنى للإجابات لدرجة مخيفة! وكان إحساسى هو أن اللغة العربية قد توفيت إلى رحمة الله، وعلينا أن نبحث عن لغة أخرى إذا أردنا أن نتفاهم فيما بيننا كبشر!

فخط الكثير من الطلبة الجامعيين يقترب كثيرا من خط أطفال السنة الأولى الابتدائية! والغلطات الإملائية هى الأصل فى الكتابة! أما الأخطاء النحوية فحدث عنها ولا حرج! والعجز عن التعبير سائد بين الجميع حتى لتشعر بأن الطلبة قد أصيبوا بعاهة العى فى النطق! وكنت أفرح إذا وجدت طالبا يستحق النجاح كما لو كنت قد عثرت على طه حسين آخر!

ومن هنا فإنى أناشد الدكتور حسين كامل بهاء الدين، الذى أعلم ما يبذله من جهود مضنية لترقية التعليم، أن يعيد إلى المدارس حصص «الخط»، و«الإنشاء» باعتبارها علوما أساسية لا ينتقل التلميذ إلى السنة الأعلى بدون النجاح فيها، وأن يضرب بيد من حديد على أيدى بعض مدرسى اللغة العربية الفاشلين الذين يوجهون كل اهتمامهم إلى حث التلميذات على لبس الحجاب! وتوجيه التلاميذ إلى فكر التكفير! وينسون واجبهم الأساسى فى تعليم أبناء وطننا مبادئ لغتنا الجميلة .. اللغة العربية!

أساتذة الجامعات بين الماضى والحاضر!

الأهرام وأكتوبر فى ٢٦، ٢٧ سبتمبر ١٩٩٩

الخطاب المفتوح الذى وجهته إلى وزير التعليم العالى على صفحات الأهرام وأكتوبر فى ١٢ و١٣ سبتمبر ١٩٩٨، لقى صدى واسعا لدى أساتذة الجامعات، تمثل فى سيل من خطابات التأييد والمكالمات التليفونية، وقد بلغ ذروته فى الرد الآتى الذى وصلنى من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، الذى أنشره بمزيد من التقدير، ويمضى على النحو الآتى:

«طالعت باهتمام بالغ ماتفضلتم بنشره فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٢/٩/١٩٩٨ ومجلة أكتوبر بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٨، تحت عنوان: خطاب مفتوح إلى وزير التعليم العالى».

«وأود أن أعبـر لكم عن خـالص شكرى، وعظيم تقـديرى لما ورد فى خطابكم من آراء سديدة حول بعض الشئون المتعلقة بالجامعات».

«وإنى أتفق معكم تماما فيما تفضلتم به بخصوص «المدرس» أو «الأستاذ المساعد»، الذى يحصل على لقب «أستاذ متفرغ» بمجرد وصوله إلى سن المعاش دون تقـديم أى جـهد علمى خلاق يرفعه إلى المرتبة العلمـية التى يستحق عليها هذا اللقب الرفيع.

«وإنه، إن كـان عـذرنا فى ذلك صـدور حكم من مـجلس الدولة، إلا أنى أود أن أطمئنكم إلى أننى قمت بالتوجيه بإعداد دراسة قانونية حول هذا الموضوع، وسوف أقوم بعرضها على المجلس الأعلى للجامعات، لضمان الحفاظ للقب «أستاذ» على قيمته الحقيقية، وبحيث لا يحصل عليه إلا الأستاذ الحقيقى الذى وصل إلى قمة السلم الجامعى، وحصل على لقب «الأستاذية» بعلمه وبحوثه وإسهاماته فى الحياة الجامعية. وسأحيطكم علما بما ينتهى إليه الموضوع.

«ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بما أشرتم إليه سيادتكم بالنسبة للدعاوى التى يقيمها المدرسون والأساتذة المساعدون على اللجان العلمية الدائمة، فإننى أود أن أؤكد لسيادتكم استمرار الوزارة فى التقليد الذى اتبعته سابقا فى قيام الشئون القانونية بالمجلس الأعلى للجامعات، بالدفاع عن السادة الأساتذة أعضاء اللجان العلمية الدائمة.

«بل إننى بالإضافة إلى جهد هيئة قضايا الحكومة فى هذا المجال، قمت بتوكيل أحد أساتذة الجامعات المرموقين، ليتولى الدفاع عن هذه القضايا بصفة خاصة.

«وإنى أنتـهـز هذه الفرصـة لأعـرب لسيـادتكم عن خـالص شكرى وعظيم تقـديرى، لإلقـائكم الضوء على بعض القضـايا التى تخص الجـامـعـات، التى شرفت دوما بانتمائكم إليها، ومع أطيب تمنياتى لسيادتكم بدوام التوفيق والسداد.

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

د.مفيد شهاب

وإنى إذ أشكر الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، على هذا الرد الوافى، الذى ينتظره أساتذة الجامعات بصبر نافذ، أعلن اطمئنانى الكامل إلى أن السيد الوزير سوف يقضى على هذه الفوضى الضارية أطنابها فى الألقاب الجامعية، والتى شجعت الصغار على التجرؤ على الكبار، وامتهنت لقب «الأستاذية» الرفيع، ودفعت بعض الذين عجزوا عن الحصول عليه إلى ممارسة أعمال البلطجة القانونية، عن طريق إرهاب أساتذتهم بالقضايا الكيدية لإبعادهم عن فحص إنتاجهم العلمى، الأمر الذى يمثل تهديدا خطيرا لحرية البحث العلمى وتقدمه وجديته.

على أنى، فى الوقت نفسه أنتهز الفرصة لمناشدة مجالس الجامعات فى مصر، وهى التى تتكون من أكبر الأساتذة الجامعيين فى تخصصاتهم، من عمداء الكليات ونواب رئيس الجامعة ورئيس الجامعة، التصدى للعناصر المنحرفة وإلزامها بالتقاليد الجامعية الأصيلة وعدم التهاون مع المشاغبين.

فعلى طول ثلاثة أرباع القرن الحالى، كانت الترقية فى الجامعات إلى الدرجة الأعلى، تتطلب توافر شرطين أساسيين، حددتهما المادة ٦٩ فى الفقرتين «٢ و٣» من (أولا) بالنسبة للمدرس، والمادة ٧٠ فى الفقرتين «٢ و٣» بالنسبة للأستاذ «المساعد»، وتختص الفقرة الأولى بالناحية العلمية، وتختص الفقرة الثانية بالناحية الخلقية.

وفيما يختص بالناحية العلمية، تقضى الفقرة «٢» بأن يكون المدرس أو الأستاذ المساعد «قد قام فى مادته بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها، أو إجراء أعمال إنشائية ممتازة».

أما فيما يختص بالناحية الخلقية، فتنص الفقرة «٣» على «أن يكون ملتزما فى عمله ومسلكه، منذ تعيينه، بواجبات أعضاء هيئة التدريس،

ومحسنا أداءها، ويدخل فى الاعتبار فى تعيينه نشاطه العلمى والاجتماعى الملحوظ فى الكلية أو المعهد».

وقد كان غرض المشرع من النص على الناحية الخلقية هو تأكيد بديهية، هى أنه لا يتصور أن يكون عضو هيئة التدريس - مدرسا كان أو أستاذا مساعداً - فاقد الخلق أو مشاغبا أو غير ملتزم بالتقاليد الجامعية الراسخة، التى هى دستور غير مكتوب مثل الدستور الإنجليزى.

لم يكن المشرع فى حاجة إلى النص على الناحية الخلقية فى ذلك الحين، لأن الالتزام بالأخلاق والتقاليد الجامعية كان هو ديدن الجميع، ولكن مع الانهيار الخلقى الذى أصاب كثيرا من الطوائف والفئات الاجتماعية فى عصر الانفتاح والانفلات الاقتصادى، ظهرت حكمة النص على الناحية الخلقية فى قانون الجامعات.

ولكن فى الوقت نفسه كان التراخى والتسيب فى تطبيق القانون قد أصاب كثيرا من مجالس الجامعات. حتى لقد حدث أن عين أحد مجالس الجامعات عضو هيئة تدريس منحرفا، نقلا من جامعة المنيا، التى سبق أن أوقفته عاما، وقام بتعيينه عميدا لكلية التربية (!) وعندما تبين لرئيس الجامعة (وكان فى ذلك الحين الدكتور أحمد إسماعيل خضير، وهو حى يرزق) الأمر، قام بفصله من منصبه «لما تبين له من إتجاره بمنصبه، وفساد إدارته، وسوء سلوكه»! ولكن الأستاذ المنحرف تمكن بالتحايلات القانونية من العودة رغم أنف رئيس الجامعة، وظل يشغل وظيفة عميد كلية التربية حتى وصل إلى سن الستين (هكذا!).

وقد تلا ذلك ما أخذت الصحف المصرية - قومية ومعارضة - تنشره عن انحراف بعض أعضاء هيئة التدريس لأسباب مختلفة، ولكن شطارة

بعض المحامين كانت تتخذ من الثغرات فى قانون الجامعات وسيلة لفرض المدرس المنحرف على الجامعة، والأخطر من ذلك كثيرا - على الطلبة! يتلقون على يديه سوء الخلق!

ولقد حاربت عندما كنت عميدا لكلية التربية كل انحراف خلقى كان يحدث، فحاربت التجارة بالكتب الجامعية والمغالاة فى أسعارها على حساب الفقراء من الطلبة، وأحلت كل مغال فى أسعار الكتب إلى مجلس تأديب، وأجبرت المغالين على رد فروق ما حصلوا عليه من مبالغ زائدة على الحد من الطلبة إليهم، وأوقفت أحد أعضاء هيئة التدريس عن العمل لما دأب عليه من سب الطلبة وإهانتهم، وكانت تلك أول مرة يقف فيها عميد الكلية إلى جانب الطلبة ضد أحد أعضاء هيئة التدريس! وكنت أشعر وقتذاك بأنى أسند بظهرى سورا يوشك أن ينهار، سور الحياة الجامعية النظيفة والتقاليد الراسخة الشريفة. وكانت لى فى ذلك معارك معروفة.

ولكن ما لبثت أحجار هذا السور المنيع الذى يحمى حياتنا الجامعية أن أخذت تتساقط على نحو ما أوضحته فى مقالى السابق «خطاب مفتوح إلى وزير التعليم العالى» بعد أن امتهن لقب أستاذ وأصبح يحمله كل عضو هيئة تدريس فاشل بحجة وصوله إلى سن الستين! الأمر الذى ترتب عليه أن أصبحت الأقدمية هى طريق الوصول إلى لقب «أستاذ» ! بعد أن كان البحث العلمى الجاد هو الطريق الوحيد! وبرزت ظاهرة إرهاب أعضاء اللجان العلمية الدائمة عن طريق رفع القضايا عليهم، هذا فضلا عن سبهم فى المجالس وتوعدهم بالويل والثبور وعظائم الأمور! وبذلك أخذ سوس الفساد ينخر فى حياتنا الجامعية!

على أن الرد الذى نشرته فى أول هذا المقال من السيد الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، وهو أستاذ مرموق له ماض مشرف، وكان رئيسا لجامعة القاهرة، يطمئننى إلى أنه سوف ينفذ وعده بتطهير حياتنا الجامعية من البلطجة والانهيار الخلقى، وإعادة الضبط والربط إلى الجامعات عن طريق إعمال النصوص التى تنص على الناحية الخلقية فى قانون الجامعات، وإعطاء عمداء الكليات السلطة للوقوف فى وجه البلطجة والفساد، بعد أن تحولت سلطات الكثيرين منهم إلى سلطات رمزية! بل تحولت سلطات بعض رؤساء الجامعات إلى سلطات رمزية أيضا بسبب التهديد بالشكاوى وإرسالها إلى بعض صحف المعارضة التى تتصيد أمثال هذه الشكاوى!

والخلاصة أن بناء الجامعة الشامخ، الذى كانت تحميه التقاليد الجامعية الراسخة، والاحترام الذى كان يكنه عضو هيئة التدريس الصغير لأستاذه، قد اهتز بعد أن أصبح الجميع «أساتذة»! سواء بالعلم والبحوث والإسهامات العلمية الممتازة، أو بالوصول إلى السن القانونية كما يحدث فى المصالح الحكومية!

والمفارقة هنا هى أن هذا يحدث فى الوقت الذى حصل فيه الأساتذة فى عصر مبارك على أعظم تكريم، عندما نصت المادة ١٢١ من التعديلات التى وافق مجلس الشعب على إدخالها على قانون الجامعات فى عام ١٩٩٤، على أن يعين بصفة شخصية فى ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة، ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل. وكان النظام القديم يضع الأساتذة تحت رحمة صغار النفوس من تلامذتهم الذين كانوا ينتهزون الفرصة لتصفية الحسابات معهم عند تجديد التعيين!

وكان الرئيس مبارك فى ذلك يطبق القاعدة التى تقول إن حياة العالم والمفكر تبدأ بعد سن الستين، حيث يكون قد بلغ ذروة النضج العلمى وأصبح موسوعة فى تخصصه، وصار عطاؤه أكبر. لقد رفع النظام الجديد عن الأستاذ الجامعى عبء المسئوليات الإدارية، وفرغه للعمل العلمى الخالص الذى هو مهيأ له.

ولكن المشرع عندما كرم الأساتذة هذا التكريم، كان يعنى الأساتذة الحقيقيين، الذين حصلوا على درجة «الأستاذية» بعلومهم وببحوثهم العلمية الأصيلة، وأصبحوا قيمة علمية فى تخصصاتهم، ولم يكن يعنى الذين فشلوا فى الحصول على درجة «الأستاذية» على طول مراحل حياتهم الجامعية، حتى وصلوا إلى سن انتهاء الخدمة، ولكن مهارة بعض المحامين فى استغلال ثغرات قانون الجامعات، تمكنت من الحصول على أحكام تسوى بين العلماء الأفذاذ من أساتذة الجامعات، والعاجزين والفاشلين فى الحصول على لقب «الأستاذية» الرفيع – والتمتع بما يتمتع به الأساتذة الحقيقيون من امتيازات وحقوق.

وقد كان هذا الخلط فى الأوراق ذا تأثير سلبى على الحياة الجامعية، كما سلف أن أوضحنا، وكان له تأثيره فى تخريب الحياة الجامعية، وظهور الانحراف الجامعى، بعد أن تساوى فى التكريم كل من الأستاذ الحقيقى والأستاذ المزيف، والملتزم بالتقاليد الجامعية والخارج عليها!

على أننا – فى الوقت نفسه – لا نستطيع أن نغفل، أو نتغافل، عن أن ما تعانيه حياتنا الجامعية اليوم من سلبيات هو نتيجة من نتائج الشرخ الذى أصابها منذ أزمة مارس ١٩٥٤، عندما تعرض أساتذة الجامعات لأكبر حملة إرهاب شهدها تاريخ الحياة الجامعية فى العالم، وجرى فصل عدد

من أكبر الأساتذة من وظائفهم، ودفع بهم إلى السجون، وضربوا وعذبوا وامتهنت كرامتهم!

ثم أصبح ذلك تقليدا من تقاليد ثورة يوليو المجيدة! فعندما اصطدمت الثورة باليسار حول الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٧، سيق عدد كبير من أكبر أساتذة الجامعات إلى أوردى أبو زعبل، لتنزع عنهم ملابسهم عرايا، ويجلدوا، ويعملوا فى قطع الأحجار البازلت! وبعد أن كان الأستاذ منهم يحمل لقب «السيد الأستاذ الدكتور»، أصبح يحمل لقب: «ولد ابن كلب، ابن قحبة»! كما هو ثابت من وثائق تلك الفترة! وكان من هؤلاء الأساتذة الدكاترة إسماعيل صبرى عبدالله وعبد العظيم أنيس ولويس عوض وعبد الرازق حسن وغيرهم. وظلوا ينادون بهذا اللقب الجديد على مدى خمس سنوات لكى ينسوا ألقابهم القديمة!

كان الغرض إسقاط هيبة الأساتذة الجامعين، وإلقاء الرعب فى قلوبهم، لكى يسقط - بالتالى - دورهم الإيجابى والتأثيرى فى المجتمع المصرى والحياة السياسية المصرية، وفى الوقت نفسه يعرف كل واحد منهم أن لا أمل له فى الوظيفة والأمن الشخصى إلا إذا «عمل مع الثورة»!

ففى الجلسة الثالثة من جلسات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يوم ٨ ديسمبر ١٩٦٤، أعلن عبد الناصر بوضوح الآتى:

«لا يمكن أن ينضم إلينا الشيوعيون والرجعيون، ويمكن أن نتكلم عن كل واحد. وحسب معلوماتى عن الشيوعيين، أن جزءا منهم قد انضم إلى التنظيمات، وهؤلاء مصيرهم الاعتقال! ولا مفر من ذلك! وبعضهم رفض أن ينضم إلى التنظيم الشيوعى، وهؤلاء لهم الحق فى العمل معنا، مثل عبدالعظيم أنيس».

وفى الجلسة الرابعة يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٤، شرح عبد الناصر ما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ فقال: «نريد أن نعطى أمثلة لما حدث فى عام ١٩٥٤. كانت توجد هيئة التدريس، ولها جمعية برياسة كمال الدين حسين، وكنا نتصور بأن هذه العملية ناجحة، وكان يجتمع بهيئة التدريس التى كان فيها الشهاوى. ماذا حدث عندما حدثت أول أزمة؟

«كلهم انقلبوا! وفصلنا منهم عددا كبيرا جدا! لأنه كان يجتمع مع مجموعة من الناس تسمى هيئة التدريس، ولم يتبق إلا عدد قليل لا يتعدى أصابع اليد».

وقد تلا ذلك مباشرة حرمان أساتذة الجامعات من حق انتخاب العميد.

وهو ما أثاره الدكتور رشدى سعيد فى الاجتماع فى نفس الجلسة الرابعة.

فقد قال:

«لقد تكلمت مع السيد زكريا محيى الدين، عندما حضر سيادته، عن حرمان أساتذة الجامعات من حق انتخاب العميد، حيث كان يوجد لهم هذا الحق، ثم منع عنهم فى عام ١٩٥٤، وقد أبديت وجهة نظرى فى هذا الموضوع، وهى ضرورة اختيار العمداء بالانتخاب، بينما يرى السيد زكريا محيى الدين عكس ذلك!

وقد رد عبد الناصر قائلا: «لو نظمت الجامعات، فيمكن أن يكون تعيين العمداء بالانتخاب، بحيث لا يصل الرجعيون إلى القيادات»!

ومعنى هذا الكلام أن تكون الانتخابات مشروطة منذ البداية بعدم وصول الرجعيين إلى القيادات! وكان عبد الناصر يضع الشيوعيين والرجعيين على مستوى واحد ولا يفرق بينهم كما رأينا!

والمهم هو أن كل هذا التدخل – سواء بفصل واعتقال أساتذة الجامعات، أو بحرمانهم من حق انتخاب العميد – قد اختفى فى عصر مبارك ولم يعد له وجود، بل أصبح أساتذة الجامعات محل تكريم الرئيس مبارك على أعلى مستوى، وتم منحهم حرية الاختيار بين الاستمرار فى العمل بعد بلوغ سن الستين أو عدم الاستمرار.

ولكن بقى أ ن يحتفظ المشرع للقب «أستاذ» بقيمته الحقيقية، فلا يحصل عليه إلا الأستاذ الحقيقى، الذى وصل إلى قمة السلم الجامعى، وحصل على لقب «الأستاذية» بعلمه وبحوثه وإسهاماته فى الحياة الجامعية، وليس بالأقدمية! كما ورد فى خطاب السيد الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى.

عن الجامعة والصحافة وقصص أخرى!

الأهرام وأكتوبر فى ٣١ أكتوبر وأول نوفمبر ١٩٩٨.

أعتقد أن الخطاب الذى وصلنى من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، حول ما أثرته من فوضى استخدام الألقاب العلمية فى الجامعات المصرية، قدوضع الأمور فى نصابها بأسرع مما كنت أتوقع، وذلك بفضل همة الوزير وسرعة تحركه.

فلم أكد أكتب يوم ١٩٩٨/٩/١٢ عن الآثار الضارة لإطلاق لقب (أستاذ) على من لا يحملون هذا اللقب لمجرد بلوغهم سن المعاش، حتى كتب لى الوزير بتاريخ ١٩٩٨/٩/١ يبلغنى بأنه سوف يتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الفوضى بحيث لا يحمل لقب (أستاذ) إلامن حصل على

هذه الدرجة العلمية بعلمه وعمله. ولم يكد يمضى شهر آخر - أى فى ١٧/١٠/١٩٩٨ حتى وصلنى الخطاب المهم الآتى من السيد الوزير:

«إلحاقا لخطابى لسيادتكم رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٨ بشأن المدرس أو الأستاذ المساعد الذى يحصل على لقب (أستاذ متفرغ) لمجرد وصوله إلى سن المعاش دون تقديم أى جهد علمى خلاق يرفعه إلى المرتبةالعلمية التى يستحق عليها هذا اللقب الرفيع.

«أرجو التفضل بالإحاطة بأن المجلس الأعلى للجامعات قرر فى اجتماعه الأخير، أن من يبلغون سن المعاش وهم فى درجة (مدرس) أو (أستاذ مساعد)، يصبحون (مدرسين متفرغين) أو (أساتذة مساعدين متفرغين) حسب درجة كل منهم عند بلوغه هذه السن، مع عدم إطلاق لقب (أستاذ متفرغ) على مثل هذه الحالات.

«كما دعا المجلس مختلف الجامعات والكليات لدراسة الاقتراح الذى قدم إليه بإدخال تعديل تشريعى - عند إعادة النظر فى أحكام قانون تنظيم الجامعات - يمنع استمرار أعضاء هيئة التدريس فى الخدمة عند بلوغهم السن القانونية كأساتذة متفرغين إذا لم يكونوا قد حصلوا على درجة الأستاذية فعلا عند بلوغهم هذه السن.

«وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص شكرى وعظيم تقديرى على كريم اهتمامكم، وأرجو أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتى بدوام التوفيق والسداد، وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

دكتور مفيد شهاب

على هذا النحو يكون الدكتور مفيد شهاب قد أنهى حالة الفوضى التى كانت سائدة فى الألقاب العلمية الجامعية، والتى أثرت بالفعل على سمعة الألقاب العلمية الجامعية فى مصر فى جامعات الخارج. وقد صدمنى كثيرا ما أبلغنى به أحد الأساتذة من أنه عندما تقدم لبعض الجامعات العربية لشغل منصب جامعى، طلبت منه الجامعة شهادة تثبت أنه حصل على لقب الأستاذية بالفعل قبل بلوغه سن المعاش القانونية!

فقد اكتشفت تلك الجامعة أن بعض الأساتذة المتفرغين المصريين الذين يتقدمون لها، هم فى الأصل مدرسون أو أساتذة مساعدون لم يحصلوا على لقب أستاذ، وإنما حصلوا عليه لمجرد وصولهم إلى سن المعاش! ومن هنا كان عليها أن تتأكد من أنهم أساتذة حقيقيون وليسوا أساتذة مزيفين.

فهل هذا معقول؟ والمهم هو استجابة الوزير لما أثرناه من انعدام حكمة استمرار أعضاء هيئة التدريس فى الخدمة عند بلوغهم السن القانونية كأساتذة متفرغين إذا لم يكونوا قد حصلوا على درجة الأستاذية بالفعل عند بلوغهم هذه السن. فلقد كانت هذه الحكمة فى الأصل هى الاستفادة من علم أولئك الذين أثبتوا جدارتهم طوال حياتهم العلمية بالعلم والخلق والعمل، وأصبحوا أعلاما فى تخصصاتهم، وتكريم هؤلاء بإعطائهم الحرية فى الاستمرار فى الخدمة حتى الوفاة، أو عدم الاستمرار، أما الذين أثبتوا تهاونهم وعجزهم العلمى عن الحصول على لقب الأستاذية، وامتلأت ملفاتهم بالمشاغبات والقضايا وعدم احترام التقاليد الجامعية، فإن الحكمة تنتفى فى هذه الحالة،بل يصبح استمرارهم فى العمل بمثابةمكافأة لهم على العجز العلمى والمشاغبة!

وعلى كل حال فليس لى إلا أن أشكر السيد الوزير الدكتور مفيد شهاب على استجابته السريعة، التى سوف تعيد للألقاب العلمية الجامعية مكانتها واحترامها فى الداخل والخارج بعد أن تعرضت للاهتزاز والخلل.

ولكن يبقى سؤال عن السبب الأساسى الذى أوقع الجامعة فى هذه المشكلة التى أساءت إلى سمعة الألقاب العلمية التى يحملها الأساتذة المصريون، دون أن يتضمنها أصلا قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

ذلك أن هذا القانون عندما أجاز البقاء بعد سن انتهاء الخدمة فى المادة ١٢١، حدد هؤلاء الذين يجوز لهم ذلك بأنهم «الأساتذة» ولم يقل «المدرسين» أو «الأساتذة المساعدين»!

وكان نص هذه المادة فى الفقرة (ب): يجوز عند الاقتضاء تعيين الأساتذة بعد بلوغ الخامسة والستين بذات المكافأة المتقدمة ولمدة سنتين قابلة للتجديد، أساتذة متفرغين فى كلياتهم أومعاهدهم.. إلى آخره - ولم تقل الفقرة تعيين «المدرسين» أو «الأساتذة المساعدين»!

وقد بنى القانون على ذلك فى المادة ١٢٢ مسئوليات يمكن أن يعهد بها إلى هؤلاء «الأساتذةالمتفرغين» يستحيل أصلا أن تسند إلى «مدرسين». وعلى سبيل المثال، فقد نص على أنه يجوز استثناء أن يعهد إلى الأساتذة المتفرغين المعينين طبقا لأحكام المادة السابقة بأعباء رئاسة مجلس القسم إذا لم يوجد بالقسم أساتذة .. إلى آخره».

ومن البديهى أن قانون الجامعات لا يرمى بذلك أن تسند أعباء رئاسة مجلس القسم إلى «مدرس» فى أسفل الكادر الجامعى، وإلا تحولت الجامعة إلى مدرسة ابتدائية، وأصبحت أضحوكة بين جامعات العالم! وإنما كان

القانون يفترض أن الأستاذ المتفرغ هو أستاذ بالفعل قد حصل على لقب الأستاذ العلمى قبل بلوغه سن المعاش، ولذلك أجاز له استثناء القيام بأعباء رئاسة مجلس القسم عندما يصبح أستاذا متفرغا.

وبالفعل فإنه فى معظم الأحوال يكون الأستاذ المتفرغ قد قام بأعباء رئاسة مجلس القسم من قبل بلوغه سن المعاش، ولا يتغير الأمر كثيرا إلا من الناحية الشكلية!

هذه البديهيات التى نسوقها كان من الضرورى أن تعرض على مجلس الدولة من قبل الشئون القانونية للجامعات التى تدافع عن الجامعة، ولكن الأمر درج على أن تعين الجامعات مستويات قانونية أقل بكثير من المستوى الذى يوكله صاحب القضية الذى يسعى لكى يصبح أستاذا يحمل لقب «أستاذ متفرغ» مثله فى ذلك مثل الأستاذ الحقيقى الذى حصل على هذا اللقب العلمى بجهده العلمى الخلاق وبحوثه ودراساته.

ولما كانت أية محكمة لا تصدر أحكامها اعتباطا، وإنما تصدرها وفقا لما يسفر عنه وزن الأدلة والحجج القانونية والمستندات التى يقدمها أطراف النزاع، فقد ترتب على عجز الجامعة عن توفير القانونيين الأكفاء الذين يستطيعون الدفاع عن قضاياها، خضوعها لأحكام خاطئة سببها الوحيد هو قصور دفاع الجامعة.

والمشكلة فى هذا الصدد لا تقتصر على الجامعة، وإنما تتعداها إلى معظم مصالح الحكومةوالقطاع العام، حيث توجد فيها إدارات قانونية تسودها روح اللامبالاة وعدم التحمس لقضاياها، الأمر الذى يترتب عليه خسارة هذه الجهات معظم قضاياها، فى حين يكسب الخصم الذى تدعوه مصلحته إلى توكيل كفاءات قانونية مهمة، وتكون النتيجة مضمونة لصالحه.

ولدى فى هذا الصدد أمثلة عديدة لقضايا مهمة خسرتها الحكومة والقطاع العام لمجرد تقاعس الإدارات القانونية فيها وإهمالها وعدم كفاءتها، وفى بعض الأحيان تواطؤها مع الخصم، مما تتسبب عنه أضرار مادية بليغة تصيب الجهة التى تعمل فيها.

ففى الإسكندرية سيدة تشكو من تجاهل الشئون القانونية بحى المنتزه حضور جلسات قضية رفعها مليونير على الحى طعنا فى قرار اتخذه لصالح المواطنين، وتقول إن الإدارة الهندسية بالحى كانت قد اتخذت قرارا بإزالة أدوار من عمارة يملكها المليونير لخلل أصابها بعد أن أخلت السكان منها، وقد رفع المليونير قضية على الحى يطعن فيها فى هذا القرار، وهى القضية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٩٣، وبدلا من أن ترسل الشئون القانونية بالحى محاميها للدفاع عن القرار الذى اتخذه الحى لصالح السكان، فإنها ـ لأسباب لا يعلمها إلا الله! تتجاهل حضور جلسات القضية تجاهلا تاما كما لوكان المليونير قد رفعها ضد بلدية باريس أو لندن! وتتيح بذلك للمليونير الفرصةلأن يكسب القضية ويطلب التعويض من الحى كما يشاء! فهل هذا معقول؟وأين الانتماء الوظيفى؟وما فائدة وجود إدارة قانونية من هذا النوع إذا كانت لاتبرر وجودها وبقاءها؟

والمهم هو أنه من خلال مثل هذه الإدارات القانونية تخسر الحكومة كثيرا من قضاياها، فالقاضى فى نهاية الأمر لا ينطلق فى حكمه من فراغ، وإنما ينطلق مما يقدمه له الطرفان المتخاصمان من أدلة وأسانيد وبيانات.

***

على كل حال ففيما يبدو أن مجتمعنا المصرى العزيز لم يصل بعد إلى مرحلة الاستقرار الكافى بعد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى نقلته

من حال إلى حال، وقد كان أخطرها ما طرأ على الصحافة المصرية من تطورات بعضها سلبى وبعضها إيجابى، وهو أمر اضطر رئيس الدولة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى عقد اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة فى شهر مارس من هذا العام (١٩٩٨) طالب فيه المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الصحافة الصفراء التى تنهش الأعراض وتبتز الشرفاء وتسيء إلى سمعة مصر الإعلامية.

وقد سارعت فى ذلك الحين الأقلام الشريفة الغيورة على سمعة مصر، إلى مساندة الرئيس مبارك فى دعوته، وأخذت تعبئ الرأى العام المصرى ضد الصحف المجهولة الأصل والانتماءات والأهداف والتمويل، والدكاكين الصحفية التى تصدر باسم (شركات صحفية) وهمية تعمل لحساب كل نظام أجنبى إلا النظام المصرى! كما اتخذ مجلس الوزراء قرارا بضرورة موافقته مجتمعا على تأسيس تلك الدكاكين الصحفية التى يطلق عليها اسم (شركات صحفية)، وإن كان قراره جاء متأخرا! فعلى حد ما كتبته جريدة الوفد فى ذلك الحين تعليقا على هذا القرار، فإن مجلس الوزراء «لن يجد بالفعل أسوأ من بعض الصحف التى تصدر حاليا تحت سمع وبصر المسئولين، بل ورعاية بعض كبار المسئولين»!

وقد كان فى تلك الظروف أن أصدر القضاء المصرى حكمه بسجن مجدى أحمد حسين رئيس تحرير جريدة (الشعب)، وأحد محررى الجريدة، لمدة سنة مع الشغل والتعويض بتهمة القذف فى حق المهندس علاء الألفى، وبعد أيام قليلة أخرى صدر حكم قضائى آخر بحبس الصحفى جمال فهمى لمدة ستة أشهر مع الشغل وتعويض مؤقت ٥٠٠ جنيه لصالح الأديب ثروت أباظة، وتم بالفعل تنفيذ هذه الأحكام.

وسرعان ما هاج الشارع الصحفى مطالبا بإفلات الجناة، وساعيا للمصالحة، الأمر الذى رد عليه الرأى العام المصرى بأن تلك التجاوزات التى استحق عليها الصحفيون تلك الأحكام، إنما حدثت بالفعل تحت سمع الدولة ونقابة الصحفيين، فلماذا لم تتدخل وقتذاك لإنقاذ الضحايا من مخالب الجناة حتى تقطع الطريق على تدخل القضاء؟ وعندما أسند ميثاق الشرف الصحفى - الذى انتهى إليه رأى لجنة القيم واللجنة العامة للصحافة فى يومى٢٣ و ٢٤ مارس ١٩٩٨ - إلى نقابة الصحفيين تنفيذ العقوبات التأديبية، اعتبر الرأى العام ذلك إعلانا بأنه لن تنفذ أية عقوبات تأديبية ولا يحزنون! فنقابة الصحفيين - كما كتبت فى ذلك الحين - هى فى الأصل نقابة للدفاع عن مصالح الصحفيين بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس يتم انتخابها، ولا يتم انتخابها على أساس تأديب الصحفيين المخالفين إلى حد شطب الاسم من جدول النقابة!

فإذا أسندت إليها مهمة التأديب - الذى لن يحدث! فإنه لن يبقى أمام المتضرر من طريق سوى القضاء!

فى ذلك الحين وقفت بقلمى مساندا تنفيذ أحكام القضاء، انطلاقا من اعتقادى الجازم بأن هذا التنفيذ هو الطريق الآمن الذى ينقذ البلاد من العنف، لأنه إذا كان المتضرر عاجزا عن الحصول على حماية القضاء له، وإذا كانت أحكام القضاء لاتنفذ، فإن ذلك يعطى العذر الشرعى للمتضرر لاستخدام العنف فى الانتقام من الصحفى الذى سبه وقذف فى حقه .وقلت بالحرف الواحد. إن «محاولة إرهاب القضاء باستثناء الصحفيين من الخضوع للقانون العام هى دعوة لكل مواطن أن يطبق بنفسه شريعة الغاب على كل صحفى سبه أو قذف فى حقه».

على أن التطورات الأخيرة التى نشرتها الصحف فى هذا الصدد، والتى قصرت تنفيذ أحكام القضاء على كل من مجدى أحمد حسين وصحفى جريدة (الشعب) وجمال فهمى دون غيرهم! أصبحت تلزمنى بالاعتذار لهم عن موقفى المؤيد لسجنهم، فقد كان الغيب يخفى على ما طرأ من هذه التطورات المخالفة.

ذلك أن هذا الموقف من جانبى إنما كان نابعا من احترام القانون وحرصى على تطبيقه، مفترضا أنه سوف يطبق على الجميع دون استثناء، انطلاقا من القاعدة الدستورية التى تقول إن جميع المواطنين أمام القانون سواء. أما وقد ثبت العكس، وأنهم إنما سجنوا لأنهم لم يجدوا قوة تحميهم من تطبيق القانون، فإنهم يستحقون اعتذارى، فعلى الأقل فإنهم كانوا ينطلقون فى أخطائهم من منطلقات فكرية محترمة شطحت بهم إلى الحد الذى أوقعهم تحت طائلة القانون! وبالتالى فهم أجدر باحترامى من غيرهم مهما كان الخلاف بيننا فى الرأى.

ولكن يبقى أن النظم السياسية فى العالم لا تكتسب احترامها عبثا، وإنما تكتسبها من تمسكها بالمبادئ التى أجمعت عليها الأسرة الدولية وسجلتها المواثيق الدولية، لا تحيد عنها لأى سبب من الأسباب، ومن هنا كان حرص الرئيس مبارك فى كل مناسبة على التأكيد بأنه لا يتدخل فى شئون القضاء. ذلك أن المواطنين فى كل المجتمعات لا يشعرون بالاطمئنان ولا يحسون بالولاء إلا إذا شعروابأنهم جميعا يخضعون لقوانين واحدة لا تميز بين (مسنود) و (غير مسنود)! لأن غير ذلك هو الذى أهلك الأمم التى قبلنا - كما قال الحديث الشريف!

جامعاتنا المصرية بين الفوضى والالتزام

الأهرام وأكتوبر فى ١٢، ١٣ ديسمبر ١٩٩٩

الحملة التى قمت بها على صفحات هذه المجلة للقضاء على فوضى الألقاب فى جامعاتنا المصرية، والتى أتاحت لكل من هب ودب حمل لقب (أستاذ متفرغ)،بدون أن يكون قد حصل على لقب (أستاذ) بالفعل، لقيت صدى إيجابيا من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، ومن المجلس الأعلى للجامعات، حيث قرر المجلس الأعلى للجامعات فى اجتماع سبتمبر ١٩٩٨ أن من يبلغون سن المعاش وهم فى درجة مدرس أوأستاذ مساعد يصبحون (مدرسين متفرغين) أو (أساتذة مساعدين متفرغين)،حسب درجة

كل منهم عند بلوغه هذه السن، مع عدم إطلاق لقب (أستاذ متفرغ) على مثل هذه الحالات.

وهوما كان يحدث من قبل،وأساء إلى سمعة لقب (الأستاذية) الذى تمنحه جامعاتنا المصرية،لدى الجامعات الأخرى - عربية كانت أوغير عربية - حتى أصبحت تطالب كل من يحمل لقب (أستاذ متفرغ) بأن يقدم لها شهادة تثبت بالفعل سابق حصوله على لقب (الأستاذية) قبل بلوغه سن المعاش.

وفى الوقت نفسه أحدث فوضى علمية داخل الجامعات، حيث صدق المدرسون والأساتذة المساعدون الذين فشلوا فى الحصول على لقب (الأستاذية)، أنهم أصبحوا أساتذة بالفعل! وأخذوا يتصرفون على هذا الأساس، ومطاولة أساتذتهم والتبجح عليهم، منتهكين بذلك التقاليد الجامعية الراسخة التى تقوم على احترام الصغير للكبير،وعطف الكبير على الصغير.

كما أشاع الكسل العلمى فى الجامعة، بعد أن انقضى الحافز الذى يحفز عضو هيئة التدريس على الاجتهاد وطلب العلم للوصول إلى لقب (أستاذ)، إذ أصبح يفوز بهذا اللقب العلمى فى كل الأحوال، سواء رقى من مدرس إلى (أستاذ مساعد) أو رقى من (أستاذ مساعد) إلى أستاذ، فقد أعطته الفوضى فى الألقاب الجامعية هذا اللقب الرفيع دون أى جهد يقدمه فى المجال العلمى، لمجرد وصوله إلى سن المعاش!

واستمراراً لخطة الإصلاح التى اتبعها الدكتور مفيد شهاب والمجلس الأعلى للجامعات فى هذا الصدد، فقد وصلنى الخطاب التالى من المجلس الأعلى للجامعات - شئون هيئة التدريس واللجان العلمية الدائمة:

(أتشرف بإبلاغ سيادتكم بأن المجلس الأعلى للجامعات بجلسته بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٨، أستعرض هذا الموضوع فى ضوء حكم المادة(١٢١) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، والمادتين (٥٦ و ٢٨٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٢، وفى ضوء فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى هذا الشأن - وقرر المجلس ما يلى:

١ - حظر منح لقب أستاذ متفرغ إلا على من بلغ سن الستين وهو فى درجة أستاذ.

٢ - يطلق لقب (أستاذ مساعد متفرغ) على من بلغ سن الستين من الأساتذة المساعدين، وكذا لقب (مدرس متفرغ) على من بلغ سن الستين من المدرسين ولم يحصل أى منهم على درجة الأستاذية.

٣ - اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة فى هذا الشأن. برجاء التكرم بالإحاطة) .. إلى آخره..

على هذا النحو، حسم المجلس الأعلى للجامعات هذه القضية التى أساءت إلى سمعة الألقاب العلمية التى تمنحها جامعاتنا المصرية بما لم يحدث من قبل. ومن ثم فله منا ومن كل الغيورين على سمعة الجامعات المصرية ومركزها فى العالم العربى والعالم الخارجى، الشكر والتقدير.

وقد بقيت قضية أخرى هى التى أشار إليها خطاب الأستاذ مفيد شهاب وزير التعليم العالى إلى بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٨، عندما ذكر أن المجلس الأعلى للجامعات قد دعا مختلف الجامعات والكليات لدراسة الاقتراح الذى قدم إليه بإدخال تعديل تشريعى - عند إعادة النظر فى أحكام قانون تنظيم

الجامعات ـ بمنع استمرار أعضاء هيئة التدريس فى الخدمة بعد بلوغهم السن القانونية كأساتذة متفرغين، إذا لم يكونوا قد حصلوا على درجة الأستاذية فعلاً عند بلوغهم هذه السن.

والغرض من ذلك زيادة الحافز لدى عضو هيئة التدريس على التفانى فى البحث العلمى وتقديم الأعمال العلمية الجادةالتى تتيح له حمل لقب الأستاذية، بعد أن حدث التقاعس بالفعل فى هذا المجال، ارتكانا إلى أن المتقاعس سوف يحصل على جميع مميزات الأستاذية عند بلوغه سن الستين، سواء حصل على الأستاذية بالفعل أو لم يحصل!

وفى هذا الصدد وصلنى الخطاب التالى من الأستاذ الدكتور حمدى محمد إبراهيم من جامعة الإسكندرية، يتضمن وجهة نظر سديدة آمل أن تكون محل اهتمام واعتبار الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، والمجلس الأعلى للجامعات، لأنها مترتبة بالضرورة على قرار المجلس يوم ٧/١٠/١٩٩٨ الخاص بحظر حمل لقب (أستاذ متفرغ) إلا على من بلغ سن الستين وهو فى درجة أستاذ ويمضى الخطاب على النحو الآتى:

«صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات بشأن المدرسين و الأساتذة المساعدين الذين أحيلوا إلى المعاش، وكان نصه: يمنح هؤلاء السادة درجة «مدرس متفرغ» أو «أستاذ مساعد متفرغ». ونفهم ضمنا عدم مشاركتهم فى مجالس الأقسام! لأن قانون تنظيم الجامعات بشأن تشكيل مجالس الأقسام، ليس فيه (مدرس متفرغ) أو (أستاذ مساعد متفرغ).

«لذلك فحينما صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات بهذا الخصوص، فهمنا أن القرار ينفذ بما يترتب عليه ضمنا. ولما كان هذا الأمر غير واضح،

ولم تنفذه الكليات لعدم وضوح مضمونه، رأينا مخاطبة سيادتكم للتكرم بإفادتنا حول هذه النقطة، لأن استمرارهم أعضاء فى مجالس الأقسام، يجعلنا نتساءل قائلين: (لماذا ـ إذن ـ كان هذا القرار السابق؟ فالمشاكل مازالت قائمة!

«ثانيا ـ فى كلية تربية الإسكندرية أستاذ مساعد، تقدم للترقية إلى درج (أستاذ) فى اللغة العربية، بسبعة أبحاث مسروقة وقد أحيل إلى التحقيق، وهناك اتجاه إلى إحالته إلى مجلس تأديب يقترح فيه عدم تقدمه للترقية لمدة سنتين! فهل هذا معقول؟ تحتفظ الجامعة بسارق من هذا النوع بسبعة أبحاث، وجامعة أخرى، هى جامعة طنطا، تفصل أستاذا مساعدا لسرقة ثلاثة أبحاث؟ وعموما، فإن تفصيلات هذا الموضوع كاملة لدى الأستاذ الدكتور إبراهيم عبدالرحمن، عضو لجنة الترقى الذى كتب تقرير السرقة، وأمين اللجنة الدائمة الأستاذ الدكتور على أبو المكارم ـ دار العلوم بالقاهرة.

«وإذا كان الأمر كذلك، فالخروج على المعاش على درجة (مدرس) أو (أستاذ مساعد) أشرف من الاستمرار فى الخدمة مع السرقة!

«ويرحم الله أيام أن كنتم سيادتكم عميدا لتربية شبين الكوم، فكنت سيفا فى الحق، ومثالا يحتذى فى تطبيق اللوائح والقوانين والأعراف الجامعية».

انتهى خطاب الأستاذ الدكتور حمدى محمد إبراهيم، وهو خطاب منطقى كما هو واضح.

ذلك أن المادة (٥٢) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، تنص على أن «يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين فى القسم، ومن خمسة من المدرسين فيه على الأكثر، يتناوبون

العضوية فيما بينهم دوريا كل سنة بالأقدمية فى وظيفة مدرس، على ألا يجاوز عدد المدرسين فى المجلس عدد باقى أعضاء هيئة التدريس فيه.

وبالتالى فهذه المادة لا تتحدث عن (مدرس متفرغ)، ولا عن (أستاذ مساعد متفرغ) ولكن هؤلاء اليوم أعضاء فى مجالس الأقسام باعتبارهم (أساتذة متفرغين)! دون أن يحصلوا على لقب الأستاذية العلمى عند بلوغهم سن الستين.

وعلى كل حال، فإذا تقرر عند إعادة النظر فى أحكام قانون تنظيم الجامعات، اقتراح منع استمرار من لم يحصلوا على درجة الأستاذية عند بلوغ السن القانونية، فى العمل، فإن المسألة تكون قد حلت نفسها!

ومادام مجلس الجامعات قد أعاد الأمور إلى نصابها، ووضع الألقاب العلمية فى إطارها الجامعى والعلمى السليم، فإن الأمر يتطلب تنفيذ ما يترتب على ذلك من تغييرات فى المجالس الجامعية والعلمية.

كذلك فإن المفروض فى عضو هيئة التدريس بالجامعة هو أن يكون عالما، متمسكا بالتقاليد الجامعية، ومسلحاً بالأخلاق والأمانة العلمية والالتزام العلمى الصارم، فإذا أثبتت أبحاثه العكس، وهو انعدام أمانته العلمية وسرقته أبحاث الآخرين ونسبتها إلى نفسه، فإن عضو هيئة التدريس يكون قد أثبت فى الوقت نفسه عدم جدارته بالعمل فى السلك الجامعى، وافتقاره إلى الخلق الشخصى والعلمى المفترض فيمن تشرفوا بالعمل فى حقل العلم والعلماء.

ذلك أننا لا نستطيع أن نفرق بين الأمانة العلمية والأمانة الشخصية، فلا يستطيع المرء أن يسرق علميا إلا إذا سبق له أن سرق جنائيا، لأن الأمانة لا

تتجزأ! ولا يستطيع أن يتاجر بالعلم إلاّ من سبق له أن تاجر بالشرف! والمحيط الجامعى محيط زاخر بفرص الانحراف، ولا يستطيع أن يصمد فيه إلا الذين تأسسوا على الفضيلة والخلق والعلم.

ولأن ثوب الحياة الجامعية يفترض فيه النقاء والبياض الناصع، فإن نقطة تلوث سوداء واحدة من شأنها أن تعيب الثوب كله! وبصراحة تامة فإنى لا أستطيع أن أطمئن إلى عضو هيئة تدريس يسرق عمل زملائه وينسبه إلى نفسه، فإن مثل هذا العضو يستطيع أن يسرق أى شيء!

إن الجامعة يجب أن تكون صارمة فى هذا اللون من الجرائم، إذ كيف تأمن - فى تربية الجيل الجديد الذى ينقل مصر إلى القرن الواحد والعشرين - على أعضاء هيئة تدريس يسرقون إنتاج زملائهم العلمى وينسبونه إلى أنفسهم؟ وماهو الفرق بين سرقة كتاب وسرقة محفظة؟ إن الحكم على الاثنين يجب أن يكون واحدا.

ومن هنا فإن الحرص على سمعة الجامعة والأساتذة والعلماء، يتطلب استئصال البؤر الفاسدة لأنها دليل على استشراء الداء فى الجسد، فإن كان من المشكوك فيه إصلاح الأحداث، فهل يمكن إصلاح الكبار؟ ناهيك عن أعضاء هيئة تدريس فاشلين؟ لقد رأينا من هؤلاء من بلغ بهم التبجح حد رفع القضايا على اللجان العلمية إذا اكتشفت سرقاتهم العلمية وضعفهم وعجزهم، واتهامها بالسب والقذف فى حقهم! فالحرامى من هذا النوع حرامى جرىء، مكشوف الوجه، لا يتردد فى إلباس التهمة لمن اتهمه بها! فإذا أرادت الجامعة التى يوجد بها مثل هذا النوع من الأعضاء تطهير صفها حقا، فإن الاستئصال هو الطريق الصحيح، بل هو الطريق الوحيد!

□□□

على كل حال، فمما يدخل فى إطار الحياة الجامعية ذلك الخطاب الذى وصلنى من الأستاذ الدكتور أحمد عبدالحميد عشوش، الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق، والعميد السابق لكلية الحقوق فرع بنها.

وهو خطاب مدعم بالوثائق كما أنه غريب ومؤلم معا! لأنه يتحدث عن ظلم وقع به ـ وهو رجل القانون! ولا يستطيع له دفعا، الأمر الذى يهز الثقة فى العدالة.

وفيه يقول إنه بتاريخ ٩٧/٧/٢٧ صدر قرار رئيس الجامعة السابق، بانتدابه عميدا لحقوق بنها، باعتباره رئيس قسم القانون الدولى الخاص بحقوق الزقازيق وأقدم الأساتذة بها، وذلك لمدة عامين قابلة للتجديد، وفى يوم ٩٧/٧/٢٩ جرى نقله إلى حقوق بنها بناء على طلبه. وبحسبانه الأستاذ الأوحد بها، فقد صار ـ قانونا ـ شاغلا لوظيفة العمادة تعيينا.

على أنه بعد أقل من عشرين يوما فقط من توليه لعمادة حقوق بنها وممارسة عمله فيها، قام رئيس الجامعة الجديد بتعيين أستاذ بالمعاش عميدا جديدا لذات كلية حقوق بنها، ملغيا بذلك عمادة الدكتور عشوش! وأتبع ذلك بنقله وإعادته إلى حقوق الزقازيق!

ولما كانت هذه الإجراءات قد تمت بدون مبررات قانونية، فقد اضطر الدكتور عشوش إلى رفع دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى بالإسماعيلية مطالبا بوقف تنفيذ قرارات رئيس الجامعة بتعيين أستاذ بالمعاش عميدا للكلية، والقرار الضمنى بإلغاء عمادة الدكتور عشوش، وقرار نقله وإعادته لحقوق الزقازيق.

ولم تملك محكمة القضاء الإدارى بالإسماعيلية إلا إصدار حكمها فى ٢٧/١٢/١٩٩٧ بوقف تنفيذ كافة القرارات المطعون فيها، وما يترتب عليها من آثار، وإلزام الجامعة بالمصروفات وهو حكم واجب النفاذ ومشمول بالصيغة التنفيذية.

على أنه بعد أقل من ٧٢ ساعة من صدور الحكم، استصدر رئيس الجامعة قرارا من مجلس الجامعة فى جلسة ٣٠/١٢/٩٧ بنقل أحد الأساتذة من حقوق المنصورة إلى حقوق بنها (من قبل أن يحصل على موافقات مجالس القسم والكلية والجامعة المنقول فيها حسبما يقضى القانون) حتى يسارع بنقله وتعيينه عميدا لحقوق بنها، وليحول دون الدكتور عشوش وتنفيذ الحكم! وعندما أعلن الأخير رئيس الجامعة بالحكم مطالبا بعدم تعيين سواه فى عمادة الكلية، عين رئيس الجامعة الأستاذ المنقول وكيلا للكلية، وأبقى عمادة الكلية شاغرة.

ويقول الدكتور عشوش: إن أساتذة كلية الحقوق ثاروا لعدم تنفيذ الحكم داخل كلية الحقوق، واعتبروا حدوث ذلك مع واحد من كبار أساتذة القانون، أمرا يحمل مساسا بمصداقيتهم أمام طلابهم الذين يعلمونهم القانون واحترامه، إذ فيه إهدار لمبادئ سيادة القانون ودولة المؤسسات والمشروعية وحجية الأحكام واحترام القضاء، وهى مبادئ أساسية فى الحكم والنظام طالما أعلنتها الدولة واحترمتها، ويقوم الأساتذة بتدريسها. لذلك قاموا بمقابلة الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى وشرحوا له قضيتهم، فاستنكر سيادته - كما يقول الدكتور عشوش - عدم تنفيذ أحكام القضاء والالتفاف حولها، ودعاهم باعتبارهم أساتذة قانون، إلى متابعة الإجراءات

القانونية لتنفيذ هذا الحكم، كما استنكر نقل أستاذ من جامعة المنصورة إلى حقوق بنها، بحسبان أن كل جامعة أولى بأبنائها.

وهنا اجتمع المؤتمر العلمي السنوى لأعضاء هيئة تدريس حقوق الزقازيق، لمناقشة موضوع تنفيذ الحكم الصادر لصالح الدكتور عشوش، وانتهى إلى إصدار قرار بوجوب تنفيذ هذا الحكم.

كذلك أصدر مجلس كلية حقوق الزقازيق قرارات مماثلة، وشكل لجنة من أعضائه لمقابلة رئيس الجامعة ورفع هذه القرارات إليه، ولكنه لم يعبأ بها، وطعن في حكم محكمة القضاء الإدارى أمام المحكمة الإدارية العليا، ولكنها أصدرت حكمها برفض الطعن في يوم ١٩٩٨/٣/٩، ودعت إلى استمرار تنفيذ الحكم.

على أن رئيس الجامعة قام برفع إشكال فى تنفيذ الحكم أمام محكمة عابدين، مختصما عددا هائلا من أقلام المحضرين، منهم محضر محكمة مرسى مطروح! رغم عدم الاختصاص النوعى أو المكانى بهذه الأحكام، قاصدا بذلك المماطلة واستنفاد الوقت ومد أجل الخصومة، كما قام بندب الدكتور عشوش ندبا كاملا عميدا «لمعهد الدراسات والبحوث الآسيوية» بالجامعة «رغم أن هذا المعهد بعيد عن اختصاص الدكتور عشوش وخلفيته القانونية، إذ هو معهد معنى بدراسة الحضارات والأديان واللغات الصينية والتركية والاقتصاد والنظم السياسية، وتنعقد عمادة هذا المعهد لأساتذة كلية الآداب! وبناء على هذا القرار أقصى الدكتور عشوش من التدريس بحقوق الزقازيق وحقوق بنها ومن رئاسة قسم الدولى الخاص! وأصدر توجيهاته لعميد حقوق الزقازيق بحرمانه من تدريس مادة الدولى الخاص (مصدر دخله) وإخراجه من مجلس الكلية رغم أنه أقدم الأساتذة!

وبتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٨ صدر حكم محكمة القضاء الادارى بعدم قبول إشكال الجامعة، وطلبها وقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح الدكتور عشوش، وإلزام الجامعة بالمصروفات. وبعد ثلاثة أيام أخرى صدر حكم محكمة عابدين للأمور المستعجلة برفض إشكال الجامعة لعدم اختصاص المحكمة ولائيا.

وبذلك اكتملت ستة أحكام ضد رئيس الجامعة،ولكنه رفض تنفيذها!

والمشكلة التى تواجه الدكتور أحمد عبدالحميد عشوش حاليا، هى: كيف يقنع تلامذته الذين يدرس لهم القانون باحترام القانون وتقديسه، وجميعهم يعرفون بالظلم الواقع عليه، ويعرفون أن أحكام القضاء إنما هى أحكام ورقية لا فاعلية لها ولا يلتزم بها أحد؟

وهذا ما دعانى إلى نشر خطابه. ففى حدود إدراكى - كأستاذ جامعى وكعميد سابق - أن مكانة الجامعة الرفيعة ودورها فى مجتمعنا المصرى، يجب أن تكون بمنأى عن الخصومات الشخصية، وترتفع إلى ما فيه المصلحة العامة! وأن الجامعة يجب أن تضرب المثل للمجتمع المصرى فى احترام القانون وأحكام القضاء!

ولست أدرى هل يشاركنى الأستاذ الدكتور مفيد شهاب هذا الرأى؟

الفصل الخامس

الاقتصاد والمجتمع

البنوك فى مصر.. وعنق الزجاجة!

الأهرام وأكتوبر فى ٥، ٦ ديسمبر ١٩٩٩

إذا كان صحيحا أن أكبر ما يقاس به تقدم الأمم والدول اليوم هو النظام البنكى، فلاشك أن هذا المقياس لو طبق على مصر فسيعود بها إلى أوائل القرن العشرين! وهذا ما يلمسه كل فرد يرى الحشود الهائلة التى تزدحم بها البنوك كل يوم وهى تقوم بمعاملاتها من إيداع وصرف وسحب وشراء وبيع وغير ذلك، وهو مالا نرى مثيلا له فى الغرب المتقدم!

وهذا - بالذات - هو ما يصرف جماهير المصريين عن التعامل مع البنوك فيما يتعامل فيه الغربيون. ففى الغرب لا يحمل الناس النقود فى جيوبهم كما يفعل المصريون، وإنما يحملون الشيكات، ويتعاملون بها مع

البنوك والمحلات وجميع المعاملات الأخرى، ولا يعترف أبناء وطننا بالشيكات فى المعاملات، لعدم ثقتهم فى البنوك ونظمها التى لاتيسر قضاء مصالحهم بالسرعة المطلوبة، فإن أبسط تعامل مع البنوك فى مصر - حتى ولو كان صرف خمسة جنيهات - يستغرق من الوقت مالا يقل عن ساعة زمنية بسبب الطوابيرمن جهة، والإجراءات من جهة أخرى! وفى الغرب لايستغرق أكثر من عشر دقائق إن لم يكن خمسا.

ومنذ ثلاث سنوات تقريبا توهمت أنه حدثت طفرة فى النظام البنكى، حين فوجئت بفرع البنك الذى أتعامل معه فى مصر الجديدة، يسلمنى كارت «ڤيزا» باعتبارى ممن يطلق عليهم اسم (ڤى. آى . بى) - أى المهمين - ولما كنت أملك قدرا كبيرا من التواضع، فقد فهمت أن أهميتى لدى فرع البنك الذى رشح اسمى لا ترجع إلى أعمالى العلمية وكتاباتى السياسية وما أضطلع به من مسئوليات قومية، وإنما لما هو موجود فى خزانة البنك من مدخراتى!

وبالفعل تأكد لى ذلك حين قرأت الورقة المرفقة بكارت «الڤيزا» فإذا بها تبيح لى السحب فى حدود خمسة آلاف جنيه، وهو ما يغطيه حسابى فى البنك، وفهمت أنه بهذا الكارت لا حاجة بى لأن أحمل معى نقودا كلما سافرت إلى الخارج، إذ يستطيع هذا الكارت السحرى تدبير لوازمى من الشراء.

وفى البداية تصورت أن هذا الكارت الذى قدم لى من البنك بدون أن أطلبه، إنما هو مجاملة من البنك لقدم حساباتى به التى ترجع إلى أكثر من عشرين عاما، ولأنى أودع به ما يغطى مسحوباتى بواسطة الكارت، ولأنى - أكثر من ذلك - من المهمين (ڤى . آى . بى) ولكنى اكتشفت سريعا أن

مثل هذه الأسباب لا تدخل فى حساب البنك، عندما وصلتنى ورقة بأن البنك قد خصم منى مبلغ خمسين جنيها قيمة رسم اشتراكى فى عائلة الفيزا! وقد استأت بعض الوقت لما اعتبرته غرامة فرضت علىّ فرضا، حيث أنى لم أطلب الدخول فى عائلة الفيزا، وإنما أدخلت فيها بواسطة حداقة (حذق) البنك الذى أوهمنى بأنى من المهمين، وفكرت فى رد الكارت ولكنى كنت قد بلعت بالفعل الطعم، وهو أنى من المهمين، وصار من الصعب على الاستقالة من هذه الفئة المهمة بسبب خمسين جنيها! فصحيح أنى لا أستعمل الكارت، ولكن يكفى أن يكون فى جيبى لمواجهة أية ظروف.

ولأن أول الغيث قطرة، فقد فوجئت فى هذا العام بهدية أخرى من البنك الذى أتعامل معه، تتمثل فى كارت آخر اسمه «الماستر كارت» - أى الكارت السيد، أو الكارت القشاش الذى لا يقف فى وجهه أية عقبة فى سبيل الصرف!، وهو يبيح لى السحب فى حدود خمسة آلاف جنيه.

وعلى هذا النحو وجدت نفسى وقد أصبح فى جيبى عشرة آلاف جنيه تحت تصرفى بواسطة الكارتين، بوصفى من المهمين، وظننت فى البداية أن الغرامة التى سوف يوقعها على البنك لهذا الاشتراك تحت اسم اشتراك أو رسوم ستكون مماثلة لغرامة الفيزا، أى خمسين جنيها فى العام، ثم فوجئت بأن عائلة الماستر أكثر ثراء من عائلة الفيزا، لأننى فوجئت بورقة من البنك تفيد أنه خصم منى مبلغ مائتى جنيه كاملة!

ولكنى لم أفهم فلسفة رفع قيمة الاشتراك من ٥٠ جنيها فى الفيزا إلى ٢٠٠ جنيه فى الماستر، حيث إن حد السحب فى الكارتين واحد، وهو خمسة آلاف جنيه! ولكنى عزوت الأمر إلى أن عائلة الماستر ربما كانت

أكثر ثراء من عائلة الفيزا، أو أن المسئولين عن الماستر أكثر ذكاء من المسئولين عن الفيزا، أو أكثر (نصاحة) أونصبا! فماداموا لا يستأذنون ولا يسألون وإنما يخصمون قسرا وينتزعون، فلماذا لا يرفعون قيمة الاشتراك من خمسين إلى مائتين؟ بل لعل أحدهم فكر فى خمسمائة ولكن رده البعض انتظارا لفرصة أخرى!

المهم هو أنه عنّ لى أن أختبر صدق هذين الكارتين اللذين أدفع فيهما اشتراكا قدره مائتان وخمسون جنيها سنويا، دون أن أستخدمهما أو أستفيد منهما أية فائدة، وقد جاءت المناسبة حين تعرضت سيارتى لحادثة تكلفت خسائرها أكثر من عشرة آلاف جنيه، وقام مركز خدمة إخوان مقار بإصلاحها، وقدم لى الفاتورة مطالبا بالدفع يوم ١٩٩٨/٩/١٧، وكان علىّ أن أدفع إما بشيك وإما بطريقة الكارت.

فحينئذ همس فى أذنى شيطانى : لقد حانت اللحظة المناسبة لكى تختبر الكارتين اللذين تحملهما، وتتأكد مما إذا كانا سوف يصدقان معك أو يخذلانك؟، وبالفعل وبعظمة الذين يفترض فيهم أنهم مهمون، أبرزت الكارتين وقدمتهما للمهندس لطفى جمودة مدير الصيانة، لكى يسحب منهما ثمن الإصلاح.

وكانت الصدمة الأليمة، وكانت خيبة الأمل! لقد خذلنى الكارتان اللعينان، وأثبتا أنهما لا يساويان أكثر من ثمن الورق المصقول المزوق المصنوعين منه! فقد كان الرد الذى ورد إلى أمين الخزنة هو السلب، الأمر الذى يعنى أنه ليس لهما رصيد يغطى المبلغ! والغريب أنه رغم تكرار محاولات أمين الخزنة كان الرد الوارد على الآلة المختصة دائما بالسلب، أو على حسب رد البنك المكتوب: Pending أى الطلب معلق!

ولأول وهلة توهمت أن حسابى فى البنك قد تعرض لعملية سطو مما نقرأ عنه فى الصحف يوميا، وأن أحد النصابين على البنوك (ومنهم فى مصر مالا يقل عن مليون نصاب إذا صدقت أخبار الصحف!) قد نصب على فرع البنك الذى أتعامل معه، وسحب كل مدخراتى، ولم يبق لى شىء يغطى المبلغ المطلوب بواسطة الكارتين - ولكننى لم أتردد فى طرد هذا الخاطر المزعج، فنظرا لأنى مؤرخ لا أتعامل إلا من خلال الوثائق، فإنى أحمل تعهدين من البنك مرفقين بالكارتين، يفيد كل منهما بأن حد السحب المسموح به لى هو خمسة آلاف جنيه، ومعنى هذا الكلام - فى لغة أهل الشرف - أن البنك يدفع فورا خمسة آلاف جنيه عند الطلب دون نقض أو إبرام بمقتضى هذا التعهد - وهو ما يبيح له أن يخصم منى فورا وبدون نقض أو إبرام مائتين وخمسين جنيها فى مقابل هذين الكارتين.

ونظرا لأنى لم أطلب هذين الكارتين ولم أوقع على شروط فى مقابل الحصول عليهما، وإنما أعطيا لى بوصفى من المهمين، فإن هذه الأهمية المزعومة تقتضى بالضرورة الثقة فى شخص من أعطى له هذا الكارت، وصرف ما يطلبه بواسطة أى من هذين الكارتين فورا، حتى ولو لم يكن فى رصيده مليم واحد، لأنه مادام مهما ومادام البنك تطوع بالاعتراف له بهذه الأهمية دون أن يطالبه بهذا الاعتراف، فإن هذه الأهمية تضمن للبنك أن هذا الشخص المهم ليس نصابا وأنه سوف يدفع من أى رصيد من حساباته، سواء كانت ادخارا أو إيداعا أو غير ذلك!

بل إنه ما دام أن البنك يخصم بكل سهولة من هذا الشخص المهم قيمة اشتراكه فى عضوية هذين الكارتين، فإن هذا الخصم يفرض عليه التزاما بالوفاء بما تعهد به فى أول ورقة مرفقة بالكارت، وهو دفع مبلغ خمسة

آلاف جنيه عند الطلب، خصوصا وأن البنك لم يشترط أية شروط لدفع هذا المبلغ فى ورقة التعهد.

كل هذه الافتراضات طرحتها حتى فى حالة ما إذا كانت حساباتى فى البنك لا تغطى المبلغ المطلوب دفعه بواسطة الكارت، فإذا كان الحال غير ذلك، وكانت حساباتى فى البنك تغطى المبلغ وزيادة، فهنا يتحول الخطأ إلى جريمة، أو فى أحسن الأحوال يكون معناه أن الذين أدخلوا نظام كارت الڤيزا وكارت الماستر قد أدخلوه دون أن يكونوا قد أعدوا له العدة بالكفاءات المطلوبة والتدريب والفهم والاستيعاب لرسالة الكارت، وأنهم متخلفون عن عصر الكارت بنصف القرن!

بل إنهم أيضا متخلفون عن عصر الكومبيوتر الذى يحرم المتقاعسين من كل عذر أو تبرير لتقاعسهم، فبواسطة الكومبيوتر تتوافر المعلومات التى تحدد شخصية كل عميل وتحدد حساباته بكافة أنواعها، بما لا يسمح بأى خطأ.

والمهم هو أنه فى كل بلاد العالم المتقدم لا يحتاج صرف أى مبلغ بواسطة كارت الڤيزا أو الماستر سوى دقائق، ولكن فى مصر، تطلب الأمر منى أكثر من ساعتين قضيتهما فى مركز خدمة مقار فى اتصالات مستمرة بالمسئولين فى مركز البطاقات، حتى أمكن الصرف! ولولا ثقة مركز الخدمة فى شخصى لظنوا أنى نصاب أنصب بهذه الكروت.

ولكنى حمدت الله أن ذلك حدث فى مصر ولم يحدث فى خارج مصر! فعندما كنت فى البندقية هذا الصيف فكرت فى شراء فيديو كاميرا، ويكون الدفع بكارت الڤيزا أو الماستر، لكن نظرا لأن الله تعالى لم يرد لى الفضيحة، تراجعت، ولو أقدمت لتلقيت من نظرات الهزؤ والشك والريبة ما

كنت فى غنى عنه! ولو كنت قد أمضيت ساعتين فى اتصالات بمصر بالتليفون من البندقية لصرف المبلغ، لدفعت فى هذه الاتصالات أكثر من ثمن الكاميرا!.

ولكن هذا يوضح للقارئ درجة تخلف المسئولين عندنا عن ركب التقدم، وأنهم يقولون مالا يفعلون، ويتعاملون مع وسائل التقدم الحديثة بعقليات تعيش فى العصر العثمانى، فلقدكان من الطريف حقا أن الورقة التى أرفقها البنك الأهلى المصرى بكارت الماستر، فيها هذه العبارة الفخمة الضخمة: «مفتاح العالم بين يديك»! ولكن التجربة التى ذكرتها توضح أن هذا المفتاح لايفترق كثيرا عن المفتاح القديم الذى كانت جدتى تفتح به باب بيتها فى أوائل هذا القرن!.

كذلك فى كل بلاد الدنيا، يحرص الطرف المتعاقد على أن يحيط الطرف المتعاقد معه بكل شىء يتصل بموضوع التعاقد، بلغة سليمة وواضحة لا تحتمل التأويل، ولكن أصحاب اختراع الڤيزا والماستر فى مصر يعيشون خارج نطاق هذا العالم! فإن لهم عالمهم الخاص الذى يفترضون فيه أن يكون الشخص المهم الذى فاجأوه بمنح الكارت خبيرا بمعاملات البنوك وضليعا فى شئونها! وهذا يفسر أن كل التوضيح الذى رافق الكارت الذى تسلمته، لايتعدى الإفادة بأن حد السحب خمسة آلاف جنيه! ولا شىء آخر عن مصدر هذا المبلغ، وهل هو من الحساب الجارى للعميل، أو حساب التوفير، أو سلفة من صندوق الكارت! كما أنه لا شىء أيضاً عن كيفية السداد، وهل يتم بواسطة فرع البنك الذى أصدر الكارت والذى يحوى مدخرات العميل، أو يتم بواسطة العميل نفسه، وكيف يتم ذلك؟ كما أنه يفترض - وهو يصدر فى مصر - أن كل المتعاملين معه يعرفون اللغة

الإنجليزية، فهو يرسل بياناته باللغة الإنجليزية وبشكل غامض! كما أنه لا يقدم حسابا للعميل صاحب الكارت يفيد بأى شىء، ولا يخاطبه بأية مكاتبات إلابهذه البيانات الغامضة، ثم يفاجئه بأنه تم خصم مبلغ كذا غرامة تأخير! أو مبلغ كذا فائدة! إلى آخره! كأن جهاز الكارت يتعامل مع نفسه ولا يتعامل مع عميل من واجبه أن يوضح له كل شىء ويخاطبه فى كل شىء!

ومن دلائل ذلك أنى فوجئت ببيان يخصم مبلغ ٧,٤٩ جنيه غرامة تأخير، و ١٠ جنيهات رسوم تجاوزالحد، و ٧٠,٩٥ جنيه فائدة، وكان ذلك فى بيان يوم ٣١ أكتوبر ١٩٩٨! ولم أفهم سببا لهذه العقوبات، ومدخراتى فى فرع البنك الذى أتعامل معه، وهو فرع النزهة، تغطى المبلغ المسحوب أضعافا مضاعفة، ولم تخيرنى سلطات الكارت بين الدفع بنفسى أو الدفع بواسطة الفرع أو الحبس! وإنما هى - كما قلت - تتعامل مع نفسها، وتخاطب نفسها، ولا شأن لها بالعميل، فهو يفاجأ - من حيث لا يدرى - بالغرامات وفوائد التأخير عن مبالغ موجود أضعافها أصلا فى حسابه بخزائن البنك الأهلى، ولا يتطلب الأمر أكثر من أن تحترم سلطات الكارت العميل، وتخاطبه، وتتفاهم معه، وتنيره بالحقائق، وتعرف منه ما إذا كان مفلسا أو يستطيع الدفع! بل هى ليست فى حاجة إلى ذلك أصلا إذا كانت تتعامل بالوسائل الحديثة وعلى رأسها الكومبيوتر الذى يستطيع فى دقيقة واحدة أن يخبرها بأن حسابات العميل فى البنك كافية جدا لتسديد المطلوب دون حاجة للرجوع إليه، كما هو الحال بالنسبة للشيك واجب الدفع، فلا تلجأ للإجراءات التعسفية، وتنزل به العقوبات من غرامات تأخير وفوائد وغيرها!.

وهكذا فأنت فى تعاملك مع السلطات التى تدير أعمال هذه الكروت (الفيزا والماستر) تشعر بأنك تتعامل مع دكان صغير فى قرية نائية لا صلة لها بالعالم المتقدم، ويعود بك الزمن إلى ما قبل طلعت حرب!.

ويزداد شعورك بتخلف هذا الجهاز عندما ترفع سماعة التليفون لمخاطبة المسئولين فى أى أمر من الأمور فلا تجد مجيبا! وتحاول مرات حتى تجد مسئولا يخاطبك! فلا تملك إلا أن تضحك لهذا التخلف! فمن المعروف أن سرعة اتصال العميل بقسم خدمة العملاء - فى حالة فقد الكارت الخاص به - يتوقف عليه سرعة إبطال مفعول الكارت وعدم إعطاء الفرصة للسارق لاستخدام الكارت المفقود،ومن هنا فالبنك يزودك بأرقام التليفونات التى عليك سرعة الاتصال بها فى حالة فقدان أو سرقة الكارت فى مصر أو فى الخارج، كما يزودك بأرقام تليفونات هيئة الماستر كارد العالمية فى الولايات المتحدة إذا كان الفقدان فى خارج مصر.

ومعنى هذا الكلام أنك لا تكاد ترفع سماعة التليفون وتطلب أية نمرة من النمر المطلوبة ،فمن المفروض أن يأتيك الرد فورا لتلقى البلاغ، لكن تجربتى فى مصر! يوم ١٩٩٨/٩/١٧ فى مركز خدمة مقار، أثبتت أننا نعيش فى عالم آخر. فعلى مدى نحو نصف ساعة حاولت أنا أو المهندس لطفى حمودة الاتصال بأحد الأرقام المبينة دون جدوى. واحتاج الأمر إلى ساعة ونصف أخرى حتى تمكن الموظف المسئول الذى جرى الاتصال به تدبير المبلغ مشكورا من البنك العربى الأفريقى، مع أن حساباتى فى فرع البنك الأهلى بمصر الجديدة تغطى المبلغ المطلوب دون حاجة لوسيط!

وهكذا ففى بلاد العالم المتقدم يشعر من يملك كارت ڤيزا أو كارت ماستر بأنه بالفعل يملك مفتاح العالم بين يديه، ولكنه فى مصر يشعر بأنه يملك

مفتاحا للعكننة والعجز والتخبط والجهل بكل شىء، وفى مقابل هذه الفوائد العظيمة يدفع ٥٠ جنيها سنويا قيمة رسوم اشتراكه فى نادى الفيزا، و ٢٠٠ جنيه سنويا قيمة اشتراكه فى نادى الماستر.. فهل هذا معقول؟

بقى هذا المظهر الردىء الذى تنفرد به بنوكنا، وهى ضيق مساحة فروعها، وتكدس العملاء، وتحميل موظفيها بأضعاف العمل الذى يقوم به الموظفون فى الخارج، واستمراء المسئولين عن البنوك هذا التعذيب اليومى للمواطنين، وتصعير خدهم لهذه الظاهرة المرضية، وهو أمر غير مفهوم وغير مبرر!

فمن المعروف أن البنوك فى مصر وفى العالم، هى أكبر رابح فى البلد! فهى - كما وصفتها من قبل - مثل المنشار طالع واكل نازل واكل! فهى تربح من العميل سواء كان مودعا أو مقترضا، وبالتالى فلا مشكلة لديها فى تمويل وتوسيع فروعها بحسب توسع أعمالها، ومضاعفة هذه الفروع فى الأحياء التى تحتاج إلى ذلك، بكل التضحيات الممكنة عن طريق شراء الشقق والمبانى وتعويض أصحابها. وكان ذلك يحدث فى الماضى ولكنه توقف أو أنه يتطور بشكل بطىء لا يواكب حاجة العمل، وهذا الكلام ينطبق على البنوك القومية والخاصة.

وفى الوقت نفسه فمن الواضح من الكثير من المشروعات التى تظهر على الساحة لاقتصادية، أن بنوكنا لا تدقق كثيرا فى دراسة المشروعات التى تقدم لها القروض بعشرات ومئات الملايين من الجنيهات، وما إذا كانت مشروعات إنتاجية تخدم الاقتصاد القومى فى ميدان المنافسة العلمية الحادة، وتدر بالتالى عائدا يساعد على السداد، وحفظ ثروة البلاد، أو تخسر فتتعرض البلاد للأزمات الاقتصادية كما تعرضت بلاد أخرى!

وكل ذلك مما يوضح أن الظاهرة البنكية فى مصر تدخل فيما يمكن أن نسميه (عنق زجاجة) يزداد فى كل يوم ضيقا مع التزايد السريع والمستمر لحركة المعاملات والعملاء، وهو ما يهدد تهديدا خطيرا الحركة الاقتصادية فى البلد، ويهدد أكثر بزيادة الفساد! ففى الزحام - كما هو معروف - يكثر اللصوص! وهو ما يحدث حاليا كما نقرأ فى الصحف!

ولما كانت البنوك هى الرئة التى يتنفس منها الاقتصاد القومى، فإنى أحذر فى هذا المقال من اختناق فى المستقبل القريب أو البعيد إذا لم يتم تدارك الحال!

لغز صناعة السيارات فى مصر!

الأهرام وأكتوبر فى ١٩، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩

منذ بضعة أشهر كتبت أذكر بأن نظامنا السياسى لا يستند فى وجوده واستمراره إلى دعم رجال الأعمال، كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية فى الغرب ،وإنما يستند إلى الشعب، بمعنى أن رجال الأعمال ليسوا هم الذين أتوا بمبارك إلى الحكم، كما يفعل رجال الأعمال الأمريكيون الذين يأتون بكلينتون أو يخلعونه، أو يأتون بنيكسون أو يخلعونه، وإنما شعبنا هو الذى يأتى برئيس الدولة من خلال استفتاء حر يعبر فيه شعبنا عن إرادته كما يشاء.

ويترتب على ذلك ماهو حاصل بالفعل اليوم، وهوأن سياسة نظامنا تتجه باستمرار لخدمة مصالح

الشعب،وليست لخدمة مصالح طبقة معينة مهما بلغ ثراؤها أو نفوذها، ومشروعات مبارك تتجه على الدوام إلى خدمة الجماهير الشعبية فى المقام الأول، ويأتى فى إطار هذه الخدمة إزالة القيود التى تقف بين رأس المال الخاص والاستثمار الصناعى، وإتاحة الفرصة له لبناء المدن الصناعية المهمة فى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان وغيرها، وإقامة قلاع صناعية مهمة تستوعب الأيدى العاملة، وتخفف من حدة البطالة التى يعانى منها الغرب.

على أن نظامنا السياسى، فى ضوء سيطرته السابقة على وسائل الإنتاج، وما حصل منها على خبرة فى مجال الإنتاج، لم يترك الأمور سبهللا، وإنما وضع لها قواعد ورسم لها حدودا تمنع رأس المال من الاقتصار على خدمة نفسه دون خدمة الجماهير! وتوجيه نشاطه إلى ما يخدم مستقبل مصر فى عالم التنافس الدولى الشرس الذى ينطبق عليه المثل المعروف: «البقاء للأصلح»!

وقد رسم الرئيس مبارك هذه الحدود، ووضع هذه القواعد، فى لقائه برجال الأعمال يوم ٢٦ فبراير من هذا العام (١٩٩٨) عندما اشترط على رجال الأعمال تطوير الصناعات المصرية، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، والارتفاع بمستوى السلعة، والقدرة على المنافسة فى ظل التوجهات العالمية، والاستعداد للتعامل مع اتفاقية الجات وما سوف تفرضه من منافسة مفتوحة وأسواق مفتوحة.

وكان من أهم ما ساقه الرئيس مبارك فى هذا الصدد، تركيزه على الأهداف التصديرية، والتحذير من التركيز على السوق المحلى، وأوضح أن التصدير يستوجب بالضرورة الارتفاع بمستوى السلعة، وعمل دراسات

الجدوى الصحيحة والسليمة للسلع القادرة على التنافس، وأنه إذا كانت الدولة تقدم التسهيلات اللازمة، وتزيل العقبات أمام التصدير، فلابد أن يقدم رجال الأعمال فى مقابل ذلك ما يحقق أهداف الاقتصاد القومى.

هذه - إذن - هى أسس السياسة التى تسير عليها الدولة فى تشجيع رجال الأعمال، بل هذه هى الشروط التى تشترطها الدولة لمد يدها إلى رجال الأعمال، وهو ما تقوم به بالفعل منذ فترة طويلة، وكانت نتيجته ظهور فريق مهم من رجال الصناعة المصريين الذين قبلوا بخوض مخاطر الصناعة فى هذا الزمن، وأنتجوا بالفعل سلعا مصرية تغزو معاقل الصناعة فى الغرب الرأسمالى بسبب قدرتها التنافسية، واستحق هذا الفريق تقدير الوطن وتقدير الشعب.

على أنه كان مما يتناقض مع هذه السياسة، التى رسم خطوطها الرئيس مبارك فى حديثه المشار إليه مع رجال الأعمال، والتى تركز على القدرةالتصديرية للسلعة المصرية كشرط لتقديم التسهيلات وإزالة العقبات، ما تقوم به الدولة حاليا من جهود مستميتة لدعم حماية صناعة تعلم هى قبل غيرها أنها ليست لها أية قدرة تصديرية بل وليس لها مستقبل فى عصر الجات القادم، وهى صناعة تجميع السيارات!

ولو كانت هذه الجهود المستميتة التى تبذلها الدولة لحساب الجماهير المصرية ولفائدتها، لكان لها ما يبررها، أما وهى ضد مصلحة الجماهير، فهذا هو الأمر غير المفهوم.

وبمعنى آخر، لو أن مصانع تجميع السيارات فى مصر تقدم للجمهور المصرى سيارة أكثر كفاءة من السيارة المصنوعة فى الخارج، أو حتى تساويها فى الكفاءة - وأقل سعرا، وأكثر قدرة على التنافس مع السيارات

الأجنبية، لكان لجهود الدولة المستميتة لحماية هذه الصناعة ما يبررها، ولحازت تقديرنا وتقدير شعبنا، أما والأمر على العكس تماما، وهو أن جماهيرنا المصرية هى التى تدفع ثمن هذه الحماية، وكذلك تدفع الثمن ميزانية الدولة! فهنا يكون اللغز الأعظم!

ذلك أن جهود أية حكومة شعبية فى كل بلد من بلاد العالم، توجه بصفة دائمة إلى توفير السلع للشعب بجودة أعلى وبأسعار أرخص، لأن هذا هو السبيل الوحيد لزيادة القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وبدون ذلك تنعدم القدرة الشرائية لهذه العملة أو تضعف بما يدفع الحكومة إلى تعويضها عن طريق زيادة الأجور! وزيادة الأجور تؤدى إلى التضخم،لأنها زيادة بدون إنتاج، وبدون مبرر!

ومن هنا، لم تستطع جماهيرنا أن تفهم كيف تعمل الحكومة على زيادة سعر السيارة المنتجة محليا بدلا من خفضها؟ وكيف تصدم أمل الجماهير التى استبشرت خيرا بانخفاض أسعار السيارات، بعد أن عانت طويلا من الارتفاع المصطنع المتوالى على مرالسنوات السابقة فى وقت كانت أسعار السيارات فى العالم أجمع تنخفض بحكم التنافس الشرس بين شركات صناعة السيارات؟

لم تعد السيارة بالنسبة للطبقة الوسطى فى مصر، بأوضاعها الاقتصادية المتردية على مر التاريخ، سلعة كمالية، مع تدهور حالة المواصلات العامة إلى حد غير مسبوق، وإنما أصبحت سلعة ضرورية لحفظ كرامة المواطن المصرى وهو يتوجه إلى عمله أو يشترى لوازمه أو يؤدى مصالحه.

ومن هنا فإن جماهيرنا المصرية كانت تتوقع من حكومتنا أن تقاتل إلى جوارها من أجل تخفيض ثمن السيارة، بدلا من أن تقاتل إلى جانب

أصحاب مصانع تجميع السيارات من أجل رفع سعر السيارة! ولكنها فوجئت بالعكس تماما، فقد أصدرت الحكومة عدة قرارات متسرعة، وغير مفهومة، ومتخبطة، كانت نتيجتها اشتعال أسعار السيارات فى مصر بعد أن كانت تتجه إلى الهبوط، وإصابة أمل الجماهير بخيبة شديدة!

وقد بدأت الأزمة بالقرار الذى أصدرته الحكومة بقصر استيراد السيارات على المستوردين الذين يملكون مراكز صيانة معتمدة، مع ضرورة استيراد قطع الغيار اللازمة لهذه السيارات! وكانت الحجة التى سيقت فى ذلك هى حماية المستهلك من المستورد الصغير!

ولم يهضم أحد هذه الحجة، فقد نسيت الحكومة أن مصر تزخر بعدد هائل من تجار قطع الغيار، الذين تسوقهم حاجتهم إلى العمل والربح إلى استيراد ما تحتاج إليه السوق من قطع الغيار اللازمة! كما نسيت أن المصريين - على عكس ما يحدث فى الغرب - لايتجهون فى إصلاح سياراتهم إلى مراكز الخدمة الشاملة، التى كانت شبه منعدمة فى مصر إلى وقت قريب،وإنما يتجهون إلى الحرفيين المتخصصين فى الميكانيكا أو الكهرباء والسمكرة والدوكو وغيرها من الحرف المتصلة بصيانة السيارات وإصلاحها، وأن هؤلاء الحرفيين يمثلون طبقة فنية مهمة تحتل مركزا تاريخيا فى مصر من أقدم العصور، وهى من الوفرة والكثرة إلى الحد الذى امتلأت بهم مدن بعينها! كما أن هؤلاء الحرفيين، وهؤلاء الفنيين يستطيعون تطوير أنفسهم بما يضمن بقاءهم لمواجهة إصلاح السيارات التى تشتريها الطبقة المتوسطة، والتى لم تدخل فيها التكنولوجيا المعقدة أو تحتاج إلى الأجهزة المتطورة - وهو ما يحدث بالفعل اليوم بالنسبة لملايين السيارات التى تسير فى شوارع جمهوريتنا الحبيبة.

فإذا كانت حجة الحكومة صحيحة، فقد كان عليها أن تقصر قرارها على السيارات المتطورة الغالية الثمن، التى تحتاج إلى مراكز خدمة متخصصة، أما أن تعمم القرار ليشمل كل أنواع السيارات - عظيمها وحقيرها!. فقد تذكر جمهورنا على الفور المأساة التى أصيب بها والتى حدثت منذ بضع سنوات، عندما منعت الحكومة استيراد السيارات، فقفز سعر السيارة ماركة نصر ١٢٨ من ٦ آلاف جنيه، فى شهور قليلة، إلى ١٤ ألف جنيه! وارتفع سعر السيارة ماركةريجاتا من ١٤ ألف جنيه إلى ٢٨ ألفا، فـ ٣٨ ألفا، فـ ٤٥ ألفا! فى الوقت الذى كان سعر هذه السيارات ينخفض فى الخارج!

هكذا فهم جمهورنا فلسفة صدور ذلك القرار الغريب، وقد تحقق ظنه بالفعل، فقد نشرت جريدة «الأهرام» فى عددها الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨، تبشر جمهورنا الكريم بأن سوق السيارات شهدت «ارتباكا شديدا» تسبب فى ارتفاع الأسعار بقيم تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٧٠٠٠ آلاف جنيه لمختلف أنواع السيارات!

وبطبيعة الحال فلم تدخل هذه الزيادة فى جيب الجماهير، وإنما دخلت فى جيب أصحاب مصانع تجميع السيارات، الذين يشكلون فئة محدودة جدا من رجال الصناعة المصريين! ودخلت أيضا فى جيب تجار السيارات! ولم يفهم أحد الحكمة من زيادة أرباح هذه الفئة القليلة على حساب الجماهير، التى أصبحت هى الخاسرة الوحيدة فى هذه الأزمة التى اصطنعتها الحكومة!

ولم تكتف الحكومة بذلك فى حماية أصحاب مصانع تجميع السيارات، بل وجهت ضربة قاضية إلى آمال الجماهير التى كانت تتطلع إلى شراء سيارة رخيصة، عندما أصدرت القرار رقم ٥٧٧ المعدل بالقرار ٥٨٠ لسنة

١٩٩٨ (وقد عدل بعد يومين فقط مما يعد دليلا دامغا على التسرع فى إصدار قرارات الحماية!) وهو يشترط فى سيارات الركوب أن يتم استيرادها فى نفس سنة الموديل! وألا يكون قد سبق استخدامها! فهل هذا معقول؟

بل لماذا هذا التعجيز؟ إنه من المعروف أن سعر السيارات ينخفض مع مرور كل سنة على سنة الموديل،وهو أمر طبيعى يقتضيه الإنتاج الغزير، والتطور السريع فى إدخال وسائل الترفيه على السيارات، وبالتالى فلماذا تحرم الدولة المستورد المصرى بهذا القرار من شراء سيارة أرخص لها نفس الكفاءة؟ أليس ذلك للحفاظ على الأسعار العالية للسيارات فوق مستوى قدرة الجمهور؟ وأليس ذلك للحفاظ على الأسعار العالية المبالغ فيها التى يحددها أصحاب مصانع تجميع السيارات، لنهب أكبر ما يمكن نهبه من جيب جماهيرنا قبل تطبيق ضريبة الجات؟

والأغرب من ذلك حقا، ومما يثير الأسف، أن تطبق الدولة هذا القرار التعسفى على السيارات الموجودة حاليا فى المنافذالجمركية! مع أنها كلها باعتراف الجميع سيارات جديدة لم تستخدم، ولكنها من موديلات قديمة، وذلك بحجة أنها موديلات قديمة! وتضحك جماهيرنا وتتساءل: هل هو حرص حقيقى من جانب الدولة على توفير الموديلات الجديدة للجمهور المصرى، أو هو الحرص على خدمة مصالح أصحاب مصانع تجميع السيارات؟ وهو الخوف من أن تجبرهم أسعار تلك الموديلات القديمة على تخفيض أسعار سياراتهم؟

ومنذ متى كان جمهورنا المصرى الكادح يأبه بموديل السيارة ويترفع عن شراء الموديل القديم؟ إن الغالبية الساحقة من هذا الجمهور تشترى سيارات قديمة مستعملة، لعدم قدرتها على شراء سيارة جديدة من أى

موديل، حتى ولو كان موديل سنة ١٩٣٥! ورغم التطلعات المشروعة للموظفة الصغيرة والتى لا تريد أن تتبهدل فى المواصلات بين جمهور يختلط فيه الصالح بالطالح، والمؤدب بالسافل! فإن كل ما تصبو إليه آمالها لا يعدو شراء سيارة تنقلها من بيتها إلى عملها أو إلى السوق لتشترى حاجياتها البسيطة، وفى سبيل تحقيق هذه الآمال فإنها تشترى أى موديل! وهى لا تشترى موديلا جديدا بل سيارة مستعملة!

من هنا لم يصدق أحد هذا الحرص المصطنع من جانب دولتنا على توفير موديلات جديدة مائة فى المائة لجمهورنا الكريم! لأن هذا الحرص يكلف جمهورنا أسعارا مضاعفة لهذه الموديلات! وهو لا يفيد سوى قلة قليلة من أصحاب الملايين الجدد، الذين يحرصون على تبديل سياراتهم سنويا لمجرد التخلص من بعض المال المتراكم لديهم، ولاستفزاز الجماهير المصرية، وإنما يخدم فقط أصحاب مصانع تجميع السيارات!

لقد كتبت من قبل عما رأيته بعينى رأسى فى لندن من أسعار الموديلات القديمة لأشهر الماركات العالمية، ولم يتجاوز سعر السيارة «بى. إم. دبليو» من الموديل القديم عن ألف وأربعمائة إسترلينى، أى خمسة آلاف جنيه مصرى فقط! وكان سعر السيارة الفورد نحو سبعمائة جنيه إسترلينى! أى أربعة آلاف جنيه مصرى تقريبا! وكانت حالة هذه السيارات أفضل من حالة معظم السيارات التى تسير فى شوارع القاهرة!

من هنا أصابت هذه القرارات الحكومية العجيبة جماهيرنا بصدمة شديدة، إذ أشعرت الجميع بأن الدولة تتخلى عن الجماهير لخدمة شريحة معينة من الرأسمالية المصرية، أسوأ ما فيها أنها ليس لها مستقبل بعد تطبيق ضريبة الجات! كما أنها شريحة تخدم نفسها ولا تخدم الجماهير التى

تصبو إلى سيارة رخيصة ذات كفاءة! كما أنها لا تخدم أيضا الاقتصاد الوطنى، لأنها تفتقر إلى أهم شرط وضعه الرئيس مبارك، وهو القدرة التنافسية! بل تفتقر إلى الاستمرارية - وهو الأمر الخطير!

فوفقا لما كتبه السيد عبدالمنعم سعودى، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، ورئيس رابطة مصنعى السيارات، ورئيس مجلس إدارة شركة سوزوكى إيجبت ونيسان مصر، فإن ما يتم إنتاجه من السيارات فى مصر لا يتجاوز ٣٠ إلى ٤٠ ألف سيارة فى العام فقط، تشترك فى إنتاجها ١١ شركة! (أنظر الأهرام فى أول مايو ١٩٩٨) وأن حجم الاستثمارات فى صناعة السيارات المصرية لا يزيد على ٦ مليارات جنيه (أى نحو مليارين من الدولارات!).

هذا هو الإنتاج المصرى من السيارات، على الرغم من جميع أنواع الحماية التى تفرضها الدولة لصالح هذه الصناعة، وعلى الرغم من تعطيلها تطبيق ضريبة الجات على هذه الصناعة، لحمايتها على حساب الجماهير!

فهل هناك أية فرصة لهذه الصناعة لمنافسة صناعة السيارات فى الغرب والشرق بعد تطبيق ضريبة الجات؟ لننظر إلى حجم الاستثمارات فى الخارج لمجرد المقارنة، وأقرب مثل لدينا هو أكبر صفقة اندماج فى القرن الحالى بين شركة «دايملربنز» وشركة «كرايسلر» لنرى المنافسة الشرسة بين أكبر شركات العالم وهى شركات جنرال موتوروز،وفورد، وتويوتا، ومجموعة فولكس فاجن.

لقد حققت شركة «دايملربنز» وحدها مبيعات قدرها ١٣٤ مليار مارك! ويعمل لديها أكثر من نحو ثلث مليون موظف وعامل! أما شركة «كرايسلر»

فإن نسبة مبيعاتها ٩٠٪ فى أمريكا الشمالية! وقد حققت فى سنة ١٩٩٧ مبيعات ٦١ مليار دولار! وأنتجت نحو ثلاثة ملايين سيارة! ويعمل لديها ١٢١ ألف موظف وعامل! وتبلغ ميزانية الأبحاث للتطوير أكثر من سبعة مليارات من الدولارات! وهدف الشركتين من الاندماج الوصول بالإنتاج إلى ٤ ملايين سيارة خلال عام ١٩٩٩! والوصول بعائد الأرباح إلى ٧ مليارات من الدولارات! ومن المعروف أن الشركة الجديدة التى سوف تدخل القرن الحادى والعشرين تمتلك ٣٤ مصنعا فى ٣٤ دولة، وتبيع منتجاتها فى ٢٠٠ دولة!

فأى فرصة لدى شركاتنا بأوضاعها التى سلف ذكرها، والتى تقاتل الدولة لحمايتها على حساب الجماهير، فى أن تنافس مثل هذه الشركات العملاقة، التى تقدم لزبائنها أحسن السيارات صناعة فى العالم، وأرخصها، لكى تكتسح أسواق العالم الثالث؟

وفى المقابل أدعو القراء إلى قراءة الخطاب الذى نشرته جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى أول مايو ١٩٩٨ فى بريد القراء المعروف باسم «سيارة البريد»، تحت عنوان: «وضاع الحلم فى سيارة العمر»! وهو موقع باسم محمد على زهران، كبير مرشدى هيئة قناة السويس، يقول فى رسالته: إنه اشترى بتاريخ ١٩٩٧/٧/٧ سيارة، دفع فيها ١٢٧ ألف جنيه، واعتقد أنها سيارة العمر، إلا أنه فوجئ بعد ٤ أيام فقط من شرائها بتوقف عمل الإغلاق المركزى، لعيب صناعى فى الجزء الخاص به والموجود بحقيبة السيارة! وقد احتاج الأمر إلى أكثر من ثلاث مرات من التردد على مركز الصيانة حتى تم اكتشاف سبب العيب! كما احتاج إلى شهر آخر حتى تم تغيير الجزء المعطوب نظرا لعدم توافر قطع الغيار! على أنه لم يلبث أن

فوجئ بتوقف مكيف الهواء! وتوجه إلى مركز الصيانة مرة أخرى ليملأ استمارة انتظار طال شرحها! وبعد أيام قلائل فوجئ بتآكل دهان السيارة عند فتحة ملء البنزين! وعند كل عطل من هذه الأعطال كان يتردد على مركز الصيانة أكثر من ٥ مرات، ثم اضطر إلى إصلاح العطل على نفقته الخاصة، ثم كانت الكارثة الكبرى عندما اكتشف وجود تجمعات مائية بالدواسة الأمامية للسيارة! وقد قام مركزالخدمة برفع جميع فرش السيارة والمقاعد، وأجرى بعض اللحامات بالمبخر من الداخل، ولكن العيب تكرر بعدها ثلاث مرات متتالية بعد يومين من كل إصلاح، بغير أدنى نتيجة مثمرة! وعندها أفاده مهندس الصيانة بوجوب تغيير المبخر بالكامل، وأن ذلك غير متاح لديهم! ويقول صاحب الشكوى إنه تسلم سيارته يوم الخميس ١٩٩٨/٣/٥ مع وجود نفس العيب المذكور، وأفاد رئيس مجلس الإدارة بأنهم استنفدوا كل طرق الإصلاح! وهكذا بدأ الصدأ ينتشر فى أرضية السيارة ويلتهمها، ويترك الشاكى «فريسة للندم على ضياع أمواله» ثم يقول: إن السيارة مازالت بالمركز حتى تاريخه (مايو ١٩٩٨)، ويتساءل فى نهاية رسالته عن «دور الرقابة والدولة على مثل هذه الشركات التى تكسب الكثير ولا تعطى إلا الخسارة»!

إننى لا أجد فى ختام هذا المقال أبلغ من هذا الخطاب، الذى أهديه إلى حكومتنا السنية، التى تقاتل من أجل دعم هذه الصناعة التى تفتقد كل قدرة على المنافسة، من أجل رفع أسعار سياراتها فوق مستوى طاقة جماهيرنا الكادحة، وتحميل اقتصادنا القومى خسارة الجمارك التى يمكن أن يجنيها من السيارات الجيدة الرخيصة المستوردة، فضلا عما يفقده من تخفيف الجمارك على مستلزمات هذه الصناعة، التى لا مستقبل لها فى غابة صناعة السيارات العالمية!

حول الظاهرة المرورية فى مصر

الأهرام وأكتوبر فى ٢٨، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩

ربما كانت مصر هى البلد الوحيد فى العالم الذى يقتصر عمل المرور فيه على تحرير المخالفات لمن ينتهكون إشارات المرور فى مفارق الطرق والميادين العامة، أو يتجاوزون السرعة المحددة فى الطرق السريعة، وفيما عدا ذلك من المخالفات فإنها مباحة للجميع يرتكبونها دون حرج ودون رقيب ودون محاسبة!

وعلى سبيل المثال، ففى حدود علمى أن تركيب الزجاج الفيميه فى السيارات ممنوع، أنكر ذلك جيدا، لأنه منذ بضع سنوات نصحنى أحد الأصدقاء بأن أستبدل بزجاج سيارتى الأبيض زجاجا من نوع الفيميه، وعندما هممت بذلك قرأت أن وزارة الداخلية منعت ذلك، فعدلت عن التنفيذ.

ولكنك حين تمر فى شوارع القاهرة أو فى أى بلد من بلاد جمهوريتنا الحبيبة، ترى السيارات ذات الزجاج الفيميه تمر فيها جيئة وذهابا دون أن تجد من يوقفها ويحاسب سائقها، كأن الممنوع أصبح مباحا! بل لقد بلغت الجرأة أن البعض أصبح يركب زجاجا من النوع العاكس! الذى يرى فيه الداخل الخارج، ولايرى الخارج الداخل!

وعندما شاهدت هذه السيارات لأول مرة تملكنى الذهول! إذ يستطيع أسامة بن لادن أن يجوب شوارع القاهرة أو الإسكندرية فى مثل هذه السيارة ويخرج لسانه لوزير الداخلية، دون أن يراه الوزير أو حتى يشعر بوجوده! بل يستطيع أن يركب فى مثل هذه السيارة أعتى المجرمين المطلوبين أو أكثر الإرهابيين خطرا، فيقوم بنزهة ممتعة فى مدن جمهوريتنا الحبيبة دون أن يجد من يوقفه أو يأبه به!

وأذكر أنى حينما شاهدت مثل هذه السيارة لأول مرة، وكانت فى مطلع كوبرى أكتوبر عند غمرة، تابعت السيارة لأتبين ما إذا كانت سوف تستوقف أى رجل أمن أو حتى سيارة أمن فى الطريق، ولكنى بعد قليل اكتشفت أنها لم تستلفت نظر أى مسئول أمن فى مشوارها المجهول!

أما فيما يتصل بسيارات النقل التى تمرح فى شوارع القاهرة الكبرى، فحدث عنها ولا حرج! أذكر أنى كنت أسير وراء سيارة نقل تحمل طوبا أحمر، وإذا بى أفاجأ بقوالب الطوب تتساقط من السيارة علىّ! ولولا أنى كنت على بعد كاف، لسقطت فوق زجاج سيارتى وهشمته!.

واكتشفت أن السيارة تحمل قوالب الطوب الأحمر دون أية حواجز تحيط بها تمنعها من التساقط على المارة، وأن المجرمين الذين حملوها قاموا بترصيص الطوب بارتفاع يزيد على ارتفاع الجوانب الحاجزة فى السيارة،

دون اهتمام باحتمال تساقط الطوب المفكوك على السيارات وعلى المارة عند أى منحنى!

والمذهل أن مثل هذه السيارات - وهى بالعشرات والمئات - تخترق شوارع مدن جمهوريتنا الحبيبة يوميا وتحطم ما تشاء وتصيب من تشاء، وتفلت من العقاب، ولا تجد مسئول أمن فى طريقها يستوقفها ويحرر لها المخالفة اللازمة، ويمنع مرورها الخطر فى الطرق الآهلة بالسكان ووسائل النقل الأخرى.

ومع ظهور اختراع الميكروباس فى القاهرة؛ وانتشاره، وازدحام شوارعنا به، دخل المرور فى المدينة فى عصر جديد يمكن أن نسميه عصر الفوضى والتسيب؛ فقد ابتليت هذه السيارات بأكثر السائقين فى العالم رعونة وجرأة واستهتارا بالطريق وبكل ما يجرى فوقه من سيارات ومن يمشى فوقه من بشر!

لقد أصبح سباق هؤلاء السائقين مع السيارات الملاكى، وتزنيقهم عليها، وإدخال الروع فى قلوب سائقيها، هو هواية ممتعة تدخل السرور إلى قلوبهم، وتشعرهم بالتفوق والخيلاء! ومع أنى من القلائل الذين يصعب إدخال الرهبة والخوف فى قلوبهم، فإنى أعترف أنى إذا لمحت سائقا شابا يقترب منى بسيارته الميكروباس، فإنى أفسح له الطريق فورا مهما كلفنى! فلست على استعداد لخسارة سيارتى فى مصادمة مع هذا السائق المستهتر، خصوصا وأنا أعرف أنى سأكون الخاسر الوحيد، فالسائق فى الغالب ليس هو صاحب السيارة، وإنما هومؤجر، وصاحب الميكروباس الأصلى هو الذى سوف يدفع ولن يدفع السائق شيئا!

ومع ذلك فلم يحدث أن شاهدت مسئول أمن فى الطريق يراقب مغامرات سائقى الميكروباس، ويلزمهم اتباع آداب الطريق وتعليمات

المرور، ويسحب رخصة المخالف، كأن المخالفة الوحيدة التى يعترف بها المرور هى مخالفة إشارات المرور!.

كذلك هذه الظاهرة الفريدة التى لا مثيل لها فى أى بلد متحضر، وهى تعطيل حركة المرور أمام المدارس صباحا بسبب توصيل الأهالى أبناءهم بسياراتهم الخاصة إلى المدارس! وتزداد الحالة سوءا لدرجة الشلل عندما تتكدس هذه السيارات أمام المدارس قبل ساعة من خروج التلاميذ إلى أن يخرج الأبناء الأعزاء المدللين ليجدوا السيارات فى انتظارهم، ولا يتكلفون مشقة السير على أقدامهم بضعة أمتار إلى مكان انتظار سيارات أهليهم!.

إننى أسأل كل من سافر إلى الخارج للعمل أو حضور مؤتمرات أو غيرها، هل شاهد فى باريس أو لندن أو نيويورك أو روما أوفيينا أو أى عاصمة أوروبية أو عربية هذه الظاهرة الغريبة، وتعطلت مصالحه بسبب توقف سيارات الآباء أمام المدارس لالتقاط أبنائهم، وسدهم الطريق العام؟

قبل افتتاح المدارس هذا العام، كانت حركة المرور فى الجيزة والقاهرة تسير سيرها العادى، وكنت أقطع الطريق من مسكنى فى الهرم إلى مجلس الشورى أو إلى مجلة أكتوبر أو الأهرام فى زمن لا يتجاوز عشرين دقيقة وبعد افتتاح المدارس تضاعف هذا الزمن ثلاث مرات! فهل هذا معقول؟!

من الذى أعطى أولياء الأمور، الذين يملكون سيارات، الحق فى تعطيل حركة المرور وتضييع مصالح الناس، وتعطيل الحركة الاقتصادية فى البلد على هذا النحو المزرى، بحجة توصيل أبنائهم للمدارس ومنها إلى البيت؟

أقول بدون تردد إن الذى أعطى هؤلاء هذا الحق هم المسئولون عن المرور فى بلدنا، الذين يعيرون هذه الظاهرة المحزنة أذنا صماء، ولا يهمهم سمعة البلد ولا مصلحته الاقتصادية.

إننى أطالب اللواء حبيب العادلى، الذى أعرف همته ونشاطه، أن يركب سيارته ويحاول الوصول إلى الجيزة من كوبرى الجلاء أو من ميدان الدقى وقت خروج المدارس، ويحسب الزمن الذى قطع فيه هذه المسافة، وأوصيه أيضا بأن يقوم بهذه الرحلة فى مناطق الجيزة والقاهرة الأخرى.

إن هذه الظاهرة يجب أن تتوقف فورا، ويحاسب المخالفون بكل شدة،فاقتصاد البلد يجب ألا يتوقف على إرادة أقلية من مالكى السيارات الذين يدللون أبناءهم على حساب الجماهير الشعبية التى تركب الأتوبيسات والميكروباسات وغيرها من وسائل النقل! إذ يمكن لهؤلاء الانتظار على بعد قليل فى الطرق الجانبية وبحيث لا يعطلون حركة المرور، حتى يصل إليهم أبناؤهم، أما سد الطريق بكل عنجهية لهذا السبب، فهو مرفوض!

كذلك راكبو الموتوسيكلات الذين يشكلون بدورهم ظاهرةليس لها مثيل إلا فى مصرنا الحبيبة! ففى كل بلاد العالم يلتزم راكبو الموتوسيكلات بإشارات المرور، شأنهم فى ذلك شأن بقية المركبات، ولكن فى مصر يعتبر راكبو الموتوسيكلات أنفسهم فوق القانون، فهم يستطيعون مخالفة إشارات المرور، والسير فى الطريق المضاد، بل السير فوق الرصيف، والتحرك فى الطرق كما يشاءون!

بل لقد صدمنى أحدهم منذ بضع سنوات فى الطريق المضاد أمام هيئة الكتاب، وسبب لى عدة إصابات، ولم أجد جدوى من تحرير محضر بالحادث وتعطيل نفسى ومصالحى، وحمدت الله على أن الإصابات لم تكن خطيرة، ولعلى كتبت وقتذاك عن الفوضى التى تحدثها الموتوسيكلات،وطالبت بإلزام سائقيها بقواعد المرور، ولكن لم يحدث رد فعل إيجابى يوقف الظاهرة، فمازالت مستمرة!

إنه لمن الغريب حقا أنك لا تجد فى طرق بلدنا الحبيب لجنة مرور تستوقف السيارات والموتوسيكلات المخالفة وتحاسب سائقيها! بل لا تجد ضابط مرور واحدا يقوم بمراقبة الطريق، ويطارد بموتوسيكله السيارات المخالفة، ويسحب رخصها، ويحرر لها المحاضر اللازمة! الأمر الذى أدى إلى أن أصبح معروفا فى الخارج أنك فى القاهرة تستطيع أن تفعل أى شيء! بل تركب سيارة بلا نمر! أو بنمر مطموسة عمدا، فلا تجد من يسائلك أو يحاسبك!

كذلك فى كل بلاد العالم يلتزم قادة السيارات الذين يريدون الاتجاه يمينا أو يسارا بجانب الطريق القريب من الطريق الجانبى الذى يتجهون إليه، إلا فى مصر حيث تسود الفوضى فى إشارات المرور بشكل ليس له نظير!

وقد كان بسبب هذه الظاهرة التى تختص بها مصر، التى ترتبط بسلوك المرور وسلوك سائقى السيارات، أن تملكنى العجب عندما زرت واشنطن لأول مرة منذ سنوات بعيدة، وفوجئت فى أحد الشوارع الفسيحة بطابورين من السيارات يتوقفان على يمين ويسار الشارع العريض، فى حين كان وسط الطريق خاليا من السيارات حتى إشارة المرور!

وقد تصورت فى البداية أن هذين الطابورين هما طابورا انتظار،وتعجبت كيف يكون الانتظار على جانبى الطريق بدلا من جانب واحد، ثم فوجئت بهذين الطابورين من السيارات يتحركان عند فتح إشارة المرور، فيتجه الطابور الأيمن إلى الشارع الأيمن، ويتجه الطابور الأيسر إلى الشارع الأيسر، وعندما سألت مرافقى أجابنى بأن هذا هو نظام المرور! فلا يستطيع من يريد الاتجاه إلى الطريق الأيمن أن يسير على الجانب الأيسر من الشارع أو وسطه ثم ينحرف يمينا ليتجه إلى الشارع الأيمن الذى

يقصد، وإلا تحرر له مخالفة ثقيلة، لأنه بذلك يقطع الطريق على من يريد السير فى الطريق الدوغرى، وقد يسبب حادثا خطيرا، فإذا أخطأ سائق واتخذ الجانب الأيسر فعليه أن يتجه إلى الطريق الأيسر مرغما ليقطعه إلى نهايته ويعود إلى الشارع من جديد ملتزما جانبه الأيمن.

على أننا فى مصر نرى السيارات مكدسة عند إشارة المرور دون نظام، ونرى من يريد الاتجاه يمينا يلزم الجانب الأيسر ثم يقطع الطريق على كل السيارات على يمينه دون عابئ بما يسببه عمله من ارتباك وتعطيل! وكذلك الأمر بالنسبة لمن يرى الاتجاه إلى الجانب الأيسر فإنه يأخذ الجانب الأيمن من الطريق ويقطع الطريق على السيارات بجواره ليتجه إلى هدفه!

وفى كل الأحوال فأنت لاتجد من يستوقف صاحب هذه السيارة ليسائله أو يحاسبه أو يحرر له مخالفة! فتكدس السيارات عند إشارات المرور على هذا النحو الفوضوى أمر عادى جدا، ولا مساءلة إلا فى حالة وقوع حادث! وهو ما وقع أمام عينى منذ بضع سنوات فى ميدان العباسية عندما فتحت إشارة المرور وانطلقت إحدى السيارات إلى الأمام، فإذا بسيارة إلى يمينها تنحرف يسارا وتصطدم بها اصطداما راح ضحيته أحد المارة!

ومما لاشك فيه أن نوعية رجل المرور الذى ينظم المرور مسئولة لحد كبير عن استمرار هذا التسيب! كما أن التعليمات التى ينفذها مسئولة كذلك! فليس فى هذه التعليمات تحرير مخالفات لمن يرتكب هذه الجريمة التى تسبب فوضى المرور، وإنما فى هذه التعليمات فقط تحرير مخالفة لمن يخرق إشارة المرور! ولو شعر قادة السيارات أن هذا العمل يعرضهم لتحرير مخالفات لهم لما فعلوا ذلك!

وفى الوقت نفسه فإن نوعية رجل المرور يجب أن تتغير، فليس من المعقول فى عاصمة العالم العربى، وهى القاهرة، أن يكون رجل المرور فيها ممن يفكون الخط بصعوبة! ومن يخطئون فى قراءة أرقام السيارات المخالفة! إن رجل البوليس هو جزء من هيبة الدولة فى أى بلد من البلاد المتحضرة، فإذا انهارت هيبته انهارت هيبة الدولة! ولست أضرب المثل برجل البوليس الإنجليزى أو الأمريكى أو الفرنسى إذ أكتفى برجل البوليس فى البلاد العربية الخليجية وغيرها!

ومن هنا أستطيع أن أؤكد أنه لا فائدة من أى تعديلات جديدة فى قانون المرور إذا كان منفذ القانون يفك الخط بصعوبة ويخطئ فى قراءة أرقام السيارات.

منذ سنوات قليلة كان الطريق الزراعى مثالا للضبط والربط، ولم يكن فى وسع سائق سيارة أن يتجاوز قائد السيارة الذى أمامه بدون أن يعطى الإشارات اللازمة ليفسح له الطريق ثم يمرق به من الشمال، ولكن اليوم انتهى ذلك تماما! ولم يعد يوجد فارق كبير بين الطريق الزراعى وأى طريق فى شارع من شوارع المدينة!

إن السرعة التى يسير بها سائقو الميكروباص اليوم فى الطريق الزراعى أصبحت تتجاوز الـ ١٢٠كم فى الساعة!

وهم يسيرون بجنون، ويتسابقون بشكل غريب كأنما هم على ميعاد مع عزرائيل! والغريب يا أخى! ـ أنك لا ترى واحدا منهم قد حررت له مخالفة من لجان الضبط فى الطريق، كأنما هم فوق القانون! وقد فهمت من البعض أن هناك لغة تخاطب بالإشارات فيما بينهم عند وجود الرادار فى

الطريق، فيهدئون من سرعتهم قبله، وينطلقون بعده بأقصى سرعته لتعويض هذه التهدئة!

وهذا ما يدعونني إلى إن أطالب اللواء حبيب العادلي بأن يرسل إلى بيانا بعدد المخالفات التي حررت لسائقي الميكروباصات والتاكسيات بالمقارنةبما يحرر للسيارات الملاكي في الطريق الزراعي! لأنه إذا ثبتت ضآلة عدد هذه المخالفات، فإن الرادار يكون قد فقد رسالته، وعلى الداخلية البحث عن وسائل أخرى!

ولست أدرى لماذا لا تأخذ الداخلية باختراع قديم هو اختراع الموتوسيكلات التي نشاهدها في الأفلام البوليسية التي يركبها كونستابلات مهرة يتربصون في الطريق لضبط من يتجاوزون السرعة ويسحبون رخصهم، لردع المخالفين، إن هذا الاختراع - إذا سمي اختراعا! - هو أقدم اختراع معروف، ونتائجه مضمونة، وهو كاف في حد ذاته لإعادة الضبط إلى الطريق الزراعي الذي أصبح من أخطر الطرق في مصر، وأحفلها بالحوادث الدامية.

وهذا يدعونني إلى إثارة قضية خطيرة آمل أن يوليها الأستاذ الدكتور كمال الجنزوري عنايته الشخصية. فقد كان بمناسبة نصر أكتوبر أن دعيت إلى بيت الرئيس الراحل محمد أنور السادات في ميت أبو الكرم، وبعد انتهاء الاحتفال اتجهت إلى طنطا لأخذ الطريق الزراعي إلى الإسكندرية.

كان الليل قد بدأ، وإذا بي أفاجأ بأني أسير في طريق لا أجد ما أصفه به أصدق من وصف أنه طريق الرعب! لقد اكتشفت أن هذا الطريق العظيم، الذي هو أول طريق سريع بين القاهرة والإسكندرية،مظلم في معظم

أجزائه! وهى فضيحة حضارية كبرى بالنسبة لمصر، تتناقض كل التناقض مع إنجازات عصر مبارك العظيمة فى سبيل نقل مصر إلى القرن الحادى والعشرين!.

وقد تساءلت كيف أن محافظى المحافظات التى يخترقها الطريق الزراعى لم يفكروا فى إضاءة الجزء من الطريق الذى يمر بمحافظاتهم، على الرغم من أن هذا المظهر هو أبسط مظهر حضارى لتأمين حياة المواطنين وصيانة الثروة النقلية!

والأخطر من ذلك أن سائقى عربات النقل والجرارات فى هذا الطريق اختاروا الجانب الأيسر من الطريق لكى ينطلقوا فيه فى الظلام بسرعة جنونية يتسابقون فى الطريق! مهددين حياة المواطنين وسيارات الملاكى التى تسير على الجانب الأيمن من الطريق وهى مهددة بما يندفع نحوها من الطرق الجانبية من العربات والسيارات!

وأعترف بأنه مرت بى لحظات أيقنت بأننى لن أصل وأسرتى إلى الإسكندرية سالما بسبب هذه السرعة المجنونة والظلام الذى يغلف الطريق، ونسيت أنى فى مصر حاضرة البلاد العربية، وخيل لى أنى فى بلد لم تمسه بعد يد الحضارة!

إن احتكار سيارات النقل والجرارات للجانب الأيسر من الطرق السريعة أصبح يشكل ظاهرة خطيرة لا تجد من يتصدى لها من قانون أو من رجال مرور! وأعتقد أن السكوت على هذه الظاهرة أكثر من ذلك يسىء إلى بلدنا أبلغ أساءة، فيجب إلزام هؤلاء السائقين بالجانب الأيمن فى كل الأحوال، كما يجب إلزامهم بالكشف الطبى كل عام، وليس فقط عند تجديد رخصة

القيادة! فمن المعروف أن الكثيرين منهم يتعاطون المخدرات، وهم بالتالى يمثلون خطرا على حياة المواطنين، وهذا ما أشاهده أسبوعيا فى طريقى إلى شبين الكوم، حيث أرى السيارات المقلوبة والمحطمة باستمرار على جانبى الطريق!

والمهم هو أنه إذا أريد لنا أن ندخل حقا إلى القرن الواحد والعشرين بوجهنا وليس بظهرنا، فلن يتسنى لنا تحقيق ذلك وحال المرور عندنا بهذه الدرجة من الفوضى والسوء!

الحباكون.. والحبايكك.. والحبابيك!

الأهرام وأكتوبر فى ٥، ٦ سبتمبر ١٩٩٩

القوانين فى أى مجتمع بشرى هى تعبير عن حالته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن تكون غير ذلك! فالقوانين فى المجتمع الإقطاعى هى تعبير عن حالته الإقطاعية، والقوانين فى المجتمع الرأسمالى هى تعبير عن حالته الرأسمالية. ولم يحدث فى طول التاريخ وعرضه أن صدرت قوانين فى مجتمع تخدم مصالح طبقة أخرى غير الطبقة التى تسيطر على العلاقات الإنتاجية فى هذا المجتمع، لسبب بسيط هو أن الذى يصدر القوانين هو نفس الطبقة التى تسيطر على علاقات الإنتاج - أى طبقة من يملكون، أما الذين لا يملكون فلا يضعون قوانين، إذ ليست لديهم قوة مؤثرة فى وضع القوانين.

ومع ظهور المبدأ الليبرالى القومى فى القرن الماضى، أصبح من حق من لا يملكون التعبير عن آرائهم بالطرق الشرعية عن طريق المجالس النيابية ووسائل الإعلام وغيرها، فأضحى صوتهم مسموعا لحد ما عند وضع القوانين، وصار من مصلحة الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج مراعاة صوت الجماهير الشعبية حتى لا تنقلب معارضتها بالوسائل السليمة إلى معارضة بالعنف، فالثورة!

وهذا هو ما حدث فى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، فعلى الرغم من أنه لا يوجد فى الكونجرس الأمريكى عامل أو فلاح، فإن صوت العامل والفلاح يوضع فى الاعتبار عند صياغة القوانين، وكان هذا الحل التوفيقى هو الذى أنقذ الرأسمالية الأمريكية من المصير المظلم الذى تنبأ به لها ماركس!

وعندما ظهرت الثورات فى العالم الثالث، وكان معظمها على يد الجيش، وانتقل الحكم بذلك إلى يد العسكريين من أول رتبة أومباشى إلى رتبة بكباشى! أصبحت القوانين فى واد، والتنفيذ فى واد آخر!

فمن يقرأ الكلمات العذبة فى دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ عن الحريات، خصوصا فى الباب الثالث الخاص «بالحقوق والواجبات العامة»، ويقرأ عن التنفيذ فى الواقع الذى حدث بالفعل، تتملكه الدهشة!

فكل مادة من مواد هذا الباب جرى تنفيذها بطريقة عكسية تماما!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كانت المادة ٣٤ تقول: «لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون»! ، ولكن كيف كان يمكن تنفيذ هذه المادة والقانون نفسه فى إجازة!

كذلك المادة ٣٧ التى تقول «يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا»! فبعد ثلاث سنوات فقط من صدور هذا الدستور كانت الثورة تعتقل نحو سبعمائة من الشيوعيين والوطنيين، وتفتح لهم معسكرات التعذيب فى أبو زعبل والمحاريق والواحات!

ولقد كانت المادة ٤١ تقول: «للمنازل حرمة، فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه»! ولكن زوار الفجر مزقوا هذه المادة كل ممزق!

وقد كانت المادة ٤٤ تقول: «حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك فى حدود القانون»! ولكن الشيوعين عندما أرادوا أن يعلنوا رأيهم فى طريقة الوحدة المصرية / السورية، عوقبوا على ذلك تعذيبا واعتقالا لمدة خمس سنوات كاملة!

وكانت المادة ٤٥ تقول: «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لمصلحة الشعب وفى حدود القانون»! ولكن الصحافة فى هذا الوقت كان مفروضا عليها رقابة ثقيلة، انتهت بتأميمها بعد أربع سنوات فقط فى سنة ١٩٦٠، وآلت ملكية جميع الصحف المصرية إلى الاتحاد القومى الذى أصبح يعين المحررين ورؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة!

هذه مجرد نماذج لطريقة تعامل الحكام العسكرين مع القانون، فهم يدبجونه بأرق وأعذب الألفاظ، ثم ينفذونه بطريقة عكسية تماما! ولما كان الدستور هو أبو القوانين، فهى التى تتفرغ عنه، ولا يمكن أن تتناقض معه، فمن هنا جاء التعبير الذى أطلقه سعد زايد محافظ القاهرة وقتذاك، وهو أن «القانون فى إجازة».

وعندما جاء الرئيس السادات إلى الحكم، واصطدم بالمعارضة الوطنية أطلق تعبيرا طريفا هو: «كله بالقانون»! وكان يعنى بذلك أن كل الانتهاكات للحريات العامة التى كانت تجرى فى عهد عبدالناصر بالمخالفة للدستور والقانون، سوف تجرى أيضا ولكن بالاتفاق مع القانون! وقد تطلب ذلك تغيير القانون بحيث يبيح انتهاك الحريات العامة! ففى يوم ٢ يونية١٩٧٨ صدر القانون رقم ٣٣ الذى فرض أشد القيود على العمل السياسى والنقابى والصحفى، إلى حد أن قرر حزب الوفد الجديد تجميد نشاطه، وتوقفت جريدة «الأهالى» عن الصدور، وقرر حزب التجمع وقف نشاطه خارج مقاره اقتصارا على النشاط داخلها!

ومع مجئ محمد حسنى مبارك إلى الحكم، أخذ التناقض بين نصوص القانون وتطبيقاته يزول تدريجيا من كثير من القوانين، ولكن فى الوقت نفسه أخذت المصالح الاقتصادية المختلفة فى عصر الانفتاح تحمى نفسها وفسادها عن طريق فتح الثغرات فى القانون التى تمكنها من الإفلات!

وربما كان هذ الخطاب من قارئ ذكى غيور على المصلحة العامة، وهو محمد عبدالحميد مهدى، خير تعبير عن هذا المتغير الجديد، فهو يقول:

«طالعتنا جريدة أخبار الحوادث الصادرة فى ٢٨ / ٥ / ١٩٩٨، بقضية الحباك المتهم بتهمة الكسب غير المشروع بالملايين من الجنيهات.

«وكانت البداية - كما ذكرتها المجلة - تحريات مكثفة من جهاز الرقابة الإدارية، على أثر خلاف بين عبدالوهاب الحباك وطليقته حول مليون جنيه. وبسرعة نشطت التحريات، وقفزت إلى أن تصبح المعلومات على قدر خطير من الأهمية، وكان ذلك فى يونية ١٩٩٦، وقالت المعلومات إن رئيس الشركة السابق تمكن من تكوين ثروة كبيرة غير مشروعة أثناء

رئاسته للشركة. وفى نفس الشهر تم القبض على الحباك، إلا أنه سدد ١٩ مليون دولار، أى حوالى ٦٤ مليون جنيه - علما بأنه ترك الخدمة فى ١٩٩٢/٥/٧ .

«أرجو سيدى الفاضل الاهتمام بهذين التاريخين، لما لهما من أهمية فى موضوعنا! فالمتهم ترك الخدمة فى ١٩٩٢/٥/٧ ، وكانت بداية التحريات عن ثروته فى يونية ١٩٩٦ ، أى بعد انتهاء الخدمة بأربع سنوات! وكانت بداية التحرى عنه وليدة المصادفة البحتة!

«وهنا قام رجل الرقابة الوطنى (الذى نوجه له الشكر) بدور كبير فى أن جعل الحباك يرد مبلغ ١٩ مليون دولار، أى ٦٤ مليون جنيه، إلى خزانة الدولة! وهو مبلغ يكفى لإقراض ستة آلاف وأربعمائة ألف شاب بقرض قدره عشرة آلاف جنيه لكل منهم لإقامة مشروعات لهم، أو لإقامة أكثر من ألفين ومائة وحدة سكنية للشباب بتكلفة ثلاثين ألف جنيه للوحدة الواحدة!

«هذا خلاف ما سيستجد من الحكم عليه باسترداد مبلغ ٩٠ مليون جنيه، ومثلها غرامة!

على أن الحكم الذى صدر عليه لم يلبث أن قبل نقضه! وستعاد محاكمته من جديد أمام دائرة أخرى. وكان أول دفع من الدفوع القانونية التى قدمها محاميه الماهر هو مايلى:

«انقضاء الدعوى بالتقادم بالنسبة لوقائع الكسب غير المشروع السابقة على تاريخ ١٩٩٢/٥/٧ ، وهو تاريخ انتهاء خدمة المتهم بالقطاع العام، وذلك لمضى أكثر من ثلاث سنوات على هذه الوقائع!».

وكانت باقى الدفوع أيضا بطلان فى الإجراءات!

والمهم هو أن هذا الدفع الأول وحده كفيل بتبرئته! بل يعطيه الحق فى المطالبة بالتعويض، والاعتذار عن مدة حبسه، واتخاذ إجراءات استرداد مبلغ الـ ١٩ مليون دولار السابق سداده! بالرغم من أن هذه الملايين جاءت عن طريق الكسب غير المشروع!

«ولكنه القانون!

«وهذا هو بيت القصيد!

فالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع - مادة ١٦ منه (ص٨) تنص على الآتى:

«تنقضى الدعوة الجنائية فى جريمة الكسب غير المشروع بمضى ثلاث سنوات، تبدأ من تاريخ تقديم إقرار انتهاء الخدمة (الذى يقدم خلال شهرين من تاريخ انتهاء الخدمة - الفقرة الثالثة من نص المادة ٣ من ذات القانون ص ٣) .

أى أنه طبقا لهذا القانون، يصبح الكسب غير المشروع بالملايين من الجنيهات، كسباً مشروعا ومباحا بعد مرور ثلاث سنوات من تركه الخدمة، طبقا للقانون!

«وجميع الحباكين والحبايك والحبابيك يعرفون هذه المادة جيدا، ولايبدءون فى إظهار أموالهم التى كسبوها من استغلالهم لنفوذهم إلا بعد انتهاء هذه المدة، وهى ثلاث سنوات فقط لاغير من تاريخ انتهاء السنوات الثلاث، يظهر الواحد منهم بمظهر أنه ليس لديه إلا معاشه! وأحيانا يطلب

علاجه على نفقة الدولة لأنه يشكو من ضيق ذات اليد، ولأنه خدم البلد بوطنية وأمانة، وتحمل المسئوليات الجسام وحصل على الكثير من شهادات التقدير!

«وبعد مضى الثلاث سنوات ليس لأى أحد الحق فى إقامة أى دعوى عليه أو مساءلته عن مصدر ملايينه، حتى ولو كانت مليارات! ويصبح من كبار رجال الأعمال!

«فى حين أن المادة ١٥ من «قانون الإجراءات الجنائية» تنص على الآتى:

«تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من وقوع الجريمة، وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات»!

ومعنى ذلك أن كل من حصل على كسب غير مشروع بسبب استغلال الخدمة بالملايين، مثله مثل حرامى الغسيل أو حرامى الفراخ، لا يمكن أن ترفع عليهم الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات: الأول من تاريخ انتهاء خدمته، والثانى والثالث من تاريخ السرقة، ويفوز الأول بملايينه، ويفوز الثانى بالغسيل، والثالث بالفراخ!

«هذا على الرغم من أن الأول سبب ضررا بالمال العام والمجتمع، بسوء إدارته للمال العام، إذ كان همه الأول والأخير الكسب غير المشروع، استغلالا لوظيفته، ومتمثلا أيضا فى أن الجهة التى كانت تقوم بدفع العمولات الخفية، كانت تراعى إضافة ذلك إلى قيمة السلع أو المشروعات أو التوريدات التى يجرى تنفيذها من المال العام، الذى هو مال المجتمع. والمحصلة الأخيرة أن ملايين الكسب غير المشروع هى أصلا من المال العام بطرق ملتوية واحتراف.

«فى حين أن حرامى الغسيل وحرامى الفراخ سببا ضررا بالملكية الخاصة يصاحب الغسيل أو صاحب الفراخ فقط.

«ولا ننسى طول الإجراءات التى تسبق إقامة الدعوى الجنائية الخاصة بجريمة الكسب غير المشروع، من فحص بمعرفة اللجان، ثم تحقيق، وإقامة الدعوى عن طريق النيابة العامة.

«فكيف يتساوى من تسبب فى ضرر بالملكية العامة، مع من تسبب فى ضرر بالملكية الخاصة؟

«ثم نعود مرة أخرى لقانون الكسب غير المشروع.

لقد كان القانون السابق، وهو القاون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الكسب غير المشروع، تنص المادة رقم ١٦ منه (ص٣٤) على الآتى:

«كل من أبلغ عن جريمة كسب غير مشروع، ولم يكن مسهما فيها أو مخفيا للمال المتحصل منها، وأدت معلوماته إلى الحكم برده، يمنح قيمة خمس المحكوم برده، بحد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه».

«أى أنه كان هناك حافز على الإبلاغ، وصحيح أن قيمة الحد الأقصى للمكافأة كان خمسة آلاف جنيه فقط، إلا أنه بمقياس سنة ١٩٦٨ كان مبلغا كبيرا.

«ولكن للأسف الشديد، عندما جاء القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع، والمطبق حاليا بدلا من القانون السابق رقم ١١ لسنة ١٩٦٨، ألغى هذه المادة!«فلماذا أغفل قانون الكسب غير المشروع الجديد مكافأة الإرشاد عن الكسب غير المشروع؟

«إن هناك مكافأة عن الإرشاد عن المخدرات، ومكافأة عن الإرشاد عن حالة التهرب الضريبى، وعن التهرب الجمركى، فلماذا ألغى القانون الجديد

فى شأن الكسب غير المشروع مكافأة الإرشاد عن حالات الكسب غير المشروع؟ مع أنها تخصم من المبلغ المتحصل ولا ضرر للدولة فى ذلك؟

«وما هى المكافأة التى حصل عليها رجل الرقابة الإدارية، الذى التقط خيطا رفيعا عن طريق المصادفة، وقام بتحرياته، وسهر الليالى يجمع المعلومات والأدلة، وكان له الفضل فى استرداد مبلغ ١٩ مليون دولار، غير ما سيتم تحصيله حوالى ١٨٠ مليون جنيه؟

«قد تقوم جهة عمله بمكافأته بشهر أو شهرين، أو حتى ستة أشهر، ولكنها مكافأة تتحملها خزانة جهة عمله، ولا يتحملها المال المتحصل؟ وما شعوره حينما تجئ النهاية الحزينة بالبراءة؟ واسترداد ما تم تحصيله بسبب مضى الثلاث سنوات؟ ما شعور رجل الرقابة الإدارية هذا؟ إنه حتما سيصاب بالإحباط هو وزملاؤه!

«فلو كان رجل الرقابة الإدارية هذا معدوم الضمير، لكان من الممكن أن يعطيه الحباك خمسة ملايين من الجنيهات، بدلا من رد ٦٤ مليون جنيه، ويكف عن تحرياته التى لم يكن يعرف بها أحد!

«وما أكثر الحباكين! وما أكثر معدومى الضمير!

«إن المادة ١٥٣١ من تعليمات النيابة العامة الشارحة للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية والسابق ذكرها تنص على الآتى:

«لاتبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية - أى مدة العشر سنوات - فى جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، والتى تقع من موظف عام، فى حكم الباب المشار إليه، إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة».

«بمعنى أن جرائم المال العام تظل سيفا مصلتا على مرتكبها بعد تركه الخدمة لعشر سنوات.

«أما الكسب غير المشروع الذى تسبب فى الإضرار بالمال العام عن طريق غير مباشر، فالمدة فقط ثلاث سنوات من تاريخ ترك الخدمة»!

ثم يقول القارئ: «سيدى الفاضل: هناك جرائم بنصوص القوانين لا تسقط بمضى المدة، وهى: الجرائم العسكرية، لأنها تضر بأمن البلاد داخليا وخارجيا، وجرائم التهرب الضريبى، لأنها تضر بالاقتصاد القومى، وجرائم التعذيب، لأنها تمس آدمية الإنسان الذى كرمه الله.

«وإنى أناشد سيادتكم أن تطالب بإضافة جريمة الكسب غير المشروع إلى الجرائم التى لا تسقط بمضى المدة، لتصبح هذه الجريمة قائمة، مادام هذا المال المكتسب بطريق غير مشروع موجودا، وذلك ليكون عبرة للحبابيك الذين هم فى طور الحباكين، وحتى لا يفلت آثم بما غنم من مال حرام من العقاب.

«وكذلك إعادة المادة التى تنص على مكافأة الإرشاد عن الكسب غير المشروع، وتخصم من المال المتحصل!».

انتهى كلام القارئ محمد عبدالحميد مهدى، وهو كلام خطير، إن دل على شىء فعلى أن جمهورنا المصرى ليس بالجمهور الغافل عما يجرى على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هو يتابع بدقة، ويقوم بالدراسة اللازمة، ويرفع صوته عاليا ليسمعه المسئولون!

وأعترف بأنى تأثرت كثيرا لاهتمام القارئ بهذا الموضوع كل هذا الاهتمام، وحرصه على المصلحة العامة كل هذا الحرص.

وإن كانت الأسئلة التى طرحها فى خطابه سوف تنتظر الإجابة عنها من المسئولين عن بلدنا.

فلماذا تغيرت المادة الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة الكسب غير المشروع، والتى كانت تنص على مرور عشر سنوات فى القانون

القديم، لتصبح ثلاث سنوات فقط فى القانون الجديد؟ وما هى حكمة الشارع فى خفض هذه المدة، اللهم إلا إذا كان الغرض خفض المدة التى يبقى فيها سيف القانون مشرعا فوق أمثال الحباك من عشر سنوات إلى ثلاث سنوات فقط؟

ولماذا ألغى القانون الجديد مكافأة الإرشاد عن الكسب غير المشروع، اللهم إلا إذا كان الهدف حماية الحباكين من هؤلاء المرشدين، عن طريق انتقاء الحافز المادى لهم عن الإرشاد!

إننى أفهم أنه مع ظهور عيوب الانفتاح الاقتصادى وما كشفه من ألوان الفساد، أن تواجه الدولة ذلك بتشديد القوانين التى تقطع دابر الفساد، أما أن ترفع الحواجز التى أقامها القانون القديم للكسب غير المشروع على النحو الذى سلف ذكره، فليس لذلك من معنى سوى تشجيع الفساد، وإتاحة الفرصة لأمثال الحباك للإفلات بما غنموا من كسب حرام فى أقرب فرصة بعد انتهاء مدة خدمتهم، وإقناع كل من يملك الأدلة على الكسب غير المشروع لأحد المسئولين بأنه لا فائدة من الإرشاد عن ذلك، وأنه لن يجنى من ورائه غير «وجع الدماغ» و«المرمطة»، وأنه أجدر به الاتفاق مع صاحب الكسب غير المشروع على مقابل عدم الإرشاد!

وهنا أدعو القارئ إلى إعادة قراءة ما كتبت فى بداية هذا المقال، عله يجد فيما كتبت الإفادة! ولكن هذا لا يمنعنى من مساندة القارئ فى مناشدته المسئولين إضافة جريمة الكسب غير المشروع إلى الجرائم التى لا تسقط بمضى المدة، وإعادة المادة التى تنص على مكافأة الإرشاد عن الكسب غير المشروع. فهذا أضعف الإيمان لحماية أموال الشعب من الحباكين والحبايك والحبابيك!

الفصل السادس

المجتمع المصرى وأزمة الإدارة

الإدارة العليا ومصطبة العمدة!

الأهرام وأكتوبر فى ٤، ٥ يوليو ١٩٩٩

الإدارة المصرية تختلف عن أى إدارة فى العالم فى شئ واحد، هو غياب المنهج العلمى منها وغياب الإدارة العامة، وتغلب منهج دوار العمدة!

ومنهج دوار العمدة، كما قد لا يعرف سكان المدن، هو المنهج الذى يجعل مقاليد الأمور كلها رهنا بما يحبه أو يكرهه العمدة! وليست رهنا بقواعد تنظم العمل وفقا لما استقر عليه علم الإدارة العامة ومصلحة العمل، أو رهنا بآلية تنظم سير العمل سواء وافق ذلك مزاج العمدة أو لم يوافقه!

ولأن المزاج الشخصى للرئيس الأعلى للإدارة فى أى مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية أو علمية هو

الذى يتحكم فى الأمور، فمن هنا ركز المنحرفون فى كل مكان، وأصحاب الأغراض والمصالح، على التأثير على مزاج العمدة - أقصد الرئيس الأعلى للمؤسسة! فهم يشحنونه بما يحقق مصلحتهم، وهم يتجمعون حوله فى شكل شلل أسماها شعبنا شلل «المطيباتية» لويقصد بها الشلل التى تطيب عمل الرئيس مهما أخطأ، وتبرر خطأه مهما أفسد، وفى الوقت نفسه تدير عواطفه بالعداء أو بالحب نحو كل قيادة من القيادات فى المؤسسة وفقا لمصالحها، وليس وفقا لأداء هذه القيادات!

وبطبيعة الحال فإن نصيب القيادات الممتازة فى المؤسسة من حب تلك الشلل يكون أقل القليل! لأن الامتياز فى العمل يكشف الآخرين. فهى تستهين بكل إنجاز لهذه القيادات، وتضخم من كل خطأ، ولا تتورع عن الدس الرخيص لإيغار صدر الرئيس الأعلى على الرئيس الأدنى!

كما أن هذه العقلية تحتضن كل شكوى يقدمها منحرف فى رئيسه، وتتخذها مقياسا لكفاءته فى العمل! فإذا أصبحت الشكوى الواحدة اثنتين كان خيرا وبركة! وإذا زادت إلى ثلاث شكاوى زاد الخير وزادت البركة! وإذا أصبحت أربع شكاوى سرى السرور والحبور، وفرك الجميع أكفهم ابتهاجا بقرب التخلص من القيادة التى لا تعجبهم، وزاد الدس والوقيعة!

ولأن المنحرفين فى كل مكان لديهم قرون استشعار شديدة الحساسية، فإنهم يتجمعون فى كل اجتماع عام يعقده الرئيس الأعلى للمؤسسة لدراسة مشاكل العمل، فإذا بصوتهم هو الأعلى، وإذا بحناجرهم ترتفع بالشكوى من القيادة التى يعملون تحت لوائها، وإذا بالغوغائية تسود وسط أغلبية راضية إنما صامتة لأنه ليس لديها ما تنطق به، وإذا بالمائدة تنقلب على القيادة التى يهاجمونها مهما أحسنت ومهما بنت وشيدت، وتصبح كلمة

«الحنجوريين» - حسب وصف صديقى محمود السعدنى لهم - هى العليا، وكلمة الحق هى السفلى.

ثم تأتى ساعة الحساب سريعا، فإذا بمن أفنى صحته فى العمل، وكرس كل جهده للبناء والتعمير، يصبح فى خبر كان! ويخلع من وظيفته القيادية ليحل محله خبير فى «التطبيب»! ويبوظ العمل، وينقلب كل ما بناه الموظف الكفء طوال فترة عمله رأسا على عقب!

هذ هو حال الإدارة المصرية فى كثير من المصالح الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، وهذه هى آفاتها الفتاكة التى تفتك بالبشر وبمصالح الجمهور!

ولا يظن أحد أننى أنطلق فى هذا الكلام من فراغ، فلدى خبرة تصل إلى نصف قرن فى المجال الإدارى، شاهدت فيها جميع أنماط الإدارة والقيادات الإدارية، وعايشت الإحباطات التى تصيب العاملين المجدين المحترمين، وشماتات القاعسين الطفيليين الذين يعيشون على هامش العملية الإنتاجية، ومع ذلك يحصلون على أكثر مما يحصل العاملون المجدون!

وكما قلت فى بداية هذا المقال فإن السبب الأساسى فى هذه الحالة المحزنة التى تمر بها الإدارة المصرية هو غياب المنهج العلمى للإدارة. وهذا المنهج العلمى ليس سرا من أسرار الكون الخفية، وإنما هو موجود فى أى كتاب عن «الإدارة العامة».

ولما كان الكثيرون من الرؤساء يكرهون القراءة فى الكتب العلمية التى تتحدث عن الإدارة العامة، ويعتبرون أنفسهم فوق هذا العلم بكثير، فإنى

مضطر أن أوضح بعض القواعد التى أرساها هذا العلم، والتى كانت سببا فى تقدم الإدارة فى العالم المتحضر.

وعلى سبيل المثال فإن علم الإدارة العامة يعتبر اتصال الرئيس الأدنى بالرئيس الأعلى بدون معرفة الرئيس المباشر جريمة إدارية لا تغتفر! ويعتبر صدور الأمر من الرئيس الأعلى إلى الرئيس الأدنى بدون المرور بالرئيس المباشر جريمة أيضا! ويعتبر وجود الرئيس المباشر فى منصبه مبرراً كافياً لاحترام رأيه فى كل ما يتصل بالمرءوسين لأن البديل هو أن يتحول المرءوسون إلى رؤساء ويصبح الرؤساء تحت حكم المرءوسين، وتسود الفوضى الإدارية!

والإدارة العامة تضع قواعد صارمة للشكوى من الرؤساء المباشرين، فهى ترفع أولا إلى الرئيس المباشر، ليدلى فيها برأيه، ثم يرفعها بدوره إلى الرئيس الأعلى لاتخاذ القرار العادل فى ضوء ما تسفر عنه دراسته، وقد يحيل الأمر إلى جهات التحقيق إذا وجد مخالفة تستحق التحقيق.

وفى كل ذلك فلا مجال لوشاية، ولا مجال لدس فى حق رئيس، ولا مجال لأى مرءوس أن يتطاول على رئيسه المباشر ويتخطاه إلى الرئيس الأعلى، ولا مجال للرئيس الأعلى أن يستمع إلى وشاية الواشين، ويحطم نفسية الرؤساء المباشرين ويشعرهم بأنهم عراة الظهور لكل طعن من خسيس أو مخطئ، ويعطى كل رئيس مباشر الثقة فى أن عمله وحده هو معيار الحكم على كفاءته.

وفى الوقت نفسه يشعر المرءوسون بأن مكتب الرئيس الأعلى ليس مصطبة عمدة للدس والوقيعة، وإنما هو مكان لاتخاذ القرارات العليا التى تؤثر على الجهاز الإدارى كله بما ينعكس على مصلحة العمل والعاملين.

ولقد كان هذا هو حال الإدارة فى مصر قبل أن تتحول إلى عزب خاصة لكل ضابط من ضباط ثورة يوليو يعين فيها محاسيبه وأقاربه وأصدقاءه، وهو ما عرف باسم «أهل الثقة قبل أهل الخبرة» وهو ما استمر بعد ذلك بطريقة القصور الذاتى، ومازالت بقايا منه موجودة حتى اليوم. فقبل هذا العهد كان من العسير على أى مرءوس أن يدخل من باب الرئيس الأعلى دون علم الرئيس المباشر، ولكن بعد أن أصبحت الإدارة المصرية جزءا من النظام العائلى لضباط يوليو، انتهت هذه الرسميات التى تنظم عمل الإدارة العامة!

وربما عبر فيلم «أحمر شفايف» لنجيب الريحانى عن أوضاع الإدارة المصرية فى ذلك العصر بشكل غير مباشر. فقد كان نجيب الريحانى زوج ابنة أخت مدير مصنع الكازوزة الذى كان يعمل به، وكان مدير المصنع (وهو الرجل البدين فى الفيلم) يزور بيت نجيب الريحانى زيارة عائلية ويتمازح معه نجيب الريحانى كما يفعل الأقرباء، ولكن فى المصنع لم يكن يجرؤ على الدخول عليه فى مكتبه من قبل أن يزرر جاكتته جيدا، ويستأذن فى الدخول كما يستأذن أى موظف لا تربطه به صلة النسب، ويتلقى منه التوبيخ والأوامر حسب الحاجة! ففى العمل لا توجد قرابة ولا صداقة وإنما توجد فقط مصلحة العمل.

وعندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة قسنطينة بالجزائر، كانت الإدارة الجزائرية تسير على القواعد التى رسمتها الإدارة الفرنسية. فعندما ذهبت إلى إحدى المصالح الحكومية لقضاء حاجة، وأردت مقابلة مدير المصلحة كما تعودت فى مصر بحكم مكانتى الاجتماعية، سألنى بواب المكتب عن سبب المقابلة، ولما قلت له عن مقصدى، أشار بيده إلى أول غرفة فى الممر

الذى تقع عليه المكاتب وتبينت أن الموظف الذى به هو أول موظف فى السلك الإدارى! وقد كان على هذا الموظف الصغير أن يحل لى مشكلتى! ولما أردت الالتجاء إلى موظف أعلى رتبة، فوجئت بحائط سميك عال يمنع من الوصول إليه. وتدريجا مع فترة وجودى فى قسنطينة أدركت أن مثل هذا الموظف الصغير هو الذى يقوم بعمل الإدارة كلها، وأن من يعلوه من الموظفين يعيشون مرتاحين فى مكاتبهم المكيفة بدون عمل، إذ لا يستطيع أحد أن يصل إليهم!

ولكن فى مصر فإن مثل هذا الموظف الصغير غير موجود أصلا! وإذا وجد فليس فى يده حل ولا ربط، وإنما هو موظف قليل الحيلة لا يملك أية سلطة، وبالتالى فلا جدوى من الاعتماد عليه فى حل أية مشكلة! كذلك لا جدوى من الصعود إلى رئيسه، ولا جدوى أيضا من الصعود إلى رئيس رئيسه! ولا مفر فى النهاية من الوصول إلى الرئيس الأعلى، فهو الذى يملك فى يده سلطة القرار.

وقد ترتب على ذلك أمران: الأول: سلبية الصفوف الدنيا فى الإدارة، وعدم احترام الجمهور لها وتخطيهم لها! والثانى: هو تراكم العمل أمام رأس الجهاز، وتكوم شكاوى العاملين ودسائسهم ووشاياتهم ومقالبهم فى بعضهم البعض، وانشغاله بكل ذلك عن العمل الأساسى الذى عين لأجله وهو الإدارة العليا.

ومن هنا رأينا هذه الظاهرة، وهى اعتماد كل مسئول كبير على عدد محدود من المساعدين، فى تسيير العمل، يسهرون معه فى حين تغط الغالبية العظمى من الموظفين فى النوم، بكل ما يترتب على ذلك من سلبيات خطيرة تؤثر على مصلحة الجمهور.

وعلى كل حال، ففى مثل هذه الأوضاع من الإدارة المصرية، يصبح لشخصية رأس المؤسسة الأثر الحاسم فى نجاح أو فشل المؤسسة! وهو مالا يحدث فى الإدارات الأخرى فى العالم الغربى، التى تسير على قواعد علمية وتتبع الأسلوب الصحيح لعلم الإدارة، ويصعد الرئيس الأعلى إليها بالاختيار الصائب المبنى على كفاءته وخبرته، ولا يصعد على أساس صلاته وكونه من أهل الثقة.

ولدينا نماذج ثلاثة من الادارة العليا فى مصر تبرهن على أن الاختيار الأمثل يؤدى إلى نتائج أفضل. والمثال الأول هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم. وأكتفى بواقعتين: الأولى ما أجراه من تطوير فى البعثات الخارجية. فقد قصرها على التخصصات الدقيقة التى تحتاج إليها البلاد بالفعل، بعد أن كانت هذه التخصصات فى الماضى سبهللا وتخضع للأمزجة والخواطر!

فعندما كنت أستاذا زائرا بجامعة لندن ١٩٨٠ - ١٩٨١ وكان الدكتور إبراهيم فوزى - رئيس هيئة الاستثمار حاليا - مستشارا ثقافيا، نبهنى متعجبا إلى أن لديه مبعوثا مصريا بعثت به وزارة التعليم العالى إلى لندن لدراسة اللغة العامية المصرية!

ولكن ذلك تغير على يد الدكتور حسين كامل بهاء الدين، فلم يعد يبعث بطالب إلى الخارج إلا إذا كان مبعوثا إلى تخصص دقيق، وإلى دول معينة اشتهرت بهذا التخصص الدقيق.

أما الأمر الثانى فهو اشتراك أهل الفكر والعلم والرأى فى تطوير التعليم عن طريق المؤتمرات العلمية التى كان يدعو لها الجميع، لكى يتحملوا معه

مسئولية تطوير التعليم، وكانت هذه المؤتمرات تعقد تحت رعاية السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية.

وفى الوقت نفسه لم يتوقف عن تطوير التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى. ففى بداية هذا العام استدعيت وعدد من أكبر أساتذة التاريخ فى مصر لمراجعة مناهج التاريخ فى المراحل السابقة على الجامعة، وقد أثبتت مراجعتنا لهذه المناهج بعد نظر الوزير فى ضرورة تطويرها، وتصحيح ما فيها من معلومات وفقا لما استقرت عليه الدراسات التاريخية الأكاديمية، وذلك كخطوة أولى تعقبها خطوة تجريد هذه المناهج من الحشو والتطويل الذى يسبب الملل للتلاميذ، وتركيزها فيما يبنى الشخصية القومية المصرية، ويبقى فى الوعى التاريخى للتلميذ.

هذ هو المثال الأول، أما المثال الثانى فهو الذى يتصل بالمستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة، وأقصد بذلك المعجزة التى أجراها فى شارع الهرم على غير توقع. فقد فوجئ سكان الحى بين يوم وليلة بانسياب المرور فى الشارع على نحو لم يسبق له مثيل منذ عشر سنوات!

لقد كان المرور فى هذا الشارع محنة بكل المعايير، وكان الأمل فى انفراج هذه الأزمة مما يدخل فى باب الأحلام والأوهام، حتى إننى كففت تماما عن استخدامه اكتفاء بشارع الزعيم أنور السادات على الرغم مما فيه من مطبات طبيعية وصناعية! وحتى عندما قيل لى إنه حدثت ثورة مرورية فى شارع الهرم لم أصدق، وظللت أستخدم شارع أنور السادات، حتى اضطرتنى حاجة لى فى شارع الهرم إلى المرور فيه، ولم أصدق نفسى وأنا أمر فى الشارع إلى الجيزة دون عوائق لأقطعه فى نحو العشر دقائق بدلا من نصف ساعة على الأقل!

لقد كانت شجاعة فائقة من المحافظ ضرب بها جبروت ورزالة الكثيرين من أصحاب المحلات فى الشارع، الذين صور لهم جبروتهم أن فى إمكانهم احتكار الرصيف أمام محلاتهم لتقف فيه عرباتهم وعربات الزبائن لتصل إلى ثلاثة صفوف متجاورة! لقد انتهى ذلك كله، وأصبح على كل صاحب محل أن يستخدم الشارع الفرعي المجاور بدلا من الشارع الرئيسى.

وان كان ذلك يتطلب بالضرورة الاهتمام برصف الشوارع الجانبية التى تؤدى إلى شارع الزعيم أنور السادات، والتى أهملت وقتا طويلا وخرجت أحشاؤها وامتلأت بالمطبات والانكسارات! وكذلك الاهتمام بشارع الزعيم أنور السادات نفسه لمساعدة شارع الهرم فى المرور عند افتتاح المدارس. وهذا يلقى عبئا كبيرا على اللواء عبد ربه رئيس الحى. كما يتطلب ذلك المسارعة بردم مصرف اللبينى الذى يعتبر وجوده سبة فى وجه الحضارة المصرية بما يشيعه من روائح كريهة وذباب وناموس وأمراض فى هذه المنطقة السياحية!

على كل حال فإذا نحن ذكرنا المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة، لابد أن نذكر اللواء محمد عبد السلام محجوب، الذى أقدم هو الآخر على عمل جرئ غير مسبوق، وهو تغيير معالم كورنيش الإسكندرية ليدخل به القرن الواحد والعشرين، وما يجريه أيضا من إصلاحات فى الاسكندرية فى صمت، وهو ما يدخله التاريخ من باب الإداريين المصلحين.

وكذلك المستشار عدلى حسين محافظ المنوفية الذى غير معالم مدخل مدينة شبين الكوم، كما غير معالم الطريق الضيق المملوء بالحوادث من قويسنا إلى شبين الكوم (١٢كم) ليضاهى الطريق السريع من القاهرة إلى الاسكندرية!

وفى اعتقادى أن ما تقوم به الدكتورة نادية مكرم عبيد فى مجال شئون البيئة، مهم للغاية، نظرا للإهمال الطويل الذى لقيته شئون البيئة المصرية من الحكومات المتعاقبة! لقد كان إنشاء وزارة لإصلاح البيئة دليلا على أن الدولة تجدد اهتماماتها، وأنها لم تعد مقصورة على الاهتمامات القديمة التقليدية، وإنما هى تواكب المتغيرات التى تطرأ على المجتمع المصرى فى انتقال من سلبيات وإيجابيات.

ولقد سبق لى أن كتبت أطالب الدكتورة نادية مكرم عبيد بالتدخل لمنع أحد المجازر الآلية بالهرم من الاستهانة بصحة المواطنين وحرق نفاياته يوميا على نحو سمم الجو النقى الذى كانت تتمتع به منطقة الهرم بمساحاتها الزراعية الكبيرة. وقد سارعت الوزيرة بالفعل بإرسال لجنة فنية للمعاينة، وأرسلت لى خطابا أعلنت فيه أنها طلبت من المسئولين عن المجزر عمل هوايات وشفاطات هوائية بالمصنع لسحب هذه الروائح وإدخالها على أحواض للمياه لصرفها على شبكة الصرف الصحى. وفى الوقت نفسه اتخذت إجراءات تغلق مصنع علف دواجن يقوم بتصنيع مخلفات المجزر وتحويلها إلى علف للدواجن.

وبذلك تثبت الوزيرة أن مصر كانت منذ وقت طويل فى حاجة بالفعل إلى وزارة تعمل على توفير بيئة نقية نظيفة على أرض مصر، وهو ما تعمل له الوزيرة جاهدة.

والمهم هو أن هذه النماذج المشرفة تعطى الأمل فى إصلاح إدارى واسع النطاق تدخل به مصر القرن الواحد والعشرين بوجهها! بدلا من أن تدخل إليه بظهرها!

بلاغ إلى الدكتور الجنزورى

الأهرام وأكتوبر فى ١٠، ١٠ أكتوبر ١٩٩٩

الدكتور كمال الجنزورى من أكثر رؤساء الوزارات الذين مروا بمصر فى عصر مبارك حزما وحسما وإنجازا، وفضلا عن ذاكرته الحديدية الفريدة التى تمكنه من إلقاء أطول البيانات البرلمانية المليئة بالأرقام من الذاكرة. وكراهيته الطبيعية للتسيب وخلط الأوراق وتجاوز الحدود فى العلاقات بين السلطات التشريعية، وإصراره على الالتزام، فإنه يذكرنى - مع الفوارق الشديدة - بعلى ماهر باشا قبل الثورة فى كثرة إنجازاته وهمته ونشاطه وقراراته السريعة.

ولكن من سوء حظه أنه أتى فى وقت كان التسيب وتحدى السلطة التنفيذية قد تجاوز نقطة اللاعودة،

لأسباب كثيرة، منها القدرة المادية الفائقة لرأسمالية الانفتاح على تحدى السلطة، ومنها قدرتها على الإفساد، ومنها بطء التقاضى نتيجة تزايد القضايا وتراكمها أمام القضاة، ومنها من أسماهم الأستاذ يوسف جوهر «الثعالب الصغيرة»!.. ويقصد بهم فئة المنفذين الصغار المرتشين، وقدرتهم الرهيبة على تعطيل تنفيذ أى أمر أو حكم أو قرار.

وهكذا وصلنا إلى الوضع الذى عبر عنه مثقف كبير بقوله: إنك فى مصر تستطيع أن ترتكب أية مخالفة وأنت فى مأمن تام! فإذا رفعت الأمر إلى أكبر مسئول فى اختصاصه وهو الوزير، فإما أن يتحرك أولا يتحرك! وإذا رفعت الأمر إلى القضاء فأمامك عشر سنوات من السعى والمصاريف والإحالة إلى الخبراء، وقد يصدر الحكم فى صالحك أو فى غير صالحك حسب تقرير الخبراء، الذين هم فى الحقيقة ليسوا خبراء! وإذا صدر الحكم لصالحك فدون تنفيذه خرط القتاد! فمهارة المحامين وقدرتهم على استغلال ثغرات القانون، قادرة على إحالته إلى النقيض! وإذا صدر حكم النقض لصالحك فليس معنى ذلك أنك انتصرت، وإنما معناه أنك ستخوض معركة مقاضاة ثانية قد تنتهى لصالحك أو لغير صالحك، وإذا تقرر التنفيذ فى النهاية فإن هذا التنفيذ يتطلب مصاريف علنية «وسرية» لتحريك قوات التنفيذ، وبقدر ما تبذر بقدر ما تحصد! وبقدر إمكانات الخصم على الصرف بقدر نجاحه فى إيقاف التنفيذ أو عجزه! وإذا تحرك الوزير أو المحافظ منذ البداية فإن قدرة الثعالب الصغيرة على تعطيل قرار الوزير (وكل شىء بثمنه)! تستطيع تحويل أمر الوزير أو المحافظ إلى مجرد حبر على ورق أو على المثل الدارج البليغ: (بله واشرب ميته»!.

وسوف أضرب بعض الأمثلة، بعضها من واقع معايشتى الشخصية، وبعضها من واقع معايشة الناس إللى تحت.

فمنذ بضعة أشهر، وبالذات فى شهر مايو ١٩٩٨، وجهت استغاثة إلى الأستاذة الدكتورة نادية مكرم عبيد، وزيرة البيئة، لإنقاذ المنطقة السياحية القريبة من فندق سياج وعلى مرأى من أهرام مصر الخالدة والمليئة بالمدارس والسكان والأطفال، من الجرائم التى يرتكبها مجزر آلى للفراخ، دأب على حرق نفاياته الكريهة العفنة كل يوم، وفى أى ساعة من ساعات الليل أو النهار ليزكم الأنوف، ويفسد البيئة، ويحرم السكان من استنشاق نسمة هواء نظيفة فى بيئة هيأتها الطبيعة وبعدها عن وسط المدينة لتوفير هذه النسمة النقية!.

وفى هذه الاستغاثة أوضحت فى جلاء أننى استعنت كثيرا ببوليس النجدة، وتم تحرير عديد من المحاضر من قسم الهرم، لهذا المجزر، واثبات جرائمه، كما استعنت بحى الهرم فى هذا الصدد، ولكن كل هذه المحاولات فشلت فى منع المجزر من ارتكاب جرائمه فى حق البيئة وحق السكان.

وقد تحركت الوزيرة بالفعل، وأرسلت لى خطابا يفيد الاستجابة، ووجهت لها الشكر على صفحات العدد التالى، ولكن لم يمض شهر حتى كان المجزر يواصل نشاطه الإجرامى فى حرق النفايات بكل همة! بل إنه - تحديا للسلطة - اعتبر نفسه مركزا رئيسياً لحرق النفايات والمخلفات فى القاهرة الكبرى، تأتيه صفائح النفايات من جميع الأرجاء ليقوم - مشكورا - بحرقها وسط المساكن والمدارس والفنادق!

وبطبيعة الحال لم أجد بدا من معاودة الكرة والاستنجاد ببوليس النجدة، فقدمت عدة بلاغات إليه، وكانت تأتى عربات النجدة بالفعل، ويتلقى الضابط البلاغ، ويتوجه إلى المجزر (ولا أعرف ماذا يجرى هناك!) ولكن الذى أعرفه أنه فى اليوم التالى، أو فى نفس الليلة، يواصل المجزر حرق نفاياته كأن شيئا لم يكن!.

وفى تلك الأثناء كان محافظ الجيزة المستشار ماهر الجندى، قد اكتسب شهرة فى الضبط والربط بإنجازه الكبير فى شارع الهرم، الذى أحاله من شارع شبه مسدود إلى شارع تقطعه السيارات فى عشر دقائق، عن طريق منع انتظار السيارات على جانبيه.

وقد أطمعنى ذلك فى قدرة المحافظ على منع الجرائم التى يرتكبها مجزر الفراخ فى حق البيئة وحق السكان، فطلبته وحادثته شخصيا، ولكنى حذرته من قدرة أصحاب المجزر الفائقة على تحدى السلطة وانتهاك القانون وعدم التنفيذ، واعتقد أننى أثرت حماسة السيد المحافظ، وأن ملف هذه القضية سوف يغلق فى خلال يوم أو يومين، ثم تبينت غفلتى! فقد زادت كميات النفايات التى يحرقها المجزر فى أية ساعة من ساعات الليل أو النهار!.

وفى يوم الأربعاء (٢٣/ سبتمبر/ ١٩٩٨) خرجت إلى الجامعة صباحا من منزلى بعد ليلة عصيبة مع الروائح الكريهة الصادرة من المجزر، ونزلت إلى الطريق، وشاهدت بنفسى بعض السكان الذين لم تحتمل معداتهم تلك الروائح العفنة، يفرغون ما فى بطونهم تقيؤا فى الطريق! وقال لى أحدهم ساخطاً:

بقى دى بلد؟ أين الحكومة؟ أين المحافظ؟

والعجيب أن هذا الحى ترتفع فيه العمارات السكنية الضخمة، التى هاجر الكثيرون من سكانها نجاة بأنفسهم من الأمراض، كما تحيط بالمجزر مدارس راقية مثل مدارس الأهرامات، وسانت كاترين، وسقارة، والأورمان، ولكن تلاميذ المدارس يعيشون فى جو غير صحى موبوء برائحة المجزر!.

وكان من الطبيعى أن تثور الأسئلة حول الإمكانات الجبارة التى يملكها المجزر لمواصلة حرق نفاياته تحديا للسلطة التنفيذية (أى وزيرة شئون البيئة ومحافظ الجيزة) وتحديا للمبادئ والأخلاق، وتحديا للقواعد والقوانين التى تحتم تخلص المجزر من نفاياته بعيدا عن السكان، وبدون تلويث للبيئة!

وقد جاءتنى إجابات كثيرة، ولكنى استبعدت واحدا منها، وهو أن مدير المجزر لواء سابق يحمل مسدسا على الدوام يحرص على أن يراه كل معترض على حرق النفايات! فاعتقادى الشخصى أن هناك طرقا للتحايل على القانون، وتحدى الوزراء والمحافظين، واحتقار المواطنين وامتهان كرامتهم، وإصابة الرجال والشيوخ والنساء والأطفال بالأمراض، وإفراغ ما فى أمعائهم كل يوم قرفا وغثيانا بسبب تلوث البيئة! وهذه الطرق هى التى على الدكتور كمال الجنزورى اكتشافها بواسطة أجهزته، لمواجهتها بما عرف عنه من حزم وحسم، لاستعادة ثقة الناس فى أن الدولة مازالت تقبض بيدها على زمام الأمور، ولم تفلت منها بعد!

■ ■ ■

على كل حال فقد كان هذا فيما يتصل بالمثال الأول، وكنت شاهدا عليه كما رأى القارئ، أما المثال الثانى، فهو قريب من المثال الأول من حيث الاستهانة بصحة المواطنين، والاعتماد على غفلة الدولة، وعلى أنه فى

وسع كل مخالف أن يرتكب ما يشاء من مخالفات وهو فى أمان تام من أى محاسبة أو عقاب.

فقد وصلتنى شكوى موقع عليها من سكان شارع مصطفى كامل المتفرع من شارع الجزارين فى حى «وراق الحضر» بمركز امبابة، وهى شكوى عجيبة حقا! فهى تتحدث عن جزار يقيم فى البيت رقم ٤٧، دأب على إحضار الذبائح المريضة، التى يخشى من إعدامها فى المذبح، وذبحها فى المنزل، وبيع لحومها المريضة للمواطنين الفقراء بأسعار متهاودة، وإلقاء مخلفات الذبائح فى منزل مهجور بجواره.

ويقول السكان فى شكواهم: إن حياتهم فى الحى أصبحت جحيما لا يطاق، بسبب الروائح الكريهة التى تنبعث من مخلفات الذبيحة، والتى تسمم الجو وتسبب الأمراض، فضلاً عما تجلبه إلى الحى من أسراب الذباب والناموس والحشرات.

وبطبيعة الحال فإن سكين الجزار - التى هى أطوع له من بنانه، وأسرع من تفكيره - تضمن له الحماية الكاملة فى أثناء ارتكاب جرائمه! فمن من السكان المساكين يملك الشجاعة أو القدرة على التصدى للجزار، والتعرض لطعنة فى بطنه تبعث به إلى القبر بسرعة الصاروخ؟ ومن هو الذى يريد أن يضحى بنفسه من أجل المجموع، خصوصا وليس فى التضحية أية فائدة، ولن توقف الذبائح، بل سوف تضيف إليها ذبيحة أخرى، هى جثة الساكن المعترض نفسه! وهكذا نصل إلى النتيجة نفسها التى وصلنا إليها فى المثال السابق، وهى أن البلطجة تحمى نفسها بنفسها، فى تحديها للسلطة التنفيذية، سواء تمثلت هذه السلطة فى وزيرة البيئة المحلية أو فى المحافظة! وأنه فى وسع أى فرد فى هذا البلد أن يرتكب ما يشاء من مخالفات وجرائم

رغم إرادة القانون، معتمداً على غياب السلطة التنفيذية، أو هدم فاعليتها لو تحركت! ومعتمداً أكثر من ذلك على قدرته على تعطيل أى إجراء تنفيذى وشل فاعليته عن طريق رشوة الثعالب الصغار من جهة، وتقاعس التنفيذيين من جهة أخرى، ومعتمداً أكثر من ذلك على اليأس الذى يخالج جميع المواطنين من فاعلية اللجوء إلى القضاء!

والمواطنون فى ذلك ضحايا للمخالفين والبلطجية والفاسدين، ولكن الضحية الأكبر هو النظام السياسى والدولة والحكومة! ومن هنا اختيارى توجيه هذا الخطاب إلى رئيس الحكومة الدكتوركمال الجنزورى.

■■■

أما المثال الثالث فيعد قمة المهازل التى تحدث فى مصر المحروسة، وأتوقع أن يتحرك الدكتور كمال الجنزورى ليجرى فيه تحقيقا على أعلى مستوى، علّه يستطيع أن يوقف هذا الفساد الإدارى الجسيم! والقصة يرويها الدكتور حمدى عمارة الأستاذ بجامعة الزقازيق، عن اتحاد ملاك عمارات طارق نديم، وقد حققها بنفسه ليصل إلى الحقائق العجيبة الآتية:

فيقول إن سكان طريق سقارة على ترعة المريوطية عاشوا سنوات طويلة وهم يدبرون حاجتهم من المياه بنفس الطريقة التى يدبرها سكان الصحراء! وهى جراكن المياه يملأونها باجتهاداتهم من مناطق الجيزة، الأمر الذى أدى إلى انتشار عربات الكارو التى تبيع الماء، مقابل جنيه للجركن الواحد! وهو منظر مخجل لا يليق بأواخر القرن العشرين. على أنه استجابة للضغوط التى مارسها السكان، قررت الحكومة تقوية توصيلة المياه النقية القادمة لشارع الهرم، لكى تمد طريق سقارة بالمياه الصالحة للشرب. وقامت بعمل توصيلة بمحاذاة ترعة المريوطية فى المنطقة بين الهرم

وفيصل، وذلك للسماح بتدفق مياه فيصل القادمة من محطة امبابة لتتقابل عند شارع الهرم مع ماسورة المياه القادمة من جزيرة الذهب. وفعلا بدأ عمل تلك التوصيلة فى عام ١٩٩٧، واستمر العمل فيها شهوراً، ولم تبخل الدولة بمال لعمل هذا الإنجاز، حتى تحقق بالفعل فى سنة ١٩٩٨ بتكاليف باهظة جدا.

وهكذا سعد السكان عقب إجازة عيد الأضحى الماضى عندما تم فتح المياه النقية لتصل فعلا لمنطقة سقارة، لينعم سكان المنطقة، ومنها عمارات طارق نديم بالمياه النقية الجيدة فى الطعم واللون.

على أن سعادة سكان المنطقة لم تدم طويلا، ذلك أن وصول المياه النقية إلى المنطقة كان خرابا على المافيا التى تبيع جراكن المياه للسكان، ومن هنا سارعت بالتحرك لإفساد ما أصلحته الدولة! وإعادة مياه الآبار لتجرى مرة أخرى فى المواسير التى شهدت المياه النقية!

وكالعادة فى مثل هذه الأمور، لجأت هذه المافيا إلى الإدارة الفاسدة لإنقاذها على حساب صحة السكان! وإذا بالمياه النقية التى كلفت الدولة الملايين، تتوقف لتعود المياه الصفراء الملوثة وسط دهشة المواطنين!

ويروى لنا الدكتور عمارة ما حدث مما لا يصدقه عقل! فيقول: «قررت أن أتحرك بمفردى للتحقيق فى الموضوع، فزرت مركز شبكات الهرم والواقع بشارع الهرم، وقابلت هناك من يسمى بالشيخ جاد، وهو رجل ذو لحية طويلة، واستفسرت منه عن أسباب النكسة التى أصابت المياه؟ فأبلغنى أن وراء ذلك مدير محطة مياه جزيرة الدهب بالمنيب، وأن المسئولين عن تلك المحطة هم الذين أغلقوا المياه النقية عن منطقتنا، وإعادة مياه الآبار»!.

«ووجدت نفس أتوجه على الفور إلى محطة مياه المنيب، لأقف على الحقيقة، وقابلت بالفعل مدير المحطة، الذى لم يكد يسمع ما رويته على لسان الشيخ جاد حتى ضحك ساخرا من ذلك الكذب، واستدل بأن حدود مسئولية العاملين فى محطة المنيب تقف عند حدود المحطة نفسها، ولا صلة لهم بما يحدث بعدها، فهذه هى مسئولية شبكات الهرم، وبالذات مسئولية الشيخ جاد وزملائه! وقال: إن بينه وبين الشيخ جاد مشاكل ونزعات وصلت إلى النيابة العامة!.

«ولم أملك إلا الذهاب لمقابلة الشيخ جاد فى اليوم التالى وقد فوجئ بمعرفتى الحقيقة، وهددته بالشكوى إلى المحافظ، وإذا بنائبه السيد عبد الحميد يطلب منى عدم الشكوى وإمهاله ٢٤ ساعة لكى يقوم هو وعماله بفحص «محابس المياه»! ودهشت؟ فهل هناك يد خفية تعبث بمحابس المياه؟ ولكنى فوجئت بأنه بعد ٢٤ ساعة بالفعل عادت المياه النقية تجرى فى المواسير!

«عادت المياه النقية تجرى فى المواسير، ولكن لمدة أسبوع واحد فقط! لتعود بعدها مياه الآبار! وسرعان ما أخذت تتبدى الحقيقة حين كان يعقب انقطاع المياه النقية وعودة مياه الآبار، عودة عربات جراكن المياه إلى المنطقة بعد انقطاع!

« وهنا اتصلت مرة ثانية بالأستاذ عبدالحميد نائب شبكات الهرم أواجهه بالحقيقة، وإذا به يرد على بأن عمال شبكات الهرم يذهبون إلى أعمالهم وليس فى جيوبهم مليم واحد، وأنه لولا الشيخ جاد لأكلوا المواطنين! وفى خلال الحديث عرفت منه أن محابس المياه متاحة لمن يريد أن يبعث بها من المافيا التى تبيع جراكن المياه للمواطنين!.

«وقد ذهلت حقا، ولم أدر كيف تترك محابس مياه التوصيلة بين شارعى فيصل والهرم، والتى كلفت الدولة الملايين، عرضة لعبث العابثين من الاداريين ومافيا باعة جراكن المياه، بكل ما فى ذلك من اهدار للملايين التى دفعتها الدولة لحماية صحة المواطنين وتوفير المياه النقية إليهم؟».

واليوم - كما يقول الدكتور حمدى عمارة - «عادت عربات بيع المياه مرة أخرى إلى الانتشار كأن شيئا لم يكن، وكأن الدولة لم تتكلف الملايين لتوفير المياه النقية»!

انتهى خطاب الدكتور حمدى عمارة وهو الذى أختم به هذا البلاغ الذى أوجهه الى الدكتور كمال الجنزورى، ليعلم أن الفساد أصبح أقوى من الدولة! أو أن دولة الفساد، التى يديرها الفاسدون والبلطجية ورجال المافيا وبعض الإداريين، أصبحت أقوى من الدولة التى يرأس حكومتها بنفسه! ذلك أنه إذا وصل الفساد إلى حد العبث بمياه الشرب النقية التى توفرها الدولة للمواطنين، وإذا أصبحت محابس المياه عرضة لعبث الفاسدين، فلست أدرى ما ينتظرنا فى المستقبل، إذا زاد الفساد وطم!

من المسئول

لا أملك فى بداية هذا المقال إلا أن أشكر الدكتور كمال الجنزورى على استجابته السريعة لما كتبت فى هذا المكان يوم ١٠ أكتوبر ١٩٩٨ تحت عنوان: «بلاغ إلى الدكتور الجنزورى»، واتخاذ الإجراءات الفورية للتحقيق مع المخالفين، وإغلاق المجزر الذى يحرق نفاياته يوميا وسط المساكن والمدارس، وليصيب الأطفال والشيوخ والنساء والرجال بالأمراض دون محاسبة من ضمير أو خوف من الله أو احترام لسلطة الدولة.

فقد كان فى أعقاب اليوم التالى لنشر المقال أن اتصل بى رئيس الوزراء فى منزلى، وأبلغنى بأنه قرأ المقال، وأنه يجرى تحقيقا عاجلا، وسوف يتخذ الإجراءات اللازمة.

هرام وأكتوبر فى ٢٤، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٩

وبالفعل وصلني يوم١٢ أكتوبر من رئاسة مجلس الوزراء ، الأمين العام للإدارة المحلية الدكتور محمد شتا، الفاكس الآتي بعد الديباجة:

«بالإشارة إلى مقالكم المنشور في كل من جريدة الأهرام ومجلة أكتوبربتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٨ تحت عنوان بلاغ إلى الدكتور الجنزوري.

«أرجو التفضل بالإحاطة بأن السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الوزراء قد وجه إلى فحص المشكلات الثلاث الواردة بالمقال مع محافظة الجيزة والهيئة العامة لمرفق القاهرة الكبرى، ومتابعة حل المشاكل. وفيما يلي الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن:

١ـ بالنسبة للمجزر:

يتكون المجزر من عنبر تشغيل، ومصنع المخلفات، وثلاجة. وقد تم غلق وتشميع كل من عنبر التشغيل ومصنع المخلفات. أما بالنسبة للثلاجة فقد أعطيت الشركة مهلة لمدة ٣ أيام اعتبارا من ١١/١٠/١٩٩٨، لتصريف المخزون من الدواجن بها وقدره ١٠ أطنان، يتم بعدها غلق المجزر كاملا.

٢ ـ بالنسبة لواقعة ذبح المواشي المريضة داخل المساكن بحي وراق الحضر:

كلفت لجنة من إدارة تفتيش اللحوم بمديرية الطب البيطري بالتوجه لمنطقة الشكوى، والمعاينة على الطبيعة، حيث تبين:

ـ وجود حظيرة لتربية الماشية أسفل العقار رقم ٤٧ شارع مصطفى كامل المتفرع من شارع الجزارين بوراق الحضر.

ـ أصدر السيد المستشار محافظ الجيزة قرار بوضع المنطقة تحت المراقبة الدائمة من جهاز التفتيش بمديرية الطب البيطري ومباحث التموين، لضبط أي عمليات ذبح غير قانونية تحدث في تلك المنطقة.

٣ـ بالنسبة لقطع المياه عن سكان طريق سقارة على ترعة المريوطية:
فقد تم اتخاذ الإجراءات الآتية بمعرفة مرفق المياه:

ا ـ تأمين المحبس المتحكم فى خط المياه المغذى لتلك المنطقة.

ب ـ إيقاف المتسبب عن العمل، وإحالته إلى التحقيق.

٤ـ أخذت عينة مياه من الشبكة المغذية لتلك المنطقة، وعينة مياه من الدور الأرضى بعمارات المنطقة والتى تتغذى مباشرة من الشبكة، وتم تحليلها بمعامل الهيئة، وتبين أنهما مطابقتان للمواصفات. إلا أن سكان كل عمارة قد أقاموا خزانات للمياه أعلى العمارات، وعن طريقها يتم ضخ المياه للوحدات السكنية فوق الأرض. وعدم التطهير الدورى لتلك الخزانات يؤدى إلى عدم مطابقة المياه للمواصفات، ولهذا فمن الضرورى إجراء نظافة وتطهير دورى لتلك الخزانات حتى تكون المياه بحالة طيبة.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى

الأمين العام

د. محمد شتا.

وفى ١٣ أكتوبر ١٩٩٨ نشرت الأهرام خبرا تحت عنوان: «غلق المجزر الآلى بطريق سقارة لعدم استيفاء الاشتراطات الصحية»، يقول إن المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة «قرر غلق المجزر الآلى ومصنع المخلفات الملحق به بطريق سقارة، لعدم استيفاء المجزر الاشتراطات البيئية والبيطرية والصحية»، وتأتى هذه الإجراءات استجابة لشكاوى العديد من المواطنين وما نشر بالصحف القومية حول تلوث البيئة فى منطقة سقارة.

وبعد هذه الاستجابة السريعة المشكورة من الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء، التى تم تنفيذها على يد الدكتور محمد شتا، الأمين العام للإدارة المحلية، والمستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة، تبقى لدى بعض التساؤلات التى تهم شعبنا.

وأول هذه التساؤلات هو أن غلق هذا المجزر الآلى كان بناء على ماتبين من عدم استيفائه الاشتراطات البيئية والبيطرية والصحية! فمن الذى أعطى هذا المجزر رخصة الفتح بدون التحقق من استيفائه الاشتراطات البيئية والبيطرية والصحية؟ بما ترتب على ذلك من تلوث البيئة فى منطقة سقارة وتهديد صحة المواطنين، وإصابتهم على مدى سنوات بالغثيان والأمراض والقرف وهم يضجون بالصراخ دون سميع أو مجيب؟

أليس من الضرورى أن يستتبع إغلاق هذا المجزر إجراء تحقيق مع الموظف المسئول الذى منح المجزر رخصة الفتح وارتكاب ما ارتكب من جرائم فى حق المواطنين؟ وأليس من حق السكان فى هذه المنطقة مقاضاة أصحاب المجزر الذين سمموا حياتهم على مدى سنين؟

والأهم من ذلك كله أليست هذه الواقعة كافية لمراجعة الترخيصات السابقة التى تتغافل عن توافر الاشتراطات اللازمة فى فتح أى مجزر؟ فهل يوجد سبب واحد يدفع أى موظف مسئول إلى منح ترخيص فاسد من هذا النوع غير الفساد الإدارى الذى تعانيه مصر، والذى أصبح حديث كل الصحف القومية قبل المعارضة؟

أليست أمثال هذه الترخيصات الفاسدة هى المسئولة عن انهيار المبانى بعد سنوات قليلة من تشييدها؟ أو إقامة أدوار عليا فوق مبان لا تتحملها؟ أو إقامة مصانع لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية والضمانات اللازمة؟

هل زار أحد بلدا أوربيا - كبر أو صغر - وفوجئ بأبخرة الحرائق الكريهة تنبعث من مجزر فيه بسبب حرق نفاياته، لتحيل حياة سكان المنطقة التى يوجد فيها إلى جحيم مستمر يدهمهم فى أى ساعة من ساعات الليل أو النهار؟ وما هو موقف السلطات الحكومية فى تلك المنطقة لو حدث مثل هذا الحرق، هل تقف مكتوفة الأيدى لا تملك أية سلطة إزاء مثل هذا المجزر كما يحدث فى مصر؟ وكما حدث بالفعل فى الحالة التى ذكرتها؟

فلقد استنجدت بشرطة النجدة عدة مرات باعتبارى نائبا عن الشعب وعضوا بمجلس الشورى، وقامت بعمل المحاضر اللازمة، ولكن لم يستتبعها أى إجراء يحمى سكان المنطقة من الضرر الذى ينزله بهم المجزر! وكتبت نداء إلى الدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة شئون البيئة، وأبلغتنى بالفعل بأنها اتخذت إجراء لوقف تلك المهزلة، ونشرت ردها فى مجلة أكتوبر مشفوعا بالشكر، لأطمئن جمهورنا المصرى إلى أن حكومتنا تقوم بحمايته من عبث العابثين وإجرام المجرمين، ولكن المجزر ظل يتحدى قرار الوزيرة ويواصل حرق نفاباته الكريهة ويسمم حياة السكان! بل أبلغت بنفسى السيد المحافظ المستشار ماهر الجندى، ووعدنى باتخاذ إجراء فورى لحماية السكان من خطر المجزر، ولكن لم يترتب على هذا الوعد أى نتيجة، إذ ظل المجزر شامخا يرتكب جرائمه اليومية فى حق البيئة وصحة الأطفال والشيوخ وتلاميذ المدارس العديدة التى تزدحم بها المنطقة!

وأخيرا لم أجد مفرا من الالتجاء إلى رأس الحكومة وهو الدكتور كمال الجنزورى، لحماية المواطنين مما يهددهم على يد المجزر المخالف.. فهل بلغ ضعف الإدارة الحكومية فى بلدنا فى قضية بالغة الوضوح مثل قضية المجزر الآلى، إلى حد عجز جميع القيادات العليا من وزراء ومحافظين عن

إيقاف جرائم يومية يرتكبها مجزر مخالف لا تتوافر فيه الاشتراطات البيئية، والبيطرية والصحية؟

وهل من الضرورى على كل مواطن لحق به مثل هذا الضرر الالتجاء إلى رئيس الوزراء شخصيا - كما فعلت - لرفع الضرر؟

ألا يوجد تسلسل قيادى؟ وألا توجد سلطات فى يد القيادات المسئولة عن البلد؟ أم توجد فقط مسئوليات بلا سلطات؟ وألا يخالف ذلك أهم مبدأ فى علم الإدارة وهو مبدأ تلازم السلطة مع المسئولية؟

إن هذا المجزر الآلى السالف الذكر لم يستطع البقاء إلى اليوم، وارتكاب مخالفاته اليومية إلا بسبب انعدام المراقبة على مثل هذه المجازر طوال هذه السنين! فماذا تساوى إدارة بدون مراقبة وبدون متابعة؟ وماذا تساوى حكومة بدون إدارة؟

وأليس من حق العاملين فى هذا المجزر، المخالف للاشتراطات البيئية والبيطرية والصحية، الحصول على تعويضات من أصحاب المجزر، الذين كان بسبب تحايلهم على إقامة مجزر بدون الاشتراطات الضرورية، أن فقدوا أعمالهم عندما اكتشفت الدولة هذه المخالفات وقامت بغلق المجزر؟ أو أن من واجب كل موظف أو عامل يتقدم لعمل فى مجزر أن يتحقق أولا من أنه مستوف لكافة الاشتراطات الواجب توفيرها من قبل أصحاب المجزر؟ حتى لا يفاجأ بغلق المجزر وفقد عمله؟ أو يقبل العمل على علاته ويشارك أصحاب المجزر فى المخالفات، ويكون أداتهم فى تنفيذ هذه المخالفات؟

هذه كلها أسئلة من الضرورى الإجابة عنها إذا أريد للإدارة الحكومية فى بلدنا أن تخرج من مأزق الفساد والضعف الذى تعانيه!

والإجابة هنا ليست عويصة، فمن الضرورى تطبيق المبدأ الإدارى الشهير: تلازم السلطة مع المسئولية، وفى الوقت نفسه تطبيقه فعليا لا نظريا! فكثير من المحافظين لديهم سلطات ولكنهم لا يستخدمونها، وعندما يستخدمونها تتحقق نتائج عظيمة، والمثال على ذلك محافظ الإسكندرية، الذى لم يفعل شيئا أكثر من استخدام سلطاته! وكذلك محافظ الجيزة الذى استخدم سلطاته فى حل مشكلة المرور فى شارع الهرم بمنع انتظار السيارات.

ولكن الخطر الحقيقى على هذه السلطات يتمثل فيما أسماه الكاتب الكبير يوسف جوهر بالثعالب الصغيرة! ومنهم الموظفون التنفيذيون الصغار الذين يوهمون قياداتهم بتمام التنفيذ دون أن يكون قد تم أى تنفيذ!

وربما كان المثال القريب لى فى هذا الصدد عندما وصلنى تلغراف رئاسة مجلس الوزراء (الأمين العام) فى يوم ١٢/ ١٠/١٩٨٨، الذى يفيد بصورة قاطعة بأنه «قد تم غلق وتشميع كل من عنبر التشغيل ومصنع المخلفات فى المجزر الآلى سالف الذكر». ففى اليوم التالى مباشرة لإتمام الغلق والتشميع كانت الروائح الكريهة تنبعث من المجزر وتزكم الأنوف! الأمر الذى يعنى أنه لم يحدث غلق أو تشميع ولا يحزنون! واضطررت إلى الاتصال الفورى بالدكتور محمد شتا الأمين العام للإدارة المحلية الذى دهش! ولم يتم الغلق والتشميع الفعلى إلا عندما حضر المحافظ المستشار ماهر الجندى شخصيا وأشرف على التنفيذ!

فهل هذا معقول؟ وهل مطلوب من كل محافظ فى بلدنا أن يشرف بشخصه على تنفيذ كل قرار يصدره؟ فإذا لم يفعل ظل التنفيذ صوريا؟

أليس معنى ذلك أن الثعالب الصغيرة هى التى تحكم البلد بالفعل؟ وأنه فى يدها وحدها التعطيل أو التنفيذ؟ وفى هذه الحالة ألا يعنى ذلك التسيب

الإدارى القاتل والعجز الشائن عن محاسبة كل موظف فاسد؟ وهل هذا الأمر موجود فى أى بلد آخر غير مصر، سواء كان هذا البلد عربيا أو غربيا؟

هذه الاستهانة بصحة المواطنين، التى تمثلت فى المجزر الآلى، تمثلت بصورة خطيرة فى جريمة الأغذية الفاسدة التى تصنعها مصانع أغذية لا تتوافر فيها الشروط التى تشترطها الدول المتقدمة لحماية صحة وحياة مواطنيها، والتى ترتب عليها تسميم أكثر من ٢٢٠٠ تلميذ فى ٩ محافظات! حتى لقد بدا الأمر فى شكل عمل مقصود وتخريب متعمد!

فلقد أصدر الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة، نتيجة لذلك، تعليمات إلى مديريات الصحة بالمحافظات، باتخاذ قرارات بالغلق الفورى للمصانع التى تورد أغذية المدارس بدون استيفاء الشروط الصحية، كما طلب مراجعة الشروط الصحية فى المصانع، والمخازن، وقرر إجراء تحاليل أخرى للمكونات الداخلة فى الوجبة المدرسية، ودراسة الإضافات التى تم خلطها.. إلى آخره.

فالسؤال الذى يثور بعد هذه التعليمات التى أصدرها الوزير الدكتور إسماعيل سلام؛ هل كان هناك قبل ذلك تعليمات نقيضة تبيح فتح مصانع أغذية بدون استيفاء الشروط الصحية؟ حتى تلغيها التعليمات الجديدة لوزير الصحة؟ أو أن هذه التعليمات كانت موجودة بالفعل، وهى جزء لا يتجزأ من عمل مديريات الصحة بالمحافظة؟

فمن - إذن - من الثعالب الصغيرة فى هذه المديريات أعطى لهذه المصانع الرخص بالفتح، وعرض حياة أبنائنا للخطر؟ وأين رقابة هذه

المديريات الصحية على مثل هذه المصانع لضمان توافر الشروط الصحية فيها؟ ولماذا لم تقم هذه المديريات بإجراء التحاليل على المكونات الداخلية فى الوجبة المدرسية من قبل حدوث الكارثة التى فضحتنا أمام العالم؟

فى الواقع أن الثعالب الصغيرة تملك من المهارة ما يجعلها تقوم بهذه الرقابة كما تقضى التعليمات ولكن على الورق فقط! فهى تقوم بزيارة مصانع الأغذية بالفعل ولكن ليس لمباشرة الرقابة الفعلية، وإنما للجباية من أصحاب المصانع نظير إغماض العين عن المخالفات التى ترتكبها المصانع!

وهذه الثعالب الصغيرة فى أمن تام من العقاب! فلم يحدث فى طول تاريخ الفساد فى مصر وعرضه أن تلقى الفاسد الحقيقى العقاب! وإنما يتلقى العقاب من تلفق لهم التهم لتبرئة الفاعل الحقيقى.

وعلى سبيل المثال، فإنى أتحدى أن تحدد لنا الجهات المسئولة أسماء من أعطوا التراخيص بفتح المجزر الآلى بالهرم، أو فتح مصانع الأغذية المسممة التى لا تتوافر فيها الشروط الصحية التى اكتشفتها وزارة الصحة مؤخرا! فالفاسد الحقيقى يملك من الإمكانات ما يمكنه من الإفلات وتلبيس التهمة للآخرين! وحتى إذا ضيقت عليه سلطات العدالة الخناق، وزج به فى السجن، فإنه يملك من الإمكانات ما يحيل هذا السجن إلى فندق من فنادق الخمس نجوم لوكس!

وحكومتنا السنية لم تستوعب إلى اليوم حقائق العصر! لقد كانت الرشوة أيام زمان تتراوح قيمتها بين عشرة جنيهات ومائة جنيه، ولكنها اليوم وصلت إلى ملايين! أو ما يساويها من الشقق والعربات الفاخرة! وفى مقابل ذلك تتضاءل العقوبات بدلا من أن تتشدد! وقد تصل إلى الإيقاف عن

العمل فقط أو الفصل من الخدمة! بل إنـها فى قانون الكسب غير المشروع نزلت بالفترة الزمنية التى يحاسب عليها الفاسد من عشر سنوات إلى ثلاث سنوات فقط، يحل للفاسد بعدها الاستمتاع بما سرقه دون حساب أو عقاب!

وفى تصورى الشخصى أنه مادمنا نتعامل مع الفاسدين بهذه «الحنّية» الفائقة، فلا أمل على الإطلاق فى إصلاح الحال! وعلينا أن نتذكر دائما أننا لن نكون أرحم من رب العالمين على البشر، وأنه علينا أن نتخلص من ادعاءات التمدن الكاذب والترفع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، فالفساد يستشرى، والفاسدون نسوا الله، والحكومة نسيت أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن!

أزمة اللغة العربية وأزمة المدارس الخاصة

الأهرام وأكتوبر فى ١٩، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٩

فى مقالاتى السابقة كنت قد تحدثت عن أزمة اللغة العربية، وضربت المثل بمستوى الطلبة الجامعيين اللغوى المتدهور، سواء من ناحية الخط، الذى يقترب من خط الفراخ! أو من ناحية الإملاء والنحو والتعبير، وطلبت من الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم أن يضرب بيد من حديد على أيدى مدرسي اللغة العربية الفاشلين الذين يوجهون جهودهم إلى نشر فكر الإسلام السياسى بين الطالبات والطلبة، بدلا من أداء رسالتهم العلمية وتعليم أبنائنا مبادئ لغتنا الجميلة، اللغة العربية.

وقد اتصل بى السيد الوزير، وأبدى اهتمامه بالموضوع، وقال إنه مهتم

بالفعل بهذا الموضوع منذ توليه وزارة التعليم، ولكن بعد أن تخرج بالفعل جيل فقد الإحساس بجمال اللغة العربية والخط العربى، وسوف تظهر النتائج فى الجيل التالى. كما أن حصص التعبير موجودة. ووعد بزيادة الاهتمام باللغة العربية ومدرسيها.

ولكن ذلك يوضح كم جرت نتائج التجريب الفاشل فى حقل التعليم على شعبنا المصرى من كوارث ومصائب! فلم تكن الطريقة القديمة فى التعليم طريقة فاشلة، وإنما كانت هى الطريقة التى أخرجت لنا جيل العمالقة من الأدباء والمفكرين والشعراء والسياسيين من أمثال أحمد شوقى والمنفلوطى ومصطفى كامل وسعد زغلول ومحمد عبده وأحمد أمين وسلامة موسى وغيرهم، الذين مازالوا حتى اليوم يرفعون اسم مصر فى العالم العربى، والذين حفظوا العربية وآدابها وشعرها ونثرها.

ثم جاء يوم أسود عندما قررت ثورة يوليو فجأة تغيير الطريقة القديمة! بدون أى سبب، وبدون إعداد، وبدون أى دراسة تثبت فشل الطريقة القديمة، وحاجة البلاد إلى الطريقة الجديدة الكلية لتشق طريقها بها بين الأمم المتقدمة!

ويومها ثار التربويون فى مصر، وثار أولياء الأمور، وأحسوا بالجريمة التى ترتكب فى حق أبنائهم وحق اللغة العربية، وهم يرون أولادهم يقرءون كتاب الأرنب شرشر والقط فلفل دون أن يتمكنوا من كتابة أية كلمة تملى عليهم! ودون أن يتمكنوا من قراءة أى كلمة أخرى غير ما ورد فى كتاب المدرسة!

ومنذ ذلك الحين انقطعت الصلة بين تلامذة المدارس وكتب الثقافة الخارجية، وهى الصلة التى كانت قائمة بين الذين تعلموا بالطريقة القديمة

ـ طريقة ألف باء ـ والكتب غير المدرسية، والتى كانت الطريقة القديمة تمكنهم من قراءتها بسهولة، وانحصرت ثقافة جيل ثورة يوليو فى الكتب المدرسية، اللهم إلا فيما عدا من أتاحت لهم ظروف تربيتهم المنزلية الفرصة للتعليم الصحيح، وهؤلاء قلة بطبيعة الحال.

والمهم هو ضياع اللغة العربية من أجيال ثورة يوليو حتى وصلنا إلى الحالة المؤسفة الحالية، التى لايستطيع فيها الطالب الجامعى التعبير عما حصله من علم، إلا بلغة ركيكة، وخط ردىء لايستطيع القارئ فيه تمييز الفاء من العين من الحاء وسط الكلمة! أو تمييز الخط النسخ من الرقعة من الثلث من الفارسى.. إلى آخره!

على كل حال فقد كان الظن أن ظهور المدارس الخاصة، بما تفرضه على أولياء الأمور من مصاريف باهظة تقدر بألوف الجنيهات، وما تدعيه من ارتفاع مستوى التعليم فيها، سوف يستتبعه ارتفاع مستوى التلاميذ العلمى، وارتفاع تحصيلهم للعلوم بما يساوى ما يدفعه أولياء أمورهم من مصاريف، ولكن ما نلمسه فى حياتنا الاجتماعية والعلمية من نتائج، يبرهن على أن غالبية هذه المدارس قد اهتمت «بالتجارة بالتعليم» أكثر مما اهتمت «بالتعليم» ذاته! وأن ما تدرسه فى فصولها من علوم بعضه مغلوط! كما أنها لاتشعر بمسئولية تربوية تجاه أبناء الوطن، بعد أن أصبح كل همها استنزاف جيوب أولياء الأمور بكل الطرق!

وقد ضربت المثل منذ بضعة أشهر فى هذا المكان بكتاب «موسوعة المعلومات العامة لمدارس الأورمان، الجزء الثانى لسنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦»، الذى يدرس لأطفال الحضانة ابتداء من سن أربع سنوات، والذى كان يزخر بكم من المعلومات فى التربية الدينية،والعلوم، والجغرافيا، والتاريخ،

والتربية الرياضية يعجز عنها عقل طفل فى العاشرة من عمره! وكيف احتوى هذا الكتاب فى دروس الدين على خرافات عجيبة، عندما روى كيف دعا النبى صالح عليه السلام ربه أن تلد صخرة فى الجبل ناقة عشراء تدر اللبن، وإذا بالصخرة - على حد ما ورد فى الكتاب المدرسى - تضطرب، وتتمخض كما تتمخض المرأة الحامل عند ولادتها! ثم تحركت حول نفسها، وانشقت فولدت جملا مثلها فى الضخامة!

وقد تحرك الدكتور حسين كامل بهاء الدين بعدها على الفور، فوضع المدرسة تحت إشراف الوزارة!

وفى هذه الأيام تأتى لنا أخبار الحوادث بقصص عن مدارس خاصة تحتوى على استراحات بها خمور، وأسلحة غير مرخصة، وذخيرة، كما كشفته الحادثة المؤسفة التى وقعت فى إحدى المدارس الخاصة فى طريق الإسماعيلية، والتى تناولتها الصحف وراحت ضحيتها مدرسة اللغة الفرنسية نورهان محسن طه، عندما تلقت رصاصة فى رأسها من يد زوجها بطريق «الهزار» فى استراحة المدرسة، فسقطت قتيلة فى الحال.

وطبقا لما أوردته تحريات المباحث المنشورة فى الصحف، فإن المدرسة الشابة توجهت مع زوجها وصديقة لها مع زوجها، إلى المدرسة المملوكة لوالد الزوج. لتناول طعام الغداء باستراحة المدرسة، وإذا بالزوج يتوجه إلى غرفة النوم لإحضار مشروبات كحولية! وعندما تبعته زوجته وصديقتها وزوجها، شاهدوه يحمل مسدسا (تبين أنه غير مرخص لوالده)، وسأله صديقه دهشا: «الطلقات دى حقيقية؟» قال: دى خرطوش! وسألته زوجة صديقه: والمسدس ده حقيقى ولا صيد؟ قال صيد! ثم أخذ يطلق المسدس فى الأرض والهواء وهو خال من الذخيرة، وبعد أن أعاد الطلقات إلى

المسدس صوبه ناحيتهما، وكانتا تقفان عند باب الحجرة! فقال له صاحبه: «الحاجات دى ما يتلعبش بها»! ولكن هذا التحذير جاء متأخرا، لأن طلقة انطلقت فى ذلك الحين، استقرت فى رأس الزوجة، لتلقى حتفها فى الحال!

كل ذلك فى مدرسة يتلقى فيها أبناؤنا وبناتنا العلم والتربية والتقويم، ويتعاطى أصحابها المشرفون عليها الخمر، ويحرزون السلاح غير المرخص، والذخيرة، ويتصرفون التصرفات الرعناء، ويظهرون الاستهتار بالحياة إلى الحد الذى ينتهى بتلك المأساة الحزينة!

ويصدر الحكم الذى أعلنته الصحف يوم ١١ أغسطس بمعاقبة الزوج القاتل بالسجن سنة مع الشغل والنفاذ لارتكابه جريمة القتل الخطأ لزوجته، وبمعاقبته أيضا بالحبس سنة أخرى مع إيقاف التنفيذ ثلاث سنوات لارتكابه جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص، وحبس والد الزوج ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ ثلاث سنوات لإحراز سلاح بدون ترخيص.

على هذا النحو تنتهى القصة تلك النهاية التراجيدية: بقتل الزوجة، وبأحكام السجن للزوج القاتل ولوالده!

ولكن القصة لا تنتهى بالنسبة للمدرسة التى شهدت تلك الأحداث الرهيبة، إذ لم تتحرك وزارة التربية والتعليم نحوها بأى إجراء، رغم ما جرى من صدور الأحكام التى تدين أصحابها بتهمة القتل وإحراز سلاح بدون ترخيص، ورغم ما تبين من أن أصحابها كانوا يتعاطون الخمور فى استراحة المدرسة.

فلقد كان شعبنا يتوقع أن تبادر الوزارة بإغلاق هذه المدرسة، أو وضعها تحت إشراف الوزارة بعدما ثبت من عدم أهلية أصحابها لإدارتها من واقع

الأحكام الصادرة عليهم والآنف ذكرها! ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، الأمر الذى يدعونى إلى مطالبة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم باتخاذ الإجراءات الضرورية فى هذا الشأن بما يقضى على الانحراف الذى حدث فى هذه المدرسة،وحتى يطمئن أولياء الأمور فى هذه المدرسة إلى أن كارثة أخرى لن تحدث لأحد أطفالهم.

على كل حال، فمن المحقق أن أحد الأسباب الرئيسية فى تفاقم مشكلة المدارس الخاصة، هو أصحاب هذه المدارس أنفسهم! فعلى طول التاريخ المصرى الحديث وعرضه كان إنشاء المدارس الخاصة - فيما عدا القليل منها - يتم لأغراض قومية وتعليمية، ولم يكن يتم لأغراض استغلالية على يد كل من هب ودب من البشر، ممن يريدون استثمار أموالهم فى مشروعات استثمارية تدر الربح، كما يحدث حاليا! وهو الأمر الذى قذف فى حقل التعليم بخليط هائل من المستثمرين الذين هم بعيدون عن العملية التعليمية بعد السماء عن الأرض، وبعضهم لا يستطيع أن يفرق بين تأسيس مدرسة تعليمية وتأسيس كازينو للرقص والغناء، مادام المشروع يدر الربح!

ومن الطبيعى أن تكون العملية التعليمية هى آخر ما يهم أمثال هؤلاء المستثمرين، وأن تكون العملية الاستثمارية هى هدفهم الأكبر. وهذا يفسر كيف أن الكتب التى تدرس فى هذه المدارس لاتخضع لأى نوع من أنواع الإشراف العلمى من ناحية صحة المعلومة، ومناسبتها لسن التلميذ، والتقييم الواعى للعملية التعليمية.

وربما كان الأنموذج الذى أوردناه عن المدرسة التى تدرس لتلاميذها الصغار فى سن الرابعة من العمر معلومات ينوء بحملها وفهمها أطفال العاشرة، وتخاطب عقولهم، تحت اسم الدين، بالخرافات التى وردت عن

سيدنا صالح وكيف تمخضت الصخرة كما تمخضت الحامل وولدت جملا مثلها فى الضخامة - أقول ربما كان هذا المثل هو خير ما يوضح نوع الإشراف العلمى فى مثل هذه المدارس.

فما يهم أصحاب مثل هذه المدرسة ليس تربية النشء وإنما تربية الثروة! والمدرسة بالنسبة لهم لا تعدو أن تكون مصدرا لزيادة الثراء، مثلها فى ذلك مثل فتح مجزر أو مرقص!

وكذلك الحال بالنسبة للمدرسة التى على طريق الإسماعيلية التى شهدت مصرع المدرسة الشابة بيد زوجها وهو يمزح معها، والتى احتوت استراحتها على الخمور وعلى أسلحة غير مرخصة وذخائر، فإن صاحبها - كما أوردت الصحف - لا صلة له بالعملية التعليمية ولا بالعلم ولابالتربية، وإنما كانت المدرسة بالنسبة له مجرد مشروع استثمارى الهدف منه الربح.

ولست أدرى كيف يمكن الاطمئنان إلى مدارس من هذا النوع؟ إن التعليم - كما عرفه الرئيس مبارك بحق - «هو المحور، وهو الأساس لأمننا القومى، بمعناه الشامل - فى الاقتصاد، وفى السياسة، وفى دورنا الحضارى، وفى استقرارنا الداخلى، ونمونا ورخائنا». فكيف نطمئن إلى تلك النوعية من المدارس، وبالنماذج التى أوردناها فى القيام بهذا الدور، وإفساد ما تقوم به الدولة بجهود جبارة، وبإنفاق هائل؟

إننا لا نستطيع أن نزعم أن جميع المدارس الخاصة من هذا النوع! ولكن وجود مثل هذا النوع له تأثير ضار على العملية التعليمية وعلى رسالة التعليم الحضارية، ويجب إخضاعه لإشراف وزارة التعليم حرصا على مستقبل أولادنا.

وفى الوقت نفسه على وزارة التعليم تشجيع المدارس الخاصة التى تثبت إخلاصها للعملية التعليمية، وعدم استغلالها للأهالى، وتمتعها بالسمعة الحسنة، حتى تكون أنموذجا يحتذى لغيرها من المدارس. ولا بأس فى ذلك من عمل المسابقات بينها لاختيار الأفضل وفقا للمعايير القومية، لأن الأفضل - كما هوثابت اليوم - هو الأكثر دعاية، والأغلى مصاريف!

لقد كان التعليم على رأس الأهداف القومية للمصريين منذ القرن الماضى، وكانت المدارس الخاصة إحدى أدوات تحقيق هذا الهدف. ففى كلمة لقاسم أمين ألقاها فى المنوفية، قال إنه لا توجد حكومة فى العالم تستطيع أن تتولى بنفسها أمرالتعليم بجميع فروعه، وإنه من هنا وجب على الهيئات الحرة ألا تعتمد على الحكومة وأن تتولى بنفسها نشر التعليم!

بل لقد طلبت الحكومة نفسها إلى الأهالى مساعدتها فى العملية التعليمية! فقد جاء فى خطاب رياض باشا رئيس مجلس النظار قوله: «من الواجب علىّ أن أعلن لكم بدون أدنى تردد، أنه مهما صرفت الحكومة على توسيع نطاق التربية والتعليم حسب احتياجات الأهالى وحسب مقتضيات العصر الحاضر، لا يتأتى لها كلية الوصول إلى الدرجة المطلوبة من ترقى البلاد معنويا وماديا، مالم يمد لها يد المساعدة الأهالى عموما، والأغنياء خصوصا، سواء كان بالمال أو الأعمال».

ومن هنا دعا عبدالله النديم الأغنياء إلى تأليف جمعيات خيرية تقوم بإقامة المدارس الأهلية «على مبادئ نابعة من حاجات البلاد»، ويقتصر دور الدولة على حماية مشروعهم من الفشل، وتوسيع نطاق الجمعيات بإعداد محافل الخطابة العلنية العملية، ونشر المطبوعات الأهلية، ومكافأة النابغين ومساعدتهم على جنى ثمرة جهدهم».

وقد أدان عبد الله النديم الأغنياء ذوى الأملاك العظيمة «لتقصيرهم فى إنشاء المدارس الوطنية لتربية أبنائهم وأبناء الفقراء على نفقتهم ودينهم وعاداتهم ومألوفاتهم» ،وتساءل: ألا يرون جمعيات البروتستنت والجزويت والفرير، وكيف انتشرت فى الممالك الأجنبية، ثم تخطتها حتى دخلت بلادنا، واجتازت إلى السودان والحبشة والصين الأقصى، وليس فيها درهم لدولة، وإنما هى أموال لأغنياء تنفق فى سبيل إحياء دينهم؟».

وقد عقد مصطفى كامل مقارنة بين حب المصريين للتعليم فى زمانه، ونفورهم منه فى عهد محمد على، فذكر بما كانت تستعمله الدولة فى عهد محمد على من الوسائل القهرية لإدخال الأطفال والشباب فى المدارس، وكيف كان الأهالى يبكون ويندبون ويقيمون المآتم عندما تأخذ الدولة أبناءهم لتعليمهم وتهذيبهم، جهلا منهم بما سيكون، وقال: «أما اليوم فقد تغير اتجاه الناس، وأصبح التعليم من الأمور المحببة المرغوب فيها».

ومنذ ذلك الحين جرى التسابق على إقامة الجمعيات الخيرية لإقامة المدارس، فسعى عبدالله النديم لتأليف «الجمعية الخيرية الإسلامية» التى أنشأت مدرستها لتعليم الأيتام وأبناء الفقراء مجانا، وجعلها تحت رعاية الخديو توفيق، واستدعى إليها فضلاء المدرسين العرب والأجانب، وتولى النديم إدارتها، ودأب على أن يعود تلاميذها على إلقاء الخطب وكتابة المقالات ذات التأثير على الجماهير!

وتوالى بعد ذلك ظهور الجمعيات الخيرية لنشر التعليم، مثل «جمعية التعليم المصرية»، لتعليم المصريين مجانا الرياضة والطبيعيات والقانون، واتخذت قبة الغورى مقرا لها سنة ١٨٨٥ .كما تألفت «جمعية العروة الوثقى» التى أنشأت عدة مدارس. كما قام الحزب الوطنى بإنشاء عدة مدارس.. وهكذا.

وما يهمنا إبرازه، هو أن الأصل فى قيام المدارس الخاصة كان خدمة الوطن وترقية أبنائه، وليس خدمة المصالح الخاصة، وسرقة أبنائه - كما يحدث حاليا!

ومن هنا فإنى أناشد الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين، وزير التعليم، أن يقوم بتكوين لجنة خاصة، تكون مهمتها فحص سجلات هذه المدارس الخاصة، وأسلوب إدارتها، وتمويلها، وأرباحها، وكفاءات مدرسيها ومؤهلاتهم، ونتائجها، وإمكاناتها التجهيزية، وما إذا كانت المصروفات التى يدفعها أولياء الأمور تتفق مع الخدمة التعليمية التى تقدمها، أم يشوبها الاستغلال. ويكون التقرير الذى تنتهى إليه اللجنة مرشدا للوزارة لمساعدة ما يستحق المساعدةمن هذه المدارس، أو إغلاق ما يستحق الغلق!

ذلك أن ترك الأمور سبهللا كما يحدث حاليا، معناه ترك التعليم - الذى وصفه الرئيس محمد حسنى مبارك بأنه «أساس أمننا القومى» - فى يد غير أمينة على مستقبل أولادنا وعلى مستقبل مصر!

خواطر إدارية حول حادث سيدة القطار!

الأهرام وأكتوبر فى ٦، ٧ مارس ١٩٩٩

لماذا يطالب الرأى العام فى مصر باستقالة كل مسئول كبير إذا وقع فى نطاق إدارته خطأ جسيم؟ أليس من العدل المطالبة بإقالة المسئول المباشر الذى تسبب بإهماله فى وقوع الخطأ؟

هذا هو السؤال الذى طرحه سقوط سيدة من دورة مياه أحد القطارات منذ أسابيع قليلة لتلقى حتفها على الفور ممزقة شر ممزق. فقد أثار البعض هذا التساؤل: هل يغنى إقالة المسئول الكبير عن وقوع حادث آخر بنفس الجهاز الذى تسبب فى وقوع الحادث، خصوصا وهذا الجهاز لا يتغير بتغير المسئول الكبير، وإنما يرثه المسئول الكبير الذى يخلفه فيما يرث من أجهزة شلاء أخرى؟

وفى رأيى أن هذه القضية يجب أن نناقشها الآن مناقشة موضوعية إذا كنا جادين فى قطع دابر العجز الإدارى الذى تعانى منه الدولة. ذلك أننا فى مطالبتنا باستقالة كل مسئول كبير إذا ارتكب فى نطاق إشرافه خطأ جسيم، إنما نسير وراء التقليد الغربى فى هذا الشأن، والذى يبلغ فى بلد مثل اليابان أن يشق المسئول الكبير بطنه على طريقة «الهاراكيرى» Hara -Kiri الشهيرة! مع اختلاف الإدارة فى مصر عنها فى مثل تلك البلاد!

فالإدارة فى البلاد الرأسمالية هى إدارة بنتها الرأسمالية الغربية على مدى قرون، لضمان كفاءة تحقيق مصالحها على أفضل وجه، وفى أسرع وقت. ومن هنا حرية رئيس العمل المطلقة فى فصل كل من يظهر عجزا فى عمله، وأكثر من ذلك حرية الإدارة فى الاستغناء عن أى عدد من الموظفين فى آخر العام، لتوفير النفقات! الأمر الذى يدفع الجميع إلى إظهار التفانى فى أداء العمل طول العام، والتسابق فى ذلك، لضمان الاستمرار فى العمل وتمسك الإدارة بهم.

فضلا عن ذلك فإن الإدارة فى الغرب الرأسمالى، وفى الشرق الرأسمالى أيضا، تسير على النظم العلمية للإدارة كما وضعها علماء الإدارة وأفرزتها التجربة العملية، سواء من ناحية وحدة القيادة والأمر، أو التفويض، أواحترام السلم الإدارى، أو نطاق التمكن، أو التنظيم الإدارى السليم، أو الترقية إلى الدرجات الأعلى، أو معدلات الأداء، وغير ذلك مما أرسته الرأسمالية الغربية من قواعد للإدارة السليمة.

ومن هنا حين يصل أى مسئول إلى قمة الجهاز الذى يديره، فإنه يكون كمن اشترى جهاز تليفزيون مضبوط الأداء، فلا يكون عليه سوى المحافظة

على هذا الأداء عند التشغيل، واتباع الأسلوب السليم لإدارته، ومراقبة أدائه وفقا للأسلوب العلمى، فإذا فشل فى ذلك استحق الإقالة.

وهذا يختلف كل الاختلاف عما يحدث فى مصر. فالمسئول الكبير يرث فى العادة جهاز تليفزيون باليا، مفكك الأجزاء، غير مترابط، مقطعة خطوط اتصالاته، تسود أفراده روح التمرد والتسيب والتحدى! والأسوأ من ذلك بكثير أن هذا الجهاز الخرب تحميه القوانين وتحرسه اللوائح، وتمنع من إحداث أى تغير فيه، ويرتفع فوقه شعار أن الذى يعمل كثيرا يخطئ كثيرا ويتعرض للمساءلة طويلا، ولكن الذى لا يعمل يتفادى كل هذه المشاكل، وفى الوقت نفسه لا تفوته ترقية، ولاعلاوة دورية، أو مكافأة!

وهذا الكلام ليس فيه أدنى مبالغة، فيعرفه كل من يشغل منصبا رئاسيا، ويحدوه طموحه إلى إحداث أى إصلاح للجهاز، فإذا به يفاجأ بأن الجميع ضده، والشكاوى المذيلة بعشرات ومئات التوقيعات ترسل إلى صحف المعارضة، تشوه صورته فى عين الرئاسات العليا، وتطالبهم بإقالته عند أول فرصة!

وهو مالا يحدث ـ بطبيعة الحال ـ فى أية جهة فى العالم الرأسمالى، حيث المعيار الوحيد لاستبقاء المسئول فى وظيفته هو نجاحه فى العمل، وتحقيقه الأهداف العليا من عمله، وليس أى شىء آخر! ولا يستطيع أن يتعلل بشىء عند الفشل، ففى يده كل السلطات، وفى يده كل الإمكانات، فإذا فشل فإن السبب الوحيد يعود إلى أدائه وعدم توظيفه ما يملك من إمكانات، ومن هنا يتعين إقالته أو استقالته.

فهل هذا هو ما يحدث فى مصر؟ حدثنى الدكتور حمدى الحكيم، عضو مجلس الشورى السابق، أنه عندما كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة

إحـدى شركـات الأدوية، ضبط أحد العمـال متلبسـا ببعض المسروقـات، وعندمـا ثبتت التـهمة عليه قرر فصله، ولكن اللجنة الثلاثية المكونة من مندوب اللجنة النقـابيـة، ومندوب مكتب العمل، وممثل الشركـة، رفـضت فصله، وقررت عودته إلى عمله! ويقول الدكتور حمدى إنه بعد ذلك حين كان يمر فى جولات تفتيشية على الموقع الذى يعمل فيه العامل، كان العامل يتعمد الجلوس فى تحد أثناء مروره، ولسان حاله يقول: إذا كانت السرقة لم تكف لفصلى، فهل أفصل لأى سبب آخر؟

الإدارة فى مصر - إذن - ليست هى الإدارة التى يحاسَب فيها المسئول على أى شىء! لأنها إدارة صنعتها الديموجاجية عند تأميم وسائل الإنتاج للتظاهر بالاشتراكية، دون أن تضع الضوابط الإدارية السليمة التى تكفل المحاسبة الفعالة لنجاح العملية الإنتاجية!

ولذلك لا غرابة أن انتهت التجربة الاشتراكية بالفشل، بعد أن خسر القطاع العام مئات المليارات بسبب العجز من جانب، والسرقة من جانب آخر! واضطر نظامنا السياسى إلى هدم بناء القطاع العام الخرب، وبيعه إلى رأس المال الخاص فيما عرف باسم الخصخصة، وكان فى وسعه تطبيق النظام الرأسمالى لإدارة وسائل الإنتاج على القطاع العام بدلا من النظام العفن القديم.

والمهم هو أنه تحت ظل النظام الحكومى الحالى للإدارة - كما هو الحال فى واقعة سقوط دورة المياه بأحد القطارات بإحدى السيدات - فإن تغيير رئيس السكة الحديد بآخر يكون بمثابة تغيير البردعة ببردعة أخرى، وترك الحمار الذى هو أصل المشكلة! والحمار هنا هو الإدارة ذاتها! وهو النظام الإدارى ذاته، بأفراده وهياكله ولوائحه وتعليماته!

مع أن فلسفة إقالة الرئيس الأعلى تقوم على أنه يتسلم إدارة سليمة فيفسد أداءها، بدلا من أن يحسن عملها! كما أن فلسفة هذه الإقالة تقوم على ربط مصير كل مسئول كبير بمصير كل مسئول صغير، حتى لا يهمل فى مراقبته ومتابعة أدائه! ولكن هذه الفلسفة تنتفى إذا كانت الإدارة التى يتسلمها المسئول الكبير متهرئة فى الأساس، وفاسدة!

وعلى سبيل المثال، ففى حالة سقوط السيدة من القطار، وسواء كان السقوط من دورة المياه أو من أرضية مكان مخصص لعمال البوفيه فى القطار، فإن الإدارة الفاسدة هى التى ارتكبت الجريمة، وهى التى حاولت إخفاء معالم الجريمة فى العربة المنكوبة عن طريق إصلاح الخلل بالعربة قبل إجراء التحقيقات الفنية والجنائية فى الحادث! وقد كانت هذه الإدارة الفاسدة هى نفسها التى تسببت فى حادث اقتحام أحد القطارات فى ديسمبر لشوارع مدينة كفر الدوار!

ومن هنا فإن إقالة المسئول الكبير مع بقاء الإدارة الفاسدة يكون - كما قلت - أشبه باستبدال البردعة مع الاحتفاظ بالحمار!

وعندما أقول: فساد الإدارة، فإن ماهو موجود فى ذهنى هو أن النظام الإدارى السليم - كما وضعه علماء الإدارة - هو نظام محكم يقوم على تقسيم العمل، وتعيين الكفاءات فى الوظائف، وتنصيب القيادات القادرة - وليست الموصى عليها ! - فى كل موقع عمل، وإقامة خطوط الاتصال الجيدة والسريعة، وسن القواعد واللوائح التى تكفل أداء العمل بأكبر قدر من الكفاءة والسرعة، كما تكفل محاسبة المخطئ وفقا لخطئه ابتداء من الغرامة البسيطة إلى الإيقاف وإلى الفصل من العمل!

وهذا الأمر ليس موجودا فى الإدارة المصرية، التى يسودها التسبب والتزويغ من العمل، والتباطؤ، وتفتقر إلى معدلات الأداء، وتختفى منها المحاسبة الفعالة، وتتواطأ فيها الإدارات القانونية مع المخالفين، ويتضاءل فيها حجم العمل الفعلى إلى أدنى مستوى فى العالم - وفقا لبعض الإحصائيات! ويستقطع فيها العاملون فى كل يوم ساعة من وقت العمل بحجة أداء فريضة الصلاة! على الرغم من أن الإسلام يبيح تأخير الصلاة إلى حين وصول الموظف إلى بيته! بل يبيح الإسلام الجمع بين الأوقات! ولكن لا يملك أى رئيس عمل فى طول مصر وعرضها منع موظف من أداء فريضة الصلاة فى مكان العمل، بل من أدائها جماعة! على الرغم من أن الإسلام يبيح صلاة الفرد فى كل أوقات الصلاة فيما عدا صلاة الجمعة!

واضح - إذن - أن تغيير النظام الإدارى وفقا للأساليب العلمية الحديثة للإدارة، أجدى لأداء العمل وتحقيق نتائجه المرجوة، من تغيير رئيس الإدارة! إذ ماذا يجدى تغيير فارس بفارس إذا كان الفرس عليلا وغير قادر على دخول السباق؟!

ولقد أثرت هذه القضية فى مجلس الشورى منذ بضعة أسابيع، وقد رد الصديق الأستاذ الدكتور محمد زكى أبو عامر، وزير التنمية الإدارية، معترفا بأن الجهاز الإدارى فى مصر يعانى من مشاكل مزمنة تراكمت على مدى قرون، وصلت بهذا الجهاز الإدارى إلى الترهل وفقد القدرة على أداء واجباته، وقال إن هناك خطوات قد اتخذت بالفعل فى طريق الإصلاح.

على أنه من الواضح أن الأمر ليس بالسهولة التى يتوقعها الوزير،والذى لايشك أحدفى كفاءته وإخلاصه، فعوامل المقاومة من الداخل للإصلاح

أقوى بكثير من محاولاته، وهى مقاومة تستند إلى القوانين الاشتراكية ـ كما أطلق عليها! ـ التى تتيح لعامل منحرف تم ضبطه بمسروقات، العودة إلى عمله بعد فصله، بقرار من اللجنة الثلاثية، وتحديه لرئيس مجلس الإدارة بطريقة سافرة لعجزه عن فصله!

ومثل هذه المقاومة الداخلية للإصلاح الإدارى غير موجودة أصلا فى النظام الرأسمالى، الذى يصوغ بنفسه قوانين العمل التى تتيح له التخلص من العناصر الفاسدة بكلمة واحدة هى: «أنت مفصول» !وصرف كافة مستحقاته التى يحددها القانون، دون أن يفاجأ الرئيس بالمرءوس المنحرف يعود إلى العمل عن طريق اللجنة الثلاثية! وهى القوانين التى تبيح للإدارة العليا الاستغناء عن خدمة من تشاء فى آخر كل عام لتوفير النفقات، وليس لأن العمالة التى تم الاستغناء عنها ارتكبت أخطاء أو انحرافات!

وعندما زرت فرانكفورت منذ أعوام قليلة، قابلت الصديق عبده مباشر، الصحفى المعروف والمؤرخ، ومدير مكتب الأهرام وقتذاك، وسألته عما إذا كان هناك «تزويغ» فى الإدارة الألمانية؟ وقد ضحك وقال إن العامل الألمانى مطالب طول العام أن يثبت إخلاصه للعمل وكفاءته والتفانى فى أدائه، لكى يستمر فى العمل ولا يستغنى عنه فى نهاية العام! وفى ذلك فهو لا يكتفى بالحضور فى ميعاد العمل الرسمى بل وقبل ذلك أيضا!

لم يتحدث الصديق عبده مباشر عن كفاءة العامل الألمانى فى أداء عمله، فمثل هذه الكفاءة هى أمر مفروغ منه وغير قابل للمناقشة، فالبقاء فى الإدارة الألمانية للأصلح.

□□□

على كل حال فلست أدرى هل حسمت قضية تغيير المسئول الكبير أو تغيير الادارة؟ ولكن الأمر المحقق أن المسئول الإدارى فى مصر مشلول بقوانين تعطى ضمانات للعامل ولا تعطى ضمانات لحسن أداء العمل! وأن هذا هو السبب الأساسى فى فشل التجربة الاشتراكية، ليس فقط على مستوى مصر بل على مستوى العالم الاشتراكى، الذى انهار فجأة بدون أن يطلق العالم الرأسمالى رصاصة واحدة! وما لم يتم التوفيق بين ضمانات العامل وضمانات العمل وفقا للتجربة الرأسمالية، فإن القضية سوف تبقى بلا حسم!

ذلك أن المبدأ الإدارى الشهير، القائل «بتلازم السلطة مع المسئولية» سوف يبقى مشلولا بدون تطبيق! فالسلطة لا تعنى فقط إصدار الأمر، وإنما تعنى إمكانات تنفيذ هذا الأمر! فإذا فقدت السلطة إمكانات تنفيذ مسئولياتها - كما حدث فى واقعة العامل السارق الذى عجزت السلطة عن فصله - فإنها تبقى سلطة ورقية، ويتحول رئيس مجلس الإدارة إلى نمر من ورق - حسب التعبير الصينى المعروف!

وإذا فقد الرئيس الأعلى القدرة على القيام بمسئولياته، لافتقاره إلى السلطة الفعالة اللازمة لتنفيذ هذه المسئوليات، فإلى أى حد يتحمل مسئولية الفشل؟هذه هى القضية!

على كل حال ففيما يبدو أن العجز الإدارى تخطى حدود الإدارة الحكوميةليشمل كل المجالات! وأدلل على ذلك بخطاب مؤثر وصلنى من عدد كبير من المهندسين المحالين إلى المعاش يروون فيه قصة غريبة! وهو يمضى على النحو الآتى:

«أكتب إليكم عارضا موضوعا عاما نيابة عن ٥٠٠ من المهندسين الذين قارب معظمهم على السبعين، راجين من الله أن يوفقكم فى عرضه، وأن يأتى الحل على أيديكم.

«منذ عام ١٩٩١ أعلنت نقابة مهندسى الجيزة عن تخصيص محافظة الجيزة مشكورة قطع أرض بالجبانة المجاورة لمدينة ٦ أكتوبر، لإقامة مقابر لمن يشاء من المهندسين، وذلك بمساحة ٤٠ مترا مربعا لكل عضو، وذلك لعدد خمسمائة عضو. وقدبادرالأعضاء بسداد كامل المستحق عن كل مقبرة ويبلغ ٦٢٠٠ جنيه.

«على أنه مضى على ذلك ما يناهز الثمانى سنوات، دون إتمام المشروع! اللهم إلابضع عشرات من المقابر، التى رفضت النقابة تسليم أى منها إلا لمن حلت وفاته بالفعل وبموجب الثابت بتصريح الدفن!

«وقد طالبنا النقابة طوال تلك السنوات الثمانى بإنجاز المشروع، لاسيما وأنها تسلمت كامل الثمن بالفعل، والموت لا ينتظر!

«ولكن صيحاتنا ذهبت هباء، على الرغم من أن مطلبنا لا يتعدى مقبرة نوارى فيها حين تحين الساعة، وهو مطلب متواضع، وقد دفعنا ثمنه مقدما! بل الغريب أن النقابة رفضت حتى إرجاع المبالغ التى سددناها، وتجاهلت مطالبنا وصيحاتنا.

«والسؤال الآن : أين ذهبت الأموال التى دفعناها ثمنا لمقابرنا؟ وهل صرفتها النقابة فى أوجه أخرى؟

«وماذا نفعل إذا جاء ملاك الموت دون أن نكون قد تسلمنا ما يوارى جثثنا؟ هل ندفن فى مقابر الصدقة وقد دفعنا ثمن مقابرنا؟

«نرجو أن ترفعوا صوتنا الضعيف للمسئولين علهم يخفون لنجدتنا.

عنهم : مهندس محمد شحتة» .

وبعد هذا الخطاب المؤثر هل يخجل المسئولون عن هذه الفضيحة من فعلتهم النكراء، بعد مرور ثماني سنوات من تسلمهم ثمن المقابر، أو أن الفساد وصل إلى النخاع وليس منه برء؟

المواطن المصرى والثعالب الصغيرة!

الأهرام وأكتوبر فى ٦، ٧ فبراير ١٩٩٩

عمل المصريين فى دول الخليج على مدى السنوات الماضية أصاب لغة المخاطبة فى مصر بانهيار كبير، بعد أن كانت هذه اللغة فيما مضى أرقى لغة فى العالم العربى، باعتراف الرحالة الأجانب فى كتبهم ومقالاتهم، وهذا الانهيار فى لغة المخاطبة هو واحد فقط من مظاهر الانهيار فى جوانب كثيرة من حياتنا الاجتماعية، مثل انهيار الأسرة المصرية بسبب غياب العائل سنوات عديدة فى الخارج، وانحراف أفراد الأسرة!

والسبب فى هذا الانهيار لا يعود إلى انهيار لغة المخاطبة فى دول الخليج، وعلى العكس من ذلك فإن

لغة شعوب الخليج لغة ملتزمة بأدب الخطاب إلى حد كبير، كما أنها لغة مختصرة ليس فيها (لت وعجن) كلغتنا، بل هى لغة تلغرافية!

وإنما السبب يرجع إلى أن معظم من ذهبوا للعمل فى الخليج كانوا من أبناء الطبقة الدنيا، الذين استعانت بهم الدول البترولية فى الأعمال الدنيا التى يترفع أبناؤها عن العمل فيها، ثم وجد هؤلاء الثروة فى أيديهم، فعادوا ليشغلوا مرتبة اجتماعية واقتصادية أعلى من مرتبتهم، فى حين أنهم لم يرتفعوا أخلاقيا إلى المستوى الاجتماعى الذى أوصلتهم إليهم ثروتهم!

ومن هنا فقدوا الاحترام للكبير، مهما بلغت مكانته! وبعد أن كانوا يخاطبونه بلغة (حضرتك)، سيادتك)، أو (يا أستاذ) وهى لغة المخاطبة التى حلت محل (سعادتك)و (يا بيه) فى العصر الملكى، أصبحوا يخاطبون كل فرد بلقب (حاج)! سواء كان مسلما أو مسيحيا! وسواء كان يرتدى بذلة أفرنجية أو جلبابا وطاقية ولاسة! وتغلبت الوقاحة على الأدب واللياقة وغير ذلك من الصفات التى اتصف بها المصريون على مر العصور!

فالمساواة فى نظر هؤلاء ليست المساواة فى حق الجميع فى الاحترام - كما هو المتعارف عليه فى الغرب، حيث ينادى الجميع بعضهم البعض بلقب (السيد) أو (مستر أو مسيو) أو (هر) إلى غير ذلك حسب لغات المخاطبة التى يتساوى فيها الكبير مع الصغير - وإنما المساواة فى نظر هذه الطبقة هى المساواة فى حمل لقب (حاج) سواء كانوا يحملونه بالفعل أولا يحملونه! وسواء كانوا يستحقونه أولا يستحقونه! فابن الحلال - فى نظرهم - يتساوى مع ابن الزانية فى حمل لقب (حاج) والمدير يتساوى مع الفراش فى حمل لقب (حاج)! واختلط الحابل بالنابل فى نظر الغالبية الكبرى،

وتساوى الجميع فى الحرمان من اللقب الذى يحمله كل فرد فى بلاد المتمدن وهو لقب (السيد)!

وحين يحدث ذلك فى أقصى الريف المصرى اليوم، فله عذره، أما أن يحدث فى قلب القاهرة فهو قضية أخرى تصور المنحدر الذى وصلت إليه لغة المخاطبة، ففى الريف كان لقب (حاج) يفخر به المواطن المصرى، إذ لم يكن يحمله إلا كل من أدى الفريضة المقدسة بالفعل،وكانوا يعلنون عنه على بيوتهم بتلك الرسوم الساذجة الذى تصور جملا يتجه إلى الكعبة - حينما كان السفر إلى مكة بالجمال وليس بالطائرات كما يحدث اليوم! فإذا خاطب أحد هذا الحاج بغير لقبه، اعتبر ذلك احتقارا وعدم اعتراف بالحج، لأن الحجاج كانوا يظفرون باحترام كبير، وكانت كلمتهم موثوقا بها، إذ كان يفترض فيهم أنهم، بعد أن حجوا إلى بيت الله الحرام، انتقلوا إلى منزلة أكبر عند ربهم، تمنعهم من ممارسة الصغائر والكبائر التى شابت حياتهم فى السابق.

أما اليوم، فلم يعد لقب (حاج) يظفر بهذه المنزلة، لأسباب شتى، منها - على سبيل المثال - أن موسم الحج أصبح فرصة لعصابات اللصوص والنشل المصرية لنهب الحجاج وسرقة متاعهم ومقتنياتهم الثمينة وأموالهم!

ولقد تعرضت لذلك فى مقالى الذى يحمل عنوان: «حول الظاهرة الإجرامية» منذ بضعة أسابيع، عندما علمت من اللواء محمود وجدى، مدير الإدارة العامة لمباحث الدولة، أن عصابات الغجر فى الدويقة وغيرها دأبت على انتهاز فرصة الحج، للسفر تحت زعامة زعيمتهم، التى يطلق عليها اسم (الحاجة)! لسرقة الحجاج والعودة إلى مصر بالمغانم! فحتى لقب (حاجة) التى كانت كل مصرية تأمل أن تحمله فى نهاية حياتها، أصبحت تحمله زعيمة عصابة نشالين!

والغريب أن العدوى انتقلت من الطبقة الدنيا إلى الأفندية الذين يفترض فيهم التعليم! فمنذ بضعة أيام مررت بمحطة بنزين التعاون فى شارع قصر العينى أمام مجلس الشعب، وعندما اعترضت على معاملة العاملين السوقية فى هذه المحطة، جاءنى موظف الأمن، وهو شاب يرتدى الملابس الافرنجية ويبدو عليه التعليم، يخاطبنى بلقب (حاج) ويدافع عن الأخطاء بفجاجة! وأبديت دهشتى من أنه فى قلب القاهرة، وفى شارع من أكبر وأشهر شوارعها، وأمام مجلس الشعب، لا يفرق العاملون فى محطة البنزين بين معلم يلبس (لاسة) على رأسه ومواطن يرتدى بذلة إفرنجية، مع أن قدرة الشعب المصرى على التمييز بين الأفراد حسب عملهم ووظائفهم كانت قدرة كبيرة إلى وقت قريب، ولكن الانهيار الذى أصاب الكثيرين للأسباب السالفة الذكر أعمى البصر والبصيرة!

على أن الذى تعجبت له هو أن محطات البنزين فى مصر إلى اليوم لا تزال تعمل يدويا من خلال العمال، ولم يدخلها بعد التطور الحديث الذى لحق بمحطات البنزين فى العالم! على الرغم مما ظهر من عيوب هذا النظام الذى يتيح للعمال الذين فقدوا ضمائرهم التلاعب فى البنزين، وخلطه بالماء أحيانا فيسبب كارثة للسيارة، وكثيرون منهم يغالطون فى الحساب، بل يغالطون فى كمية البنزين التى يطلبها العميل، بأن يبدءوا العداد من حيث انتهى العد للعميل السابق الذى حصلوا على ثمنه، مستغلين انشغال العميل أو ثقته فيهم!

بل لقد حدث أن حاول العامل فى محطة بنزين موبيل فى الجيزة أمام مدرسة الأورمان مغالطتى عن طريق ايهامى بأنى أعطيته ورقة بخمسة جنيهات بدلا من ورقة بعشرين جنيها! مع الفارق الكبير فى حجم

الورقتين، فالأولى ورقة صغيرة والأخرى ورقة كبيرة، وقد أدركت أن العامل يخاطر مخاطرة محسوبة سوف تنتهى نتائجها لصالحه فى كل الأحوال! فإما أن يفوز بخمسة عشر جنيها فى عملية النصب هذه، وإما أن يخرج من المخاطرة فى صورة المجنى عليه الذى يستحق العطف والشفقة! وقد تضامن مع العامل النصاب كل عمال المحطة رغم وضوح عملية النصب!

يضاف إلى ذلك المضايقات التى يتعرض لها كل من يدخل المحطة لملء البنزين، عندما يهجم على السيارة أحد العمال متطوعا لتنظيفها مع عدم دعوته إلى ذلك! وهو نوع مستتر من التسول الذى يحرج العميل! هذا فضلا عن البقشيش المنتظر عند الانتهاء من ملء خزان السيارة.. إلى آخره.

لقد تغلب الغرب على ذلك عن طريق طلمبات البنزين الصغيرة على جانب الطريق (وهى مثل حنفيات الماء) يستطيع كل فرد أن يستخدمها عن طريق العملة، دون حاجة به إلى ذهاب إلى محطة بنزين كبيرة، تتطلب إمكانيات مادية أكبر، ولها وظيفة أخرى غير تزويد السيارات بالبنزين، مثل: التنظيف، وبيع قطع الغيار ونحو ذلك، وهذه المحطات الكبيرة تعمل أيضا أوتوماتيكيا بالعملة.

على كل حال، فعودة إلى مقدمة هذا المقال عن تدهور لغة المخاطبة فى مصر، لقد لاحظ كثير من المفكرين والمثقفين أن فضائل كثيرة فى الشعب المصرى قد أكلها عصر الانفتاح وعلى نحو يثير القلق! إن الكماليات الكثيرة المغرية التى يعلن عنها التليفزيون المصرى، مع ضآلة الأجور، وارتفاع الأسعار إلى مستويات فلكية، قد أغرت الكثيرين ممن حافظوا على

دينهم على الانزلاق حيثما يوجدون! والالتحاق بالمنحرفين الذين يرون أنهم ينعمون بما ينهبون فى مناخ التسيب والفساد الإدارى الذى وصل إلى النخاع! وهؤلاء يدفعهم اليأس إلى نسيان حقيقة أدركها شعبنا من تجاربه عبر آلاف السنين، وعبر عنها فى المثل الذى يقول: إن الله يمهل ولا يهمل! بل ينسون حقيقة أن الدنيا ما هى إلا عتبة إلى الآخرة حيث الحساب. لقد أصبح هم هؤلاء هو الاستمتاع فى الدنيا بكل الطرق، حلالها وحرامها، طيبها وخبيثها! لقد نسوا الله فأنساهم أنفسهم، وجاء الزمان الذى أصبح القابض على دينه فيه كالقابض على الجمر.

وهذا الكلام ينطبق على الجهاز الإدارى، خاصة جهاز الخدمات، الذى أصبح جهاز جباية وتعطيل خدمات المواطنين! فلا يوجد مواطن مصرى بقادر على تحقيق مصلحة فى أحد هذه الأجهزة بدون أن يدفع! بل أصبحت الثعالب الصغيرة فى الإدارة توقف قرارات المحافظين والوزراء دون خجل أو حياء! لسبب بسيط هو أنه لا يوجد جهاز متابعة فى كل محافظة يتابع تنفيذ القرار ويأخذ المخالف من الجنة إلى النار.

وليقرأ القارئ الكريم معى هذه الفقرة من خطاب أرسله لى سكان شارع عمرو بن العاص بمدينة قباء فى آخر شارع جسر السويس، ويقولون فيه إنه يوجد فى الشارع وأسفل العمارات ثلاث ورش للنجارة والرخام والألوميتال، تسبب إزعاجا وتلوثا بيئيا وسمعيا، وقد استجابت سلطة الحى لشكواهم، فأغلقت الورش وقامت بتشميعها.

على أنه فى كل مرة يتم فيها هذا الغلق والتشميع يعود العمل فى الورش إلى ما كان عليه بعد ساعة من هذا الغلق! كأن لم يحدث شئ على الإطلاق! وعلى حد قول الشكوى:

«منذ سنتين ونحن نتصل بالحى نشكو له، فيرسل شرطة من لدنه تغلق الورش، ولكن بعد مغادرتهم بساعة يعود العمل فى الورش مرة أخرى كأن لم يحدث غلق! ثم فكرنا فى الشكوى إلى جهاز شئون البيئة، لكى ينصفنا، فأرسلنا (فاكسا) وقاموا من جانبهم بعمل الاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة، فتكرر المشهد السابق، وهو الغلق والتشميع، ثم الفتح فور انصراف رجال الشرطة!! ثم أرسلنا فاكسا إلى محافظ القاهرة، وتكرر المشهد السابق، الغلق والتشميع، ثم الفتح والعمل فى الورش بكل نشاط! وفكرنا فى مقابلة السيد محافظ القاهرة، وقابلناه بالفعل فى اليوم المختص بمقابلة المواطنين، وحول المحافظ الشكوى إلى رئيس حى مدينة السلام، وفرحنا وقلنا: لقد وصلنا إلى الحل النهائى، ولكن يا فرحة ما تمت، تكررت المشاهد السابقة بحذافيرها: الغلق والتشميع ثم الفتح وعودة الورش للعمل مرة أخرى بعد انصراف رجال الشرطة! فقل لى يا سيدى: ماذا نفعل؟»

وأقول لأصحاب الشكوى: إننى أصدقكم! لأن ذلك هو ما حدث معى تماما عندما شكوت من الروائح النتنة التى كانت تصدر من المجزر الآلى فى الحى المجاور لفندق سياج، فكانت تخرج عربة بوليس النجدة إلى المجزر، وبعد انصرافها يواصل المجزر عمله الإجرامى! ثم فكرت فى كتابة خطاب مفتوح للدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة شئون البيئة، فأغلقت المجزر، ولكن بعد أيام كان يعلن عن وجوده بروائحه النتنة بجوار المدارس والمساكن! وهنا فكرت فى كتابة خطاب مفتوح للدكتور الجنزورى رئيس الوزراء وقامت القيامة بالفعل، وكتب لى الدكتور محمد شتا بقرار مجلس الوزراء، بغلق المجزر، وأغلق المجزر بالفعل، ولكن فى صباح اليوم التالى للغلق كان المجزر مفتوحا يصدر روائحه النتنة! وكان لدى تليفون الدكتور

محمد شتا الذى أبدى تعجبه الشديد، وعندئذ توجه محافظ الجيزة المستشار ماهر الجندى بنفسه، وأشرف على غلق وتشميع المجزر الإجرامى!.

عندئذ كتبت أقول: إن الفساد أقوى من الحكومة، وإن الثعالب الصغيرة فى الإدارة المحلية أقوى من الأسود التى تحتل المراكز الرئاسية! وإن استمرار هذه الفوضى الخطيرة سوف يقضى على كل ما يفكر فيه وينفذه مبارك من مشروعات لخدمة هذا الشعب، إذ سيصف التاريخ عهده بالتسيب الإدارى وشيوع الفساد فى الإدارة الحكومية التى هى الأداة الوحيدة للحكم، فإذا فسدت فسد الحكم، وإذا صلحت صلح الحكم!

بل كتبت أقول إن المواطن المصرى البسيط لا يعرف غير الرئيس مبارك، فإذا ظلمه موظف صغير فى الإدارة الحكومية انصرف ذهنه إلى الرئيس مبارك! لأنه يسمح ببقاء هذا الموظف فى وظيفته! فمصر أقدم دولة مركزية على وجه الأرض، وفرعون مصر هو وحده المسئول عن صلاح الإدارة الحكومية وفسادها فى نظر المواطن المصرى، وإذا كانت الإدارة المحلية فاسدة فمن الذى يسمح لها بالبقاء؟

من هنا على كل رئيس عمل متخاذل أو مرتش أو فاسد أن يعرف أنه يسئ إلى الرئيس مبارك شخصيا! وربما كان أقرب مثل لذلك، ذلك الفلاح البسيط فى الصعيد الذى طلب من الرئيس مبارك، أثناء زيارته الشهيرة، أن يعطيه «كارت» للمأمور ليسهل له تحقيق مصلحته ويرفع عنه الظلم! فهذا الفلاح يعرف جيدا أن (كارت) الرئيس مبارك هو الذى سوف يمنع عنه الظلم، وبدون الرئيس مبارك يستمر الظلم!

فبالله عليكم يا سادة لا تستهينوا بفساد الثعالب الصغيرة وتعتمدوا على نزاهتكم! فنزاهتكم لا يراها الشعب، لأنه لا يحتك بكم احتكاكا مباشرا، وإنما يحتك بفساد الثعالب الصغيرة، وهذا الفساد يلوثكم بالضرورة، ويشل عملكم.

ولدى مثل دامغ! فقد شكا لى سباك الحى فى حى طارق النديم بالهرم من أنه عاجز تماما عن تركيب عداد كهرباء فى محله، على الرغم من أن المحلات المفتوحة بجواره بها عدادات كهرباء! وأن الرد الذى يواجه به دائما من إدارة الكهرباء هو أن هذا الحى ممنوع تركيب عدادات كهرباء به!

وقد ذهب ظنى إلى أن المحلات المضاءة الموجودة تسرق الكهرباء مادام أنه غير مسموح لها بتركيب عدادات، ولكن صاحب الشكوى أتى لى فى اليوم التالى بإيصالات دفع الكهرباء بأسماء أصحابها، مما يعد دليلا على أنها تعمل بعدادات كهرباء مرخصة بالفعل! وهنا اتصلت بإدارة كهرباء الهرم، وإذا بالرد يصلنى بأن هذه المحلات سبق حصولها من الحى على ترخيص بدخول الكهرباء فيها! وصدقت بالطبع هذه الحجة، واتصلت باللواء عبد ربه رئيس الحى، وشرحت له المشكلة، فأبدى - كعادته - الاهتمام، وأشر بتركيب وصلة كهرباء لمحل السباك، واعتبرت المسألة منهية.

على أنها لم تنته! فقد أبلغ الثعالب الصغار فى الحى السباك أن تركيب عداد الكهرباء لا يتطلب ترخيصا بتركيب وصلة كهرباء من الحى، وألقوا بالمسئولية على الثعالب الصغيرة فى إدارة الكهرباء! ولما احتار السباك بين الثعالب الصغيرة فى الجهازين الإداريين، فهمت السبب، فكل من الجهازين يريد أن يفوز بالصفقة لصالحه! ولما كان من الثابت من إيصالات دفع فاتورة الكهرباء فى المحلات المجاورة أن بها عدادات حقيقية مرخصة وليست وهمية، فقد أصبح على حل هذه الفزورة، وأن أعرف: من من

هذين الجهازين ضحك على ذقني وخدعني؟ هل هو مهندس جهاز الكهرباء الذى أوهم السباك بضرورة الحصول أولا على ترخيص بتركيب وصلة كهربائية من الحى؟ أو أن الفاسد هو المسئول فى جهاز الحى الذى سخر من اشتراط مهندس الكهرباء حصول السباك على إذن مسبق من الحى بتركيب وصلة كهرباء بالمحل، على الرغم من أن المحل موجود فى عمارة مضاءة بالكهرباء؟ نعم، من الفاسد؟ أو من أفسد من الآخر؟

إن الطرفين يتغافلان عن أن المحلات الموجودة بالحى قد تم بالفعل تركيب عدادات كهربائية بها، ولديها إيصالات كهرباء باسم أصحابها، وهى تخرج لسانها للاتهامات المتبادلة بين الطرفين! فهى جسم الجريمة، الجريمة التى يجب أن تحققها الجهات المسئولة فى كل من الجهازين الإداريين، وتحدد لنا من تقع عليه مسئولية تعطيل مصلحة مواطن بسيط!

وبعبارة أخرى، من ضحك على ذقنى وأنا نائب عن الشعب وأوهمنى بأكاذيب، ودعا مواطنا بسيطا مثل السباك إلى أن يفقد الأمل فى حكومته ونظام حكمه؟ ويعرف أن وساطة عضو برلمان لا قيمة لها، وأن الرشوة وحدها هى مفتاح كل الأبواب؟

إن السؤال الذى أوجهه إلى الدكتور الجنزورى، الذى أعرف آماله وكفاءته وإخلاصه للوطن: من الذى سوف يخرج شعبنا من هذه الطاحونة التى تطحن مصالح الشعب، وتطحن الثقة فى الحكومة وكفاءتها وقدرتها على اجتثاث هذا الفساد؟

الفصل السابع

المجتمع المصرى وأزمة العدالة

أزمة العدالة

الأهرام وأكتوبر فى ١٧، ١٨ فبراير ١٩٩٩

عندما كتبت مقالي عن المدارس الخاصة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨ تحت عنوان: «علامات استفهام حول المدارس الخاصة»، وتناولت المدرسة الخاصة فى طريق الإسماعيلية التى شهدت مصرع زوجة ابن صاحب المدرسة، وتبين من تحقيقات النيابة أنها تحتوى على استراحة بها خمور، وأسلحة غير مرخصة، وذخيرة، كنت حريصا على عدم ذكر اسم هذه المدرسة، وتركت لوزارة التعليم التى تعرف اسم المدرسة أن تتخذ الإجراءات التى تراها ضرورية لحماية أبنائنا من أمثال هذه المدارس، فتضع المدرسة تحت إشراف الوزارة بعدما ثبت من عدم أهلية أصحابها لإدارتها، أوتبادر بإغلاقها.

على أنى فوجئت بتعقيب لمن يدعى محاسب يحيى أبو الحسن تنشره الأهرام يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٩٨ تحت عنوان: «تعقيب من مجلس آباء مدرسة «رجاك»، زعم فيه صاحبه أن مقالى «لا يتناول الأمر من أى ناحية موضوعية»! وأنى رحب قوله - أتخذ من الموضوع قضية شخصية لا صلة لها بموضوع العملية التعليمية داخل المدرسة»! وأنه كان أحرى بى أن أسوق أية حقائق أونتائج ملموسة حتى يبادر أولياء الأمور باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو سحب أبنائهم من هذه المدرسة! ثم تفضل صاحب التعقيب فاتهمنى بالابتزاز بطريقة الغمز واللمز! قائلاً بالحرف الواحد إنه «لايظن أنه يمكن أن أكون شريكا فى أى نوع من أنواع الابتزاز الذى يتعرض له صاحب هذه المدرسة»! إلى آخره.

وإزاء هذه الاتهامات الخطيرة التى وجهها لى صاحب التعقيب، والتى تستوجب احتقار قرائى لى لو كانت صحيحة، والتى نشرها فى أكبر جريدة قومية فى مصر، فقد عدت إلى مقالى، الذى استنفر صاحب التعقيب - الذى يزعم أنه كتبه نيابة عن أولياء الأمور - هذا الاستنفار الغريب الأهوج دفاعا عن المدرسة على الرغم من أنى لم أذكر اسمها! أتساءل: ماهى الحقائق التى غفلت عن ذكرها فى هذا المقال، ودفعت صاحب التعقيب إلى اتهامى بأنى أتخذ من الموضوع «قضية شخصية»؟!

وقدتبينت من واقع المقال، وهو منشور لمن يريد الاطلاع عليه، أننى استندت إلى حقائق وأحكام قضائية فى حق أصحاب المدرسة منشورة فى الصحف بالفعل، ولم أخترعها اختراعا! فواقعة قتل مدرسة اللغة الفرنسية بالمدرسة السيدة نورهان محسن طه - وهى بالمناسبة ابنة بطل من أبطال حرب أكتوبر - هى واقعة ثابتة! وواقعة قتل هذه المدرسة على يد ابن

صاحب المدرسة الذى هو زوجها، واقعة ثابتة أيضا! وحدوث واقعة القتل فى استراحة المدرسة وليس فى أى مكان آخر على ظهرالأرض، واقعة ثابتة أيضا! وواقعة وجود مشروبات كحولية فى استراحة هذه المدرسة، واقعة ثابتة أيضاً! وواقعة وجود أسلحة غير مرخصة وذخيرة فى استراحة المدرسة، واقعة ثابتة أيضا! وواقعة صدور حكم قضائى يوم ١١ أغسطس ١٩٩٨ بمعاقبة ابن صاحب المدرسة بالسجن سنة مع الشغل والنفاذ لارتكابه جريمة القتل الخطأ لزوجته، واقعة ثابتة كذلك! ومعاقبته أيضا بالحبس سنة أخرى مع إيقاف التنفيذ ثلاث سنوات لارتكابه جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص، ثابتة أيضا ولم يخترعها خيالى وهى منشورة فى الصحف فى اليوم المذكور! كذلك فإن واقعة صدور حكم قضائى بحبس صاحب المدرسة الذى هو والد الزوج القاتل، ستةأشهر مع إيقاف التنفيذ ثلاث سنوات لإحراز سلاح بدون ترخيص، هى واقعة ثابتة أيضا ومنشورة فى الصحف!

وإذا كانت هذه الوقائع جميعا ثابتة على نحو ما ذكرت! وإذا كانت فى نظر صاحب التعقيب لا تعد حقائق ولا يحزنون! وليست كافيةلكى يبادر أولياء الأمور باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو سحب أبنائهم من هذه المدرسة ـ حسب قوله ـ بل إذا كانت قد أثارت صاحب التعقيب نيابة عن أولياء الأمور إلى الدفاع عن المدرسة وأصحابها على هذا النحو الفج، فهل لى أن أهنئ أصحاب المدرسة بهذه النوعية من أولياء الأمور ولا ألومهم إذا ضاعفوا الخمور فى استراحة المدرسة! أو دججوها بالسلاح غير المرخص والذخيرة وارتكبوا المزيد فيها من القتل الخطأ؟!

وإذا كان كلما ذكرته فى مقالى من حقائق ثابتة قد نشرتها الصحف، وصدرت فيها أحكام قضائية منشورة، فأين هو الجانب الشخصى الذى

يتهمنى به صاحب التعقيب في قوله إننى أتخذ من الموضوع «قضية شخصية»؟

فليس ابن أو ابنة فى هذه المدرسة الخاصة، وأبنائى علمتهم فى مدارس الحكومة وساعدتهم في المنزل، وأحدهم يعد لدرجة الدكتوراة فى الهندسة فى جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة وهو مدرس مساعد فى كلية هندسة عين شمس، والأخرى تعد لدرجة الدكتوراة فى التاريخ الإسلامى، وهى مدرس مساعد فى كلية بنات عين شمس، ولست أدري هل كانوا يحققون مثل هذا النجاح لوتخرجوا فى المدرسة المذكورة؟

أما تهمة الابتزاز التى يوجهها لى صاحب التعقيب بطريق الغمز واللمز، فالإبتزاز عادة - كما يعلم صاحب التعقيب - يكون بتهديد الضحية بالكشف عن حقائق خافية يخشى من كشفها، لتحقيق مغانم ومكاسب!

وعلى سبيل المثال فى حالة المدرسة المذكورة، يكون التهديد بالكشف عن مقتل مدرسة اللغة الفرنسية على يد زوجها ابن صاحب المدرسة! أو التهديد بالكشف عن أن استراحة المدرسة بها مشروبات كحولية وسلاح غير مرخص وذخيرة! أو التهديد بالكشف عن أن صاحب المدرسة محكوم عليه بستة أشهر مع إيقاف التنفيذ ثلاث سنوات لإحراز سلاح بدون ترخيص! أو أن ابنه المدرس بالمدرسة محكوم عليه بالسجن سنة مع الشغل والنفاذ وسنة أخرى مع إيقاف التنفيذ ثلاث سنوات! ولكن جميع هذه الحقائق ليست خافية بل معروفة ومنشورة فى الصحف، فكيف يكون الابتزاز؟ اللهم إلا إذا كان صاحب التعقيب يعرف حقائق أخرى خافية تصلح للابتزاز! لكنى لا أعرف هذه الحقائق التى يعرفها، ولا أعرف صاحب المدرسة المحكوم عليه بستة أشهر مع إيقاف التنفيذ، ولا أريد أن أعرفه!

بقى شيء أدهشنى فى تعقيب السيد المذكور، الذى تطوع بالكلام باسم جميع أولياء الأمور لسبب لا أعرفه! وتحمس لدرجة توجيه الاتهامات لى شخصياً! وهذا الشيء هو إعلان اسم المدرسة التى وقعت بها هذه الحوادث المأساوية بدون ضرورة لذلك - حيث لم أذكر اسمها فى مقالى - ولكن قراءة أخرى لتعقيبه كشفت لى السبب، لقد أراد سيادته أن يجعل من تعقيبه إعلانا غير مباشر عن المدرسة بحديثه عن «سمعتها التعليمية الرائدة التى ترسخت لمدة تربو على عشر سنوات حتى الآن» على حد قوله - ودعوته لى لزيارة المدرسة لأرى بنفسى الأنشطة التي يزاولها الطلبة بين جنباتها سواء أنشطة فنية أو موسيقية أو رياضية، خصوصا النشاط الرياضى كما يقول - حيث المدرسة بها كم من الملاعب لا نجده فى كثير من النوادى الرياضية»!.. إلى آخره..

هذا الإعلان الذى ساقه صاحب التعقيب فى ذكاء عن المدرسة، هو الذى دفعه إلى ذكر اسم المدرسة! ولست أظن أنى أجادله فيه! فاهتمامى إنما هو بالناحية التربوية التى لا أظن أنها تتحقق فى مدرسة خاصة تحتوى على استراحة بها خمور وأسلحة غير مرخصة وذخيرة وتقع فيها جريمة قتل، وتصدر فى حق أصحابها أحكام بالسجن لمدد مختلفة! ومن هناك كان طلبى من وزير التربية والتعليم الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين التصرف تجاه المدرسة بما يمليه واجبه كوزير للتربية، دون أن يخضع لأية ضغوط فى هذا الصدد.

□□□

المهم هو أنه كان فى أعقاب نشر هذا التعقيب الاستفزازى السالف الذكر، أن وصلنى تعقيب آخر مضاد بالبريد السريع الدولى، يتحدث عن وقائع

شائنة في هذه المدرسة تتصل بإدارتها، والمصروفات الفلكية التي تتقاضاها من أولياء الأمور، والإشراف الصوري الذي يمارسه مفتشو التربية والتعليم على المدرسة.. إلى آخره! على أني لا أميل إلى نشر هذا الخطاب أو غيره، فاهتمامي بالحقائق الثابتة كما ذكرت، وإنما أضع هذا التعقيب المضاد تحت تصرف السيد الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين، إذا شاء أرسلته إليه ليتخذ حياله ما يشاء من إجراءات تحقق المصلحة العامة.

□□□

على كل حال، فقد كان في الوقت الذي نشر فيه التعقيب الخاص بمدرسة «راجاك»، أن وصلني تعقيب آخر من وزارة الصحة مؤرخ ١٩٩٨/٥/١٧ ولكنه، بهمة رجال البريد! استغرق نحو أربعة أشهر في الوصول! ولم أشأ أن أتجاهل هذا التعقيب، نظرا لأنه يختص بموضوع مهم أثار اهتمام الرأي العام عندما نشرته، وهو الخاص بمريض البروستاتا، الذي قام أحد الجراحين بمستشفى خاص بروكسي بمصر الجديدة، بإجراء عملية له بالليزر، وترتب على جهله وأخطائه فتق ضخم تخرج منه أمعاء المريض، وفتحة شرج صناعي يخرج منها البراز من بطن المريض من كيس خاص، بالإضافة إلى التهاب بريتوني والتصاقات شديدة بالبطن، وغير ذلك مما أنهى حياة المريض من الناحية العملية!

وكان هذا التعقيب من الدكتور طه الخبي وكيل وزارة الصحة لقطاع مكتب الوزير الدكتور إسماعيل سلام، وفيه يقول: إيماء إلى ما نشر بجريدة الأهرام في ١٩٩٨/٥/٩ تحت عنوان: «إلى من يهمه الأمر» والذي يتضمن خطأ طبيب في أحد المستشفيات الخاصة في علاج أحد المواطنين دون أن يأخذ أي عقاب، وطلب زوجته التحقيق في الموضوع.

«نتشرف بالإحاطة بأنه قد تم التحقيق فى الشكوى بمعرفة الإدارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكومية بالوزارة، وتمت إحالة الطبيب المذكور إلى الهيئة التأديبية بالنقابة العامة للأطباء لمحاكمته تأديبيا، وأصدرت الهيئة قرارها بوقفه لمدة ثلاثة شهور كحكم ابتدائى.

«وقد أصدرت محكمة جنح مصر الجديدة حكما حضوريا فى ١٠ يناير ٩٨ بحبس الطبيب المذكور سنتين مع الشغل وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ، وألزمته بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت، وألزمته بمصروفات الدعويين الجنائية والمدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة، وتم استئناف الحكم الذى انتهى إلى تغريم الطبيب مائتى جنيه.

«والأمر معروض على القضاء الذى سيحدد ما يتخذ من إجراءات».

انتهى تعقيب وكيل الوزارة لقطاع مكتب الوزير، ولكن الذى لم يتضمنه هذا التعقيب وأثبتناه فى مقالنا، هو أن الطبيب المذكور، بعد أن أصدرت محكمة جنح مصر الجديدة حكمها السالف الذكر، قام باستئناف الحكم أمام محكمة استئناف العباسية إدارة دائرة مصر الجديدة، وكان مسلحا بثمانية محامين فى مواجهة محام صغير عن المريض الضحية، وجاء حكم المحكمة الذى يكتفى بتغريم الطبيب مائتى جنيه!

وكما ذكرنا فى مقالنا السابق فإن الأمر رفع إلى محكمة النقض لتبت فى القضية، ولكن المشكلة أنه إلى أن يتم البت فى الطعن، بعد عشر سنوات أو أكثر أو أقل، يكون المريض الضحية،وتزيد سنه على الـ ٧٥ عاما، قد انتقل إلى رحمة الله، ومعه زوجته التى تقاربه فى السن، وقد يحكم للطبيب

المذكور بالبراءة، ويطارد الورثة مطالبا بالتعويض! وهكذا يظلم الضحايا أحياء وأمواتا!

ومن هنا طالبنا جهات العدل بأن تهتم بهذه القضية، وهو ما استجابت له بالفعل فى حينه، وطلبت من الضحية المستندات اللازمة، فقدمها، ونحن فى انتظار طمأنة القراء إلى أن الطبيب الذى ذبح المريض على هذا النحو، والذى أدانته نقابة الأطباء، وأدانته وزارة الصحة، وأدانه القضاء - لن ينتصر فى النهاية! لكى نحفظ للناس إيمانهم بالله جلت قدرته بعد أن اختل إيمانهم بتحقيق العدل فى بلدهم!

□□□

على كل حال، وفيما يتصل بالعدل أيضا، فقد فوجئت برسالة تصلنى يوم ١٢/٩/١٩٩٨م تعقيبا على مقال لى نشر منذ عام! ولكن المهم فيها أنها جاءت من نزيل فى ليمان طرة، محكوم عليه بثلاثين سنة أشغالا شاقة، يدعى إيهاب عبدالحليم النهرى، بسبب مقالى الذى نشر فى ٢٧/١٠/١٩٩٧ حول خبراء وزارة العدل! وهى رسالة مخيفة بكل المعايير، ولكنى أنشرها بحذافيرها، وهى على النحو الآتى بعد المقدمة:

«اسمى إيهاب عبدالحليم النهرى، مهندس ورجل أعمال سابق، والآن نزيل ليمان طرة، محكوم عليه بثلاثين سنة أشغالا شاقة، بتهمة الاشتراك فى تزوير ثلاث توكيلات.

«لقد سعدت جدا بقراءة موضوع سيادتك بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩٧، ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أن أجد الفرصة لكتابة مثل هذا الخطاب لسيادتك، وكان هذا الموضوع المثير جدا بعنوان: خبراء وزارة العدل مرة أخرى».

«والقصة تبدأ باختصار شديد بالآتى: فقد عرض على بعض الأوراق لشراء أرض ملك سمو الأمير جابر الصباح، واكتشفت أن هذه الأوراق بها تلاعب، وأن هناك يدا خفية تضع أوراقا وتحول الملكية لأميرة سعودية، واتضح أن وراء هذا الموضوع بعض الأشخاص، ويساعدهم بعض المسئولين، فأبلغت النيابة العامة، وأخطرت سمو الأمير شخصيا، وهذا بالمحضر رقم ٤٠٢٠ إدارى قصر النيل لسنة ١٩٩٤».

«ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هدفا! فتم القبض على بتهمة تزوير توكيل صادر لى من شخص، وبدأت المشاكل والاتهامات بهذه الأيدى الطويلة، وأخيرا ألقوا بى فى السجن - بدون تحقيق ولا قضاء ولا غيره! - وفى دقيقة واحدة حكم القاضى على بثلاثين سنة أشغالاً شاقة، وذلك يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٥ للقضايا ٨٧٠٦، ٧٢٠٨، ٧٢٠٩ جنايات البساتين لسنة ١٩٩٥، ولم يكتفوا بذلك بل أحالونى للنيابة فى جناية رقم ٩٩٧٠ لسنة ٩٥ - وأخيرا وفى يوم ١٩٩٨/٢/١٩، حصلت على البراءة».

«وللأسف رفض النقض، الذى لم يكن يتوقع أحد أنه يرفض! ولكن هذه هى الحقيقة - فالسيد خبير وزارة العدل، قد ضاهى بين توقيع اسمى وتوقيع «فورما»، وأعلن أن هناك تزويرا! مع أنه ثابت أن الورقة التى يضاهى عليها هى صورة ومقطوعة وملزوقة!

«وبذلك أصابنى الخراب فى كل شىء: فى بيتى، ومكتبى، ومالى، وأهلى، وجسدى، وفى كل شىء، ولقد صدمت صدمة شديدة جدا لرفض النقض، بعد أن صرفت كل ما أملك فى خلال أربعة أعوام أعانى فيها الويل!

«والآن فإن أملي الوحيد بعد قراءة مقالك عن خبراء وزراء العدل، أن تساعدني في التماسي من السيد النائب العام أن يسمح للأستاذ سعد منتصر، كبير الأطباء الشرعيين سابقا، أن يكتب تقريرا استشاريا، يقول فيه رأيه في المضاهاة التي تمت على يد خبير وزارة العدل، وترتب عليها أن ضاع حالي ومالي، وإني أقبل بحكمه، فأنا بريء وأقسم بالله أنني لم أرتكب أي جرم! إنني في أسوأ مراحل عمري وأشدها يأسا، والحمد لله.

العنوان بالقاهرة: ١٧ شارع أحمد عبدالمنعم - الدقي.

انتهت هذه الرسالة الغريبة، التي أظن أنها أرسلت من ليمان طرة، إذ مكتوب على ظهر المظروف كلمة «روجع»! وما ورد فيها أطرحه أمام السيد المستشار وزير العدل، فيذكر القراء الأعزاء أني كنت قد هاجمت تقارير خبراء وزارة العدل، واثبت أنهم ليسوا خبراء ولا يحزنون، بالأمثلة والأدلة، وضربت المثل بخبراء وزارة العدل القدامي، ومنهم الأستاذ سعد منتصر كبير الأطباء الشرعيين سابقا، فرأى صاحب الرسالة، وهو في ظلمة سجنه في ليمان طرة، في هذه الأسماء السابقة للخبراء القدامي بارقة أمل قد تخرجه مما أوقعه فيه خبير العدل الذي ضاهى توقيعه من إدانة، فسجن، فضياع حال ومال وحياة ومستقبل!

ومادام تحقيق العدل هو غاية عظمى ونبيلة تتغياها وزارة العدل وعلى رأسها المستشار الجليل فاروق سيف النصر، وهو أمل لكل مواطن مصري يعيش على أرض الوطن، فلعل السيد الوزير يستجيب لهذه الصرخة من ظلام السجن، فينقذ بريئا كان ضحية لظلم الظالمين.

تأملات فى قضية صبرى الجن!

الأهرام وأكتوبر فى ٢٠، ٢١ يونية ١٩٩٩

أعتقد أن حادث قتل البلطجى صبرى الجن فى مبنى محكمة شمال الجيزة فى الأيام الماضية على يد ضحيتين من ضحاياه، يعد بمثابة جرس إنذار يجب أن ينبه المسئولين عن الأمن والعدل فى بلدنا إلى أن شعبنا المصرى قد نفد صبره على ما يجرى تحت سمع السلطة وبصرها من تجاوزات فى حق الأمن والعدل، لا تملك إزاءها حيلة أو قدرة على حماية الشعب منها! وأنه قرر أن يحمى نفسه بطريقته الخاصة، وينقل إلى يده مهمة تنفيذ العدل! وإذا حدث ذلك تكون قد تحققت النبوءة التى تنبأت بها فى مجلس الشورى فى الدورة الماضية، إذ تكون مصر قد

انتقلت من شريعة القانون إلى شريعة الغاب، بكل ما فى ذلك من سقوط هيبة الدولة وهيبة الحكومة!

إننى أدعو المسئولين فى بلدنا إلى أن يقرءوا بدقة المبررات التى ساقها قاتل البلطجى صبرى الجن، وذلك لتحديد المسئول الحقيقى عن هذا القتل! وهل ينطبق على هذا القتل وصف الجريمة أو ينطبق عليه وصف القصاص العادل؟

يقول قاتل البلطجى فى التحقيقات التى أجريت معه: إن الكثيرين من أبناء منطقة ميت عقبة كانوا ينتظرون نهاية البلطجى صبرى الجن البالغ من العمر ٥٢ عاما، بعد أن كثرت جرائمه، ولم تجد معه سنوات السجن أو الاعتقال، فما يكاد يخرج من السجن حتى يرتكب جريمة، فيعود إليه مرة أخرى، وهو يتعرض للمارة، ويقوم بفرض الإتاوات! وقد بلغ من سطوته أن الكثير من ضحاياه كانوا يخشون الإبلاغ عنه!

ثم يقول المتهم : إنه قرر قتل صبرى الجن فور علمه بأنه قتل صديقا له مؤخرا،وذلك لكى يخلص المنطقة من شروره! ولكن فى الوقت نفسه كان شقيق الصديق الذى قتله البلطجى قد قرر هو الآخر قتل البلطجى! لذلك عندما أخذ يوجه إليه الطعنات داخل مبنى المحكمة فوجئ به هو الآخر يوجه الطعنات للبلطجى! وعندما حاول البلطجى الهرب وهو ينزف، لحق به شقيق الصديق القتيل وانهال عليه طعنا حتى أجهز عليه!

هذه هى القصة كما نشرتها جريدة الأهرام يوم ٤ يونية ١٩٩٨، وهى غنية عن التعليق، ولكن الذى يستحق التعليق هو أن الشارع المصرى يقف بمشاعره مع هذه الجريمة! وهو يصفق لها! ويشعر بأن القاتلين قد ثأرا من كل البلطجية الذين يتصدون لهم فى كل مكان!

وهذا هو ما دعانى للكتابة فى هذا الموضوع، فمن المفروض أن يكون الثأر على يد القانون، وليس على يد الضحية! ومن المفروض أن تلقى أية جريمة قتل التنديد من المجتمع، ولا تلقى الترحيب! وحين يحدث العكس فإنه يشير على الفور إلى خلل فى النظام الاجتماعى يتطلب من الدولة أن تهب على الفور لعلاجه وتصحيحه!

وعلى سبيل المثال، فليس من المعقول أن يفرج القانون عن البلطجى مرة ومرتين وثلاثا وأربعا إلى آخره، فيزداد شراسة ووحشية، ويتحول إلى خطر يهدد المجتمع!

ففى أهرام ١٩٩٨/٦/٨ يقتل بلطجى، يقضى فترة مراقبة جنائية، طالبا بكلية السياحة لمطالبته برد سلسلة ذهبية سرقها بالإكراه، ولايدرى أحد لماذا أفرج عن مثل هذا البلطجى؟

وليس من المعقول أن يتحول الضحية، إذا ثأر لنفسه وقتل البلطجى، إلى ضحيتين بسبب تقاعس النظام الأمنى والعقابى! فيصبح ضحية أولى عندما يتعرض للسرقة على يد البلطجى على نحو مهين دون أن يملك الاقتصاص منه، ثم يتحول إلى ضحية ثانية عندما يرى أنه لا مفر من الثأر لنفسه بيده عندما تعجز يد النظام عن الاقتصاص له من البلطجى، فيصبح مجرما! ويحال إلى المحاكمة لتعاقبه على جريمته، وتنتهى حياته بذلك كمواطن صالح، لا لجرم جناه وإنما لأن البلطجى ظهر فى حياته فجأة فى يوم نحس، فتداعت الأحداث لتجعل منه مجرما يستحق العقاب!

إن قوة النظام السياسى فى أى بلد من البلاد يستمدها من قدرته على حفظ الأمن وعلى الردع السريع لكل مخالف للقانون، وتوقيع العقاب

العادل عليه فى أقصر وقت ممكن. فهذا، وهذا وحده، هو الذى يبعث الطمأنينة فى قلب الجماهير ويشعرها بأنها لا تقف وحدها فى وجه البلطجة والاعتداء، وبأنه لا حاجة بها لأن تثأر لنفسها من كل معتد كما يحدث بين الحيوانات فى الغابة، وإنما هى تعيش فى مجتمع متحضر يسوده القانون والعدل!

ولقد سبق لى أن كتبنا عن ظاهرة البلطجة، وأوضحنا خطرها على النظام السياسى، وكان أهم ما أظهرته فى هذا الصدد ما قاله أحد أصحاب محلات البقالة تعليقا على ظاهرة البلطجة، من أنه مع تقديره لكل ما يبذله الرئيس مبارك من جهد لحماية الفلسطينيين من بلطجة الإسرائيليين، فإن ما يهمه بالدرجة الأولى هو أن يحميه هو ويحمى زبائنه فى هذا المحل من أى بلطجى يقتحم المكان ويهدد من فيه ويسلبهم ما اكتسبوه بالعرق والجهد والشرف!

ولقد تحركت الدولة بعدها لمواجهة ظاهرة البلطجة، ولكنها تحركت كما لو كانت ظاهرة البلطجة هى قضية تهم الجماهير ولا تهمها هى بالدرجة الأولى! وكانت مخطئة فى ذلك، فقد سبق أن قلنا إن أقوى سلاح يحارب به تيار الإسلام السياسى نظامنا السياسى هو مقولته إن النظام الإسلامى أقوى فاعلية فى حفظ الأمن وحماية حياة الأفراد من أى نظام مدنى يخترعه البشر، وأن الله سبحانه وتعالى أدرى بعباده وبما يصلحهم وما يفسدهم، ومالا يناسبهم، فإذا تصور العالم الغربى أن العقوبات الإسلامية عقوبات وحشية، رد عليه بأنها ليست أكثر وحشية من وحشية القاتل وهو يقتل البرىء، أو السارق وهو يسرق عرق الشريف! فهذا القاتل يقتل عدوانا، ولكن الإسلام يعدم قصاصا، والسارق يسرق عدوانا، ولكن الإسلام

يقطع اليد قصاصا، والقصاص أساس لاستمرار حياة المجتمع، وبدونه فلا حياة لأى مجتمع، ومن هنا جاءت الآية الكريمة (ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب).

هذه هى حجة أصحاب الإسلام السياسى وطريقتهم لاستعادة الأمن وسيادة القانون للشارع المصرى، وبذلك ينفذون إلى عقل المجتمع، ويزداد تأثيرهم مع ازدياد الجرائم فى المجتمع وعجز النظام السياسى عن حماية الأفراد، ويقل تأثيرهم كلما شعر الناس بالأمن وازدادت ثقتهم فى قدرة الدولة على حفظ النظام وردع المعتدين والقصاص من المجرمين.

ومن هنا فإذا تحرك نظامنا السياسى لمواجهة ظاهرة البلطجة، وفرض سيادة القانون، وأتاح الفرصة لكل مواطن أن ينال حقه، ويقتص من مغتصبه، فإنما يتحرك لمصلحته هو أكثر مما يتحرك لمصلحة الجماهير! فالعدل أساس الملك، فإذا انهار العدل انهار الملك!

وغياب الضبط والربط منشؤه تقاعس الأمن والأجهزة المختصة، وبطء إجراءات التقاضى، وقصور القوانين.

وبالنسبة لتقاعس الأمن، فقد سبق أن قلنا إن ظاهرة الإرهاب قد صرفت جزءا كبيرا من جهود رجال الأمن إلى مقاومة الإرهابيين، وتوقى أعمالهم الإرهابية، وذلك على حساب مقاومة الجريمة!

ففيما عدا جرائم القتل التى تتحرك لها جهود رجال الأمن، فإن جرائم النشل والسطو على البيوت والبلطجة، لا تعيرها أجهزة الأمن اهتماما! فلم نسمع - إلا قليلا جدا - عن حوادث سطو تحركت لها سلطات الأمن، اللهم إلا إذا كان سطوا على بيت فنانة مشهورة، أو على بيت شخصية مهمة من

شخصيات المجتمع! وقد سبق لنا أن ضربنا أمثلة صارخة بالسطو على بيت المرحوم الدكتور صلاح العقاد، والسطو على بيت الدكتور صلاح الكردى، ولم يتحرك أحد فى ذلك الحين!

وبالنسبة لتقاعس الأجهزة المسئولة، فربما كان المثل الصارخ على ذلك اغتصاب أراضى الدولة جهارا نهارا، تحت سمع الأجهزة المختصة، وبدون حساب ولا عقاب! وهى بلطجة أخرى لا تجد من يتصدى لها.

ثم بناء طوابق عليا على نحو يخل بأساسات المبنى بدون ترخيص! أو بناء مبان تنهار بعد البناء ببضع سنوات فوق رؤوس الناس، فيموت العشرات، وينال البلطجى الذى ارتكب المخالفة ثلاث، أو خمس، أو سبع سنوات سجن! وقد يفلت من العقاب إذا أحسن اختيار محاميه!

ومن ألوان البلطجة أن يقدم جراح على إجراء عملية جراحية لمريض دون أن يملك المهارة ولا المؤهلات العلمية ولا الخبرة التى تمكنه من إجراء هذه العملية، كما حدث مع الجراح الذى كتبنا عنه منذ بضعة أسابيع، عندما أجرى عملية بروستاتا لمريض بالليزر، وهو غير مؤهل علميا لذلك، فترتب على ذلك كارثة أصابت المريض، وجرى تركيب شرج صناعى له، وكان العقاب الذى وقع على الجراح فى القضية التى رفعها الضحية هو غرامة قدرها مائتا جنيه! ومازال الجراح يمارس عملياته الجراحيةإلى اليوم تحت سمع نقابة الأطباء والمسئولين فى وزارة الصحة دون أن يملكوا إزاءه حيلة.

ومن ألوان البلطجة، أن يقوم ناشر بطبع ما يزيد على العدد المحدد فى العقد بينه وبين الكاتب، ثم يغالطه فى الحساب،أو يتوقف عن دفع مستحقات المؤلف أصلا، ويضطره هذا إلى إنفاق عشر سنوات من عمره

أمام المحاكم لكي يحصل على مستحقاته، بعد أن تكون القيمة الفعلية للنقود قد هبطت إلى العشر!

والأدهى من ذلك وأمر، عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والواجبة التنفيذ، فبعد أن يقضي المتقاضي نصف حياته في الفوز بهذا الحكم، ويصرف كل مدخراته على المحامين، يفاجأ بالخصم يخرج له لسانه، ويمتنع أويتحايل على عدم تنفيذ الحكم!

وهذه هي الظاهرةالجديدة في حياتنا الاجتماعية التي تقف الدولة أمامها عاجزة لاتستطيع حراكا، وهي أخطر الظواهر، لأنها تنسف نظرية التقاضي من أساسها،وتفقد الناس الثقة في قدرة الدولة على تنفيذ أحكام القضاء، وتفسح السبيل لسيادة شريعة الغاب.

وربما كانت الرسالة التي نشرتها جريدة الأهرام في بريد ٧ يونيو ١٩٩٨ مجرد أنموذج لما يحدث في مصر في هذه الأيام، يقول صاحب الرسالة، واسمه محسن مرسي، وهو صاحب فندق بالدقي، إنه حصل على حكم من محكمة الدقي باستعادة حق مالي عند صاحب فندق بمنطقة المهندسين منذ شهر نوفمبر الماضي، ولكن لم ينفذ الحكم إلى الآن! والسبب هو التحايل الذي تتواطأ فيه سلطات التنفيذ، فعلى الرغم من أن المحكوم عليه يذهب إلى عمله يوميا ومازال مقيما في بيته حتى اليوم، فإن جهات التنفيذ تزعم أنها لم تستدل على عنوان المحكوم عليه! وبهذه الحيلة البسيطة يستطيع صاحب الرسالة أن يقضي بقية حياته يعض بنان الندم على ما أنفقه من مال وجهد حتى فاز بالحكم لصالحه، أو يمتشق حسامه ويتوجه إلى المحكوم عليه ليغرسه في قلبه ويشفي غليله!

والغريب أنه حتى رجال القضاء الذين يحصلون على أحكام لصالحهم، يعجزون عن تنفيذها!

وحتى لا يظن القارئ أننى أبالغ، فقد سبق لى أن كتبت فى هذا المكان يوم ١٩٩٨/١/١١ تحت عنوان «اتحاد الكتاب وتعليق على حكم مهم» عن حصول المستشار سعيد العشماوى ـ وهو غنى عن التعريف ـ على حكم بإفلاس صاحب مكتبة توقف عن سداد مستحقاته من مؤلفاته وتبلغ ١١٥ ألف جنيه، وكان الحكم واجب التنفيذ فور صدوره، بما يعنى ذلك من وضع الأختام على محل المدعى عليه المفلس، وما يستتبعه لزوما من التحفظ على دفاتره.

وقد سدد المستشار العشماوى بالفعل خمسمائة جنيه أمانة وكيل الدائنين الذى كلفته المحكمة بتنفيذ الحكم، ولكن وكيل الدائنين امتنع عن تنفيذ الحكم، الأمر الذى ترتب عليه تمكين المفلس من إدارة محله، رغم أنه أصبح عديم الأهلية، بمقتضى الحكم الصادر بإفلاسه، لإدارة المحل! والأنكى من ذلك أن وكيل الدائنين ترك للمفلس جميع دفاتره وأوراقه يعبث بها كما يشاء للإخلال بحقوق الدائنين!

وتعتبر الحالة التالية التى نرويها مثالا صارخا على هذه الظاهرة الغريبة، ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام، وهى بخصوص المواطن محمد محمد خواسك.

فقد حصل هذا على حكم من محكمة مطوبس الجزئية فى عام ١٩٨٤ بتمكينه من أرض يملكها بالقوة الجبرية، وتم ذلك بالفعل فى ١٩٨٤/٧/١٠، ولكن على الورق فقط! لأن تلاعب الخصوم ألغى الحكم

من الناحية الفعلية! فعلى الرغم من صدور قرار من نيابة مطوبس بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٣ بعدم تعرض الخصوم للملكية أو البناء فى الأرض، فإنهم أخذوا فى فرض الأمر الواقع بطريق البلطجة، وقاموا ببناء عدة مبان فى الأرض التى ليست ملكا لهم، واليوم، وبعد ١٤ سنة من تاريخ الحكم لصالح صاحب الأرض فإنه مازال عاجزا عن التنفيذ وتسلم أرضه!

والسؤال الذى يطرحه الكثيرون: ماهى - إذن - فائدة التقاضى؟ وما فائدة الأحكام الصادرة لصالح المتقاضين إذا كانت أحكاما على الورق وغير قابلة للتنفيذ؟ وما فائدة إنفاق المال على المحامين وتجشم عناء حضور الجلسات، وتحمل التوتر الناجم عن مشاكل التقاضى؟ وكيف يمكن الاطمئنان إلى استرداد الحق بطريق التقاضى إذا كانت الأحكام لا تنفذ، والبلطجية يكسبون فى كل الأحوال؟

وربما كان هذا هو السبب فى استقبال الشارع المصرى جريمة قتل البلطجى صبرى الجن بيد ضحيته، بالترحاب، وتصفيقه لها، وشعوره بأن القاتل قد ثأر له من كل البلطجية على اختلاف أنواعهم وأشكالهم فى مختلف الميادين والمجالات التى يعملون فيها!

ولكن من هنا أيضا ضرورة مواجهة هذه الظاهرة بالحلول الفعالة، حتى لا يفقد جمهورنا ثقته بالقانون وبالنظام وبكل شىء.

ففى أثناء كتابتى هذا المقال كان الأستاذ أحمد رجب يثير هذه القضية أيضا فى جريدة «أخبار اليوم»! ففى عموده المعروف كتب يقول: «إنك لاتستطيع أن تستخلص حقك الذى قضت به المحكمة إلا بعد عذاب رهيب! لأن إعلان المحكوم عليه بالحكم - وهو إجراء أساسى لتنفيذ الحكم - سوف

يدخلك فى دوامة رهيبة من التلاعب والحيل لأمد طويل، وهى لعبة تستنزف الكثير من المال، ويتقنها زبانية كواليس المحاكم من فاسدى الذمم، هذا بالإضافة إلى ضعف فعالية وتراخى وحدات تنفيذ الأحكام التابعة للشرطة. إن فى مصر قضاء عظيما، غير أن الإجراءات الإدارية لتنفيذ عدالة القضاء فى حاجة إلى إعادة نظر، وتعديل لمواد فى قانون المرافعات لسد الثغرات التى تفتح للزبانية باب الرشوة والفساد، كما ينبغى النص على عقوبة لجريمة تعطيل تنفيذ العدالة.

على أن القضية لها جوانب أخرى جديرة بالتنويه والإثارة، فلقد آن الأوان للاهتمام بقضاة مصر الذين يقاسون مالا يقاسيه قضاة فى العالم بسبب هذا الجو الموبوء بالبلطجية والزبانية والفساد، ويتعرضون هم أنفسهم للظلم والإجحاف!

فمن يجلسون على منصة القضاء منهم يكاد يتساوى عددهم مع من يجلسون فى المكاتب المكيفة للأعمال الإدارية! ومن يحترقون فى نار القضايا والنزاعات مع المتخاصمين وحيل المحامين، يتساوون مع من ينعمون فى جنات الانتداب هنا وهناك!

وإذا لم يتحقق العدل للقضاة أنفسهم، فكيف يحققون العدل للغير؟ والأمر يحتاج إلى نظرة جادة وشاملة لهذه القضية الخطيرة - قضية تحقيق العدل، الذى هو أساس الملك!

حول الظاهرة الإجرامية!

عالم الإجرام في مصر له خصوصيته التي ينفرد بها دون البلاد الأخرى والذي يتفق مع التطور الاقتصادي للمجتمع المصري! ففي النصف الأول من القرن العشرين كان النشاط الإجرامي يكاد ينحصر في سرقة الفراخ وسرقة الحلل وسرقة الغسيل، وهي كل ما تملكه الطبقات الشعبية مما خف حمله، ومن ثم كان المصريون أمام ثلاثة أنواع من الحرامية: حرامي الفراخ وحرامي الحلة وحرامي الغسيل! ومع تطور النشاط الاقتصادي، وهجرة المصريين إلى الخارج وخصوصا إلى دول الخليج، امتلأت بيوت المصريين بأنواع أخرى غير الفراخ والحلل.. امتلأت بالأجهزة الكهربائية الغالية الثمن، والمجوهرات وغيرها!

الأهرام وأكتوبر في ١٤، ١٥ نوفمبر ١٩٩٩

وفى الوقت نفسه مس التطور الاقتصادي اللصوص، فلم نعد نرى الحرامى الجاهل الغلبان الذى يقف طموحه المهنى عند حد سرقة فرخة أو حلة، وإنما أصبحنا نرى الحرامى الجامعي - خصوصا مع تزايد البطالة بين الجامعيين! - الذى يشاهد الأفلام البوليسية ويقتبس منها الوسائل الإجرامية الناجحة، ويطبقها على المساكن الجديدة التى امتلأت بما غلا ثمنه وخف حمله، ويتمكن من تضليل رجال الشرطة، خصوصا وقد كان رجال الشرطة إلى عهد قريب مايزالون على مستوى ضبط حرامى الفراخ وحرامى الحلة وحرامى الغسيل، ولم يمسهم التطور الذى مس الطبقات الشعبية وطبقة الحرامية، وظلوا كذلك حتى فاجأنا الإرهاب بأساليبه المتقدمة فى زرع المتفجرات وتفجيرها بالريموت كونترول، وقتل لواءات الشرطة وعمدائها وعقدائها، فكان من الضرورى مواجهة ذلك بتطوير جهاز الشرطة وتزويده بإمكانات تضعه على مضاف أجهزة الشرطة فى العالم المتقدم.

وهكذا أصبحنا أمام قصص يصلح كل منها لأن يكون فيلما بوليسيا ناجحا بدلا من الأفلام البوليسية الساذجة التى تقدمها السينما المصرية - قصص تطور فيها أسلوب اللصوص من أسلوب القفز على عشة الفراخ إلى أسلوب عصابات شيكاغو فى الإغارة على المارة بالسيارات، وتهديدهم بالسلاح النارى، وخطف ما خف حمله وغلا ثمنه من صدور السيدات المارات فى الطريق العام، ثم الانطلاق بالسيارات وسط الزحام فى عز النهار دون أن يجرؤ أحد على التصدى لهم!

وقد وجدت نفسى طرفا فى إحدى هذه القصص التى أصبحت تشكل ظاهرة من ظواهر مصر المعاصرة، عندما أبلغتنى ابنتى بأنها عند عودتها

إلى بيتها بعد توصيل أولادها إلى المدرسة، إذا بسيارة ملاكى يركبها ثلاثة رجال، ينزل منها واحد منهم ليختطف من صدرها عقدها الذهبى ويمزق بلوزتها، وعندما صرخت وتأهب المارة للتدخل، أخرج أحدهم مسدسا صوبه إلى المارة، فتراجعوا خوفا على حياتهم، وتحركت السيارة لا لتهرب من المكان، وإنما لتستوقف سيدة أخرى قادمة فى الطريق، فترتكب معها نفس الجريمة، خطف ما فى عنقها من عقد وسلاسل ذهبية، وتهديد المارة بالمسدس، ثم الانطلاق بالسيارة تصيدا لضحية أخرى!

وقع الحادث فى المنيل فى الطريق العام، وفى الصباح الباكر، وجرى تحرير المحضر فى قسم مصر القديمة، وقد هالنى الجرأة والتخطيط، كما هالنى التجديد والتطوير! فهاهم أولاد حرامية الفراخ والحلل فى أوائل هذا القرن قد طوروا أنفسهم هذا التطور المذهل، وسبقوا الجهاز الإدارى فى الدولة فى الدخول إلى القرن الواحد والعشرين!

ولم أملك إلا أن أكتب فى جريدة الوفد فى ذلك الحين أبشر الشعب المصرى الكريم بأن القاهرة فى طريقها لتلحق بشيكاغو! وأن حرامية مصر قد أصبحوا على مستوى حرامية شيكاغو فى الأخذ بأسباب التقدم التكنولوجى، وصاروا يستخدمون السيارات والأسلحة النارية فى الهجوم على الأمهات والزوجات والشقيقات! وبعد أن كانوا يقفزون فى الظلام أصبحوا يهاجمون بجسارة فى ضوء النهار وفى شوارع القاهرة وفى وسط الزحام!

وقد لقى المقال الصدى المطلوب فى إدارة الإعلام والعلاقات العامة بمديرية أمن القاهرة، إذ اتصل بى أحد الضباط ليتعرف على التفاصيل، ولم أبخل عليه بالبيانات اللازمة، وتوقعت أن تنقلب الداخلية لمواجهة هذه

الظاهرة الخطيرة، ولكن فيما يبدو أن إدارة الإعلام والعلاقات العامة إياها لا تفترق مهمتها عن مهمة إدارات العلاقات العامة فى أجهزة الدولة الأخرى! لأنها ـ كما يقول المثل المصرى العريق ـ «كفت على الخبر ماجور»! ودخلت الحادثة فى دهاليز تاريخ الإجرام فى مصر!

فى ذلك الوقت حدث أن قابلت السيد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية فى افتتاح ندوة حرب أكتوبر، ولم يكد يعرف بالحادث حتى أبدى انزعاجه واهتمامه، وطمأننى إلى أن جهاز الأمن لن يهدأ له بال حتى يقبض على الجناة ويعيد المسروقات إلى أصحابها.

وقد اطمأننت بالفعل إلى أن جهاز الأمن المصرى سوف يقبض على الجناة ـ إن آجلا أو عاجلا ـ ولكنى لم أطمئن إلى عودة المسروقات، ذلك أن تجربتى مع البوليس الإنجليزى فى لندن عندما سرقت شقتى، أثبتت لى أن القبض على الجناة أمر ممكن، أما عودة المسروقات كاملة فهو أمر مشكوك فيه ! إذ لم أر وجه النقود التى سرقت! كما أننى لم أر وجه أغلى ريكوردر سرق منى! فالجناة لديهم وسائلهم لتصريف المسروقات، والبوليس يعيد المسروقات التى ضبطت.

على أنى فوجئت بعد إبلاغى اللواء حبيب العادلى بالحادث، بالعقيد أسامة الصغير يتصل بى ليبلغنى بأنه بناء على تعليمات السيد وزير الداخلية تم تكوين فريق عمل برئاسة اللواء محمود وجدى، مدير الإدارة العامة لمباحث أمن القاهرة، اتخذ مقرا له قسم مصر القديمة، وأنه يجتمع بالفعل لوضع خطة عمل لضبط الجناة. ومع تقديرى للاهتمام إلا أن فكرة القبض على الجناة فى وسط ملايين سكان القاهرة والجيزة بدت لى أمرا يحتاج إلى شهور!

على أني فوجئت بعد عشرة أيام فقط، باللواء إسماعيل الشاعر يتصل بي ليبلغني بأنه تم القبض على الجناة، وضبط المسروقات، وأن على ابنتي التوجه إلى قسم البساتين للتعرف على مسروقاتها واستلامها! وبالفعل في نفس الليلة كانت ابنتي قد تعرفت على ما سرق منها واستلمته!

ولم تكن ابنتي وحدها، وإنما وجدت عددا هائلا من السيدات قد سبقنها يتعرفن على مسروقاتهن، ويستلمنها وسط زغاريد بنات البلد التقليدية!

وعرفت من اللواء محمود وجدي، مدير الإدارة العامة لمباحث أمن القاهرة أن الحوادث التي ارتكبها الجناة كانت محل اهتمام إدارة الأمن منذ وقوعها، نظرا لما اتسمت به من سمات خاصة، إذ يستقل الجناة سيارة ملاكي تتغير أرقامها في كل مرة، ويركبها ثلاثة أشخاص يحملون مسدسا لإرهاب المواطنين، ويرتكبون جرائمهم في الصباح الباكر، ويجيد سائق السيارة القيادة والمراوغة وسط الزحام. وقد تبين من شهادات الضحايا من السيدات أن الجناة كانوا يرتكبون حوادثهم بواسطة سيارتين إحداهما بيجو ٤٠٥ حمراء والأخرى هيونداي نبيلي، ويغيرون اللوحة عن طريق شريط لاصق أبيض أو أسود، وعقب انتهاء الجريمة يتخلصون من اللوحات المسروقة. ومن هنا استطاعوا تضليل رجال الأمن.

ومن هنا وضع رجال الأمن الأكمنة في عدد كبير من الأماكن التي تردد عليها الجناة، في الزيتون والبساتين ومدينة السلام والجيزة وغيرها. ولم تلبث أن سقطت في أيديهم الثمرة عندما ارتكب الجناة إحدى جرائمهم في منطقة الخليفة الشعبية، ولم يقبل أهالي الحي الشعبي هذا الاعتداء على إحدى نسائهم، ولم يرهبهم المسدس الذي يحمله الجناة (والذي تبين أنه مسدس صوت!) فأمطروا السيارة بالحجارة والكراسي والزجاجات، وألحقوا

بها الخسائر. ومع أن السيارة استطاعت الإفلات بالجناة إلا أن الإصابات التى وقعت فيها كانت هى الدليل الذى قاد فريق العمل إلى ضبط الجناة.

فقد انتشر ضباط الأمن على جميع محلات تغيير زجاج السيارات فى القاهرة والجيزة بعد حصرها، كما قاموا بحصر جميع محلات سمكرة السيارات، وقاموا بزيارتها جميعا. وبواسطة ما لدى الضباط من أوصاف سيارات الجناة، أمكن التعرف عليهم وعلى محال إقامتهم والقبض عليهم!

وسرعان ما تكشفت حقائق غريبة لا يصدقها عقل أى مواطن عادى من سكان القاهرة! لقد تبين أن الجناة ينتمون إلى عائلة من الغجر يمتهنون النشل والسرقة، وأن لهم تقاليدهم التى تجعل الخروج للنشل والسرقة من نصيب النساء، ويبقى الرجال فى البيوت فى انتظار تلقى العائد من السرقات! وأن نشاط نساء هذه القبيلة لا يقتصر على مصر، فهن يخرجن إلى المملكة العربية السعودية كل موسم حج ليرتكبن جرائمهن وسط الزحام الكثيف، وينشلن ما لدى الحاجات من نقود أدخرنها لهذا الهدف السامى النبيل، ويعدن إلى مصر محملات بالغنائم.. كما أنهن يرتدين من الملابس الثمينة ما يبعد الشبهات عنهن!

ويبدو أن محاصرة رجال الأمن، وانتباه المواطنين والمواطنات لما يحملن من مقتنيات ثمينة، دعا رجال هذه القبيلة من الغجر إلى الخروج على عاداتهم من انتظار نسائهم فى البيت، والسعى بأنفسهم فى سبيل الرزق الحرام! فكان من هنا تكوين تلك العصابة الخطيرة التى سلف الحديث عنها.

كانت الخطة بسيطة، وهى تأجير سيارة فى كل يوم يعتزمون فيه ارتكاب جريمة من جرائمهم، بحجة أن لديهم أشغالا يقومون بإنجازها،

وتغيير لوحات السيارة عند ارتكاب الجريمة، والاستعانة بمسدس صوت لإرهاب المواطنين والضحايا من السيدات.

وبهذه الطريقة استطاع المجرمون ارتكاب خمسين جريمة بالقاهرة، وخمس عشرة حادثة بالجيزة، وكانوا يستعينون بنسائهم فى بيع المشغولات الذهبية لدى محلات الصاغة التى لا تأبه كثيرا بالتحقق من مصدر البضاعة المعروضة للبيع. وقد تمكن البوليس بالفعل من ضبط أربع محلات من هذا النوع، وألقى القبض على أصحابها.

وقد تبين أن المجرمين الثلاثة تساعدهم رابعة وشهرتها الحاجة! ربما لتخصصها فى نشل الحجاج فى موسم الحج! وقدم الجناة إلى النيابة فى عدد ١٣ قضية.

وبذلك انتهت تلك العاصفة من الجرائم التى هددت بتحويل القاهرة إلى شيكاغو أخرى، وأثبت جهاز الأمن فى مصر أنه إذا تحرك فإنه لا يقل كفاءة عن أى جهاز أمن فى الدول المتقدمة! فقد فهمت من اللواء محمود وجدى أنه تم إدخال الكومبيوتر فى ٣٣ قسما من أقسام القاهرة، لتحليل المعلومات وأنواعها، لمساعدة أجهزة البحث الجنائى على مكافحة الجريمة.

ومن هنا رأيت أن أسجل هذا الإنجاز لوزير الداخلية اللواء حبيب العادلى ومعاونيه وعلى رأسهم اللواء محمود وجدى، لكى يشعر المواطنون فى مصر أن جهاز الأمن على درجة الكفاءة اللازمة لحمايتهم من المجرمين والخارجين على القانون.

على كل حال فقد كانت تلك هى القصة الأولى التى تعطى شعبنا الأمل فى مستقبل أفضل وهى الخاصة بالأمن. أما القصة الثانية فتعطى شعبنا أيضا الأمل فى المستقبل، وهى خاصة بتحقيق العدل.

فيذكر القراء الذين يشرفوننى بمتابعة مقالاتى على هذه الصفحات، أننى نشرت قصة المهندس سمير الذى يقطن بالزمالك، والذى استطاع صاحب العمارة استصدار حكم من محكمة الاستئناف بطرده من شقته، بحجة أنه رفض دفع أجرة حارس العمارة! على الرغم من أنه يدفع إيجار شقته بانتظام! وقد نبهت فى ذلك الحين إلى خطورة هذا الحكم، الذى يعطى ملاك العمارات الفرصة لطرد جميع المستأجرين عن طريق فرض أموال عليهم لم ينص عليها قانون الإيجارات، فإذا رفضوا دفعها، رفعوا عليهم قضايا طرد وإخلاء، فيحكم القضاء لصالحهم استنادا إلى سابقة هذا الحكم، وتكون النتيجة كارثة على المستأجرين لن يقتصر تأثيرها عليهم وإنما سيصل إلى النظام السياسى نفسه!

فى ذلك الحين حدث ذعر بين المواطنين فى مصر عندما علموا أن صاحب المبنى استحضر قوات لتنفيذ الحكم بالقوة الجبرية، وتمت بالفعل عملية الإخلاء بوحشية ورغبة فى الانتقام، وقذف بعفش المهندس فى الشارع أمام السفارة الجزائرية، بعد أن تمزق منه ما مزقه الهمج المأجورن، وتحطم ما تحطم على أيديهم بل ضربت الشقة كما لو كانت قد تعرضت لغزوة إسرائيلية أو تعرضت لاجتياح عراقى كما تعرضت الكويت!

وبطبيعة الحال فإن المهندس رفع الأمر إلى محكمة النقض، وتحركت وزارة العدل انطلاقا من خطورة ما حدث، وظل عفش المهندس على الرصيف تحت أشعة الشمس والمطر إلى أن صدر حكم محكمة النقض أخيرا بإبطال الحكم الجائر، وعودة المهندس إلى شقته التى طرد منها بالقوة.

وفى الأسبوع الماضى فوجئت باتصال من الصديق الدكتور أسامة الغزالى حرب، الذى يمت بصلة قرابة وثيقة بالمهندس المذكور، يبشرنى

فيه بهذا الحكم من محكمة النقض، ويقول: إن المهندس قد عاد إلى شقته، وأجرى بها الإصلاحات اللازمة التى كلفته مبالغ باهظة، كما قام بإصلاح مادمرته قبائل الهون والوندال من الأثاث، وأنه يريد أن يعزم من وقفوا إلى جانبه فى محنته وساندوا قضيته العادلة، إلى عشاء فى نفس الشقة التى شهدت الأحداث الدرامية الخطيرة.

وقد قبلت الدعوة لمشاهدة الشقة التى لم أشاهدها من قبل فى حياتى، ووجدت هناك الصديقين الأستاذ صلاح منتصر، والإذاعية السيدة آمال فهمى، وقد ساند الأول القضية بقلمه، وساندت الثانية القضية بصوتها فى الإذاعة المصرية، وكان معنا الدكتور أسامة الغزالى حرب وشقيقه الدكتور صلاح الغزالى حرب أستاذ الأمراض الباطنية والقلب بكلية طب القاهرة.

ويهمنى أن أصف روح التفاؤل التى سادت هذا اللقاء، فقد كان شعور الجميع أن ساعة الظلم ساعة، وساعة العدل إلى قيام الساعة، وأنه يجب على كل امرئ فى مصر ألا يتملكه اليأس من تحقيق العدل، فالقضاء فى مصر له تاريخ ناصع فى إحقاق الحق والوقوف إلى جانب المظلومين، وهو سيف العدل البتار، قاض على أحلام الظلمة والفاسدين الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم، وأعمتهم زخارف الدنيا الفانية عن رؤية عدل الله المحقق، الذى وإن تأخر تحت ضغط القضايا المتراكمة، فإنه واصل لا محالة! فالله تعالى قد يمهل، ولكنه على وجه التحقيق لا يهمل!

تزوير واقعة قتل !

الأهرام وأكتوبر فى ٢١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩

فى مقالى السابق كنت قد تحدثت عن الظاهرة الإجرامية، وكيف تطورت فى مصر فى القرن العشرين، فبعد أن كانت تنحصر فى أوائل هذا القرن فى حرامى الفراخ وحرامى الغسيل وحرامى الحلة، انتقلت اليوم إلى عصابات تقلد عصابات شيكاغو فتهاجم السيدات فى الطريق العام بالسيارات والأسلحة النارية، وتختطف منهن مايتحلين به من مشغولات ذهبية! بل كيف مدت هذه العصابات نشاطها إلى موسم الحج، فتجعله موسما للسرقة ونهب الحجاج والحاجات!

ولم يكن ما أوردته فى هذا الصدد إلا جانبا فقط من جوانب الظاهرة

الإجرامية المتطورة والنامية فى بلدنا، وكنت أعلم أنه إلى جانب ذلك هناك جوانب أخرى من الظاهرة الإجرامية المتطورة والنامية فى بلدنا، وكنت أعلم أنه إلى جانب ذلك هناك جوانب أخرى من الظاهرة الإجرامية قد تفوقها جرأة وبشاعة وإجراما، وبعضها قد يفوق مايحدث فى المسلسلات الأجنبية البوليسية، التى أعتقد أنها أسهمت إسهاما كبيرا فى نمو الظاهرة الإجرامية، وتطور العمليلت الإجرامية، والارتقاء بوسائلها. والدليل على ذلك اعتراف الكثيرين من المجرمين بأنهم استرشدوا فى عملياتهم الإجرامية بما شاهدوه فى فيلم بوليسى من الأفلام البوليسية!

وقد كان فى أعقاب نشر هذا المقال أن وصلتنى الرسالة الباكية الآتية التى تروى قصة حادثة قتل من تلك القصص التى عالجتها السينما الأمريكية مرارا من قبل، والتى يرتكبها الجناة فى صورة تظهرها فى شكل انتحار! وقد استفاد منها من قبل قتلة المشير عبد الحكيم عامر عندما صوروا اغتياله فى صورة انتحار!

وتمضى الرسالة التى وصلتنى على النحو الآتى:

«أكتب إليك بخصوص مقتل ابنى هشام المرسى جبر، الطالب بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، والذى وجد مشنوقا فى سريره بالأكاديمية صباح الثلاثاء ١٣/٥/١٩٩٧.

«فى مساء الاثنين ١٢/٥/١٩٩٧ اتصلت الأم بهشام للاطمئنان عليه، وفى أثناء المكالمة طلب منها ضرورة الحضور (أنت وبابا يوم الجمعة ١٦/٥/١٩٩٧لمشاهدة العرض الذى سوف اشترك فيه). وطلب منها موتوسيكل من أجل «السمركورس»، لأن مافيش إقامة فى الأكاديمية فى الصيف. فوعدته بذلك.

«كان هشام أثناء المكالمة فى أحسن حال، وبعد المكالمة اتصل بأصدقائه - كما عرف فيما بعد - وأخبرهم بأن «بابا وماما حيحضروا العرض اللى حشارك فيه يوم الجمعة، وحاجى معاهم بعد الحفلة، لأن عندى السبت إجازة»!

«على أنه فى صباح اليوم التالى (١٩٩٧/٥/١٣) وفى الساعة ٩,٤٥، فوجئت بترنك من الأكاديمية يطلب ضرورة حضورى فوراً لأن هشام مصاب وفى المستشفى! فسارعتُ بأخذ الأم وذهبنا إلى أبى قير، حيث أخذنا نجرى اتصالات على مدى أربع ساعات تقريبا بتليفون محمول نحاول الاتصال بأى من المسئولين، ولكن دون جدوى!

«وفى الأكاديمية كانت الصاعقة! «البقية فى حياتكم، الولد كان مكتئبا وانتحر!» قالها موظفون صغار، أما المسئولون الكبار فلا وجود لهم!

«وتقابلنا مع السيد وكيل النيابة، وأبديت أنا ووالدته له شكنا فى قصة الانتحار! وأبلغناه بأن ابننا سبق له أن طلب من المشرفين فى الأكاديمية نقله من الحجرة التى يقيم فيها، لأن زملاءه يدخنون البانجو، وتم نقله بالفعل، ولكنه تلقى تهديدا بالقتل قبل الحادث بحوالى شهر ونصف.

«على أنه الرغم مما أدلينا به للسيد وكيل النيابة من أقوال وشكوك ووقائع، فقد فوجئنا بحفظ الموضوع، وقيد الواقعة «انتحار»!

«ولما كنا موقنين بأن ابننا لايمكن أن ينتحر، وليس هو بالشخص الذى ينتحر، ولم يكن لديه اكتئاب يدعوه إلى الانتحار، وكان حديثه معنا فى الليلة السابقة حديثا متفائلا ينصب على المستقبل وعن العرض الذى سوف يشارك فيه - فلم نقبل بالطبع قرار قيد الواقعة انتحار، وأخذنا فى البحث اعتمادا على أنفسنا».

«وقد تبين لنا من الأوراق أن ابننا كان سهرانا مع زملائه فى نفس الليلة يتفرج على فيلم فيديو حتى الساعة ١,٤٥ صباحا، ثم طلع إلى حجرته وزميله شادى، وطلب من زميله أن يذاكرا معا مادة الملاحة، فاعتذر شادى لأنه كان متعبا، فقال له هشام: إذن نخليها بكرة! وقام هشام وأطفأ النور لينام هو وشادى، وكانت حالته طبيعية وكويسة جدا.

«وعلى ذلك تقدمنا للسيد النائب العام بوقائع جديدة مطالبين بإعادة التحقيق، حيث علمنا أن أحد الزملاء قام باستدراجه بعد أن أطفأ النور بحجة مشاهدة فيلم آخر. وتفضل النائب العام مشكورا بالأمر باستخراج الأوراق من الحفظ بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٦.

«على أننا فوجئنا بحفظ التحقيق مرة أخرى بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٨! ونظرا لإيماننا التام بأن ابننا لايمكن أن ينتحر وليست لديه دوافع للانتحار، فقد دفعنا ذلك إلى أساتذة الطب الشرعى وأساتذة الطب النفسى وأساتذة الصحة النفسية، نطلب منهم آراءهم فى قصة الانتحار المفبركة، خصوصا أن الطبيب الشرعى لم يستطع الجزم بما إذا كانت الوفاة انتحارا أو أن هناك شبهة جنائية.

«وقد جاء الرد من أكثر من خمسة عشر أستاذا باستبعاد عملية الانتحار تماما.

«فقد علق أساتذة الطب على تقرير الطبيب الشرعى بقولهم:

« - إن عدم أخذ عينات للتحاليل النسجية والكيميائية يعد إهمالا وتقصيرا خطيرا فى إجراءات الفحص والتحليل والبحث.

« - إنه يوجد بالتقرير مغالطات وحقائق متضاربة.

«- إن الطبيب الشرعى فى أقواله أمام النيابة أعطى تصورات غير منطقية لكيفية حدوث الوفاة، دون أن يكون لديه أية فكرة عن موقع الحادث، الأمر الذى أفرغ التقرير الطبى الشرعى من مضمونه، وحاد به عن الحقيقة.

«المآخذ هنا كثيرة، ولكن نتوقف عند الآتى:

١ - «أثبت الطبيب الشرعى وجود خلع بالقرن الأيمن للعظم اللامى (للرقبة).

ولم يسأل نفسه: كيف يتم الخلع مع التعليق الجزئى للجسم؟ إن خلع القرن اللامى للرقبة مع التعليق الجزئى للجسم يكاد يكون مستحيل الحدوث، لأن المجنى عليه وجد مرتكزا على ركبتيه ويتكئ بساعده الأيمن على السرير وليس معلقا - إنما يتم خلعه أوكسره إما بالضغط الموضعى الشديد، وإما بالجذب الشديد على الرقبة بالتعليق الكامل أثناء الشنق، ولذا يصعب تفسير هذا الخلع فى الحالة التى وجدت عليها الجثة»!

٢- لماذا تغافل الطبيب الشرعى عن تحليل المادة الصمغية التى وجدت على صدر المجنى عليه، والتى قرر الخبراء بشأنها أنها إما أن تكون مادة مخدرة من التى تلصق على الجسم، وإما أن تكون لعابا قد جف!

وفى حالة كونها لعابا، فهى دليل على تغيير وضع الجثة بعد الوفاة، لكون الجثة كانت بميل على السرير، وليست فى وضع عمودى، مما كان يستوجب سقوط اللعاب على فرش السرير.

«ويلاحظ أن وصف الحز الناتج عن الشنق يفيد أن الحبل كان على هيئة عقدة، فى حين أن صور الأدلة الجنائية توضح أن ربط الحبل كان على شكل «خية»!

،وهو ما أوضحه الخبراء للسيد رئيس النيابة.

، ويلاحظ أيضا أن إجابات الطبيب الشرعى فى التحقيقات الجارية اتسمت بالمراوغة، فلم تخرج إجاباته عن: ،لاأستطيع الجزم، ! ،معرفش، النيابة لم تطلب ذلك، ! ،دى حاجة مردها التحقيقات، !

،أما الشهود، فهم من عينة ،شاهد ماشافش حاجة، ! وشاهد مايعرفش حاجة، ! فقد قالوا عليه إنه ،منطوى، ! وقد فندنا هذه الفرية من واقع الأوراق، فعادوا يستبعدون قتله بحجة أنه رياضى وجسمه كبير وصعب حد يقتله! وقد لاحظ الخبراء أن الكيفية التى كان يجيب بها الشهود من طلبة الأكاديمية والمشرفين تكاد تكون متطابقة لحد كبير، حتى فى الألفاظ! كأنما لقنوا هذه الإجابات!

،كما أن إجماع زملاء المتوفى الذين يقيمون معه فى نفس الغرفة على أنهم لم يشعروا بشىء غير عادى، وأنهم اكتشفوا ماحدث بعد إيقاظهم بمعرفة المشرف، أمر يثير علامات الاستفهام! ذلك أن إصابة المتوفى بحالة تشنجات - كطور من أطوار الاسفكسيا - كانت كفلية بإيقاظ زملائه فى الغرفة، وخصوصا زميله الذى يعلوه والمربوط بالحبل بعارضة سريره!

، ونلاحظ أنه رغم الاتفاق فى الأقوال بين زملاء المجنى عليه، فإن شهاداتهم كانت تأتى أحيانا متناقضة تناقضا فجا، كأن يقول أحدهم عن المجنى عليه: إنه ،مكانش بينزل إجازات، وكان بيقول إن عنده مشاكل فى البيت (ص٥) ويقرر آخر، وهو رئيس وحدة الإسكان، (ص٣٣) إنه ،اختلف مع والدته، لأنها كانت عايزاه يقعد فى الأكاديمية علشان كان بيضيع وقته فى القاهرة، !

«و الغريب أن إجابات الشهود ومنهم زملاء المجنى عليه فى الغرفة، اتفقت على أن الوفاة كانت انتحارا؟

«كيف يجزم شبان فى سن ١٨ و١٩ سنة بأن الوفاة كانت انتحارا، فى حين لم يستطع الطبيب الشرعى أن يجزم بذلك؟ وكيف يؤخذ بشهادة ظنية؟ فشهادتهم لم تنصب على ما رأوه أو سمعوه أو أدركوه بحواسهم الأخرى، وإنما جاءت تعبيرا عن آرائهم ومعتقداتهم الشخصية مما يخرجها عن دائرة الشهادة!

«ونحن نتساءل: أين الذين سهروا مع هشام فى صالة الفيديو حتى الساعة ١,٤٥ صباحا؟

«وأين الذين أكمل معهم هشام السهر من ٢ -٣ صباحا (وقد ذكرنا أسماءهم فى مذكرتنا بتاريخ ١٩٩٨/١/٨) ومنهم من استدرجه للنزول؟

«إن التحريات التى جرت يعتورها التناقض وعدم الجدية والتعارض مع الحقائق العلمية. فلم تقدم دليلا واحدا على الانتحار، ولم تتوصل إلى أسبابه، وتمت بصفة فردية!

«ونحن نتساءل: أين الفريق البحثى الذى تكون بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٣ بناء على طلبى؟ لقد توسمت فيهم خيرا، بعد أن لمست فيهم عدم اقتناعهم بعملية الانتحار (عقيد، ومقدم، ونقيب) وكيف لم تتوصل التحريات إلى وجود شبهة جنائية على الرغم من الأدلة الدامغة الآتية:

١ - عدم وجود أسباب للانتحار!

٢ - تغيير الحبل الذى عاينته النيابة بآخر فحصه الطبيب الشرعى، يختلف عنه فى خامة الصنع، واللون، والطول، والعلامات المميزة!

٣ ـ خلع القرن الأيمن للعظم اللامى للرقبة، وهو الأمر المستحيل مع التعليق الجزئى!

٤ ـ تغيير وضع الجثة بعد الوفاة!

٥ ـ تعرض المجنى عليه للعنف، كما تؤيد ذلك السحجات المشبهة وانتزاع واختفاء جاكيت الترينج الخاص به.

٦ ـ كيف يتم الانتحار المزعوم فى حجرة بابها مفتوح وبها ثلاثة غير المجنى عليه؟ إن الشخص حين يقرر الانتحار يختار مكاناً منعزلاً يطمئن فيه إلى أن أحداً لن يكشف قيامه بالانتحار، ولن يتدخل لينقذه.

٧ ـ هل حاولت التحريات أن تجرى تجربة الانتحار عمليا وفق تصور الطبيب الشرعى ووفق مقاس الحبل؟!

«إن التحريات لو فعلت ذلك لتبين لها استحالة عملية أن يشنق المجنى عليه نفسه بهذه الطريقة ومن هذا الارتفاع. فارتفاع السرير ١٦٠ سم وطول المجنى عليه ١٨٠سم!

«كيف لم تلتفت النيابة إلى عدم منطقية وضع الجثة و تناسقها بما لايتفق مع تشنجات وتقلصات الاسفكسيا؟ ولماذا لم تلتفت جهة التحقيق إلى اختفاء جاكيت الترينج؟ وإذا كان الطبيب الشرعى مقصرا فلماذا لم تصر جهة التحقيق على طلب نتيجة التحاليل الكيمائية والنسجية؟ لماذا الإصرار على انتزاع كلمة «انتحار» من الشهود؟

لماذا تصر النيابة على انتحار المجنى عليه؟

أين أحداث مابعد الثانية صباحا؟ لقد ذكرنا لوكيل النيابة اسم من استدرج هشام بعد أن أطفأ النور لينام هو وشادى، كما ذكرنا من كانوا مع

هشام بعد الثانية صباحا، فلماذا لم يسأل أى واحد منهم رغم إصرارنا على ذلك؟

«لماذا لم يلتفت أحد إلى طلبنا بتكوين لجنة ثلاثية محايدة من كبار أساتذة الطب الشرعى، لتدلى برأيها الفنى فى الحادثة.

«إنه لمن الثابت من الأوراق أن المجنى عليه لم يكن يتعاطى أى أدوية نفسية أو مواد مخدرة، ولم يدخل مصحات، ولم يسبق له محاولة الانتحار، وكانت حالته ليلة الحادث طبيعية وكويسة جدا.

«كما ثبت من الأوراق مايدل على اهتمام المجنى عليه بمظهره، وهو مايخالف مقدمات الانتحار، فقد جاء بمحضر مناظرة النيابة لجثة المجنى عليه أنه «حليق اللحية والشارب»! وجاء بأقوال زميل له: «المعروف أن هشام بيهتم بصحته قوى»! وذكر رئيس وحدة الإسكان: «معلوماتى أنه طالب عادى وطبيعى ويمارس نشاطه عادى وراجل رياضى»، وهو باعتباره راجل رياضى كان يعتز بجسمه وبشكله

«ولقد كتب أحد أساتذة الطب النفسى وهو الدكتور عادل صادق فى تقرير له: من خلال الوقائع التى سردها لى والد الفقيد عن ظروف وفاة نجله هشام، ومن واقع الأوراق، لا أرى أنه أقدم على الانتحار، وخاصة أنه لم يكن يعانى من أى مرض نفسى أو عقلى ولايوجد تاريخ عائلة مرضى.

«ويعلق أحد أساتذة الصحة النفسية قائلا: إن مثل هذا الشخص الرياضى المهتم بنفسه وبجسمه، لاتراوده فكرة الانتحار مجرد المراودة!

«لكل هذه الأسباب فقد تقدمنا إلى السيد النائب العام بأكثر من تقرير طبى استشارى من أكثر من أستاذ ورئيس قسم من أكثر من جامعة

مصرية، تستبعد الانتحار وتؤكد الشبهة الجنائية، وبناء عليه قبل سيادته فتح التحقيقات بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٨.

ونحن نطالب بإلحاح ونصر على ضرورة تمثيل الواقعة حسب تصور الطبيب الشرعى، كما أنه نظرا لإصرار الطبيب الشرعى على مراوغته، فإننا نصر على ضرورة عقد جلسة مواجهة بين الطبيب الشرعى وأساتذة الطب الشرعى أصحاب التقارير الموجودة بملف القضية، وهم الدكتورة نادية قطب رئيس قسم الطب الشرعى والسموم بطب القاهرة، والدكتور صلاح هاشم أستاذ ورئيس قسم الطب الشرعى بطب الأزهر، والدكتور عبدالوهاب داود أستاذ الطب الشرعى بجامعة أسيوط.

«نعم لقد مات ابنى ولن يعود إلى الحياة مرة أخرى، ولكن أن يقتل ويدعون انتحاره، فهذا ما لن نسلم به أبدا!».

«والد المجنى عليه: المرسى جبر»

انتهى خطاب والد هشام المرسى جبر، وقد رأيت نشره كاملا، لأنه خطاب خطير حقا ومخيف، لسببين: السبب الأول أن وسيلة التحقق السليم مما إذا كانت الوفاة انتحارا أو اغتيالا وسيلة متاحة وليست مستحيلة، ومع ذلك يتم تجاهلها لأسباب خفية! السبب الثانى، أنه إذا أمكن للقتلة أن يفلتوا من العقاب تحت ضغوط خفية، فإنها ستكون سابقة خطيرة يتحمل وزرها المجتمع المصرى كله، ويدفع ثمنها الأمن المصرى!.

ذلك أنه من قتل نفسا بغير نفس، أو فساد فى الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا! ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا! ومن هنا قول الله تعالى ﴿ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون﴾ صدق الله العظيم.

ومن هنا فنحن نتوقع تحقيقا نزيها يظهر الحقيقة، ونساند مطالبة والد المجنى عليه بضرورة إجراء مواجهة بين الطبيب الشرعى الذى حقق الواقعة، وأساتذة الطب الشرعى أصحاب التقارير التى قدمها والد القتيل، ونحن فى الانتظار!

تأملات فى ظاهرة عايدة

الأهرام وأكتوبر فى ١٨ ، ١٩ يوليه ١٩٩٩

لوكنت من أصحاب الشأن فى هذا البلد، لوقفت طويلا أمام مايمكن أن نسميه «ظاهرة عايدة»، وأقصد بها تلك الممرضة الصغيرة التى قضت محكمة النقض مؤخرا بإعادة محاكمتها ونقض الحكم بإعدامها.

لم تكن عايدة زعيمة سياسية تحرك الجماهير المصرية، بخطبها الملتهبة وحماستها الزائدة، ولم تكن على صلة ببعض الحكام العرب الذين يمولون المظاهرات الصاخبة تأييدا أو احتجاجا، ولم تكن حتى معروفة فى الوسط السياسى على أى مستوى. بل إنها لم تنتم لأى حزب من الأحزاب السياسية الحقيقية أو الصورية الموجودة فى الساحة المصرية وإنما

كانت مجرد فتاة فقيرة ككل فتاة فقيرة من فتيات مصر، تتخطاها الأبصار ولا تريد أن نقف عندها لحظة واحدة حتى لا تتأذى بالنظر إليها وإدراك معاناتها فى سبيل العيش.

ومع ذلك فقد استطاعت هذه الفتاة أن تحرك الجماهير المصرية للتظاهر من أجلها وإنصافها، دون أن تنفق فى ذلك مليما واحداً كتلك الأموال التى كان ينفقها الاتحاد الاشتراكى فى عهد مضى لتعبئة الجماهير ! أو تلك الأموال التى تنفقها جماعات الإسلام السياسى فى الجامعات اليوم لتأكيد وجودها فى الساحة المصرية وتحديها لنظامنا السياسى ! أو تلك الأموال التى أنفقت أثناء حرب الخليج لمساندة العدوان باسم رفض التدخل الأجنبى! أو تلك الأموال التى أنفقت لتصنع من المجند سليمان خاطر بطلا يطاول سعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر!

لقد خرجت الجماهير المصرية تتظاهر من أجل الممرضة عايدة، عندما شعرت بأنها تعرضت لظلم، وأنه ضُحى بها ليفلت الآخرون الأقوياء ! فأظهرت الجماهير المصرية بذلك معدن الشعب المصرى الأصيل الذى يكره الظلم والاستبداد، ويقف إلى جانب الضعفاء. وقد خرجت الجماهير المصرية من أجل عايدة، بتلقائية ودون أن تطلب منهم عايدة ذلك، ودون أن تعبئهم فى ذلك أية جهة سياسية أو غير سياسية، لتصبح عايدة اليوم من أشهر الشخصيات المصرية دون أن تسعى لذلك أى سعى، بل دون أن تسعى لذلك أية جهة سياسية أو غير سياسية !

ومع ذلك فهذا كله مجرد جانب واحد من جوانب ظاهرة عايدة، أما الجانب الآخر، وهو الخطر فى رأينا، فهو أن خروج الجماهير المصرية من أجل عايدة جاء بعد حكم قضائى من محكمة الاستئناف يقضى بإدانتها،

ويقول بعبارة صريحة لا لبس فيها إنه «قد استقر فى يقين المحكمة واطمأن ضميرها وارتاح وجدانها إلى أنه قد ثبت فى حق المتهمة الجرائم المسندة إليها من اعترافاتها فى تحقيقات النيابة، بأنها قامت بحقن المجنى عليهم بعقاقير مرخية للعضلات، اختلستها من أدوية قسم جراحة المخ والأعصاب دون أن تكون هذه العقاقير موصوفة للمجنى عليهم من الأطباء المعالجين، وهى تعلم بتأثير هذه العقاقير على الإنسان من أنها تؤدى للوفاة، وأن المحكمة قد اطمأنت إلى أن هذا الاعتراف قد صدر عن إرادة حرة واعية، ولم يكن وليد إكراه»!

على أن الجماهير المصرية كان لها رأى آخر، توصلت إليه بحسها التاريخى الذى يمتد إلى الوراء خمسة آلاف عام، ومن متابعتها الدقيقة لأحداث قضية عايدة. ومن هنا، وانقيادا لهذا الحس الحضارى، انطلقت فى مظاهرات صاخبة احتجاجا على هذا الحكم، ومطالبة بإعادة محاكمة عايدة!

وكل ذلك لا غرابة فيه، ولكن الغريب حقا هو أن هذا الحس الحضارى قد اتفقت معه كلية محكمة النقض، بعد إعادة الفحص والتدقيق ووزن الأدلة، ودون تأثر – بطبيعة الحال – بالرأى العام، فأصدرت حكمها الذى ذهبت فيه إلى أن حكم محكمة الجنايات بإعدام عايدة قد شابه خطأ فى تطبيق القانون، وقصور فى التسبب والاستناد، وفساد فى الاستدلال!

فهل هذا معقول؟ وألا يبرهن ذلك على أن الحس الحضارى للجماهير المصرية، هو أقوى من أى حكم قضائى لا يقوم على تطبيق القانون التطبيق السليم، أو على الاستدلال الصحيح.

إن محاكم الجنايات المصرية تصدر فى كل عام ألوف الأحكام بالإعدام أو بغير الإعدام، ولا يتحرك لها الشارع المصرى، ولكن هذا الحكم بالذات التقطه الحس الحضارى لشعب مصر من بين ألوف الأحكام، ليقول فيه كلمته، التى أيدتها محكمة النقض بالفعل، ونقضته وهدمته من أساسه.

فماذا نقول فى هذا الحدث ؟ لقد وقفت الجماهير المصرية إلى جانب الحق، ووقفت محكمة النقض إلى جانب الحق، وكان وقوف الجماهير المصرية إلى جانب الحق هو الذى نبه الأذهان إلى هذه القضية، فجاءت عدالة السماء تتويجا لنضال الجماهير المصرية من أجل إظهار الحق والعدل.

ومع ذلك فليس هذا فقط هو مايهمنا إبرازه فى هذه الظاهرة – ظاهرة عايدة – وإنما مايهمنا إبراز سبب من الأسباب القوية فى تعاطف الجماهير معها، وهو سوء معاملة قسم شرطة المنتزه لها ، إلى الحد الذى دفعها إلى محاولة الانتحار بإلقاء نفسها من الطابق الثانى من القسم، وإصابتها بعدة كسور بالحوض وكدمات ورضوض بجميع أجزاء الجسم ونزيف حاد ؟ فلم يفهم شعبنا مبرر هذا الاعتداء على فتاة ضعيفة إلى الحد الذى يدفعها إلى محاولة الانتحار !

فالمفروض أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، وإذا كان هناك ما يبرر استخلاص البوليس الاعترافات من المجرمين العريقين فى الإجرام بالقوة، لشدة بأسهم، فلا يوجد مايبرر استخدام العنف مع فتاة صغيرة ضعيفة فور القبض عليها بغرض الحصول على اعترافات تدينها، مع عدم استخدام العنف للحصول على اعترافات آخرين هم أطباء وأساتذة وجهت إليهم الممرضة الاتهام!

لقد فسر شعبنا ذلك بأنه أريد التضحية بعايدة لتبرئة الفاعلين الأصليين! وسواء كان ذلك صحيحا أو غير صحيح، فإن ما جرى فى قسم البوليس مع عايدة، رسخ هذا الاعتقاد. فلما جاء حكم الإعدام سريعا، وهو حكم قاس للغاية، شعرت الجماهير بأن عليها أن تحمى بنفسها عايدة من حكم اعتبرته قاصرا – وهو ما أكدته محكمة النقض - فكان من هذا انطلاقها العفوى فى مظاهرات تطالب بمحاكمة عادلة !

وتصورى الشخصى أن هذا الأسلوب الذى اتبعه قسم البوليس بضرب وتعذيب عايدة إلى حد دفعها إلى محاولة الانتحار، هو أسلوب مرفوض ويجب الإقلاع عنه! فقد مضى العصر الذى كان يسمح بهذه التجاوزات، حتى مع المجرمين العتاة، ناهيك عن هذا التجاوز مع فتاة صغيرة لا حول ولا قوة لها إلى حد دفعها إلى محاولة التخلص من الحياة للنجاة من هذه التجاوزات !

والمهم أن شعبنا فهم أن هذه التجاوزات لم تكن لتحدث لولا أن الفتاة الصغيرة تنتمى إلى «الناس إللى تحت»، وأنها لوكانت تنتمى إلى «الناس إللى فوق» لما جرؤ قسم البوليس على إهانتها وتعذيبها، خصوصا وقد أشار حكم المحكمة الذى يقضى بإدانتها إلى ملابسات «للقضية تمثلت فى «إهمال جسيم» «وصمت مريب» و «ضمائر غائبة» و «أطباء حنثوا باليمين المقسوم» و بإهمال فى الواجب» !ولم تحدث أية مساءلة لمن أشارت إليهم المحكمة !

ومعنى ذلك أن شعبنا لم يكن ليتخذ الموقف الذى اتخذه من الحكم بإعدام عايدة، لو لم تتعرض عايدة لاضطهاد فظيع فى قسم البوليس دفعها إلى محاولة الانتحار، بكل ما ترتب على ذلك من انتقالها إلى حالة صحية سيئة شككت فى الاعترافات التى أدلت بها. فهناك نوع من البشر يفضلون

الموت على التعرض والتعذيب والإهانات، وقد أثبتت الفتاة الصغيرة أنها تنتمي إلى هذا النوع !

هذه الملابسات جميعها هي التي ألهمت جماهيرنا المصرية التظاهر من أجل عايدة، كما دفعت عددا من المحامين المهمين إلى التبرع بالدفاع عنها، وهم الأساتذة الدكتور إبراهيم صالح ونبيل سليمان والدكتور محمود السقا، من أجل تحقيق العدالة وليس من أجل تحقيق أرباح ! وهو حدث لم يسبق له مثيل في هذا العصر بالنسبة لفتاة لا حول لها ولا قوة، ولا تملك أموالا تدفعها لكبار المحامين ! لقد تعود شعبنا أن يقرأ عن عشرات المحامين الذين يتبرعون للدفاع عن صحفي متهم لأغراض سياسية، أما الدفاع لأغراض إنسانية، ولرفع الظلم، وتحقيق العدل، فهذا ما دفعت إليه ملابسات قضية عايدة!

على أنه يجب علينا مع ذلك أن نفرق في قضية عايدة، أو ظاهرة عايدة، بين هدفين تغيتهما المظاهرات التي تحركت من أجلها، فلم تتم هذه المظاهرات من أجل تبرئتها، وإنما نشأت من أجل توفير محاكمة عادلة لها، وإلغاء الحكم الذي لم تقتنع به الجماهير المصرية بحسها الحضاري.

فالحكم الذي صدر مؤخرا من محكمة النقض لم يقل ببراءتها، وإنما قضى بإعادة محاكمتها من جديد أمام محكمة استئناف إسكندرية بهيئة أخرى غير الهيئة التي أصدرت حكم الإعدام، ومعنى ذلك أنه لو لم تقم تلك الملابسات، لما تحركت الجماهير، ولو أثبتت المحاكمة الجديدة إدانة عايدة لما تحركت الجماهير، مادام أنها سوف تتم في ظروف طبيعية. فجماهيرنا المصرية تحترم القضاء المصري وتثق به، وهي لا تتحرك من أجل تبرئة مجرم، وإنما تحركت لتوفير محاكمة عادلة.

وتحركات الرأى العام المصرى التى تحدث فى بعض الأحكام، لا تدفع إليها رغبة فى ممارسة ضغوط على القضاء المصرى، وإنما تدفع إليها مسلمة بأن أحكام القضاء إنما هى أحكام يصدرها بشر، وقد تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب، وهذه المسلمة تطلبت من الدولة تحقيق العدل من خلال ثلاث درجات من المحاكم: فهناك محاكم ابتدائية، ومحاكم استئناف ومحكمة نقض، ولو كانت أحكام القضاء مقدسة لما نشأت الحاجة إلى قيام هذه الدرجات الثلاث من المحاكم.

ومن هنا فإن نقد الأحكام القابلة للاستئناف أو النقض هو أمر مشروع، لأنها بالفعل أحكام قابلة للنقض أو الإلغاء بواسطة محاكم أعلى، وقد يكون النقد من خلال الرأى العام الذى هو الأصل والذى تصدر الأحكام لصالحه، فالعدل أساس الملك، ولا يقوم ملك بدون تحقيق العدل.

وقد سبق للرأى العام المصرى، بحسه الحضارى العريق، أن أبدى رأيه فى أحكام من هذا النوع ، وأثبتت محكمة النقض صحة حدسه، كما حدث ـ على سبيل المثال ـ فى قضية الدكتور نصر أبو زيد، وقضية مهندس الزمالك الذى صدر حكم استئناف بطرده وشقيقته من شقتهما بسبب عدم دفع ما فرضه صاحب البيت من مبالغ للحراسة!

إن محكمة النقض لم تنشأ إلا لهذا الغرض، وهو توفير العدل، وإشاعة الثقة بين الجماهير الشعبية بأن القضاء هو الحصن الحصين للعدل، وبدون القضاء تسود شريعة الغاب.

فحكم محكمة النقض لا يعنى التبرئة، وإنما يعنى محاكمة جديدة قد تنتهى بالإدانة أو التبرئة، ولكن الرأى العام فى هذه الحالة يكون قد تأكد من أن فرصة المتهم للدفاع عن نفسه قد توافرت، وأن العدل قد أخذ مجراه .

ولكن هذا يقودنا إلى الشق الثانى من تحقيق العدل، وهو تنفيذ الأحكام! وهو ما سبق أن نبهنا إليه فى مقال سابق. فالأمر الذى يحير الرأى العام المصرى حقا، هو أن هناك أحكاما تنفذ فى الحال، وأحكاما لا تنفذ إلا بعد أن تقطع مراحل تساوى المراحل التى قطعت لاستصدارها !

وعلى سبيل المثال، فعندما صدر الحكم بطرد مهندس الزمالك من شقته، كان عفش شقته يلقى به فى الشارع على الرصيف فى اليوم التالى ! ولكن عندما صدر الحكم لمصلحة المستشار سعيد العشماوى ضد الناشر الذى توقف عن دفع مستحقاته، وكان يقضى بإفلاسه، لم ينفذ الحكم، وأخرج له المفلس لسانه، على الرغم من أن الحكم واجب التنفيذ فور صدوره ! وأصبح على المستشار العشماوى إنفاق عشر سنوات أخرى أمام المحاكم لكى يحصل على مستحقاته! كذلك قد يصدر حكم بهدم بناء، فإذا به يهدم فى اليوم التالى من قبل أن يتمكن صاحب الشأن من الطعن ! وحكم آخر يصدر بهدم مبنى، فيظل قائما يتحدى الحكم عشر سنوات أو أكثر !

وتحايل المحكوم عليهم لوقف تنفيذ الأحكام أصبح ظاهرة معروفة كتب عنها كثير من الصحفيين والكتاب، وكان آخرهم الأستاذ أحمد رجب الذى كتب فى أخبار اليوم يقول إنك لا تستطيع أن تستخلص حقك الذى قضت به المحكمة إلا بعد عذاب رهيب ! لأن تنفيذ الحكم سوف يدخلك فى دوامة رهيبة من التلاعب والحيل لأمد طويل وتستنزف الكثير من المال.

وإنه لمن الغريب حقا أنه حتى اليوم مازالت الإجراءات الإدارية تتحالف مع المجرمين لوقف تنفيذ عدالة القضاء ! على الرغم من أن تحقيق العدل مسألة متكاملة لا تحتمل التجزئة! فلا يعقل أن يقتصر العدل على مجرد صدور أحكام، فإذا أراد المظلوم تنفيذها تبين له أنها غير قابلة للتنفيذ !

إن تعطيل العدالة يعد من أسباب ظاهرة الممرضنة عايدة – أى ظاهرة تحرك الرأى العام بكل الوسائل المتاحة له لفرض العدل عندما تعجز الوسائل القانونية السلمية عن ذلك ! ومن هنا ضرورة توفير مناخ الثقة الضرورى لدى الجماهير المصرية فى أن العدل يأخذ مجراه فى مسالكه الطبيعية التى رسمها القانون ورسمتها التشريعات، دون حاجة للتدخل بالمظاهرات أو غيرها !

ولكن كيف يتحقق ذلك دون ثورة فى التشريعات ؟ وثورة فى الإجراءات؟ بل دون وضع النصوص فى التطبيق، ووضع الأحكام فى التنفيذ؟

وعلى سبيل المثال، وكما علمت من القانونى الكبير الدكتور شوقى السيد، فإن الكثير من أحكام الإفلاس اليوم، التى هى واجبة التنفيذ حتى ولو صدرت من محاكم أول درجة، لا ينفذ ! مع تأثير ذلك تأثيرا سلبيا على المعاملات!

وعلى سبيل المثال أيضا، والكلام للدكتور شوقى السيد، فإن أحد المحكوم عليهم بالإفلاس استطاع الحصول بسهولة على قرض بمبلغ ٢٠ مليون جنيه! على الرغم من أن حكم الإفلاس يفقده الأهلية لإبرام أى نوع من المعاملات فى أى مكان فى العالم، غير مصر طبعا!

فما هى – إذن – فائدة التقاضى إذا كانت الأحكام لا تنفذ ؟ وما هى قيمة الأحكام التى يحصل عليها المتقاضون بعد جهد جهيد وبذل الغالى والرخيص إذا كانت لا تنفذ ؟ إن قيمة الأحكام الحقيقية تستمدها من التنفيذ، وليس من مجرد الصدور ! وإذا لم تكن سلطة الدولة بقادرة على تنفيذ الأحكام، فإن ثقة الناس فى التقاضى تنعدم، وتنشأ الحاجة إلى تطبيق شريعة الغاب !

إن الناس يتحملون بطء إجراءات التقاضى أملا فى الفوز بحكم يحقق العدل وينصف المظلوم، فإذا كانت نهاية الصبر حكما يوقفه التحايل والتلاعب، وتعجزا سلطة الدولة عن تنفيذه، فهل نعجب إذا هز الناس أكتافهم سخرية إذا سمعوا النصيحة بالالتجاء إلى القضاء، ولجئوا إلى أخذ حقوقهم بأيديهم ؟

وفى الوقت نفسه نادينا فى مقالنا الذى نشرته جريدة الأهرام ومجلة أكتوبر يوم ١٩٩٨/٦/٢١ تحت عنوان : «تأملات فى قضية صبرى الجن»، بالاهتمام بقضاة مصر الذين يقاسون ما لا يقاسيه قضاة فى العالم، بسبب الجو الموبوء بالتحايلات والنزاعات فى عصر غياب الضمائر ! وقلت إن الأمر يتطلب تعبئة جميع القضاة للإسراع فى نظر القضايا وإنهاء مشكلة بطء التقاضى، بدلا من الوضع الحالى الذى يكاد يتساوى فيه عدد من يجلسون على منصة القضاء مع عدد من ينتدبون فى الجهات المختلفة !

وإلا فالسماح ببقاء القاضى فى وظيفته إلى أن يتوفاه الله أو يرغب هو نفسه فى إنهاء خدمته، كما هو الحال فى الجامعة. ذلك أنه إذا كان هناك خطر يهدد منصة العدل فى مصر، فإنه ناشئ من تآكل الكفاءات الفقهية القانونية تدريجيا مع سن المعاش !

ولا ننسى أن التقدم الصحى فى عالم اليوم قد مد فى عمر البشر إلى سن الثمانين وأكثر، بعد أن كان ينتهى من الناحية الفعلية عند سن الخمسين! فعلينا الاستفادة من هذه النعمة التى وهبها لنا العلم الحديث والتقدم الطبى، بدلا من إهدارها هدرا تحت تلك الحجة البالية، وهى سن المعاش!

القضاء المصرى وقانون الطوارئ المعطل

أمضيت ثلاثة أيام فى شهر رمضان المكرم فى حالة اكتئاب! ففى يوم واحد هو يوم ٥ يناير ١٩٩٩ قرأت خبرين صاعقين: الأول عن ابن قتل والده فى الحضرة بالاسكندرية، والثانى عن ابن قتل والدته فى القاهرة! والخبر الأول يروى أن الابن ذهب إلى والده المريض بمرض السكر بمنطقة الحضرة، والذى كان موظفا فى شركة فستيا وخرج على المعاش ومعه مبلغ كبير بالاضافة إلى ميراثه، فقرر قتله ليأخذ هو وشقيقه وشقيقته الميراث، وقام بذلك بالفعل عن طريق وضع الكلور داخل أنبوبة السكر، فمات الأب بيد الابن!

الأهرام وأكتوبر فى ٢٣ يناير ١٩٩٩ تحت عنوان المجتمع المصرى وقانون الطوارئ المعطل

أما الحالة الثانية فهى عن ابن كان فى كلية الهندسة وسافر والده المحامى إلى الخارج لتوفير الحياة الكريمة لأسرته، فذهب إلى والدته وتشاجر معها، وأمسك بقصافة الأظافر وطعنها! وعندما حاولت المقاومة جرى إلى المطبخ واستل سكينا كبيرة انهال بها عليها بالطعنات، فى البطن الذى حمله! والثدى التى أرضعته منه! والظهر، إلى أن سقطت والسكين فى ظهرها على الأرض! وعندما قابلته جريدة الجمهورية لاحظت أنه لم يخجل من فعلته الشنعاء!

هذان الخبران المتعاقبان فى يوم واحد أصابانى بالاكتئاب! فإذا كان الأب لا يطمئن إلى ولده الذى رباه ودلله وحمله وعلمه وأنفق عليه! وإذا كانت الأم لا تطمئن إلى ابنها الذى حملته فى بطنها، وعانت ما عانت فى أثناء حمله، ثم تربيته، وراقبت فى سعادة تحركاته منذ الصغر حتى الكبر! فإلى من يطمئن الإنسان؟

إن السنوات الأخيرة قد حملت لنا أخبارا لا يصدقها عقل، عن قاتل يقتل خالته أو عمته لسرقة بضعة جنيهات، بعد أن تطمئن إليه وتستضيفه فى ترحاب ببيتها، فيغافلها ويذبحها! فإلى من تطمئن الخالة أو العمة؟

هل هى نذر يوم القيامة؟ أو أننا فى بداية عصر تتقطع فيه أواصر القربى، ويفقد الإنسان فيه إنسانيته، ويتحول إلى حيوان مفترس لا يتردد فى افتراس من يمتون له بصلة القرابة الوثيقة؟

إذا حدث ذلك فنحن على أبواب كارثة! فمنذ بعض الوقت كنت أشاهد فيلما عن إنسان عاش وحيدا فى جزيرة مهجورة، فتغلب على كافة وحوش الغابة بالذكاء والحيلة، واستطاع أن يحمى نفسه منهم، ثم فوجئ بأن بعض البشر من جزر أخرى قد نزلوا الجزيرة، فتملكه الرعب وقال: ها أنذا الآن أواجه أشرس حيوان على ظهر الأرض - وهو الإنسان!

وما نراه على شاشات التليفزيون فى الأرض الفلسطينية المحتلة، يؤكد هذه المقولة! فلا يمكن تصور أن من يقتلون الفلسطينيين الذين يخرجون فى مظاهرات سلمية من أجل حرية بلادهم، فيثكلون الأمهات، وييتمون الأبناء، ويفجعون الزوجات، هم نتاج حضارة القرن العشرين، وإنما هم نتاج البدائيات الأولى، بمعنى إنهم أشرس الحيوانات على ظهر الأرض!

ولكن الأكثر شراسة منهم من يقودون سياسة إسرائيل، ويرفضون يد السلام الممدودة إليهم من الفلسطينيين ويصرون على هدم المساكن الآمنة، وطرد السكان الفلسطينيين منها ليشغلها من ليس لهم حق، وقتل كل من يتصدى للدفاع عن بيته وعرضه، فيعطون الذريعة للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم بالمثل، فلا يتوقف بحر الدماء الذى يخضب أرض فلسطين!

أليس من الغريب أن الدماء التى تراق اليوم فى الغابة التى تعيش فيها الحيوانات المفترسة، أقل بكثير جدا من الدماء التى يريقها الليكود على أرض فلسطين؟ وألا يثبت ذلك صحة مقولة أن الإنسان هو أشرس حيوان على ظهر الأرض؟

وما يسيل من دماء على أرض فلسطين على يد الليكود، لا يقل عما يسيل على أرض العراق على يد نظام صدام من جانب، وعلى أيدى الغارات الأمريكية البريطانية من جهة أخرى! فلم تكد تنتهى الغارات التى قتلت عددا كبيرا من العراقيين فى بغداد، حتى كانت الأنباء تأتى إلينا عن مذبحة قادها بن صدام حسين خلال الأسابيع الستة الماضية، فى منطقة الحظر الجوى فى الجنوب الذى يتركز فيه الشيعة، قتل فيها عدة مئات من المواطنين، وتم فيها احتجاز أكثر من ٢٠٠٠ شخص من المدنيين كرهائن، بمن فيهم من كبار السن والنساء والأطفال، ثم قامت القوات العراقية بتدمير سبع قرى، وحرق واقتلاع أشجارها، وحولت بعضها إلى ثكنات عسكرية، وقامت بقطع المياه عنها!

ومعنى هذا الكلام أن عشرين قرنا من الحضارة البشرية لم تستطع أن توفر الأمن والطمأنينة للبشر، وأن الغابة ظلت هى آمن مكان على ظهر الأرض! وأن الإنسان يزداد توحشا وخبثا ولؤما وقدرة على إيذاء أخيه الإنسان! ومن هنا فإنى متشائم جدا بالنسبة لمستقبل الإنسان فى القرن الواحد والعشرين!

* * *

يصلنى عدد هائل من الخطابات تستقطع منى وقتا طويلا فى قراءتها، وبعضها مؤرخ من العام الماضى أو الأسبق حسب نشاط مكاتب البريد! ولا أكاد أنتهى من قراءتها حتى أصاب بنوبة اكتئاب أخرى! وتتملكنى الحيرة! فكلها تتحدث عن مظالم يعانى منها أصحابها، ومشاكل اجتماعية أو اقتصادية متفاقمة، وأنا أحيل الكثير منها إلى الوزراء المختصين بتوصية للعناية بفحصها واتخاذ اللازم بشأنها، وأعتقد أن غيرى من الكتاب يقومون بالمثل، ولا أملك إلا أن أشفق على الوزراء لهذا العبء، الذى يحتاج إلى ادارات متخصصة بها عدد هائل من الموظفين لفحص الرسائل وإنصاف أصحابها.

وتتميز المشاكل التى تحملها الرسائل بتعقدها وفقا لتعقد حياتنا المعاصرة، ففى الماضى كان الخلفاء يلحقون بهم ديوانا يسمى ديوان المظالم، وكان بعضهم يخصص يوما لنظر هذه المظالم، أو يعهد بنظرها إلى القضاة، ولكنها كانت مظالم من الوزن الخفيف، كسرقة فرخة، أو عدم رد أمانة لا تتجاوز عشرين جنيها، أو اغتصاب قيراطين من الأرض! أما مظالم اليوم فهى مستعصية تماما على الحل! فإذا رفعت إلى القضاء لنظرها، أحالها بعد بضعة أعوام الى الخبراء! واذا أحيلت إلى الخبراء فأمامها بضعة أعوام أخرى حتى يتم الفصل فيها! فإذا تم الفصل فيها

وأعيدت إلى القضاء، فأمامها بضعة أعوام أخرى حتى يأخذ القاضى بتقرير الخبير أو يرفضه! فإذا صدر الحكم الابتدائى لم يعن ذلك نهاية التقاضى، وإنما بداية مرحلة جديدة هى مرحلة الاستئناف! فإذا صدر حكم الاستئناف بعد بضعة أعوام كان ذلك نذيرا ببداية المرحلة الثالثة من التقاضى وهى مرحلة النقض، وهى أطول المراحل! وفى خلال ذلك يكون معظم أفراد القضية قد ماتوا أو أصيبوا بالشلل، أو الخبل!

فإذا كان المتقاضى حسن الحظ، فعاش، وحكم القضاء لصالحه، فدون تنفيذ هذا الحكم خرط القتاد! وعلى سبيل المثال، فإن المستشار سعيد للعشماوى، الذى كان رئيساً لمحكمة الاستئناف، قد حكم للقضاء لصالحه فى قضية رفعها على الناشر مدبولى، وتصور أن معاناته قد انتهت، وأن التعويض الذى حكم له به سوف يعوض بعض المصاريف التى صرفها فى مشوار التقاضى، ولكنه فوجئ بأن الحكم لم ينفذ، وأن أمامه مشوارا طويلا آخر، قد ينتهى بنفس النتيجة، وهى ضياع مستحقاته التى حكم له بها القضاء! وإذا كان هذا يحدث مع رئيس محكمة الاستئناف السابق، فكيف يطمح الرجل العادى فى الحصول على حقه عن طريق القضاء؟

إن تنفيذ حكم القضاء قد أصبح بدوره يتكلف تكاليف باهظة تنفق على جهات التنفيذ! هذا إذا كان صاحب الحق حسن الحظ ووجد من يرشده إلى مفاتيح التنفيذ، وكان لديه من المال ما يكفى لإقناع هذه المفاتيح بالتنفيذ! فإذا كان سيئ الحظ وكان غشيما، بقى الحكم، الذى صدر لصالحه بعد سنوات طوال، حبرا على ورق، وعليه فى هذه الحالة - كما يقول المثل العامى - أن «يبله ويشرب ميته»!

أفليس فى ذلك ما يبعث على المزيد من الاكتئاب؟ فإذا كان طريق العدالة مسدودا على هذا النحو، فهل يبقى من طريق آخر أمام المواطن

المصرى سوى طريق الله؟ وطريق الله فى هذا الزمن له مسالك كثيرة، منها الدروشة! ومنها المرور بجماعات الإسلام السياسى التى تعد بالتطبيق السريع والناجز لأحكام الله! ولكن هناك طريقا آخر لا يقل خطورة، وهو ذبح الخصم الذى يضع العراقيل فى طريق تنفيذ حكم القضاء، والاستسلام بعد ذلك لحبل المشنقة!

وكل ذلك لا يعنى إلا شيئا واحدا، هو أن أهم ولاية من ولايات الدولة التى نص عليها الفلاسفة والمفكرون والمشرعون، وهى ولاية القضاء، معطلة فى مصر، أو فاسدة! أما الولايتان الأخريان، وهما ولاية الأمن، وولاية الدفاع عن الوطن، ففيما يبدو أن الدولة فى طريقها إلى فقد الأولى أيضا! بحيث لا يبقى فى يدها سوى ولاية الدفاع عن الوطن!

فمن الغريب حقا، أنه فى معظم حوادث الاعتداء على النفس أو المال أو العرض التى تأتى بذكرها الصحف، نقرأ هذه العبارة الغريبة، وهى أن مرتكب الحادثة «مسجل خطر»!

فهل هذا معقول؟ أو ليس معنى ذلك أن الدولة تترك داخل المجتمع المصرى وحوشا آدمية تعلم جيدا خطرها على المجتمع، وعلى حياته، وماله، وعرض نسائه، وأطفاله؟

إن هذا قد يكون مفهوما لو أن الدولة توفر من قوات الأمن ما يحمى حياة المواطنين وأموالهم وأعراضهم وأطفالهم، أما والأمر غير ذلك على وجه التحقيق، وأن الدولة تعانى من نقص فادح فى قوات الأمن المدربة ذات الكفاءة والعلم والإمكانات الحديثة والأجور التى توفر لها حياة كريمة، فلماذا لم تأخذ الدولة بالأحواط، وتحمى المجتمع من وجود هؤلاء «المسجلين الخطرين»، الموجودين فى كل حى وفى كل شارع وفى كل

حـارة وكل زاوية؟ إن مـا تأتى به أخـبـار الصـحف من جـرائم هؤلاء المسجلين خطر لا تجاوز نسبته واحدا على مائة مما يرتكبونه بالفعل، فهل هناك مجتمع على وجه الأرض ترحف فى أنحائه تلك الثعابين السامة، تحت سمع قوات الأمن وبصرها، فلا تملك إزاءها شيئا؟

لماذا لا تقـتـدى الدولة بما فـعله عـبـدالناصـر مع أصـحـاب الرأى المعـارضين من الإخـوان المسلمين والشـيـوعـيين، عندمـا زج بهم فى مـعـتـقلات لا تفـتـرق عن مـعـتـقلات النازى فى «بوخنفـالد»، و«داخـاو» «أوشيفتز»، فى جميع أنحاء مصر: فى أوردى أبو زعبل، ومعتقل العرب بالفيوم، والمحاريق فى الواحات الخارجة، والسجن الحربى، وغيرها من المعتقلات التى ازدحم بها عهد عبدالناصر؟

وإذا كان عبدالناصر قد أراد حماية نظامه من أصحاب رأى عزل من السلاح، ألا يحمى نظام مبارك المجتمع المصرى من مجرمين مسجلين خطر، يحملون السنج والسيوف والمطاوى والأسلحة النارية، ويهـجـمـون بدون رحمة على المواطنين الأبرياء العزل من السلاح؟

لقد رسمنا من قبل للدولة الطريق، وقلنا إنه إذا كانت سجون مصر لا تتسع لتلك الأعداد الهائلة من المسجلين خطر، فإنه لم يبق إلا أن تقذف بهم الى بقعة نائية من الصحراء، يقومون بأنفسهم ببناء معتقلهم فيها، فـيكفون المجـتـمع المصـرى شرهم، ويخـفـفـون العبء على قـوات الأمن المصرية القاصرة.

ولا يظن أحد أن هذه الفكرة خيالية، فقد نفذها عبدالناصرمع سجناء الرأى المعارضين! فلم يكن سجن جناح بالواحات الخارجة سجنا بالمعنى المعروف، وإنما كـان عـبـارة عن مـسـاحـة وأسـعـة من الأرض تحـوطها

الأسلاك الشائكة، وأكوام من الخيام مكدسة على أرض المعسكر! وهذا هو ما شاهده سجناء الرأى عندما قدف بهم إلى هذا المكان، وفيه قاموا بنصب الخيام والأسرة ووزعوا البطاطين وأقاموا لأنفسهم مطعما لطهى ما ترك لهم نظام عبدالناصر من أشولة البقول الجافة، وجرادل الماء، وجرادل لإعداد الشاى.

فهل يرى نظامنا السياسى أن المجرمين المسجلين خطر أحق بالرعاية من جموع المفكرين والمثقفين الذين ألقى بهم فى سجن جناح بالواحات الخارجة؟ وهل يرى أن خطرهم على المجتمع أقل من خطر المفكرين والمثقفين من سجناء الرأى المعارضين؟ فيتركهم يزحفون داخل المجتمع المصرى يقتلون ويسرقون ويخربون؟

وما فائدة قانون الطوارئ الذى تحتفظ به الدولة إذا كانت لا تطبقه على أعداء المجتمع ممن تطلق عليهم الدولة بنفسها اسم «مسجلين خطر»؟ أخشى أنه مع انحسار موجة الإرهاب، فإنه لن يبقى هناك عذر واحد لاحتفاظ الدولة بقانون الطوارئ فى المستقبل، اللهم إلا إذا كان الدولة تحتفظ بهذا القانون لتواجه به الجماهير المسالمة! وهو أمر غير معقول، فإن تجربة الشعب المصرى مع الرئيس مبارك قد أكدت له أنه لم يسئ قط استخدام قانون الطوارئ.

على أنه إذا كان الرئيس مبارك لا يسىء استخدامه، فإنه لم يستفد من إمكاناته فى إنقاذ المجتمع المصرى من خطر «المسجلين خطر» الذين لا يقلون خطرا على المجتمع المصرى من خطر الإرهابيين لأنهم - كما قلت - موجودون فى كل حى وفى كل شارع وحارة، يرهبون المواطنين ويبتزونهم، ويهددون الاقتصاد المصرى!

وعلينا أن نتذكر أن أهم ما كان يشتهر به عصر من العصور، هو أمن المواطن! ففى عهد عمر بن الخطاب كان أهم ما سجله المؤرخون، هو أنه كان فى وسع أى مواطن إسلامى أن ينتقل من مشارق الأرض إلى مغاربها دون أن يتعرض للص أو قاطع طريق!

ومن هنا - وكما كتبنا من قبل - فإن الموقف أصبح يتطلب من الدولة زيادة عدد السجون، وسرعة بناء ما قيل إنه أكبر سجن فى الشرق الأوسط، وإنشاء معتقلات جديدة خارج أرض الوادى، أى فى عمق الصحراء، وفى الوقت نفسه زيادة عدد مبانى أقسام الشرطة فى القاهرة وفى المدن الكبرى، حسب زيادة السكان، مع تزويد الأقسام بالتقنيات الحديثة التى تكفل الكشف الفورى عن شخصية المتهم وسوابقه، بمجرد القبض عليه

وفى الوقت نفسه أيضا تحديد أجل زمنى للفصل فى جنايات القتل والاصابات العمدية، لا يزيد على ستة أشهر، لإشعار المواطنين بأن العدالة قريبة منهم، وأنها تقتص لهم فى الوقت المناسب، ولزرع الثقة فى نفوس الجميع فى أنهم يعيشون فى دولة يظللها العدل. وأهم من ذلك الإسراع فى تخليص المجتمع المصرى من المسجلين خطر، إعمالا لقانون الطوارئ المعطل لغير سبب!

وعلينا أن نتذكر فى ذلك الآية الكريمة التى تنطبق على المسجلين خطر:

«إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون فى الأرض فسادا، أن يقتلوا، أو يصلبوا، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم» صدق الله العظيم.

ومن هنا فنظامنا السياسى بين أمرين: إما أن يطبق هذه الآية بنفسه، وإما أن يترك لجماعات الإسلام السياسى تطبيقها! والله غالب على أمره!

غراميات كلينتون في الميزان التاريخي!

الأحد ١٥ فبراير (شباط) ١٩٩٨

لا أملك إلا أن أبدى احترامى البالغ للشعب الأمريكى العظيم، على الرغم من إيمانى الراسخ بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى العدو الأساسى لشعوب العالم الثالث وللأمة العربية، وبأن إسرائيل وغيرها إنما هى أذناب للامبريالية الأمريكية المسيطرة على العالم.

فما يحدث فى الولايات المتحدة بخصوص غراميات الرئيس كلينتون، إنما هو دليل دامغ على أن الولايات المتحدة عبارة عن شعب، ورئيس الدولة مجرد فرد من أفراده! أى على العكس مما هو موجود فى دول العالم الثالث، التى تتكون من حكام، والشعوب مجرد رعايا لهؤلاء الحكام!

الأصل فى الولايات المتحدة هو الشعب، والحاكم خادم لهذا الشعب، أما الأصل في دول العالم الثالث فهو الحاكم، والشعوب خدام لهؤلاء الحكام! وهذا هو أصل الأزمة التى يعانى منها العالم الثالث والتى لن يفيق منها ولن يتغلب عليها!

لم يرتكب الرئيس كلينتون جرما وطنيا، أو يدفع بسياسته الحمقاء الولايات المتحدة إلى هزيمة عسكرية، أو ينتهك حقوق الإنسان وينكل بالمفكرين وأصحاب الرأى المعارض، أو يبدد اقتصاد بلده فى مغامرات غزو تنتهى بكوارث - إنما كان كل ما فعله هو ما يفعله أى شاب أمريكى فى طول الولايات المتحدة وعرضها، وهو الانسياق وراء نزوات الشباب، أو ما يفعله أى شاب شرقى وهو يتفاخر بما فعل! أو واحد على مليون مما يفعله أى حاكم شرقى تحت عين شعبه وبصره! - ولكن هذا الذى فعله هدد مقعده الذى يجلس عليه فوق قمة العالم، وهدد بطرده من الحكم، وأصبح أول رئيس جمهورية أمريكى يستدعى للتحقيق معه تحت القسم كأى مواطن أمريكى عادى!

فيالها من دراما هائلة، ودرس بليغ للعالم الثالث! فلم يقم كلينتون بمغامراته الغرامية فى مجتمع شرقى متزمت، أو فى بلد يفرض الحجاب على نسائه، وإنما فعله فى مجتمع متحرر إلى أبعد الحدود، لا توجد قيود خلقية على ممارساته الجنسية، بل لا توجد روادع تجرّم الخيانة الزوجية، وأكثر من ذلك - وكما رأينا فى إنجلترا - فإنه عندما اعترفت الأميرة ديانا بأنها ارتكبت الخيانة الزوجية، وهى زوجة ولى العهد، وأم أولاده، زاد عطف المجتمع الغربى عليها! وارتفعت قيمتها فى عين المجتمع الإنجليزى! وعندما ماتت فى حادثة، صدم هذا الموت مشاعر العالم، وأقيمت لها جنازة لم يتمتع بها ملك أو فاتح من قبل!

هذا المجتمع المتحرر جنسيا هو الذى يحاسب كلينتون على بضع مغامرات جنسية يرتكبها أى فرد من أفراده مرات ومرات دون أن تطرف عين المجتمع، أو تهتز قوائمه! ولكن حين يرتكبها رئيس الدولة، فهنا يقف هذا المجتمع على قدم ولا يقعد! لأن رئيس الدولة تتمثل فيه قيم المجتمع ومثله العليا، ولأنه أقسم اليمين على احترام هذه القيم والمثل!

فهل رأينا فى طول التاريخ العربى وعرضه حاكما تعرض لمحنة الرئيس كلينتون بسبب هذه المغامرات الجنسية التافهة؟ وهل رأينا مجتمعا شرقيا حاسب حاكمه لتلك الأسباب التى يحاكم المجتمع الأمريكى رئيسه من أجلها؟

إن أشهر ما قدمه لنا الأدب العربى، الذى هو تعبير عن المجتمع الشرقى، هو شخصية شهريار! الذى يبنى كل يوم بفتاة من فتيات الشعب، ثم يتخلص منها بالقتل عند صيحة الديك إيذانا بطلوع الفجر؟

ومنذ ذلك الحين، لا يخلو مجتمع شرقى من شهريار يمثل قيم هذا المجتمع: يستعبد شعبه، ويستبيح حرمانه، وينكل برجاله وشبابه وقتما يشاء، ويسترق نساءه كما أراد، ولا يستطيع فرد واحد أن يرفع صوته باعتراض، وإلا سبق إلى عنقه سيف مسرور السياف!

وسوف ينقسم المجتمع الأمريكى إلى قسمين: قسم يضم الزوجات، وقسم يضم الأزواج والشبان والشابات والرجال ذوى المغامرات العاطفية. ومن الطبيعى أن القسم الثانى سوف يكون أكبر بكثير من القسم الأول، وسوف يتعاطف هذا القسم مع كلينتون، وسوف ينظر إلى قصة مونيكا نظرة حقيقية، وهى أنها فضيحة للشهرة ودخول التاريخ، حتى ولو كان من أوسخ الأبواب! فالتاريخ فى المجتمع الغربى يسمح بدخول أمثال مونيكا

بصدر رحب، على العكس من المجتمع الشرقى الذى لا يسمح أصلا بظهور أمثال مونيكا!

فالمرأة الشرقية تفضل الموت على فضيحة تُدخلها التاريخ، لأنها إذا دخلت التاريخ سوف تدخله مذبوحة على يد أب أو أخ أو عم أو خال ممن لا يستطيعون أن يرفعوا رءوسهم بين الرجال مع وجود مثل هذه السيدة على قيد الحياة! ولكن فى الغرب، فإن أمثال هؤلاء الأقارب سوف يدخلون التاريخ مع مونيكا من باب الشهرة، ولن ينفى أحد منهم عن مونيكا أنها لم تعاشر الرئيس كلينتون، لأنه يعلم أنها حقيقة، وأن مونيكا تستغلها للشهرة، ولخدمة أطراف فى المعارضة يهمها خلع الرئيس كلينتون.

ولا شك أن ظهور هذه الفضيحة إنما هو مجرد سوء حظ لكل من الرئيس كلينتون والقضية الفلسطينية على السواء!

وبالنسبة للرئيس كلينتون، فكما هو معروف، فإن المصادفة وحدها هى التى أثارت الفضيحة عندما كان التحقيق يدور فى فضيحته الأصلية مع باولا جونز، التى سعت إلى الشهرة عن طريق إتهام كلينتون بأنه تحرش بها جنسيا أثناء أن كان حاكما لولاية أركانساس، وأراد محاموها إثبات التهمة على كلينتون عن طريق شهادة مونيكا المتدربة السابقة فى البيت الأبيض، التى اتضح أنها كانت أيضا ذات علاقة جنسية مع كلينتون، وقيل أنه نصحها بالكذب وإنكارها فى شهادتها أمام المحقق، الأمر الذى يعنى أن رئيس الدولة يحرض على الإدلاء بالشهادة الزور، مع مخالفة ذلك لمقتضيات وظيفته.

وهنا المفارقة، فممارسات كلينتون الجنسية ليست القضية الأساسية فى المجتمع الغربى، وإنما القضية هى التحريض على الكذب والشهادة الزور!

وعلى كل حال فإن ما يملكه الرئيس كلينتون هو وحزبه من جيش من المحامين ورجال العلاقات العامة وعلماء النفس، سوف يمكنه غالبا من الخروج من الأزمة، اللهم إلا إذا كانت القوى الاقتصادية التى تخطط للسياسة العليا فى الولايات المتحدة ترى التخلص من كلينتون كما تخلصت من قبل من الرئيس جون كيندى! فكما هو معروف فإن الرئيس كلينتون ليس هو الرئيس صدام حسين فى العراق، وإنما هو أداة تنفيذية للمصالح الأمريكية، لا أكثر من ذلك ولا أقل!

أما بخصوص القضية الفلسطينية، فمن المحقق أن إسرائيل سوف تكون هى الرابحة فى كل الأحوال! فإذا أسفرت الأزمة عن خروج الرئيس كلينتون من الحكم ومجىء نائبه، فإن القضية الفلسطينية سوف تنتظر عاما أو أكثر حتى يقرر الرئيس الجديد سياسته، سواء إلى جانب الحق الفلسطينى أو إلى جانب الظلم الإسرائيلى! أما إذا بقى الرئيس كلينتون، فسوف يكون أضعف من أن يتخذ قرارا يغضب إسرائيل، كما أنه سوف يكون أكثر امتنانا لنيتانياهو لمساندته له فى قضيته الخلقية، بحكم الاتفاق فى المشرب والهوى والفضائح الخلقية!

وفى كل الأحوال فإن ما تحصده القضية الفلسطينية إنماهو نتيجة الزرع العربى، وفقا للقاعدة التى تقول: من زرع حصد! والزرع العربى هو الذى تبرزه المقارنة التى رسمناها فى أول هذا المقال بين نظام الحكم فى الولايات المتحدة، الذى فيه الشعب هو الأصل والحاكم مجرد خادم لهذا الشعب، وكثير من نظم الحكم العربية التى فيها الحاكم هو الأصل، والشعب يعمل فى خدمته!

لقد قلت مرة: إننا نسىء إلى أنفسنا إذا وصفنا الصراع مع إسرائيل بأنه صراع عربى إسرائيلى! لأنه فى الحقيقة صراع بين الحكومات العربية وإسرائيل، والشعوب العربية بريئة منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

وعلى سبيل المثال: هل يمكننا القول بأن هناك صراعا بين الشعب العراقى وإسرائيل؟ لأن السؤال الذى سوف يستتبع ذلك هو: هل هناك شعب عراقى يملك إرادته فى هذا الصراع؟ إن الشعب العراقى الذى نعرفه لم يعد له وجود كقوة مؤثرة فى السياسة العراقية، بعد أن حبسه الطاغية العراقى فى سجن كبير، أحاطه بكل رجال الأمن والمخابرات والجواسيس، وبدد ثروته الجبارة فى مغامراته العسكرية التى نزلت بالعراق من قوة عربية مهابة يحسب لها ألف حساب، إلى قوة منهزمة فاقدة السيادة على أرضها، تتعرض للغارات الأمريكية بين الحين والآخر كلما أرادت الولايات المتحدة استنزاف جزء آخر من ثروة الخليج!!

ولنقارن بين الشعب الأمريكى الذى يريد أن يحاسب حاكمه على مغامرة جنسية وكذبة شخصية، والشعب العراقى الذى يهتف كل يوم - مرغما - تمجيدا للحاكم الفاشى الذى خسف به الأرض بمغامراته العسكرية الفاشلة، وتتطوع نساؤه - مرغمات - لإقامة سد بشرى أمام قصور صدام ضد الغارات الجوية الأمريكية، ويعانى أطفاله من نقص الغذاء ومن الأمراض، فى الوقت الذى يهرّب الطاغية العراقى الأدوية التى ترسلها الأمم المتحدة إلى أطفال العراق إلى الخارج لتباع فى السوق السوداء وتضاف إلى ثروته!

فأين إرادة الشعب العراقى فى الصراع العربى الإسرائيلى؟ وأين إرادة هذا الشعب المجيد عندما حول الطاغية العراقى صراعه من أجل تحرير فلسطين إلى صراع من أجل استعباد الكويت وبناء امبراطورية على حساب العرب؟ أو عندما تحدى المجتمع الدولى وحشود ٣٢ دولة لتحرير الكويت، وأصر على استمرار احتلاله للكويت بحجة أنها أرض عراقية، غير عابئ

بموازين القوى العسكرية بينه وبين الدول الكبرى التى حشدت حشودها لتحرير الكويت، فقضى على جيشه بالهزيمة العسكرية، وعلى الشعب العراقى بالهوان؟

وأين إرادة الشعب العراقى والدكتاتور العراقى يصر على تجويعه وتجويع أطفاله والاستجداء بهم، بينما هو ينفق الأموال الطائلة على شراء الكتّاب والصحف والفنانين فى كل بلد عربى لمساندة بطشه وطغيانه، وبناء القصور واليخوت لمتعته الشخصية، أو التضليل ببناء أكبر مسجد فى العالم!!

وأين إرادة الشعب العراقى، وحاكمه ينفق الجزء الأكبر من ميزانية العراق على تصنيع أسلحة غير تقليدية يمنعها القانون الدولى، ليتيح بذلك للأمم المتحدة الفرصة للاصرار على انتهاك السيادة العراقية والقيام بتفتيش دولى لا يكاد يعثر على هذه الأسلحة حتى يفجرها ويفسد مفعولها، وهى التى صنعها الدكتاتور العراقى بأموال الشعب العراقى وعلى حساب أطفاله ونسائه ورفاهيته.

فهل يستطيع الشعب العراقى أن يفعل مثلما فعل الشعب الأمريكى بحاكمه الرئيس كلينتون؟ ويقوم بعزله لتلك الجرائم الفظيعة التى أودت بثروة الشعب العراقى وبأرواح الملايين من أبنائه؟ إنه لا يستطيع ذلك لأن العراق هو صدام حسين، والشعب العراقى لا يعدو أن يكون خادما لصدام حسين ولأسرته، كما هو الحال بالنسبة لأى شعب عربى آخر!

وماذا فعلت الجامعه العربية لصدام حسين؟ إن ما فعلته الجامعه العربية لا يعدو أن يكون انعكاسا لإرادة حكام لا يختلف كثيرون منهم عن صدام حسين فى إدارته للحكم وإن اختلفوا فى الأسلوب، فالكلمة العليا فى أيديهم،

والشعوب مسوقة، والديمقراطية الموجودة هى ديمقراطية تفصيل حسب مشيئة هؤلاء الحكام!

ومن هنا فإن كل ماتفعله الجامعة العربية هو ترديد مايقوله الطاغية العراقى من تحذير الولايات المتحدة أو المجتمع الدولى من توجيه أية ضربة عسكرية للعراق، ولا تفكر إطلاقا فى إنقاذ الشعب العراقى من براثنه، أو تحرير إرادته من قبضته، أو إنهاء حكمه بأى ضغط اقتصادى أو عسكرى أو سياسى!

بل إن النظام العراقى مازال حتى اليوم عضوا فى الجامعة العربية، وهى نفس الجامعة العربية التى أوقفت عضوية مصر فيها لأنها حررت أرضا عربية من القبضة الإسرائيلية - هى سيناء - بحجة عدم تحرير بقية الأراضى العربية معها!

بل إننا نجد مخرجا مصريا شهيرا هو يوسف شاهين، الذى كان له دور معروف فى مناصرة صدام حسين وقت احتلاله للكويت، ووقت ووجود القوات المسلحة المصرية ضمن قوات التحالف الدولى لتحرير الكويت، ينصب نفسه نائبا عن الفنانين المصريين، ويتطوع بالسفر إلى العراق، مجندا معه لفيفا من الفنانين والمثقفين المصريين، لدعم النظام الفاشى لصدام حسين تحت ستار الوقوف مع أطفال العراق! مع أن الوقوف مع أطفال العراق يتناقض كل التناقض مع الوقوف مع النظام العراقى! فما يحدث لأطفال العراق إنما هو من صنع النظام العراقى وحده، وبسبب جرائمه فى حق الإنسان العراقى وحق الإنسان العربى!

فكأن الشعب العراقى لا يكفيه الأقفال التى يضعها صدام حسين على باب سجنه، فيأتى يوسف شاهين وأمثاله ليضيف إليه أقفالا مصرية!

وكل ذلك بعض حصاد الزرع العربى الذى يجعل الحاكم هو الأصل، وهو الأرض وهو الوطن، والشعب خادما لهذا الحاكم، يمرمط به الأرض أنى شاء، وعلى الشعب الطاعة!

وهو نفس الحصاد العربى الذى أفرز هزيمة يونيو ١٩٦٧، بعد أن صدق الشعب المصرى ادعاءات القوة العسكرية ومظاهرات صواريخ الظافر والقاهر فى شوارع القاهرة، ولم يفق إلا بعد أن أصبح الجيش الإسرائيلى يحتل الضفة الشرقية للقناة! وبدلا من محاسبة المسئول عن هذه النكسة، تظاهر الملايين لإبقائه، (وكنت منهم شخصيا!) لتعلق آمال الشعب به لإنقاذه مما أوقعه فيه!

بل إنه بعد أن تحولت حرب استنزاف إسرائيل إلى حرب استنزاف لمصر، ولم يبق فى مصر موقع بمنجى عن الغارات الإسرائيلية، وانفتحت سماء مصر على مصراعيها لتقصف إسرائيل مدرسة بحر البقر ومصنع أبو زعبل، ومات عبدالناصر وسيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى - جرى تزييف تاريخ مصر لسلب نصر أكتوبر من السادات وإسناده إلى عبد الناصر!

بل يجرى حاليا تزييف تاريخ عصر مبارك لسلب إنجازاته فى تحرير الأرض، وتحرير الكلمة، وتحرير الاقتصاد المصرى، وتحرير العمل السياسى، وإسناد تحرير الأرض لعبدالناصر، واتهام مبارك بالدكتاتورية وبيع مصر للأجانب!

لقد ذهب عبد الناصر، ولكن بقى تأثيره فى الإعلام المصرى، ولذلك حين يحتفل التليفزيون المصرى بنصر أكتوبر نرى عبدالناصر - بقدرة قادر - هو صاحب هذا النصر! ويأتى ذكر السادات فى قناة النيل الدولية المتحدثة باللغة الانجليزية أو فى الفضائية المصرية! مع أن نصر أكتوبر هو نصر

السادات وقيادته الحكيمة وليس نصر عبدالناصر، ومن حسن الحظ أنهم لم ينسبوا هزيمة يونية للسادات!

وكما بقى عبد الناصر فى الإعلام المصرى، كذلك بقى تأثيره فى الفن المصرى! فالمسلسلات التليفزيونية والأفلام المصرية كلها تمجيد لعبدالناصر، كأنما هو مازال يحكم مصرا! وعندما تجرأت منى نور الدين فى مسلسل «هوانم جاردن سيتى» على التعرض لثورة يوليو من جانب مصادرتها للحريات واعتقالها الأبرياء من الضباط والصحفيين، وعلى الرغم من أنها نسبت هذا الانحراف إلى الصف الثانى من ضباط الثورة، فإن الرقيب الناصرى قام بقص الحوار الذى دار بين حسين فهمى (عمر عز الدين) وإبراهيم يسرى (صلاح رشدى)، الذى اتهم فيه عمر عز الدين الثورة بانتهاك حقوق الإنسان، وانتهى بحبسه - حتى لا يشاهده المصريون! فى حين شاهدته الشعوب العربية التى تعرض نفس المسلسل! لقد نسى الرقيب أن محمد حسنى مبارك هو الذى يحكم مصر اليوم، وأن عبدالناصر أصبح فى ذمة التاريخ!

ولكن ذلك كله يوضح تأثير الحاكم الدكتاتور مهما ارتكب فى حق الوطن وحق الشعب، وهو التأثير الذى يتعدى حياته ويستمر بعد مماته! فهو الأصل والشعب تابع! وهو لا يسأل عما يفعل وهم يسألون!

نحن - إذن - أمام ممارسات أرستها تراكمات تاريخية تضرب فى التاريخ، أوجدت هذه التفرقة الصارخة بين الولايات المتحدة، التى يحاسب شعبها حاكمه، الذى هو أقوى حاكم على ظهر الأرض، لارتكابه مغامرات غرامية مما يرتكبه أى فرد من أفراد الشعب، والشعوب الشرقية التى تغفر لحكامها ارتكاب مغامرات عسكرية قاتلة، تسبب هزائم عسكرية لا يغفرها

التاريخ، أو ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتبديد ثروة الشعب بسياسات حمقاء تجلب الفقر والتعاسة والشقاء للشعوب!

وتصوري الشخصي أن هذه الأوضاع سوف تظل دون تغيير إلى نهاية القرن الواحد والعشرين! فقطار الديمقراطية فات معظم بلادنا العربية، ومايحدث من تجارب ديمقراطية هنا وهناك لا تستفيد منها جماهير الشعب بقدر ماتستفيد القوى الانقلابية الفاشية التي تريد قلب النظام لإحلال حكمها وفرض نيرها في عنق الشعب!!

وهو ماحدث في مصر منذ عامين، فقد كانت أقوى الأصوات التي عارضت قانون ٩٣ هي أصوات القوى الفاشية الممثلة في الإسلاميين والناصريين! وهو ماانكشف عندما كانت هذه القوى تتسلل من نقابة الصحفيين بعد أن تلقى أعنف الخطب التي تندد بمبارك دفاعا عن الحرية، لتسافر إلى العراق، وتلتقي بالرئيس العراقي صدام حسين، كعبة الديمقراطية والحرية! تتلقى منه الوحي والدعم، وتعود إلى مصر تحمل تحياته للشعب المصري، ونفحاته لدعم الصحافة المصرية عن طريق إصدار مزيد من الصحف التي تخدم أهداف الحزبين! وهي تشويه سمعة النظام المصري، واتهامه بالدكتاتورية، وبيع مصر، وتلويث إنجازاته والتشكيك فيها، تمهيدا لتقويضه عند سنوح الفرصة المناسبة وإرساء حكم الفاشيست!

وكما يرى القارئ فإن الشقة تتسع باستمرار بين عالمنا العربي والعالم الغربي! والمسافة تتباعد، والخوف من المستقبل يتزايد مع تزايد التخلخل العربي، وتزايد الإصرار الأمريكي على نزح الثروة العربية من خلال مغامرات صدام حسين، وإحكام قبضة إسرائيل على الأرض العربية المحتلة، وتحدي الشعوب العربية المسلوبة الإرادة والفاعلية!

الضـــربة الأمـريكيـة فى الميـزان التـاريخى!

الأهرام وأكتوبر فى ٢٦، ٢٧ ديسمبر ١٩٩٨

على جميع العرب الذين يشعرون بالمهانة لضرب بلد عربى بواسطة القوات الأمريكية والبريطانية، أن يتذكروا أن هذه القوات لم تكن موجودة فى المنطقة العربية قبل غزو قوات صدام حسين للكويت، وإنما الذى أتى بها إلى المنطقة هو صدام حسين نفسه بغزوه الأحمق للكويت، وتهديده لجيرانه العرب فى منطقة الخليج!

قبل هذا الغزو الإجرامى الأرعن كانت المنطقة العربية قد تخلصت كلية من جميع الجيوش الأجنبية، وكانت فى سبيلها إلى تحقيق وحدات إقليمية صغيرة تحت اسم مجالس التعاون، وكان الأمل فى رخاء

المنطقة العربية وبروزها كقوة ذات فاعلية فى عالمنا المعاصر، أملا واردا قابلا للتحقيق.

وكان العراق إلى ذلك الحين يعتبر قوة محسوبة من قوى التحرر العربى، وكان العرب يتابعون جهوده فى التصنيع العسكرى بتعاطف كبير، على اعتقاد أن هذا التسليح سوف يوجه لخدمة القضية الفلسطينية التى هى أساس المشاكل السياسية فى العالم العربى.

وكانت أكثر الدول العربية تعاطفا مع النظام العراقى فى ذلك الحين هى دول الخليج ذاتها، التى كان بعضها - وخصوصا الكويت بالذات - يعتبره صلاح الدين العصر الحديث! ويأمل أن يتحقق على يديه أمل العرب فى الوحدة والعزة والكرامة.

وعندما خاض النظام العراقى حربه ضد إيران، كانت دول الخليج هى عمقه الاستراتيجى، وكانت هى سنده الاقتصادى الأول، وبواسطة مساعدات هذه الدول الاقتصادية تمكن النظام العراقى من تجديد البنية التحتية فى بغداد وغيرها من المدن، فى الوقت الذى كانت البنية التحتية فى القاهرة ومدن مصر - على سبيل المثال - تنهار ولا تجد من مجير!!

وعندما تزعم النظام العراقى جبهة الرفض ضد مصر، وتمكن من عقد مؤتمر بغداد لطرد مصر من جامعة الدول العربية، كانت دول الخليج أكثر الدول تحمسا له، إذ كانت تراه المناضل الأول ضد إسرائيل!

وكانت الكويت - خاصة - هى أكثر الدول الخليجية تعلقا بهذا النظام، الذى كانت تعتبره أمل العرب فى الوحدة العربية وفى التخلص من الوجود الإسرائيلى كلية.

كـان العـراق فى ذلك الحين قـوة عـسكرية مـهـابة، لا تجـرؤ أية قـوة عسكرية عربية أو غـربيـة على التعرض له، وكانت رؤية القادة العراقيين فى ملابسهم العسكرية التى دأبوا على الظهور بها، تعطى العرب الأمل فى مستقبل عـربى مشرق، تحـتل فيـه الأمـة العربيـة مكانها المرموق تحت الشمس، وتردع إسرائيل عن ارتكاب أية حماقة.

ثم فوجئ العرب، بل فوجئت إسرائيل والدول الغربية ذاتها، التى كانت ترقب تنامى القوة العسكرية العراقية بقلق خوفا من استخدامها ضد إسرائيل - بالنظام العراقى يستـخـدم قوتـه العسكرية فى التوسع على حساب جيرانه العرب! وبدلا من توجيـه قـواته العـسكرية إلى إسرائيل، إذا به يوجـه هذه القـوات إلى الشـعب الذى كـان أكـثـر تحـمسا له من أى شـعب آخـر، والذى اقتطع من قوته ليطعم شعب العراق، وهو شعب الكويت، فقد أراد طرده من أرضه كما فعلت إسرائيل مع الفلسطينيين، وإحلال العراقيين مكانه بعد أن خرج بأكذوبة أن الكويت هى المحافظة العراقية رقم ١٩!

وقد كانت تلك أكبر صدمة تلقتها الأمة العربية بعد طرد الفلسطينيين من فلسطين، ولكنها كـانت صـدمـة من نوع مـختلف، فإن المعتدى، كـان عربيا لأول مـرة منذ ظـهور الحـركـة العربيـة التى أبرزت دعـوة القومـيـة العربيـة وأيقظت أمل الوحدة العربية فى نفوس العرب، وكان المعتدى عليه شعبا عـربيـا مسلماً كـان ذنبـه الأوحد أنه تطلع إلى العراق كـمنقـذ، فكان جزاؤه الغدر والعدوان والاحتلال!

وقد كان أكثر مـا صدم الأمـة العربيـة، الهمجية والوحشية التى أظهرها النظام العـراقى أثناء احـتـلاله للكويت! فلم يكن احـتـلالا عـاديا وإنما كـان احـتلالا بربريا لم يقم به هولاكـو أو جـينكيـز خـان! بل كان غـزوا مدمـرا

ومخربا! فلم يكتف بنهب كل شيء في الكويت، بل لجأ إلى عمل غير مسبوق، هو إهدار الثروة العربية البترولية بسفه وجنون عن طريق ضخ البترول في مياه الخليج بمعدل ٤ ملايين جالون يوميا! دون أن يكون لذلك أية ضرورة عسكرية! الأمر الذي شكل كارثة بيئية أثرت على مياه الشرب والنباتات العائمة والأسماك والطيور والحياة البحرية التي كانت تزخر بها المنطقة! ثم اختتم هذا العمل الاجرامي باشعال النيران في أكثر من ٦٣٠ بئرا للبترول العربي في الكويت، شكلت كارثة بيئية أخرى لا تقل خطورة، كلفت الكويت والأمة العربية نحو ٧٥ مليارا من الدولارات ضاعت في الهواء، دون أن يكون لهذا العمل أي مبرر عسكري سوى الانتقام الأعمى من شعب لم يكف عن مساعدة النظام العراقي طوال حربه مع إيران.. منطلقا من القومية العربية والتضامن العربي.

كان الغزو العراقي للكويت نقطة تحول سوداء في تاريخ الأمة العربية، نقلتها من طريق محفوف بالأمل إلى طريق محفوف بالمخاطر واليأس! ولم يكن الغزو في حد ذاته هو السبب في هذا التحول الأسود، وإنما كان السبب هو المعالجة العربية المتخاذلة لهذا الغزو!

ويشهد التاريخ أن الرئيس محمد حسني مبارك كان أول من أدرك أبعاد الخطر الذي تتعرض له المنطقة العربية الحالية، وطرح للعرب طوق الإنقاذ للخروج من المأزق! ولكن الحكومات العربية في غالبيتها آثرت الغرق بفضل التعمية الماهرة التي قدمها النظام العراقي لتبرير جريمته الشنعاء!

لقد سارع الرئيس مبارك بالدعوة - في مؤتمر صحفي عالمي عقد يوم ٨ أغسطس - إلى عقد قمة عربية طارئة في القاهرة، تأخذ في يدها بزمام الموقف، حتى لا يقع هذا الزمام في يد الولايات المتحدة، محذرا بصراحة

من أنه إذا لم يسارع العرب بتقديم حل عربى يؤدى إلى سحب العراق قواته العسكرية من الكويت، فسوف يكون هناك عدوان قادم، وقد يكون مفزعا!

وقد اجتمعت القمة العربية الطارئة بالفعل يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠، ولكنها لم تكن القمة التى أرادها مبارك، فقد تمت - بفضل المهارة الشريرة للنظام العراقى - عملية فرز هائل للمنطقة العربية فى تلك الفترة الوجيزة، قسمتها إلى قسمين: قسم يضم مبارك والملك فهد والشيخ جابر الصباح وبقية أمراء الخليج، وقسم آخر يتزعمه صدام حسين ويضم بقية الدول العربية - بدرجات متفاوتة - التى سقطت فى خديعة النظام العراقى وادعاءاته فى احتلال الكويت!

وعلى ذلك عندما اجتمعت القمة العربية الطارئة، كانت قد تحولت إلى قمة عراقية بدلا من أن تكون قمة عربية! فقد كان نجمها الكبير هو طارق عزيز مستندا إلى القوة العسكرية العراقية الجبارة التى هابها الجميع!

لذلك عندما قدم وزير الخارجية السعودى مشروع قرار يدين العدوان العراقى على الكويت، ويعلن عدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت، ويؤكد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ - ٦٦٢ بوصفها تعبيرا عن الشرعية - أقبل طارق عزيز على الأمين العام للجامعة العربية هائجا يسأله: كيف يعرض على القمة مشروع قرار لا تشارك فى وضعه إلا مجموعة قليلة من الدول؟ وطالب باسم العراق بإجراء تحقيق رسمى فى ذلك!

كان أكثر المتحمسين للنظام العراقى وقتذاك هم الذين يدفعون اليوم الثمن غاليا! لقد كان العقيد القذافى من أكثر الحاضرين هياجا، وقد أمسك بيده بنسخة من المشروع ووقف يقول فى جميع من المشاهدين: «إذن فهذا هو ما يريدون منا أن نختم بأصابعنا عليه»؟ أما ياسر عرفات فقد صاح بأن

التصويت الذى جرى «غير قانونى»! وخاطب الدكتور مفيد شهاب قائلا: «إنكم جميعا عملاء!» وقد رد عليه الدكتور مفيد شهاب بقوله: «إذا كنت تبحث عن العملاء فابحث عنهم عندكم وليس عندنا»! وكانت قيادة الانتفاضة فى الأراضى المحتلة قد أرسلت قبلها برقية لصدام حسين تهنئه فيها بغزو الكويت! بدلا من أن تنتظر حتى تهنئه بغزو إسرائيل!

لم يكن صدام حسين فى ذلك الحين يتوقع أن تنقلب عليه الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا إلى حد شن حرب ضده لإنقاذ الكويت من براثنه، فقد كان هو الفتى المدلل لمصانع الأسلحة فى الغرب، الذى أنقذ هذه المصانع من الإفلاس الغربى من (الكساد والتضخم) بحربه مع إيران التى استمرت ثمانى سنوات! ففى خلال هذه السنوات الثمانى كانت مصانع السلاح فى الغرب تعمل بكامل طاقتها وكامل أطقمها، بعد أن تدفق عليها من أموال الشعب العراقى وحده أكثر من ١٠٢ مليار دولار! ودفعت دول الخليج والدول العربية الأخرى التى تساعد العراق على النصر، نحو مائة مليار أخرى! وبهذه الأموال الفلكية التى تدفقت فى عروق الاقتصاد الغربى المتيبسة، استطاع صدام حسين إنقاذ الغرب من أزمة اقتصادية خانقة كانت كفيلة بتغيير تاريخه ومصيره!

من هنا كان صدام حسين واثقا من أن الغرب لن يشن حربا عليه، وكان يشاركه فى هذه الثقة الدول العربية التى ساندت ادعاءاته.

ومن واقع هذه الثقة جاء تدلله عندما أراد وزير الخارجية الأمريكية بيكر مقابلته، فقد أبقاه صدام حسين منتظرا ١٧ ساعة لضيق وقته عن المقابلة! فى الوقت الذى سمح وقته بمقابلة محمد على كلاى وعدد آخر من الساسة المغمورين!

وعندما تقابل بيكر مع طارق عزيز فى فندق الانتركونتننتال بجنيف يوم ٩ يناير ١٩٩١ لإزالة الغشاوة عن عين النظام العراقى، وإقناعه بأن القوات التى تحتشد فى الخليج ليست قوات هازلة، وإنما هى قوات جادة - رفض طارق عزيز تسلم الرسالة من بيكر شامخا بحجة أن اللهجة التى كتبت بها ليست مما يمكن أن يستعمل فى توجيه خطاب من رئيس دولة إلى رئيس دولة أخرى!

لقد كان الخطأ الفادح الذى وقع فيه النظام العراقى هو أنه لم يفهم أن الغرب لن يسمح له باحتلال دول الخليج والسيطرة على منابع البترول، ومن هنا تمسك باحتلال الكويت، وتمسك بضمها إليه باعتبارها المحافظة رقم ١٩!

وقد سارت الأمور بعد ذلك فى مجراها الطبيعى، فقد نشبت حرب تحرير الكويت! وكما كلفت حرب صدام حسين مع إيران الأمة العربية نحو مائتى مليار دولار، كذلك كلفت حرب تحرير الكويت الأمة العربية ضعف هذا المبلغ، ناهيك عن الأرواح! لقد كانت مهمة النظام العراقى الأولى هى استنزاف ثروة الأمة العربية لحساب الغرب!

على أن المأساة كانت فقط فى بدايتها! فلقد كان الظن أن النظام العراقى سوف يسقط بعد هزيمته الشنعاء أمام قوات التحالف الدولى، وبعد تحرير الكويت، ولكن العالم فوجئ بأن النظام اعتبر هذه النتيجة نصرا مؤزرا! وأخذ يحتفل بانتصاراته الموهومة تحت دهشة العالم وبصره! وبدلا من أن تنتحر العصابة الحاكمة فى بغداد أو تختفى من الحياة اليومية للشعب العراقى المنكوب والشعوب العربية، إذا بها تواصل وجودها المشئوم كسيف تهديد مصلت على عنق دول الخليج، تبقيه على الدوام فى حاجة مستمرة للاعتماد على الغرب فى حمايته من عدوان جديد يرتكبه النظام العراقى!

وقد كانت اللعبة الجديدة هى لعبة أسلحة الدمار الشامل، التى تجعل من النظام العراقى بعد هزيمة جيشه فى حرب تحرير الكويت، خطرا ما حقا على شعوب الخليج!

فبدلا من أن تكرس العصابة الحاكمة فى بغداد إمكانات العراق بعد الهزيمة لرفع المستوى الاقتصادى لشعبه، وبدلا من أن تعقد مصالحه مع المجتمع الدولى ترفع عن شعب العراق العقوبات الاقتصادية التى تسبب له المعاناة، وتعيد دمجه فى المجتمع العربى، وتبعث الاطمئنان فى قلب جيرانه - اخترعت لعبة أسلحة الدمار الشامل، لتجديد الوجود العسكرى الأمريكى والغربى فى الخليج!

لم يستطع أحد فى البداية فهم تمسك النظام العراقى بصنع أسلحة الدمار الشامل! وصرف أموال الشعب العراقى المنكوب عليها، على الرغم من وجود فرق التفتيش الدولى فى العراق، التى تقوم بتدمير هذه الأسلحة أولا بأول، بالإضافة إلى ما دمرته بالفعل على مدى السنوات الثمانى السابقة. لقد كان التمسك بصنع أسلحةالدمار الشامل مما يمكن فهمه لو كانت هذه الأسلحة تصنع لتعيش وتستخدم فى المستقبل، أما والعراق شبه محتل، وإرادته السياسية مغلولة، وقوات الغرب تعسكر فى الخليج، وأجواؤه مكشوفة للطائرات الأمريكية لرصد كل تحرك عسكرى عراقى، وإجهاضه فورا، وفرق التفتيش بقيادة بتلر تبلغ الولايات المتحدة بمواقع القوات العسكرية العراقية بكل دقة - فما هى إذن جدوى صنع أسلحة الدمار الشامل، وإنفاق أموال الشعب العراقى المنكوب فى هذه الأسلحة التى لاجدوى منها، وحرمان أطفال العراق منها؟

بل ماهو جدوى الصدام المتكرر بفرق التفتيش الدولية، والتصلب فى دخولها هذا الموقع أو ذاك، وهذا المقرأو ذاك، بما يترتب على ذلك من تحريك القوات العسكرية الأمريكية والغربية فى كل مرة، وتعبئتها بتكاليف باهظة لإجبار صدام حسين على فتح هذا المقر أو ذاك الموقع؟ فإذا خضع، بعد أن يشغل العالم كله بأزمة طاحنة، وعادت القوات الأمريكية والغربية إلى قواعدها، عاد صدام حسين مرة أخرى يفتعل أزمة مع فرق التفتيش الدولية حول بعض المواقع، لتتكرر تبعاتها وعواقبها! ثم تنتهى لتبدأ من جديد؟

لقد تساءل الكثيرون: ماهو معنى هذا الهذر الذى يستبقى العقوبات الاقتصادية على شعب العراق وأطفال العراق؟ على أنه لم يكن هذرا كما يبدو! وإنما كان عملا جادا ومقصودا ومخططا هدفه، وهو إبقاء القوات الأمريكية والغربية فى الخليج لحماية شعوبه من العدوان العراقى المحتمل، وهدفه أن تدفع دول الخليج كل دخلها من البترول للدول الغربية لتوفير هذه القوات وتوفير هذه الحماية!

وهو ما حدث بالفعل، لقد امتصت مناورات صدام الثروة البترولية لدول الخليج، فى جيب الولايات المتحدة والغرب، حتى أخذت بعض هذه الدول فى الاقتراض! وأخذت فى توفير نفقاتها على حساب العمالة المصرية خاصة، والعربية والآسيوية عامة، التى كانت تصدر لبلادها جزءا من الثروة النفطية التى تجنيها بكدحها وعرقها.

ومعنى ذلك أن النظام العراقى كان خرابا على الأمة العربية، وعمارا على الولايات المتحدة والغرب! لقد كان نكبة لم يشهد التاريخ العربى لها مثيلا على مدى أربعة عشر قرنا!

ومن هنا فلا نجد ما نفسر به الضربة الأمريكية على العراق، إلا بأن ثروة الخليج أخذت في النضوب، وفقد النظام العراقي مبرر وجوده ـ هذا إذا تمكنت هذه الضربة من إسقاط النظام العراقي وإحلال نظام وطني مكانه!

فإذا اكتفت هذه الضربة بشد أذن النظام العراقي وتلقينه درسا صغيرا بدون تغييره، فلن يكون لذلك معنى إلا أن الغرب يدرك أنه مازال في الثروة العربية النفطية بقايا قابلة للامتصاص في المناسبات الأخرى! ويكون النظام العراقي قد استفاد من هذه الضربة بدلا من أن تقتله! لأن القتيل يكون في هذه الحالة هو الشعب العراقي المنكوب خاصة، والشعب العربي عامة!

ومن هنا تفسير الموقف العربي الرسمي المتحفظ إزاء الضربة الأمريكية التأديبية على العراق! فلا ينتظر من ضحايا النظام العراقي في العالم العربي أن يذرفوا الدموع الحارة لما يصيبه! فالأمة العربية بين نارين: نار دعم الشعب العراقي إلى الحد الذي يسمح ببقاء نير صدام حسين فوق عنقه، واستنزاف ما بقي من الثروة النفطية لحساب الغرب! ونار الوجود العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة العربية، الذي لا مبرر لوجوده إلا وجود نظام صدام حسين نفسه! وما يشكله من تهديد لجيرانه.

ولست أدري كيف تخرج الأمة العربية من هذه الغمة السوداء، وتتخلص من قبضة النظام العراقي الغاشمة التي تزداد قوة يوما بعد يوم مع كل ضربة عسكرية تلحق به، بفضل قدرته الفذة على استغلال عواطف الجماهير المتعاطفة مع الشعب العراقي، وتحريكها لصالح بقائه. فمن الغريب حقا أنه في كل المظاهرات التي خرجت احتجاجا على الضربة الأمريكية، لم تهتف إحداها بسقوط النظام العراقي المسئول جنبا إلى جنب

مع حياة الشعب العراقى! بل كان بعضها يحمل صور صدام كما لو كان محررا لشعبه، وهو ما يكشف هويتها ومحركها!

وفى الوقت نفسه - وهو الأمر الأغرب - فإن هذا النظام الباغى يصور كل عدوان عسكرى يقع على شعب العراق، انتصارا له، مادام أنه لم يتمخض عنه سقوط النظام! هكذا فعل بعد هزيمته فى حرب تحرير الكويت، التى اعتبرها انتصارا! وهكذا نراه يفعل مع الضربة الأمريكية البريطانية الأخيرة، التى أصابت الشعب العراقى وحده، فقد اعتبر انتهاءها بعد أن حققت أهدافها انتصارا! كيف؟ لا أحد يدرى؟

وفى كل الأحوال، فعلى المتباكين المنافقين والذين ساندوا النظام العراقى وقت غزوه الكويت الذين يتأوهون اليوم للضربة الأمريكية، أن يتذكروا أن القوات الأمريكية التى تعتدى اليوم على العراق، هى نفسها القوات الأمريكية التى جلبها صدام حسين بنفسه إلى الخليج بغزوه الإجرامى للكويت!*

---

* كان هذا المقال أول مقال يكتب فى مصر يهاجم النظام العراقى، يدعو إلى التمييز فى مساندة العراق بين النظام العراقى والشعب العراقى. وقد لقى استجابة كاملة من النظام السياسى فى مصر، فقد صرح الرئيس مبارك عقبه بأن مصر تساند الشعب العراقى، ولا تساند النظام العراقى. وتلا ذلك مباشرة تغير موقف الإعلام المصرى وتغير موقف الصحف المصرية، فقد أخذت فى مهاجمة النظام العراقى وحملته مسئولية ما يصيب الشعب العراقى من ضربات جوية. وتوقفت على الفور مظاهرات التأييد التى كان يديرها عملاء النظام العراقى فى مصر لخدمة نظام صدام حسين.

مأزق الأمة العربية بين الشعب العراقى والنظام العراقى

الأهرام وأكتوبر فى ٢، ٣ يناير ١٩٩٨

أوضحنا فى مقالنا السابق، من واقع الحقائق التاريخية الدامغة، كيف كان العراق قبل استيلاء صدام حسين على الحكم، دولة قوية مهابة تملك ثروة بترولية ضخمة توجه عائداتها لما فيه خير الشعب العراقى، ثم سطا صدام حسين على الحكم، فأخذ يبدد ثروة الشعب العراقى فى مغامرات جنونية على حساب جيرانه المسلمين والعرب، ولحساب الغرب الاستعمارى! فارتكب مغامرة حربيه مع الشعب الإيرانى التى استمرت ثمانى سنوات، أنقذ بها الغرب من «الكساد والتضخم»، وبدد بها رصيدا هائلا من ثروة الشعب العراقى البترولية، وكلف الأمة الإسلامية

مئات الملايين من القتلى! ولم تكد تنتهى هذه الحرب حتى اخترع، بعد عامين اثنين فقط، مغامرته القاتلة الثانية مع شعب الكويت العربى، التى تطلبت تكتل ٣٢ دولة كبرى وسطى وصغرى لتحرير الكويت فى حرب جنونية، صب فيها من بترول الكويت فى مياه الخليج ما معدله ٤ ملايين جالون يوميا، مما شكل كارثة بيئية خطيرة كلفت الكويت والأمة العربية ٧٥ مليارا من الدولارات ضاعت فى الهواء! وأتبع هذه الكارثة بإشعال النيران فى أكثر من ٦٣٠ بئرا للبترول العربى! دون أن يكون لذلك أى مبرر حربى! وعندما لقى هزيمة منكرة على يد التحالف الدولى واضطر الى الانسحاب من الكويت، اعتبر هذه الهزيمة نصرا مؤزرا! بدلا من أن تنتحر عصابته وتختفى من التاريخ! وبدلا من تعلم الدرس والتصالح مع المجتمع الدولى لكى يرفع عن شعب العراق العقوبات الاقتصادية، اخترع لعبة أسلحة الدمار الشامل! لمواصله مغامراته ضد جيرانه، الأمر الذى ترتب عليه استمرار الوجود العسكرى الأمريكى والغربى فى الخليج لحماية شعوب الخليج من ذلك النظام المجنون! وأخذ يفتعل الخلافات مع فرق التفتيش الدولية على النحو الذى عرض شعب العراق للضربة الأمريكية والبريطانية الأخيرة.

على هذا النحو أصبح وجود هذا النظام المجنون خرابا ودمارا على الأمة العربية عامة، وعلى الشعب العراقى خاصة، وأصبح التخلص منه واسقاطه مصلحة عربية عليا قبل أن يكون مصلحة للشعب العراقى المنكوب، بعد أن نهب الثروة العربية لمصلحة الغرب، وقتل من أبناء العراق والأمة العربية مئات الملايين من البشر!

من هنا كنت أتوقع أن تدرك الأنظمة العربية فى العالم العربى هذه الحقيقة الواضحة وضوح الشمس فى كبد السماء، وتتعامل مع النظام العراقى تبعا لها! وفى مصر خاصة كنت أطمع فى أن تدرك أحزاب المعارضة عندنا هذه الحقيقة البسيطة الواضحة وهى تخرج فى مظاهرات يوم الأربعاء ٢٣ ديسمبر ١٩٩٨ احتجاجا على الضربة الأمريكية البريطانية، فتجعل خروجها انتصارا لشعب العراق المنكوب، فتهتف بحياته، وبسقوط النظام المجنون الذى يفرض عليه دكتاتوريته وجنونه، بدلا من هذا الخلط المزرى بينه وبين شعب العراق! وبدلا من هذا الانسياق الأعمى - الذى لا مبرر له - وراء ادعاءات النظام المجنونه تمثيله للشعب العراقى وحكومته الشرعية - وهو الخلط الذى يستفيد منه النظام فى وجوده وبقائه!

أليس من الغريب أنه لا يوجد من يختلف فى عالمنا العربى حول طبيعة النظام العراقى الفاشية الإرهابية، وحول أن سياساته الخارجية مع المجتمع الدولى هى التى تعرض الشعب العراقى لكل ما يتعرض له من هوان وإهانات - مما يلحق بالضرورة بالأمة العربية جمعاء - ومع ذلك فلا أحد يطالب بسقوط هذا النظام لعتق الشعب العراقى من عبوديته، ولحمايته من عسف العصابة الحاكمة التى تسيطر على الحكم؟

وهذا لا يعنى إلا شيئا واحدا هو أنه لا يوجد نظام عربى ينتظم الحكومات العربية، يستطيع أن يحاسب ويعاقب، ويؤثر على مقدرات الأمة العربية بما فيه مصلحتها! صحيح أن هناك جامعة عربية، ولكنها جامعة مشلولة لم تستطع فى حياتها أن تكون مؤثرة إلا عندما طردت مصر من جامعة الدول العربية لأنها حررت سيناء! ولم يكن هذا التأثير ذاتيا، وإنما

كان تأثيرا مصطنعا اصطنعه نظام صدام حسين والنظم العربية التى اصطلح على تسميتها بنظم الرفض فى مؤتمر بغداد، بدليل أنه عندما اعتدى نظام صدام حسين على الكويت واحتلها، لم تملك الجامعة العربية إزاءه شيئا، وتركت للولايات المتحدة والدول الكبرى والوسطى والصغرى التى بلغت ٣٢ دولة إجبار النظام العراقى على الانسحاب من الكويت!

بل إن الجامعة العربية لم تجرؤ على طرد النظام العراقى من الجامعة العربية كما فعلت مع مصر، جزاء لعدوانه الإجرامى على دولة عربية هى عضو فى جامعة الدول العربية! فأظهرت بذلك أنها تكيل بمكيالين! فقد طردت مصر من الجامعة العربية ونقلت مقرها من القاهرة الى تونس، لأن مصر اجتهدت وحررت سيناء التى هى أرض عربية، وأبقت العراق فى الجامعة العربية على الرغم من أنه لم يتخل عن نواياه العدوانية إزاء دول الخليج حتى اليوم!

والمهم هو أنه على الرغم من أن جميع الدول العربية دون استثناء تعرف أن وجود النظام العراقى، واستمرار نيره فى عنق الشعب العراقى، هو الذى يعرض الشعب العراقى للعدوان والمهانة، ويعرض الأمة العربية كلها للمرمطة على يد الولايات المتحدة وبريطانيا - فإننا لم نسمع دولة عربية واحدة دعت الى قطع علاقات الدول العربية مع هذا النظام انتصارا للشعب العراقى المنكوب! ولم نسمع أن الجامعة العربية بذلت محاولة واحدة لتخليص الشعب العراقى عن طريق عزل هذا النظام الباغى وطرده من الجامعة العربية.

بل إننا لم نسمع دولة عربية واحدة تدعو الى سقوط النظام العراقى لإنقاذ شعب العراق!

وعلى العكس من ذلك نرى هذا الخلط الغريب بين الشعب العراقى والنظام العراقى! أى بين المسجون والسجان! أو بين الضحية والقاتل! وهو الخلط الذى يستفيد منه النظام العراقى فى استمرار وجوده وطغيانه، فطالما أنه ليس هناك فرز، فإن كل دعم لشعب العراق يعتبره النظام العراقى دعما له، وكل تعاطف مع أطفال العراق يتخذه النظام العراقى فى المحافل الدولية دليلا على التعاطف معه!

وهذا يوضح ما قلناه من أن النظام العراقى يستفيد من كل اعتداء خارجى على شعب العراق! فالويلات التى يصاب بها شعب العراق بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية، وبسبب الاعتداءات العسكرية التى هى نتيجة لسياسة النظام العراقى، يتاجر بها النظام لجلب التعاطف العالمى عليه! إنه مثل المتسولة التى يزاد إيرادها بقدر ما تزاد القروح على الطفل الذى تتسول به وضمادات الجروح على جسده!

إن هناك تناسبا طرديا بين تزايد آلام الشعب العراقى وتزايد قوة النظام العراقى! والدليل على ذلك التشدد الغريب الفجائى الذى أظهره هذا النظام عقب الضربة الجوية الأمريكية البريطانية! لقد دفع الشعب العراقى ثمنها ، وجنى النظام العراقى ثمارها! وستحمل الأيام المقبلة الكثير من الآلام للشعب العراقى، ومن عناصر القوة للنظام العراقى مادام أنه لا يوجد فرز بين الشعب العراقى والنظام العراقى!

يضاف إلى ذلك أن النظام العراقى يعتمد على شبكة مترامية الأطراف من العملاء الذين يدفع لهم بسخاء! والذين يتحركون فور وقوع أى عدوان على شعب العراق، فهو يشترى اتحادات الطلاب، والنقابات المهنية وجماعات حقوق الإنسان، والأحزاب، كما يشترى وينشئ محطات الاذاعة

والتليفزيون والصحف فى معظم البلاد العربية وبلاد مهمة أخرى فى العالم، ولديه ميزانية لهذا الغرض تزيد على سبعة مليارات من الجنيهات يشترى بها الذمم والضمائر!

فلم أدهش كثيرا عندما عرضت محطات التليفزيون المصرية والعربية مظاهرات الاحتجاج التى قام بها الطلاب والجماعات المهنية والفنية، التى تحركت بعد ساعة واحدة من الضربة الجوية الأمريكية البريطانية، وكلها تحمل لافتات تحمل عبارات التنديد! ولا يدرى أحد من حركها؟ وكيف تحركت؟ ومن استدعى هذه الجموع من بيوتها بهذا التنظيم؟ ومن الذى كتب اللافتات؟ ومن أين خرجت صور صدام حسين؟ وغير ذلك مما يحتاج إلى وقت طويل من التفكير والتدبير والإعداد والتنفيذ!

والغريب أن هذه التجمعات والمظاهرات التى ظهرت فى جامعتى القاهرة وعين شمس احتجاجا على الضربة الأمريكية، هى نفسها التجمعات والمظاهرات التى خرجت أيام غزو النظام العراقى للكويت، لا دفاعا عن شعب الكويت، ولا غضبا لما جرى له من عدوان إجرامى بشع، وإنما دفاعا عن العراق المعتدى، والتحذير من توجيه أية ضربة عسكرية له لتحرير الكويت!

وفى الأزهر تحركت الجموع المتظاهرة التى تبدى غضبها للضربة الأمريكية، وكل ذلك معقول ويمكن فهمه، ولكن الذى لا يمكن فهمه هو ما شاهدته بعينى عندما لمحت أحد الصحفيين المعروفين يطالب بحماس شديد بطرد السفيرين الأمريكى والبريطانى من مصر! وتذكرت أن هذا الصحفى أفرجت عنه النيابة بكفالة خمسة آلاف جنيه منذ عامين بتهمة التخابر مع جهات أجنبية! لم يأبه هذا الصحفى أو غيره من الهتافين بما

يصيب بلده مصر أو القضية الفلسطينية من نتائج بسبب طرد السفيرين الأمريكى والبريطانى، وإنما كان همه الحصول على رضاء النظام العراقى!

والأمر المزعج حقا هو إصرار النظام العراقى على المضى فى برامج الأسلحة المحظورة إلى حد الصدام المتكرر مع فرق التفتيش الدولية، إن مثل هذه البرامج كانت تسعد كل عربى لو عرف أنها سوف تستخدم ضد أعدائه الحقيقيين.. أى: إسرائيل وحلفائها الإمبرياليين، ولكن تجربة غزو الكويت وما ارتكبه النظام العراقى فيه من فظائع، أوضحت أن البلاد العربية هى المقصودة وليست إسرائيل والإمبريالية!

وأن النزعة التوسعية المجنونة التى تسيطر على عقل العصابة التى تحكم بغداد هى التى تحرك هذه البرامج. فمن الطبيعى أن هذه البرامج ليست موجهة لغزو إسرائيل أو الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا أو غيرها، وإنما هى موجهة لغزو الخليج، وإخضاعه لسيطرة هذه العصابة المجنونة التى تسيطر على الشعب العراقى، وإخضاع الثروة العربية النفطية لسيطرتها.

فلقد أثبتت تجربة الحروب التى خاضها النظام العراقى أنه لم يستخدم هذه الأسلحة ذات الدمار الشامل ضد الأعداء الحقيقيين للأمة العربية، وإنما استخدمها ضد إيران وشعبها المسلم! ولم يستخدمها ضد إسرائيل فى أيام حرب تحرير الكويت لأنه يعرف أن إسرائيل لديها من السلاح ما تردع به.

وشعوب الخليج تعرف جيدا أنها المستهدفة بالسلاح العراقى وليس أى أحد آخر! ومن هنا قبلت بتحويل الخليج إلى منطقة تعج بأسلحة الغرب لحمايتها، لأنها أدركت أن البلاد العربية لن تحميها من خطر هجوم

عراقى، وإنما سيكون موقفها هو الموقف المتخاذل نفسه الذى وقفته من غزو النظام العراقى الكويت.

لقد أدت سياسة العصابة الحاكمة فى العراق إلى شق الأمن العربى الى قسمين: فأمن الخليج أصبح أمنا مختلفا كل الاختلاف عن أمن بقية الدول العربية بحكم اختلاف مصدر التهديد!، ففى حين أن مصدر الخطر على أمن الدول العربية فى المشرق هو إسرائيل، فإن مصدر الخطر على أمن دول الخليج هو النظام العراقى!

والخطر العراقى ليس خطرا موهوما كما قد يتصور البعض، وإنما هو خطر حقيقى، فالنظام العراقى - كما رأينا - يفعل شيئا عبثيا - هو تخصيص أموال الشعب العراقى التى يجب أن توجه نحو رفاهيته ورفاهية أطفاله، لإنتاج أسلحة غير تقليدية يدمرها الغرب أولا بأول، ويخسرها الاقتصاد العراقى أولا بأول!

ولن نستعين فى إثبات هذا الخطر بكاتب أجنبى قد يكون مغرضا، وإنما سنستعين بكاتب وطنى هو الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام، الذى لا يشك أحد فى نزاهة دوافعه.

فوفقا لما كتب فى هذا الصدد مستعينا بالوثائق، فإن العصابة الحاكمة فى العراق كانت قد وافقت على إزالة، أو بطال مفعول أسلحة العراق النووية والكيماوية والجرثومية وصواريخه التى يزيد مداها على ١٥٠ كم، وكذلك مرافق الأبحاث والتطور والإنتاج الخاصة بهذه الأسلحة، كما تعهد بعدم تطوير مثل تلك الأسلحة فى المستقبل، والتزم بالسماح للجنة مفتشى الأمم المتحدة بالدخول الفورى وغير المقيد الى أى موقع ترى تفتيشه - وذلك

تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ . وبناء على ذلك فقد نجحت اللجنة فى تدمير الآتى:

ـ ٣٨ ألف قطعة ذخيرة كيماوية!

ـ ٤٨٠ ألف لتر من مكونات الأسلحة الكيماوية!

ـ ٤٨ صاروخا صالحا للاستخدام!

ـ ستة أجهزة لإطلاق الصواريخ!

ـ ٣٠ ألف رأس من الصواريخ الخاصة التى يمكن استخدامها لإطلاق أسلحة كيماوية وجرثومية!

ـ مئات المعدات اللازمة لإنتاج أسلحة كيماوية، كان النظام العراقى قد ادعى فى البداية أنها تستخدم للأغراض السليمة، ثم رجع بعد ذلك واعترف بغرضها الحقيقى!

ـ مجمع «الحكم» للأسلحة الجرثومية، الذى كانت العصابة الحاكمة فى العراق قد ادعت فى البداية أنه مخصص لإنتاج علف الحيوانات. ثم اعترفت فيما بعد بأنه أنتج ٥٠ ألف لتر من «الانتراكس» و«البلوتونيوم» القاتلين.

ووفقا لما أورده إبراهيم نافع فان النظام العراقى كان قد ادعى أن مشروعه لإنتاج غاز الأعصاب «فى اكس» قد آل إلى الفشل، ولكن لجنة التفتيش الدولية تبينت أن المشروع مازال بإمكانه إنتاج غاز الأعصاب على نطاق صناعى، وأنه نجح بالفعل فى إنتاج أربعة أطنان من هذه المادة القاتلة، كما تبينت اللجنة أن النظام العراقى قد سلح رءوسا حربية بهذه المادة القاتلة!

كذلك كشفت لجنة التفتيش الدولية أن النظام العراقى قد أنتج ١٩ ألف لتر من مادة «البلوتونيوم» و ٤٨٠٠ لتر من «الإنتراكس» الذى يكفى ١٠٠ لتر منها تنطلق من طائرة أو صاروخ، أو حتى مبنى عال، لقتل ثلاثة ملايين نسمة!، كما أنتج ألفى لتر من «الفلانوكسين» الذى يسبب سرطان الكبد، ومن «غاز الجنجرين». واعترف النظام العراقى بأنه قد جهز الرؤوس الحربية لصواريخه بالمواد الثلاث الأولى. واعترف أيضا بأنه قد قام بتدمير هذه الأسلحة فى وقت لاحق، مع أنه كان حتى أغسطس ١٩٩٥ ينكر قيامه بإنتاج أية أسلحة جرثومية.

هذا بعض ما أورده إبراهيم نافع عن الأسلحة غير التقليدية التى وافق النظام العراقى على تدميرها وإبطال مفعولها على الرغم مما كلفت الشعب العراقى من أموال طائلة دفعها دون طائل، ولغير هدف قومى أو تحررى، وإنما لإرضاء النزعة الشريرة فى العصابة الحاكمة للسيطرة والتخويف والإرهاب وإثبات الوجود، واكتمال تدمير الأمة العربية وتصفية بقية ثروتها النفطية فى جيب الغرب!

وهذه النزعة لتدمير شعب العراق وتدمير الأمة العربية تنمو وتتجدد مع تجدد آلام ونكبات الشعب العراقى، التى تستدر بها العصابة الحاكمة عطف الشعوب! فكما ذكرنا، فإن الضربات التى تضعف الشعب العراقى تقوى نظام صدام على الدوام، ومن هنا لا تكاد تنتهى حتى يبحث عن مزيد!

وهو ما حدث بالفعل عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية انتهاء الضربة الجوية بعد أن حققت أغراضها، فلم يمر يوم حتى كانت العصابة الحاكمة فى بغداد تتحرش بالإدارة الأمريكية وتجرها الى ضربة أخرى، تعلم أنها سوف تصيب الشعب العراقى وحده، بينما يكون أفراد العصابة فى المخابئ الشديدة التحصين!

فقد أعلنت أنها لن تسمح لقوات التفتيش الدولية بالدخول إلى العراق، وهى تعلم أن هذه اللجان لديها برنامج طويل تتحقق به من زوال خطر هذه الأسلحة عن شعوب الخليج! كما أعلنت رفضها للتفتيش الجوى، ولجأت إلى إذاعة بيانات كاذبة عن تعرض العراق لطلعات جوية، وتمكن أجهزة الدفاع الجوى من التصدى لها! وسوف تستمر فى هذا النسق حتى تقع ضربة جوية أخرى يدفع الشعب العراقي ثمنها ويجنى النظام العراقى أرباحها!

بل رأينا العصابة الحاكمة فى العراق تلجأ لعمل غير مسبوق، هو استعداء الدول الغربية التى وقفت إلى جانبها ضد الضربة الأمريكية البريطانية، وهى روسيا وفرنسا والصين! فقد وصفت القيادة العراقية الرئيس الفرنسى شيراك بأنه «خبيث ولئيم»! واتهمت روسيا بأنها خدعتها عندما أقنعتها بقبول المفتشين الدوليين، واتهمت الصين بأن مواقفها لم تحقق نتائج إيجابية للعراق، وكل ذلك فى تصعيد متوال ومركز هدفه دعوة الولايات المتحدة لتكرار الضربة العسكرية مرة أخرى، وهى التى يجنى الشعب العراقى نتائجها وحده بينما يختبئ رجال نظام صدام فى المخابئ الخرسانية!

ثم كانت البجاحة والبلطجة التى أبداها الوفد العراقى مؤخرا فى الاجتماع الطارئ للاتحاد البرلمانى العربى فى عمان احتجاجا على التفرقة بين النظام العراقى والشعب العراقى، مدعيا أنه لا يوجد فارق بين الشعب والنظام! وهو كذب جرئ، ومن هنا جاء رد الرئيس مبارك سريعا فى جريدة مايو التى قال فيها بوضوح: كلنا مع الشعب العراقى، ولكن ليس مع نظامه الحاكم.

والمهم هو أن هذا كله يبين تهرؤ النظام العربى وضعفه وعجزه عن الوقوف وقفة صريحة إلى جانب شعب العراق ضد نظامه الإجرامى الذى أضاع ثروته، وقتل أبناءه فى المغامرات العسكرية الفاشلة، وبدد ثروة الأمة العربية، وأضاع فرصتها فى الوحدة، ولا يزال يفرض إرهابه على الدول العربية، واستدرار عطفها على الشعب العراقى!

لذلك نرى أن أية قمة عربية قد تعقد وفقا لمبادرة اليمن لن يكون لها أى جدوى أو فائدة، الا إذا فعلت ما فعلت قمة بغداد عام ١٩٧٨ ، وقررت طرد النظام العراقى من جامعة الدول العربية، واتفقت على إسقاط هذا النظام من الحكم بالقوة بالتعاون مع شعب العراق.

فإذا لم يتم ذلك، فعلينا ألا نلوم أمريكا أو بريطانيا، وإنما نلوم أنفسنا! وعلينا أن نفهم ونقدر تصريح رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الأمة الكويتى المنشور فى أهرام يوم ٢٧ ديسمبر، الذى قال فيه بالحرف الواحد: «نحن مستعدون لأن نستعين بالشيطان، وليس فقط بالقوات الأمريكية والبريطانية! لضمان حماية وجودنا واستقرارنا وكياننا، بعد أن تحولنا إلى لقمة سائغة للنظام العراقى»!

لقد آن الأوان لمحاكمة عصابة بغداد!

الأهرام وأكتوبر فى ٩، ١٠ يناير ١٩٩٩

أعتقد أن الضربة التى وجهتها مصر ودول الخليج للنظام العراقى بقرار تأجيل الاجتماع التشاورى لوزراء الخارجية العرب الذى كان مقررا عقده الأربعاء ٣٠ ديسمبر ١٩٩٨، بما يترتب على ذلك من تأجيل اجتماع القمة العربية التى كان النظام العراقى يسعى لعقدها، هو مقدمة «ثورة تصحيح» للعلاقات العربية العراقية، التى كانت تسير فى طريق خاطئ وفقا لإرادة العصابة الحاكمة فى بغداد!

وكنت قد طالبت فى مقالىّ السابقين بضرورة التفرقة والتمييز - فى قضية مساندة العراق - بين أمرين: الأمر الأول مساندة الشعب

العراقى، والثانى مساندة النظام العراقى، وقلت إن الخلط بين الأمرين - وهو الذى كان سائدا منذ عشرات السنين - هو الذى يستمد منه النظام العراقى قوته وبقاءه وتشديد قبضته الفولاذية على عنق الشعب العراقى! ذلك أن كل ضربة تصيب الشعب العراقى ويتوجع لها العرب فى كل مكان، يستفيد منها النظام العراقى فى تحريك عملائه لقيادة مظاهرات السخط والتنديد، التى تتحول سريعا الى مظاهرات تأييد، ترفع فيها صور صدام حسين على نحو يوحى للعالم الخارجى أن الشعوب العربية تعتبر هذا الحاكم الدموى بطلا قوميا!

وهذا هو السبب فى احتفالات النصر التى يسوقها صدام وعصابته الحاكمة فى أعقاب كل هزيمة لجيشه، أو ضربة تصيب الشعب العراقى!

وقد جرت العادة أن يتخذ صدام حسين من هذه المظاهرات الشعبية تكأة لمطالبة الجامعة العربية بعقد الاجتماعات العاجلة ولقاءات القمة لتتخذ قرارات التأييد والمساندة للعراق، وهنا يستفيد النظام العراقى من هذه القرارات لدعم وجوده، واستدامة نيره فى عنق الشعب العراقى.

وهذا ما كان يخطط له صدام حسين وعصابته بعد الضربة الامريكية البريطانية، ومن هنا كان استياؤه لما شاهده من الفارق بين برودة الموقف الرسمى العربى وحرارة المظاهرات التى يحركها عملاؤه! لقد اعتبر ذلك نذير سوء، كما عبرت عن ذلك الأقلام التى تنطق باسمه والتى هاجمت الدكتور عصمت عبدالمجيد، واحتج عليه بوقاحة الوفد العراقى فى الاجتماع الطارئ للاتحاد البرلمانى العربى فى عمان!

لقد تجاهل النظام العراقى حقيقة أن الضربة الجوية الأمريكية والبريطانية - وهى الأخيرة حتى اليوم فى سلسلة الضربات التى تعرض لها

شعب العراق! - لم تفجر فقط مشاعر السخط ضد المعتدين، وإنما فجرت أيضا مشاعر السخط ضد النظام العراقى نفسه، الذى يعرض، بحمقه وجهله ورعونته واستهتاره ونزقه، الشعب العراقى لهذه الضربات والاعتداءات والإهانات، ليستفيد منها فى دعم حكمه الباغى الدموى!

ومن هنا كانت برودة الموقف الرسمى العربى، الذى ينطلق من المصالح العربية المجردة، ولا ينطلق من مظاهرات الدهماء المأجورة التى ترفع صور صدام، والتى تخلط بين تأييد الشعب العراقى وتأييد النظام العراقى!

وقد كان هذا الخلط بين الشعب العراقى والنظام العراقى أبرز ما يكون فى المظاهرات التى قامت فى مصر، والتى يوجد بها أكبر عدد من عملاء النظام العراقى الذين يخصص لهم أكبر حصة من التمويل! نظرا لأهمية مصر وأهمية دورها فى اتخاذ القرار فى جامعة الدول العربية!

وقد كان ذلك هو السبب الذى دعانى إلى كتابة مقالى الأول الذى صدر تحت عنوان: «الضربة الأمريكية فى الميزان التاريخى» الذى نشر يوم ١٩٩٨/١٢/٢٦، والذى اتبعته بمقالى: «مأزق الأمة العربية بين الشعب العراقى والنظام العراقى» يوم ١٩٩٩/١/٢، وهما اللذان كشفت فيهما حقيقة النظام العراقى ومسئوليته عن الاعتداءات التى تصيب الشعب العراقى، وطالبت بإسقاط النظام العراقى، باعتبار ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتحرير الشعب العراقى من قبضته من جانب، وإعفائه من أية ضربات قادمة.

ومن حسن الحظ أن نظامنا السياسى الوطنى كان أول نظام سياسى عربى يستجيب لمتطلبات هذه الحقيقة، فقد أعلن الرئيس مبارك بصراحة أن مصر تؤيد الشعب العراقى ولكنها لا تؤيد النظام العراقى! وهو ما أثار

ثائرة العصابة الحاكمة فى بغداد، التى واجهت ذلك ببلطجتها المعهودة، وبكم البذاءات التى انطلقت من جريدة «بابل» التى يملكها عدى بن صدام ضد رئيس مصر، متصورة أن نظامنا السياسى سوف يخضع لهذا الإرهاب! ولم تدر أنها سوف تدفع غاليا ثمن جريرتها، إحباط كل ما كانت تخطط له فى جامعة الدول العربية، للكسب من وراء الضربة الأمريكية. فوفقا لما أوردته جريدة «العربى» المتحدثة بلسان العصابة الحاكمة فى بغداد، فإن النظام العراقى كان يطمع فى أن يحقق فى اجتماع القمة العربية الأهداف الآتية:

مبادرة بعض الدول العربية إلى إعادة علاقاتها الدبلوماسية فورا مع العراق، وتخفيف العقوبات، ورفض العمل العسكرى ضده. وكان النظام العراقى يتوقع أن تؤدى هذه القرارات إلى تعديل مواقف الدول المتقاعسة عن مناصرة النظام العراقى بما يدعم أقدام هذا النظام. وكان اعتماده فى تحقيق هذه الأهداف على الدول الرئيسية فى النظام العربى، وهى مصر، وسوريا، والمغرب والإمارات والجزائر.

على هذا النحو كان النظام العراقى يعد العدة لتكون القمة العربية القادمة قمة دعم للعصابة الحاكمة فى بغداد، على نسق القمم العربية السابقة، التى لم تكن تفرق بين الشعب العراقى والنظام العراقى!

على أن كارثة الضربة الأمريكية البريطانية الأخيرة، التى وقع عبؤها على الشعب العراقى وحده، واعتبرها النظام العراقى نصرا مؤزرا له لأنها لم تنته بسقوطه، يجب أن تكون نقطة تحول فى تاريخ مؤتمرات القمة العربية التى تعقد فى هذه المناسبات! إذ آن الأوان أن تحدد جميع الدول العربية موقفها بين الشعب العراقى والنظام العراقى، وأن تعلن ما إذا كانت

مصرة على هذا الخلط المزرى الذى يدفع شعب العراق ثمنه - وتدفعه معه بقية الشعوب العربية بالضرورة، أو تقف فقط إلى جانب الشعب العراقى؟

وفى هذه الحالة الأخيرة فإن المصلحة العربية العليا تقتضى مقاطعة النظام العراقى وعدم الاعتراف به ممثلا للشعب العراقى، والمطالبة بسقوطه لإفساح الفرصة لقيام نظام ديمقراطى حر يعبر عن مصلحة الشعب العراقى، ولا يعبر عن مصلحة العصابة الدموية التى تحكمه!

ذلك أنه من المهين للأمة العربية أن تصدر هذه المطالبة بسقوط النظام العراقى وإقامة نظام ديمقراطى حر، من الدول الإمبريالية، ولا تصدر من الدول العربية المعنية! صحيح أن مطلب سقوط النظام العراقى هو مطلب جميع الشعوب العربية التى تتعاطف مع الشعب العراقى فى نكبته المزدوجة: نكبة خضوعه لنظام دموى استبدادى فاشى ظالم، ونكبة تعرضه للاعتداءات العسكرية الأجنبية المترتبة على سياسة صدام وعصابته، ولكن هذا التعاطف الشعبى يجب أن تترجمه الحكومات الرسمية الى أمر واقع يفرض نفسه على النظام العراقى عن طريق مقاطعة رسمية لهذا النظام.

وهذا ما يدعونا إلى المطالبة بأن تقلب أية قمة عربية فى المستقبل المائدة على رأس النظام العراقى، بدلا من إتاحة الفرصة له ليتخذ من منبر القمة العربية فرصة لقلب المائدة على النظم العربية! وهو مالا يخفيه من الآن بالفعل! ففى بيان وجهه صدام حسين من تليفزيون بغداد يوم ٥ يناير ١٩٩٩ دعا الرئيس العراقى صراحة الشعوب العربية إلى الثورة على حكامها!

مخطط النظام العراقى لاستخدام القمة العربية القادمة فى ضرب النظم العربية الحاكمة، واتهامها بالتهاون فى حق أمتها العربية، هو مخطط يجرى بالفعل تنفيذه دون خفاء، باستخدام التضليل السياسى، واستغلال الضربة الأمريكية البريطانية، التى أصابت شعب العراق، فى ابتزاز عواطف الجماهير، وتبرئة نفسه من المسئولية وإلقائها على المعتدين من جانب آخر!

وهذا ما يجعلنا نتهم - بدورنا - النظم العربية بمسئوليتها عن النكبات التى تحيق بالشعب العراقى نتيجة خضوعه للعصابة الحاكمة فى بغداد، لأنها لم تجرؤ إلى اليوم على تحدى هذا النظام الفاشى وإعلان عزله والمطالبة بسقوطه - فى الوقت الذى لا يكف هو عن مطالبة الشعوب العربية بالثورة على نظمها السياسية، التى يتهمها بالعجز والقصور، بل لا يكف عن تحميل النظم العربية مسئولية الضربات العسكرية التى ينزلها الغرب بالشعب العراقى!

فهل هذا معقول؟

إن الجرائم التى ارتكبها النظام العراقى فى حق الأمة العربية لو ارتكبت فى حق أية أمة حية أخرى، لما ترددت فى محاكمته محاكمة علنية، بدلا من ترك الفرصة له لكى يحاكمها هو بكل بجاحة! فإذا عجزت هذه النظم العربية عن محاكمة النظام العراقى فما الحاجة بنا للجامعة العربية؟

إنه لمن المعروف استحالة عقد أية قمة عربية فى المستقبل يحضرها صدام حسين أو أحد أفراد عصابته! ومعنى ذلك أن وجود هذه العصابة فى الجامعة العربية سوف يشل عملها ولن يمكنها من عمل شئ لصالح أمتها العربية،

ومن ثم فعلى الجامعة العربية أن تختار بين أمرين: إما استئصال هذه العصابة الحاكمة من الجامعة، فتزيل العائق بينها وبين العمل للصالح العام، وإما بقاء هذه العصابة بكل ما يترتب على ذلك من شلل العمل فى الجامعة!

فهل تفتقر الجامعة العربية لأدلة الاتهام ضد النظام العراقى؟ يكفى أن نورد هنا بعض ما ألحقه هذا النظام بالأمة العربية من نكبات اقتصادية تكفى لطرده من الجامعة العربية. فوفقا لما أورده خبراء الاقتصاد العرب عن خسائر الأمة العربية التى لحقت بها بسبب النظام العراقى، فإن حرب تحرير الكويت التى ترتبت على الغزو العراقى للكويت، كلفت الأمة العربية أكثر من أربعمائة ألف مليون دولار، بالإضافة إلى فاتورة الأزمات اللاحقة التى أضافت إضافات باهظة إلى هذه الخسائر!

وبسبب هذا النظام المشئوم وصلت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها منذ ٥٥ عاما! الأمر الذى أدى إلى انخفاض دخول الدول العربية المصدرة للبترول إلى أكثر من ٣٥ فى المائة! بل وصل الانخفاض فى بعض الدول الأخرى إلى حوالى ٦٠ فى المائة!

وقد بلغت خسائر الدول العربية التى تكبدتها فى العام الماضى (١٨٩٨) وحده نحو ١١٠ آلاف مليون دولار! وذلك نتيجة انخفاض عائدات البترول، ونتيجة الأزمات التى شهدتها المنطقة العربية بسبب النظام العراقى!

وبعد أن كانت الدول العربية المصدرة للبترول هى التى تقرض الدول الأخرى، انقلب الوضع، إذ من المتوقع أن تلجأ هذه الدول إلى الاقتراض داخليا وخارجيا، لمجابهة النقص فى الايرادات، مما سيزيد من حجم ديون

المنطقة العربية الى ٢١٠ فى المائة من حجم الصادرات، بل من المتوقع أن هذه الديون ستستمر حتى النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين! وتصل الى ١٦٠ فى المائة من الصادرات !

لقد كان هذا النظام العراقى المشئوم هو الذى بدأ هذا التدهور الاقتصادى المخيف بحربه ضد إيران أولا، ثم بغزوه للكويت ثانيا، وما ترتب عليه من حرب تحرير الكويت، وفى هذه الحرب - كما ذكرنا فى مقالينا السابقين - كان النظام العراقى يهدر فى مياه الخليج من ثروة الأمة العربية ما معدله ٤ ملايين جالون فى كل يوم! ولم يكتف بهذه النكبات الاقتصادية والسياسية الفادحة، بل إنه، بفضل تهديده المستمر لدول الخليج، وبسبب إنتاجه أسلحة الدمار الشامل، التى قصد بها دول الخليج دون إسرائيل أو الغرب، أجبر دول الخليج على دفع تكاليف باهظة لحراسة أمريكية بريطانية دائمة فى المنطقة! فضلا عن دفع تكاليف حملات التأديب على النظام العراقى الناتجة عن استمرار صدامه مع فرق التفتيش الدولية!

ومن هنا يمكن القول إنه لم يسبق فى تاريخ العرب الحديث والوسيط والقديم أن ظهر نظام سياسى كلف الأمة العربية حاضرها ومستقبلها كما كلفها هذا النظام المشئوم!

ومع ذلك فهذا النظام يمر دون حساب أو عقاب! وتتعامل معه النظم العربية كما تتعامل مع أى نظام يعمل لصالح شعبه ولصالح أمته! وتسمح له بالاحتفاظ بمقعده فى جامعة الدول العربية! وتسمح لوفوده بشغل هذه المقاعد لكى يمارسوا منها اتهاماتهم وبذاءاتهم ضد النظم العربية الصالحة، حتى أصبح الاعتقاد أن الجامعة العربية قد وقعت تماما فى قبضة هذا النظام المشئوم كما وقع الشعب العراقى، وأنها لن تستطيع منه فكاكا!

وكل ذلك يجب أن ينتهى فوراً، إذا أريد تحرير الشعب العراقى الأسير، وإذا أريد للأمة العربية أن تنقذ البقية الباقية من مستقبلها الضائع على يد عصابة بغداد. ومن هنا دعوتنا إلى سرعة محاكمة عصابة بغداد، وإلى سرعة عقد قمة عربية لهذه المحاكمة. وأعتقد أنه على مصر، باعتبارها أكبر دولة عربية، وبها مقر جامعة الدول العربية، أن تقود هذه الدعوة، ليس فقط لتحرير الشعب العراقى من سجن هذه العصابة، وإنقاذ الأمة العربية التى يهدد مستقبلها استمرار وجود هذا النظام، وإنما أيضا لقطع الطريق على عملاء النظام العراقى فى مصر، الذين يبيعون مصلحة مصر ومصلحة أمتهم العربية مقابل حفنة دولارات!

حتى لا يفلت النظام العراقى من العقاب

الأهرام وأكتوبر فى ١٦، ١٧ يناير ١٩٩٩

متابعة لما كتبته على صفحات هذه الجريدة من ضرورة التمييز بين الشعب العراقى ونظام صدام حسين فى العراق، وآخره مقالى السابق تحت عنوان: «لقد آن الأوان لمحاكمة عصابة بغداد»، أريد أن أنبه إلى أن أكبر انتصار سوف يحققه نظام صدام حسين على العرب وعلى المجتمع الدولى هو نجاحه فى إنهاء العقوبات الدولية التى فرضت عليه نتيجة غزوه الكويت وهو ما يزال فى الحكم! أقول «العقوبات الدولية» لأنه لا توجد عقوبات عربية فرضت عليه حتى الآن نتيجة فعلته النكراء وجريمته الحمقاء التى ارتكبها بغزوه بلد عربى مسلم عضو فى جامعة الدول العربية وفى هيئة الأمم المتحدة. وهو الكويت!

إنه إذا حقق النظام العراقى هذا الانتصار، فسوف يكون معناه أنه سوف يبقى راكزا على قلب الشعب العراقى وقلب الأمة العربية إلى الأبد! ومعناه أنه أفلت بجريمته تماما، وخرج من بحر العقوبات المتلاطم سالما دون أن يصاب بأى أذى، ليعلن انتصاره التاريخى المدوى، الذى يحفظ له مكانته ومركزه فى قلب الشعب العراقى، ويصبح من حقه أن يخاطب الشعب العراقى قائلا:لقد خضت بك معركة غزو الكويت، لمصلحتك ولزيادة رقعة العراق الاقتصادية، وقد تحملنا سويا العقوبات التى ترتبت على هذا الغزو، ولكنا انتصرنا فى النهاية، وزالت كل العقوبات، وسنواصل سويا النضال من أجل إقامة إمبراطورية عراقية تحكمها بغداد تسيطر على الثروة البترولية الخليجية، وتنزل العقاب بالحكام الخليجيين الذين تعاونوا مع أمريكا وبريطانيا فى ضرب العراق!

وإذا كان هذا ما سوف يجنيه نظام صدام حسين من نجاحه فى رفع العقوبات الدولية، وهو دعم نظامه الدموى إلى الأبد، فإنه سوف يجنى مكاسب لا تقل أهمية، وهو إفلاته من العقاب. بعد ما أنزله بمستقبل أمتنا العربية ومستقبل الشعب العراقى من دمار طوال مدة بقائه فى الحكم!

وعلينا لكى نقدر هذا الدمار حق التقدير أن نذكر أن الأمة العربية بعد حرب أكتوبر، ونجاحها فى حرب البترول، كانت مرشحة لأن تكون القوة الدولية السادسة، بما تحقق لها من ثراء عظيم، بعد أن أتاحت هذه الثروة لدول الخليج النهوض بشعوبها فى المجالات الاقتصادية المختلفة، وتأسيس بنية تحتية على أحدث ما وصل إليه العلم فى مجال تعبيد الطرق ورصفها، وتزويد البلاد بالكهرباء والماء، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، وتطوير مرافقها الخدمية، وتوفير العناية الصحية والتعليمية، والتغلب على

بيئتها الصحراوية ومجتمعاتها البدوية ونقلها إلى بيئة زراعية صناعية، وقطع المسافة بين البداوة والحداثة فيما لا يزيد على عقدين من الزمان!

وهو ما عم خيره البلاد العربية الأخرى، التى قدمت الأيدى العاملة والعلمية اللازمة لهذه النهضة، فساعدت هذه الأيدى على تطويرها اقتصاديا، ونقلها من حالة الركود الاقتصادى إلى حالة الرواج الاقتصادى. وأخذ الأمل فى الوحدة العربية يراود الجميع.

على أن النظام العراقى فى ذلك الحين يسير فى خط آخر، وهو التآمر على الأمة العربية وعلى مقدراتها! فحتى ذلك الحين كان النضال الأساسى للأمة العربية الذى تتوحد حوله، هو النضال ضد إسرائيل من أجل استعادة الشعب الفلسطينى حقه المشروع فى أرضه، وتحرير الأرض التى اغتصبتها إسرائيل فى حرب يونيه ١٩٦٧.

على أن هجوم النظام العراقى على إيران فى عام ١٩٨٠ حول مسار الأمة العربية من النضال ضد إسرائيل إلى النضال ضد إيران! وذلك تحت شعار: القومية العربية ضد القومية الفارسية، الذى رفعه صدام حسين، وجند الشعوب العربية وراءه!

وفى هذا الصدد لا نملك إلا أن نسجل أن الدولة العربية الوحيدة التى لم تقبل هذا الشعار، بحكم دقة فهمها للعقلية البعثية العراقية، وبحكم إدراكها للمخطط العراقى، كانت هى سوريا! التى حافظت على علاقاتها الودية مع إيران، وتعرضت لذلك لهجوم من كثير من الدول العربية، ومن كثير من الأقلام العربية، ومنها صاحب هذا القلم، وقلم المفكر المصرى الكبير الراحل أحمد بهاء الدين! وها هو ذا زلزال غزو الكويت الإجرامى قد كشف الغطاء

عن النظام العراقى، وأظهر صواب التقديرات السورية، وخطأ التقديرات العربية الأخرى التى انساقت وراء ادعاءات نظام صدام!

كانت مغامرة النظام العراقى فى إيران، هى أول ضربة وجهت لوحدة الأمة العربية حول قضية فلسطين، وأول انتزاع لاهتمام الأمة العربية من القضية الفلسطينية إلى قضية عربية أخرى، هى قضية الصراع العربى الفارسى! كما أنها أول ضربة حولت جهود الأمة العربية النضالية إلى قضية أخرى غير القضية الفلسطينية، وأول استنزاف للثروة العربية فى معارك وحروب ضد الجيران المسلمين والعرب، ولحساب قوة الغرب الاقتصادية وانتعاشه الاقتصادى!

ولم تكد تنتهى الحرب العراقية الإيرانية، وتتطلع الأمة العربية لتكثيف جهودها من أجل دعم القضية الفلسطينية، حتى كان نظام صدام حسين يضرب بمعوله هذه المرة فى قلب القومية العربية وفكرة الوحدة العربية، بغزوه الإجرامى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠!

فلأول مرة منذ بروز فكرة الوحدة العربية فى هذا القرن، يطل الخطر على الشعوب العربية من داخل الأمة العربية ذاتها! بعد أن كان يطل عليها من الاستعمار! والأخطر من ذلك أن يشعر جزء من الأمة العربية، وهو الجزء الخليجى، أن الخطر المصلت عليه من داخل الأمة العربية هو أكبر من الخطر الذى يمثله الاستعمار من الخارج!

تلك كانت نقلة فى الشعور العربى لم يسبق لها مثيل! فلأول مرة فى الصراع العربى الإسرائيلى، تشعر بعض الشعوب العربية أن الخطر الماثل عليها من جانب نظام عربى - هو النظام العراقى - أكبر من الخطر الماثل

عليها من جانب إسرائيل! ـ بكل ما ترتب على ذلك من تأثير فادح على القضية الفلسطينية.

وقد ضاعف من هذا الشعور، الموقف الخاطئ الذى وقفته الجماهير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية من الغزو العراقى للكويت، الذى تجاهلت فيه هذه الجماهير وتلك القيادة تماثل القضية الكويتية مع القضية الفلسطينية، من حيث أن كلا منهما تمثل قضية شعب مهدد بالفناء على يد عدو خارجى، فكما نزعت إسرائيل الأرض من الفلسطينيين، وطردتهم من ديارهم، ولم تعترف بهويتهم واستقلالهم، كذلك فعل النظام العراقى عندما غزا الكويت، ونزع منها قوميتها، وألحقها بالعراق، وطرد أهلها، وأذل شعبها!

ومن الغريب فى هذا الصدد هو استمرار الموقف الفلسطينى المؤيد للنظام العراقى! فقد كانت الجماهير الفلسطينية هى أول الجماهير العربية التى خرجت احتجاجا على الضربة الأمريكية البريطانية، وهى تحمل صور صدام حسين كما لو كان محررا لفلسطين! مع ما هو معروف وثابت من الوقائع التى أوردناها، أن سياسة هذا النظام كانت على الدوام شد اهتمام الأمة العربية من القضية الفلسطينية إلى القضية العراقية! سواء عن طريق الحرب مع إيرن أولا، أو غزو الكويت ثانيا!

بل من الملاحظ أن هناك على الدوام تنافسا بين النظام العراقى والقضية الفلسطينية على سرقة الأضواء! فجميع المراقبين يلاحظون أنه لا توجد مرة أخذت القضية الفلسطينية تستأثر باهتمام الرأى العام العالمى، وتحقق أية خطوات تقدمية، حتى يسارع نظام صدام حسين بافتعال معركة مع لجنة التفتيش الدولى ومع الأمم المتحدة تهدد بعدوان أمريكى بريطانى مسلح! فتتجه الأنظار فورا إلى القضية العراقية وتنسى القضية الفلسطينية!

وفى أثناء ذلك يواصل نظام (نيـتـانيـاهو) عـدوانه على الشـعب الفلسطينى، ويشدد قبضته عليه عن طريق إقامة المستعمرات الإسرائيلية أو تعزيزها. فإذا انتهى نيتانياهو من عدوانه على الشعب الفلسطينى، انتهت مهمة صدام حسين، فيتراجع فى اللحظة الأخيرة، ويسمح لقوات التفتيش الدولية بمواصلة عملها!

هذا التنسيق الغريب، هو ما دعا الكثيرين من المفكرين المصريين إلى الاعـتـقـاد بوجـود تحـالف بين النظام العـراقى وكل من أمـريكا وإسـرائيل، خصوصـا ولا يوجد فى سجل صـدام حسين تجاه القـضـية الفلسطينية أى موقف فعلى إيجابى! بل إن تاريخ الصـراع العربى الإسرائيلى منذ بدايته فى عام ١٩٤٨ لم يسجل للنظم العراقية المتعاقبة سوى التخاذل والمزايدات المؤامـرات! ففى عـهد حكم الهاشمـيين كـان هناك حلف بغداد، والموقف العـراقى المتـآمـر مع انجلترا وفـرنسـا أيام العـدوان الثـلاثى! وفـى عـهـد عبدالكريم قاسم كـانت مـحـاولته ضم الكويت بالقوة، وطرد المصـريين من بغـداد، وتشـجيع العناصـر السورية الانفصـاليـة على التآمـر على الوحـدة المصرية السورية!

وقد حققت سياسة نظام صدام حسين فى سرقة الأضواء من القضية الفلسطينية أكـبـر نجاحـاتها، بعد أن أحـرزت القيـادة الفلسطينية فى (واى بلانتـيـشـون Wye Plantation) الاتفاق الأخـير، الذى كـان خطوة مـهـمـة على طريق اسـتـعـادة الأرض، واستطاعت أن تشـد تـعـاطف الرئيس الأمـريكى كلينتون - كما تمثل فى زيارته الأخـيـرة لغزة، تأييدا للقيـادة الفلسطينيـة، ونزوله فى مطار غزة، وما صاحبه من رفع الأعلام الأمريكية فى شوارع غزة، وتعليق صور كلينتون!

ففى ذلك الوقت بالذات كان صدام يسرق الأضواء من القضية الفلسطينية عن طريق تحديه لفرق التفتيش، التى ترتب عليها الضربة الجوية الأمريكية البريطانية، فإذا بالمظاهرات الفلسطينية التى كانت ترفع صور كلينتون، ترفع صور صدام، وتهتف بسقوط كلينتون، بما يتضمنه ذلك من سقوط القضية الفلسطينية بالطبع! بعد أن أثبتت إسرائيل أنها الحليف الإستراتيجى المضمون للولايات المتحدة! وقد تقدم نيتانياهوعلى الفور ليستفيد من الشعور الفلسطينى المعادى لكلينتون بإعلان تجميد اتفاق واى بلانتيشون!

على كل حال فقد كان هذا هو ما ألحقه النظام العراقى من دمار فى الأمة العربية، بتحويل مسار نضالها ضد الاستعمار إلى نضال ضد الاسلام فى إيران أولا، وضرب فكرة القومية العربية والوحدة العربية بغزوه للكويت، ونقل الخطر على الأمة العربية من الاستعمار إليه، حتى اضطرت الأمة العربية، من أجل تحرير الكويت من قبضته، إلى الاستعانة بالاستعمار بعد أن أصبح أقل خطرا من النظام العراقى! وهو انقلاب خطير فى الفكر العربى، وانقلاب أيضا فى النضال العربى ضد الاستعمار! فلقد أجبر هذا النظام العراقى العميل الفاشى جزءا مهما من الأمة العربية إلى طلب حراسة الاستعمار ضد الخطر العراقى، ودفع تكاليف هذه الحراسة الباهظة!

ومعنى ذلك أن ما فعله هذا النظام ضد الأمة العربية لم يستطع أن يفعله الاستعمار طوال التاريخ العربى الحديث، بل لم يستطع أن يفعله أعدى أعداء الأمة العربية فبالإضافة إلى ما تكلفته الحرب العراقية الإيرانية، التى استمرت ثمانى سنوات من تكاليف باهظة نزحت جزءا

كبيرا من الثروة العربية، جاءت مغامرة غزوه الكويت، التى تعمد فيها هذا النظام إهدار ملايين الجالونات من البترول فى مياه الخليج، أو بحرق آبار البترول، لتضاعف من خسائر الأمة العربية. وختم ذلك بصداماته المتكررة مع الأمم المتحدة ولجان التفتيش الدولية على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، التى كان يقصد بها الدول العربية دون غيرها.

وكل ذلك أطاح بالأمل الذى خالج كثيرين فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى صعود الدول العربية إلى مرتبة القوة الدولية السادسة، ونزل بها إلى الوضع المتردى الحالى الذى عمدت فيه الدول البترولية إلى الاقتراض، ونزل بأسعار البترول إلى أدنى مستوى لها منذ ٥٥ عاماً، بما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية فادحة ليس على الدول البترولية وحدها وإنما على الأمة العربية جمعاء!

والمهم هو أن النظام العراقى فى كل ذلك يراهن، فى بقائه واستمراره، على نجاحه فى رفع العقوبات الدولية التى ترتبت على غزوه الكويت! وهذا الرهان هو الذى يقوده إلى الصدام المتوالى مع الأمم المتحدة وفرق التفتيش الدولية، بما يترتب على ذلك من عدوانات مسلحة على الشعب العراقى تثير الاستياء العالمى!

فالنظام العراقى يتخذ من الشعب العراقى رهينة تحت يده، يعرضه للغارات والاعتداءات الأميريكية والإنجليزية، ليستدر بها العطف عليه، والتظاهر من أجله، فيأخذ من هذه المظاهرات حجة لدى المجتمع الدولى على تأييد الشعب العراقى والشعوب العربية له! وهذا يفسر تصاعد التهديد العراقى لدول الخليج بعد الضربة الأمريكية، لجر أمريكا إلى ضربة أخرى، وهو ما فهمته أمريكا! ففى تصريح لقائد القيادة المركزية الأمريكية أدلى به

مؤخرا قال إن أمريكا سوف تفوت الفرصة على صدام، ولن تندفع إلى مواجهة أخرى!

وفى الوقت نفسه فإن النظام العراقى يتخذ من تجويع الشعب العراقى وتجويع أطفاله وموتهم ورقة رابحة يتقدم بها للمجتمع الدولى لرفع العقوبات الاقتصادية! وتخدع هذه الورقة الكثير من الشعوب، ومنها الشعب المصرى، الذى ينسى أن النظام العراقى ينفق على قصور صدام حسين، وعلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل الذى تدمرها له فرق التفتيش الدولية أولا بأول، ما يوفر اللبن لأطفال العراق وينجيهم من الموت.

بل يتخذ هذا النظام الدموى من الحالة الصحية المتردية للشعب العراقى ورقة رابحة أخرى، فقد أثبتنا فى مقالاتنا أن الأدوية التى تتبرع بها الدول والأمم المتحدة للعراق، يتاجر فيها النظام العراقى فى السوق السوداء، ويقوم بتهريبها للدول المجاورة لتباع فيها!

فتجويع الشعب العراقى، وموت أطفاله، وتدهور صحته، وضربه بالصواريخ، هى الأسلحة التى يقاتل بها النظام العراقى من أجل رفع العقوبات الاقتصادية، فإذا رفعت العقوبات الاقتصادية يكون النظام العراقى قد كسب معركته، وحقق النصر الذى فقده فى معركة تحرير الكويت، وضمن بقاءه فى السلطة!

والمشكلة ليست فى بقاء نظام فى السلطة، ولكن المشكلة فى أن بقاء النظام العراقى معناه الأكيد استمرار معاناة الشعب العراقى، واستمرار التهديد الواقع على الأمة العربية من جانب هذا النظام ومن جانب حماقاته ومغامراته العسكرية، واستخدام ثروة الشعب العراقى فى المزيد من الاعتداءات.

ومن هنا فمن الواضح أن مستقبل الأمة العربية متوقف على زوال هذا النظام المغامر الدموى، وإتاحة الفرصة للشعب العراقى لإقامة حياة ديمقراطية سليمة تكون كلمته فيها هى العليا.

وتستطيع الأمة العربية مساعدة الشعب العراقى على ذلك، ومساعدة نفسها أيضا عن طريق إعلان عدم التعاون مع نظام صدام حسين، وقطع علاقاتها الدبلوماسية معه، ومحاكمته كمجرم حرب، وبذلك تقطع الطريق عليه لتحقيق هذا النصر، الذى إذا تحقق سوف يكلف الأمة العربية ما بقى من مستقبلها الذى دمرته تلك العصابة الإجرامية فى بغداد.

☆ فهرس هجائى ☆

لكتاب

الصراع الاجتماعى والسياسى

فى عصر مبارك

الجزء الحادى عشر

للأستاذ الدكتور عبدالعظيم رمضان

★ قام بإعداد هذا الفهرس الأستاذ / سامى عزيز فرج
بمساعدة السيدة /استيره غالى

ـ م ـ

— ى —

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الطبعة الأولى - (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة الثانية (مكتبة مدبولى ١٩٨٣) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة الثالثة :

الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)

الجزء الثانى - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)

(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان - الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

الطبعة الثانية :

- الجزء الثالث - (١٩٣٧ - ١٩٣٩)

- الجزء الرابع - (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى**. (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة) .

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٨ – الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٦) .

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب

الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (**الطبعة الأولى**) . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٥)

١٣ – مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١ (**الطبعة الأولى**) (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩)

الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٨) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١) .

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٤ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

٣٨ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

٣٩ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

٤٠ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

٤١ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

٤٢ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء السادس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء السابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ،الجزء الأول، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ،الجزء الثانى، من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ،الجزء الثالث، من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٥٧ ـ عبد الناصر والشيوعيين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٥٨ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٩ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

٦٠ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء الحادى عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

مع آخرين :

٦١ ـ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).

٦٢ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

٦٣ـ تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٦٤ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨- ١٨٨٢) تأليف جون مارلو.
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

فهرس

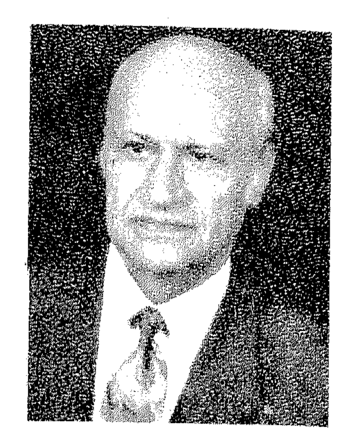
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٧٦٠٨/١٩٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6133 - 0



د. عبدالعظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية.
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية.
* كاتب سياسى بصحف «الأهرام» و«أكتوبر» و«الوفد» بالقاهرة.
* عضو مجلس الشورى المصرى.
* عضو المجلس الأعلى للثقافة.
* عضو المجلس الأعلى للصحافة.
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة.
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب.
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب.
* أعماله العلمية تتجاوز ستين كتابا فى تاريخ مصر والعرب وأوروبا.

هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من أجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد أن يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الأمام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمه تقدمه. والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى الذى يتلفع بعضه
ويريد ـ بالارهاب ـ أن يعو
عشر قرنا. ويتلفع بعضه ا
عبدالناصر ويريد ـ بالاره
يعود بمصر أربعة عقود من

١٣٠٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب